عبد الفتاح ماضي

عثرات في الميدان

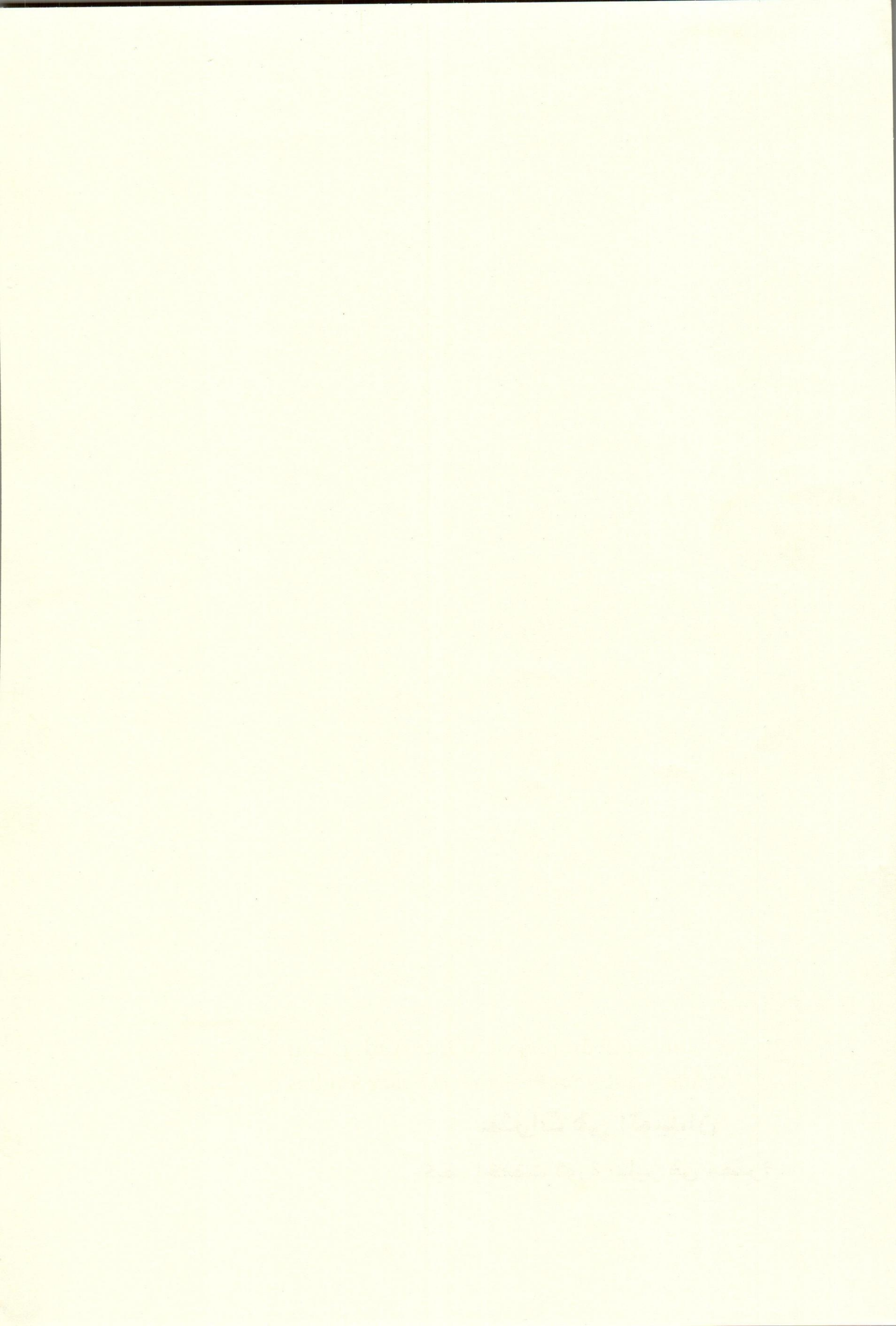
كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

عثرات في الميدان

كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟



عثرات في الميدان

كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟

عبد الفتاح ماضي

المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات

Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

ماضي، عبد الفتاح

عثرات في الميدان: كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟/ عبد الفتاح ماضي.

299 ص.؛ 24 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 277-288) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-326-1

1. الثورة المصرية (25 يناير 2011) 2. مصر - تاريخ - ثورة 25 يناير 2011. 3. حركات الاحتجاج - مصر. 4. المعارضة (سياسة) - مصر. 5. مصر - الجيش. 6. القوات المسلحة - مصر. 7. مصر - أحوال سياسية - محمد مرسي، 2012-2013. أ. العنوان.

320.962056

العنوان بالإنكليزية

Pitfalls in Tahrir Square
Why the Egyptian Revolution Stumbled?

by Abdel-Fattah Mady

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/ فبراير 2020

إهداء

إلى ضحايا الاستبداد والاحتلال والتمييز،

وإلى القابضين على الجمر من أجل انتزاع الحرية وإقامة العدل،

المؤمنين بأن قضايانا العادلة لا تموت، إنما تُورَّث جيلًا بعد جيل.



المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكال

مقدمة

أشعلت حركات احتجاج عدة، شبابية ومحدودة الحجم، شرارة التظاهرات التي شهدتها مصر في 25 كانون الثاني/يناير 2011، والتي سرعان ما تحولت إلى ثورة شعبية مليونية أسقطت النظام الحاكم برئيسه وحزبه وجهاز شرطته. كان لهذه الثورة، كأي فعل اجتماعي آخر، مقدّمات ومسببات، وأدار مراحلها المختلفة فاعلون برؤى ومواقف واستراتيجيات مختلفة. وجَدت الثورة الدعم من فئات وحركات ودول، بينما ناصبتها العداء فئات وحركات ودول أخرى.

لم تأتِ الثورة من فراغ؛ فهي امتداد طبيعي لنضال الشعب المصري الممتد منذ أن انفصلت بلاده عن السلطنة العثمانية وخضعت للاستعمار البريطاني في نهايات القرن التاسع عشر. كان الهمُّ الأول لهذا النضال الحصول على الاستقلال الوطني وكتابة دستور حديث يضع دعائم دولة القانون والحريات والعدالة. ربما يبدو هذا النضال للبعض أقل مما يجب النضال من أجله، على اعتبار أن هناك غايات أكبر من هذه الأهداف، كتحقيق الوحدة العربية أو الإسلامية، أو إعادة مجدٍ تليد، أو تطبيق شريعة الإسلام، أو غير ذلك من الأهداف المشروعة لدى أصحابها. لكن المصريين لم يحققوا خلال قرن ونصف قرن تقريبًا من تاريخ مصر الحديث، هدفَي الاستقلال والدستور؛ إذ رسّخ النظام الذي أرسى دعائمه جمال عبد الناصر (1952-1970) بعد عام 1952 النظام الفردي ودولة الاستخبارات، وقضى على الأحزاب والمؤسسات والمجتمع المدني والقضاء. ثم جاء نظامَا محمد أنور السادات (1970-

1981) ومحمد حسني مبارك (1981-2011) ليُقنّنا الفساد ويُفسدا الحياة السياسية ويهملا التعليم والجامعات ويعمّقا الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، عبر سياسات اقتصادية نيوليبرالية المضمون والاتجاهات، انحازت إلى الأقوياء والأثرياء في المقام الأول، وأنتجت ما يُعرف في مصر بالاقتصاد المزدوج: **الأول** موجّه إلى الفئات والشرائح الغنية والقوية المتحالفة مع النخبة الحاكمة، **والثاني** موجه إلى الفقراء وإلى من هم تحت خط الفقر، على نحو ضاعف عملية التهميش الاجتماعي. كانت شعارات محاربة الاستعمار والإمبريالية والصهيونية هي الشعارات التي رُفعت لتبرير تأجيل مسألة الحريات والديمقراطية في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، ثم صارت عملية التنمية هي المبرر للتخلّي عن مقاومة الصهيونية، وتبنّي سياسات الانفتاح الاقتصادي، وتأخّر مسألة الديمقراطية منذ السبعينيات.

ساهمت سياسات السادات ومبارك، إضافة إلى الصلح المنفرد مع العدو الإسرائيلي في معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية (1979)، في تغيير وجهة الجيش نحو التجارة، ثم تغيير عقيدته لمحاربة «عدو داخلي» هو «الإرهاب»، أو المعارضين للنظام في واقع الأمر، سواء من استخدموا العنف منهم، وهم أقلية، أو من ناضلوا سلميًا من أجل الحرية، وهم أكثرية. برّرت مجموعة من جنرالات الجيش دخولها النشاط الاقتصادي بالمساعدة في عملية التنمية الاقتصادية وتأمين حاجات المؤسسة العسكرية في زمن السلم. ومع بروز العواقب الاجتماعية الوخيمة للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، ازدادت الأمور سوءًا، وتصاعد غضب شرائح واسعة من الشعب، وتعاظم استخدامُ خطاب «الحرب على الإرهاب» مبررًا لقمع الحريات وترسيخ دولة الأجهزة الأمنية والاستخبارات، وتبرير الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية.

استمر النضال الشعبي والعمّالي والطلابي في هذه المراحل كلها، في شكل انتفاضات وثورات متعددة، بدءًا بالثورة العُرابية في الفترة 1879-1883 وثورة 1919، مرورًا بنضالات الشعب ضد الإنكليز، وانتهاءً بانتفاضتَي 1968 و1977، وحراك ما بعد عام 2000، وصولًا إلى الثورة في 25 كانون الثاني/

يناير 2011. واستمرت أيضًا صور القمع كلها بعد أن سيطر نظام الحكم الفردي الزبائني على الجزء الأكبر من مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والقضائية والإعلامية والتعليمية والثقافية والجهاز الإداري للدولة، وراح يستخدم هذه المؤسسات ضد كل من ينادي بالحرية وحكم القانون والعدالة. وكان من نتائجه قيام منظومة كبيرة من الأفراد والهيئات والمؤسسات والشركات وجدت مصلحتها في التحرر من القانون، وترسيخ دولة الفساد، بل يتسابق أعضاؤها في الحصول على الاستثناءات والامتيازات في دولة وُصفت منذ أعوام بأنها أقرب إلى «دولة الطوائف الوظيفية»، لأنها لا تأخذ من الدولة الحديثة غير اسمها، أو تستأثر النخبة الحاكمة بها كأنها «ملكية» حيازة وتصرُّف. إن هذه «الدولة» هي، في حقيقتها، كيان يتناقض مع منطق الدولة الحديثة ذاتها، فلا مكان فيها للقانون والمؤسسات والرقابة والمحاسبة، والشعب فيها مقهور ومحروم من حرياته وحقوقه المدنية والسياسية، ويُحمّل دومًا مسؤولية أوضاعه المتردّية. هذا، إضافة إلى أن السلطة هي في الواقع أداة للنهب والتربح السريع من دون أدنى تَدبُّر في المصلحة العامة، أو في مخاطر ذلك على مستقبل الأجيال المقبلة. ولا يستمر هذا النمط من الحكم إلا بمساعدة خارجية؛ فحكّام هذه «الدولة» يتلقون دعمًا خارجيًا سخيًا، تقدمه إليهم الدول الغربية «الديمقراطية»، في تناقض تام بين القيم التي تؤمن بها هذه الدول في الداخل وسياساتها الخارجية القائمة على الهيمنة وإعلاء المصالح التجارية والعسكرية على حساب قيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان.

من الواضح إذًا أنّ هدفَي الاستقلال والدستور في مصر يواجهان عقبات وتحديات كثيرة؛ فالاستقلال الحقيقي لم يكتمل؛ إذ خرج المستعمر الإنكليزي، لكن حلّت محله حكومات لا تختلف عنه كثيرًا في الجوهر، حيث الإقصاء والاستعلاء ونهب الثروات والتبعية للخارج. أما الدستور الحديث، فهدفٌ لم يحققه المصريون إلا بشكل جزئي وبعد ثورتين شعبيتين في عامي 1919 و2011، والتُفّ عليه سريعًا. وساعد في هذا ظاهرةُ ضعف النخب والقادة السياسيين، وإخفاقهم في قيادة الشعب نحو الاستقلال والحرية، وفي توسيع قاعدة الرفض الشعبي وتحويله إلى مصلحة حقيقية لمصلحة المسألة الوطنية،

فضلًا عن أن مصر تقع في منطقة جيوسياسية مهمة تضم قوى لها مصالح معادية لمصالح الشعوب، وتعاني دومًا خللًا في ميزان القوة لمصالح خصوم الاستقلال والحرية.

موضوع هذا الكتاب هو ثورة 25 يناير في مصر، باعتبارها جزءًا من نضالٍ ممتد من أجل التغيير، وحدثًا ساهم في صنعه وأداره فاعلون داخليون وخارجيون بقناعات ومصالح مختلفة، وفي ضوء سياقات إقليمية ودولية غير مواتية. واجهت ثورة يناير - الموجة الأحدث في نضال المصريين الممتد ضد الظلم والفساد والتبعية - عقبات وتحديات كثيرة، يُظهر هذا الكتاب جانبًا مهمًا منها بالتركيز أساسًا على اختيارات النخب السياسية التي تصدّرت المشهد السياسي وقادت المرحلة الانتقالية، وانتهت بالفشل وإجهاض هذه المرحلة من الثورة، ثم دخول البلاد مرحلة من القمع لم تشهدها من قبل.

لا يستهدف الكتاب، في واقع الأمر، توثيق أحداث الثورة وتطوّرها بالتفصيل، إنما يحاول أن يقدم تحليلًا شاملًا، منطلقًا من مجريات ما حدث وتطوراته، وذلك من أجل دراسة العثرات التي واجهتها ميادين الثورة الشعبية، وفهم التحوّلات الكبرى التي طرأت على مسار الثورة، والبحث في عدد من القضايا المحورية ذات الصلة، مثل دور النخب في الثورة ودور مجموعة من جنرالات الجيش والعامل الخارجي ومسألة الديمقراطية وقضايا الهوية والتغيير في مصر، وغيرها من القضايا.

باختصار يحاول الكتاب الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، أهمها:

لماذا اندلعت ثورة 25 يناير؟ ما علاقتها بثورات المصريين وانتفاضاتهم السابقة؟ كيف أثّرت طبيعة نظام مبارك في إفشال طرائق التغيير الإصلاحي التدرجي، ومن ثم دفع الجماهير إلى الثورة ضده؟ كيف كانت ردة فعل نظام مبارك عليها؟ كيف تحوّلت الثورة، التي هدفت إلى تحقيق الديمقراطية والعدالة والكرامة، إلى «ثورة انتخابية»، ثم إلى «ثورة مضادة»؟ كيف أُديرت المرحلة الانتقالية بعد نجاح الجماهير في إسقاط رأس النظام؟ ما اختيارات النخب وما المصالح التي كانت تعبّر عنها؟ لماذا لم يتحقق توافق على

الديمقراطية باعتبارها مصلحة مشتركة بين القوى السياسية، وعلى مسار مدروس للانتقال إليها؟ مَن المسؤول عن فشل عملية الانتقال إلى الديمقراطية خلال الفترة 2011-2013؟ لماذا فشلت عمليات الحوار التي شهدتها مصر آنذاك؟ علامَ كان الاستقطاب السياسي الحاد بين القوى السياسية؟ كيف كانت التجربة الدستورية بعد ثورة يناير؟ كيف كُتبت الإعلانات الدستورية ودستورَا 2012 و2014؟ هل عبرّت هذه النواتج الدستورية عمّا نادت به الجماهير في الميادين؟ لماذا ساهمت هذه النواتج الدستورية في تعميق الاستقطاب والأزمات، بدلًا من أن تكون أساسًا لدولة حكم القانون والمؤسسات الديمقراطية والشفافية والمحاسبة؟ لماذا مارست أطرافٌ عدة العنف السياسي؟ هل كان العنف سببًا للانكفاء الثوري أم كان نتيجةً لإخفاق الانتقال إلى الديمقراطية؟ ما تداعيات هذا العنف على مسار ثورة يناير؟ إلى أين ستقود الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت بعد عام 2013؟ ما موقف جنرالات الجيش من الثورة؟ وكيف تطوّر هذا الموقف؟ ما مخاطر تأميم الحياة السياسية وسيطرة الأجهزة الأمنية والاستخبارية في مصر؟ كيف أثّرت الأدوار الإقليمية والدولية في مسار الثورة؟ ما تداعيات الحرب على الإرهاب، وعلى مسألة الديمقراطية في مصر؟

يعرض الكتاب في **الفصل الأول** مقدمات هذه الثورة، مع التركيز على إرث مرحلة مبارك في المجالين السياسي والاقتصادي، موضحًا كيف أغلق نظام مبارك سبل الإصلاح السياسي التدرجي، وأفسد الحياة السياسية عقودًا طويلة، ما أدّى إلى إسقاطه وحزبه الحاكم عبر التظاهرات الشعبية. كما يعرض الفصل كيف ثارت قطاعات واسعة من المصريين ضد النظام، ودور الجماعات الاحتجاجية الشبابية والحركات الاجتماعية والعمالية في تعبئة الشارع ضد مبارك، وكذا دور أدوات التواصل الاجتماعي والإعلام والجمعية الوطنية للتغيير وحركة 6 أبريل.

يرصد **الفصل الثاني** اندلاع الثورة، وردّة فعل سلطة مبارك التنفيذية عليها، بدءًا من عناده وتهوينه شأن الحراك الشعبي ضده، مرورًا بخطابات التهديد

والوعيد واستخدام القمع الوحشي ضد المتظاهرين، وانتهاءً بمحاولات التشبث بالسلطة وبدء تحرك الجيش.

يعالج **الفصل الثالث** بالتفصيل مسار ثورة يناير وتحوّلاتها، فيتناول أولًا تحول الثورة من «ثورة ديمقراطية» إلى «ثورة انتخابية» من خلال البحث في الطريقة التي أدار بها الفاعلون السياسيون الرئيسون المرحلة الانتقالية التي تلت إسقاط مبارك في الفترة 12 شباط/ فبراير 2011 - 30 حزيران/ يونيو 2013، مع التركيز على انفراد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة الدولة، واعتماد خارطة طريق تقوم على التنافس الحزبي الانتخابي قبل التوافق، وسلوك القوى السياسية التقليدية التي تصدّرت المشهد السياسي، إضافة إلى غياب الحوار والتوافقات الكبرى. كما يتناول الفصل ثانيًا، تحول ثورة يناير من «ثورة انتخابية» إلى «ثورة مضادة»، وذلك عبر عرض الطريقة التي أوقف بها جنرالات المجلس العسكري المسار الديمقراطي، وقادوا ثورةً مضادة أطاحت المكتسبات القليلة التي حققتها ثورة يناير، وأقامت نظامًا يقوم على الصراع الصفري مع القوى التي لا تصطف مع النظام. ويوضح هذا الفصل كيف أن اختيارات النخب كانت تُعبّر في واقع الأمر، إمّا عن قناعات وأفهام مغلوطة، وإمّا عن مقدمات أيديولوجية متحجرة، أو مصالح ضيقة، أو نصائح غير مدروسة قُدّمت من أطراف مختلفة، أو عن خليط من هذا وذاك.

ينصبّ الاهتمام في **الفصل الرابع** على محاولات الحوار التي جرت خلال مراحل مختلفة، حيث يبدأ بعملية الحوار التي بدأتها جماعة الإخوان المسلمين قبل اندلاع الثورة بشهور، واستمرت في الشهور الأولى للثورة، وتُوّجت بما عُرف بـ «وثيقة التحالف الديمقراطي». كما يعرض الفصل حوارات المجلس العسكري الحاكم من 12 شباط/ فبراير 2011 حتى لقاء فيرمونت (21-22 حزيران/ يونيو 2012) وانتخاب الرئيس محمد مرسي في حزيران/ يونيو 2012، إضافة إلى الحوارات التي أجراها هذا الأخير، ثم بعض المبادرات التي قُدمت بعد 30 حزيران/ يونيو 2013.

أمّا النواتج الدستورية لمرحلة ما بعد ثورة يناير، فهي موضوع **الفصل**

الخامس، حيث نعرض الوثائق الدستورية التي ظهرت في مراحل ثلاث: المرحلة الأولى مرحلة المجلس العسكري، حين شهدت البلاد إعلانًا دستوريًا في 13 شباط/ فبراير 2011، ثم تعديلات دستورية على 9 مواد من دستور 1971، ثم إعلانًا دستوريًا آخر في 30 آذار/ مارس 2011، ثم إعلانين دستوريين (في 25 أيلول/ سبتمبر و19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011) يعدّلان إعلان 30 آذار/ مارس، ثم إعلانًا دستوريًا مكملًا في 17 حزيران/ يونيو 2012. وفي المرحلة الثانية، مرحلة الرئيس المنتخب محمد مرسي، عرفت مصر في 12 آب/ أغسطس 2012 إعلانًا دستوريًا جديدًا (ألغى الإعلان الدستوري الصادر في 17 حزيران/ يونيو 2012)، والإعلان الدستوري في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، ودستور 2012. وفي المرحلة الثالثة، مرحلة ما بعد 30 حزيران/ يونيو 2013، شهدت البلاد بيان القوات المسلحة في 3 تموز/ يوليو 2013، وإعلانين دستوريين (في 5 و7 تموز/ يوليو 2013)، ودستور 2014.

يتناول **الفصل السادس** بعض الجوانب ذات الصلة بعلاقة مجموعة من جنرالات الجيش المسيطرين على المؤسسة العسكرية بثورة يناير، حيث يعرض في مبحث أول حالات مقارنة من خارج العالم العربي لإيضاح أمور ثلاثة باختصار: لماذا يستولي العسكريون على السلطة؟ ما طبيعة الحكم العسكري؟ كيف يخرج العسكريون من السلطة؟ أمّا المبحث الثاني، فيعرض باقتضاب الحالة المصرية، بدءًا من جذور تدخّل الجنرالات العسكريين في السلطة، وتطور أدوارهم السياسية والاقتصادية، مرورًا بالمغالطات التي ردّدها إعلام ما بعد 30 حزيران/ يونيو 2013 بشأن دور الجيش، وانتهاءً بالمخاطر المترتبة على طبيعة النظام الإقصائية والبوليسية، لا على الحياة السياسية والثورة فحسب، إنما أيضًا على المؤسسة العسكرية ذاتها والأمن القومي العربي أيضًا.

أمّا **الفصل السابع** والأخير، فخُصّص لعرض جانب من الأدوار الدولية والإقليمية في مسار الثورة المصرية، وهنا نتناول موقف القوى الغربية من مسألة الديمقراطية في البلاد العربية قبل ثورات 2011، ثم نعرض موقف القوى الدولية من الثورة المصرية، مع التركيز على أميركا وأوروبا وروسيا، وكذا

نعرض موقف القوى الإقليمية ودورها في دعم نظام ما بعد 30 حزيران/ يونيو 2013، إضافة إلى أثر استخدام خطاب الحرب على الإرهاب واستراتيجياته في مسار الثورة، وغير ذلك.

من الأهمية الإشارة في هذه المقدمة إلى أن المقصود بـ «المرحلة الانتقالية» مرحلة «الانتقال إلى الديمقراطية». ونُميّز هنا بين ثلاثة مفاهيم: «الانتقال إلى الديمقراطية»، و«التحول الديمقراطي»، و«ترسيخ الديمقراطية»[1]، (يُنظر الشكل (مقدمة-1))[2]؛ فمصطلح «الانتقال إلى الديمقراطية» يعني انتقال السلطة من الحكام المطلقين إلى حكومة ديمقراطية مدنية منتخبة، أي اجتياز المسافة الفاصلة بين أنظمة حكم الفرد أو القلة (بأشكالهما المختلفة) وأنظمة الحكم الديمقراطي. ويتحقق هذا الانتقال غالبًا بعد انهيار النظام القديم (بطرائق مختلفة، مثل التغيير من أعلى أو من أسفل أو بالتوافق)[3]، وتوافق القوى السياسية على اختيار النظام الديمقراطي الجديد بقيَمه ومؤسساته وضوابطه وإجراءاته وضماناته المتعارف عليها. ومن الأهمية التشديد هنا على أن النظام الديمقراطي الوليد لا يتخلص، بمجرد نجاح الانتقال إلى الديمقراطية، من المشكلات كلها التي كانت قائمة قبل الانتقال، مثل ضعف الأحزاب السياسية وانخفاض الوعي السياسي ونفوذ المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية[4]؛

---

(1) المفاهيم الإنكليزية الأقرب إلى المفاهيم المشار إليها هنا هي (Democratic Transition) أي الانتقال إلى الديمقراطية، و(Democratic Transformation) أي التحول الديمقراطي، و(Democratic Consolidation) أي ترسيخ الديمقراطية، ينظر: Ronald A. Francisco, *The Politics of Regime Transitions* (Boulder: Westview, 2000), pp. 65-69; George Sørensen, *Democracy and Democratization: Process and Prospects in a Changing World*, 3rd ed. (Boulder: Westview Press, 2008), pp. 13-15.

(2) وردت التعريفات التالية في: عبد الفتاح ماضي، «الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟»، **سياسات عربية**، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017)، ص 10.

(3) ينظر: عبد الفتاح ماضي، «مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية»، في: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (محرران)، **لماذا انتقل الآخرون وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 31-81.

(4) ينظر: عبد الفتاح ماضي، «العلاقات المدنية - العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي»، ورقة مقدمة في مؤتمر تحولات الديمقراطية في العالم العربي، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت، 28/ 6/ 2012، شوهد في 23/ 6/ 2019، في: http://bit.ly/2iVL9rT

فهذه الأمور عادة تُعالج على مدى زمني ممتد خلال عملية أخرى هي «التحول الديمقراطي».

«عملية التحول الديمقراطي» هذه عملية ممتدة زمنيًا، ولها مراحل متعددة تختلف من دولة إلى أخرى، وقد تتضمن عمليات مرتدّة تعمل في الاتجاه العكسي، وتنتهي في حالة النجاح إلى ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي، أي الحالة التي يمكن القول معها، بقدر كبير من الثقة، إنّه لا خَطر على النظام الديمقراطي من الأحزاب أو الجيش أو الجماهير. ويرتبط «الترسيخ الديمقراطي» عادة بتوافر مؤشرات مختلفة، أبرزها وجود إجماع معقول بين النخب والجماهير على الديمقراطية، وما يسمى «قواعد اللعبة الديمقراطية»، بصفتها مبدأً وليست إجراءً، واتساع المشاركة السياسية للناخبين في الانتخابات، واقتناع القوى السياسية الرئيسة بأن لا بديل من العملية الديمقراطية لتسوية الصراعات السياسية والتداول على السلطة، وعدم وجود مؤسسة أو جهة غير منتخبة (مثل المؤسسة العسكرية أو الدينية أو القضائية)، تدّعي لنفسها حق الاعتراض على قرارات صنّاع القرار المنتخبين وسياساتهم، وشيوع الثقافة الديمقراطية وسط الشعب، وغير ذلك.

تختلف عملية «ترسيخ الديمقراطية» هذه عن مفهوم «استقرار النظام»، فقد يستقر النظام من دون أن يجري ترسيخ الديمقراطية، كما في روسيا وأوكرانيا وفنزويلا. وفي بعض الحالات، لا يقترن ترسيخ الديمقراطية بالاستقرار؛ إذ قد يقوم نظام يوصف بأنه «ديمقراطي» عند بعضهم، أو «ديمقراطي إثني» عند آخرين، للإشارة إلى أن الديمقراطية تُطبّق مع فئة واحدة من الشعب، مع استبعاد فئات أخرى، كما في جنوب أفريقيا إبان الحكم العنصري، والكيان الإسرائيلي الكولونيالي منذ نشأته وحتى اليوم[5].

(5) ينظر في شأن النظام القائم في دولة الاحتلال الإسرائيلي: عبد الفتاح ماضي، **الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، القسم الأول، ص 22-155؛ وأيضًا: Dean McHenry Jr. & Abdel-Fattah Mady, «A Critique of Quantitative Measures of the Degree of Democracy in Israel,» *Democratization*, vol. 13, no. 2 (April 2006), pp. 257-282.

الشكل (مقدمة-1)

الفارق بين مرحلتي «الانتقال إلى الديمقراطية» و«التحول الديمقراطي»

الانتقال من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظام الحكم الديمقراطي	التحوّل الديمقراطي
• يتم خلال الانتقال التركيز على هدف محدد هو انتقال السلطة من الحكام المطلقين أو الحكومات العسكرية أو حكم الحزب الواحد، إلى حكومة مدنية ديمقراطية منتخبة. • يتطلب الانتقال توافق النخب على الديمقراطية نظامًا للحكم وعلى مسار واضح للانتقال اليها. • عادة ما تظهر تحالفات أو تكتلات سياسية تقود عملية الانتقال. • عادة لا يتم خلال الانتقال فتح القضايا الشائكة كلها. • تتأثر عملية الانتقال بعوامل كثيرة مثل: شكل النظام القديم، مدى قوة النخب واتفاقها على الديمقراطية، تكتل القوى السياسية، استمرار عملية التعبئة الشعبية والتظاهرات، انشقاق النظام الحاكم القديم، السياقات المحلية والاقليمية والدولية، وغير ذلك. • ثمة طرائق عدة للانتقال، أهمها: انتقال من أعلى على يد الإصلاحيين من داخل النظام، الانتقال من أسفل عبر التعبئة الشعبية والتظاهرات، الانتقال عبر التفاوض بين الإصلاحيين من داخل النظام القديم والمعارضة الديمقراطية.	• عملية ممتدة زمنيًا يتم خلالها تقوية المؤسسات السياسة المدنية الديمقراطية الوليدة. • يتم خلالها أيضًا معالجة القضايا الشائكة، وعلى رأسها العلاقات المدنية - العسكرية، انتهاكات حقوق الإنسان، ومشكلات الهوية، والفساد، ورفع الوعي، وتقوية الأحزاب، وتمكين المجتمع، وغير ذلك. • من متطلبات معالجة هذه القضايا الشائكة: أحزاب أو تكتلات قوية، برلمان قوي، طرح القضايا الشائكة في البرامج السياسية في أثناء الانتخابات، الحصول على دعم شعبي ورأي عام ومجتمع مدني مناصر، توافر خبراء ومتخصصين في القطاعات المختلفة، وغير ذلك. • كلما كانت المؤسسات الديمقراطية قوية، ازدادت فرص النجاح في معالجة تلك القضايا. • تنتهي في حالة النجاح إلى «ترسيخ النظام الديمقراطي».

المصدر: من إعداد الباحث.

***

تجدر الإشارة أخيرًا إلى أن فصول هذا الكتاب كُتبت على مراحل مختلفة، وأصول بعض موضوعاته نُشرت في دراسات ومقالات لي. وقد استفدت كثيرًا من حوارات ومناقشات مطوّلة أجريتها مع كثير من الأساتذة والطلاب والزملاء والأصدقاء في مناسبات عدة، وخلال الكثير من المؤتمرات وورش العمل والمنتديات التي حضرتها في مصر وعدد من الدول العربية والغربية. كما ساهمت الفترات التي أمضيتها أستاذًا أو باحثًا زائرًا في عدد من مراكز البحوث والجامعات في الولايات المتحدة الأميركية في تطوير كثير من الآراء والأفكار ومناقشتها مع الاختصاصيين والمتابعين. وأخص بالذكر هنا، السنة الأكاديمية التي أمضيتها في مركز وودرو ويلسون الدولي للعلماء (The Woodrow Wilson International Center for Scholars) في العاصمة الأميركية واشنطن، حيث أتاحت لي المنحة البحثية هناك التفرغ للعمل البحثي والتركيز على موضوعات عدة، أهمها العلاقات المدنية - العسكرية، وأثر الأدوار الإقليمية والدولية في مسارات التغيير. وساهم عملي منسِّقًا لمشروع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في توفير الوقت المناسب لاستكمال أجزاء هذا الكتاب بعد أعوام من العمل المتقطع فيه. أمّا زياراتي المتكررة خلال الأعوام الأخيرة لمكتبات جامعتي أكسفورد وجورج تاون للحصول على المراجع والمصادر وتمضية أوقات طويلة في القراءة والبحث والكتابة، فلا تقدّر بثمن. ويهمني هنا أيضًا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى قسم التحرير في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة وفي بيروت على قيامه بمهمة التحرير ومراجعة اللغة بدقة وأناة.

الأمل هو أن يكتب الله، عز وجل، بعض النفع في هذا الكتاب وفي ما كتبت في مسارات أنظمة الحكم والسياسة في بلداننا العربية منذ منتصف التسعينيات، عندما بدأت أجمع، عن قناعة راسخة، بين دورين: **الأول** دوري بوصفي أستاذًا جامعيًا يُدرس علوم السياسة وحقوق الإنسان في سياق عام غير مواتٍ البتة، وفي ظل ثقافة، مجتمعية وجامعية، غير قادرة على تصوّر أن التغيير ممكن متى أراد الإنسان ذلك وناضل من أجل تغيير الظروف ومعالجة

العقبات. **والثاني** دوري المجتمعي المتمثل في ربط ما أعرفه بواقع مجتمعاتنا العربية والانحياز إلى قضايانا العادلة بقصد المساهمة، ولو بقدر ضئيل، في تغيير واقعنا إلى الأفضل. كانت قناعتي - ولا تزال - أن مشكلتَي الغفلة وقلة الوعي هما الأهم في وطننا العربي، وأن خوض عالم السياسة من دون فهم ودراية وتدبّر في سنن التغيير هو السبب الرئيس لتعثّر الموجة الأولى من ثورات 2011 وحركات الإصلاح المختلفة.

الفصل الأول

مقدمات ثورة 25 يناير



اعتمدت التحوّلات الناجحة نحو الديمقراطية في حالات عدة، مثل حالات أوروبا الشرقية وآسيا وأميركا اللاتينية، وفق أدبيات الانتقال الديمقراطي، على ثلاثة عوامل رئيسة[1]، كان وجود واحد منها على الأقل ضروريًا: أولها وجود مجموعة من الإصلاحيين الذين لديهم رغبة حقيقية في التغيير من داخل النظام، وثانيها توافر معارضة ديمقراطية قادرة على استخدام المساحة المحدودة للعمل السياسي إمّا لإجبار النخب الحاكمة على الإصلاح، وإمّا لإجبارها على التفاوض من أجل انتقال سلمي إلى الديمقراطية (أو ما يعرف بالميثاق (Pact) في أدبيات السياسة المقارنة). أما العامل الثالث، فهو إنهاء الدعم الخارجي للأنظمة الاستبدادية، أو تحييده، إذا كان موجودًا في السابق.

أضف إلى ذلك عاملًا رابعًا آخر، هو التغيير من أسفل من خلال التظاهرات الشعبية؛ فإذا لم تظهر انقسامات داخل النخبة الحاكمة، أو لم تظهر معارضة ديمقراطية موحدة، تنهار الأنظمة السياسية إمّا تحت ضغط التظاهرات الشعبية، وإمّا بفعل تدخّل أفراد عسكريين كانوا يدعمون النظام في السابق، أو بالطريقتين معًا. وتشمل الأمثلة هنا دولًا مثل رومانيا والبرتغال وزائير وإيران وهايتي. وفي جُل هذه الحالات، كانت القوى الخارجية الداعمة للأنظمة التسلّطية القائمة غير قادرة على إنقاذها، أو غير راغبة في ذلك. ومن الملاحظ أيضًا أن نجاح هذا النوع من الانتقال ليس سهلًا؛ فمن بين الحالات المذكورة؛ حالات دول حققت انتقالًا نحو الديمقراطية، مثل رومانيا والبرتغال، لكن السيناريو الأكثر

---

(1) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1993; [1991], pp. 37-38; Georg Sørensen, *Democracy and Democratization: Processes and Prospects in a Changing World* (London: Hachette, 2007), pp. 13-15; Ronald A. Francisco, *The Politics of Regime Transitions* (Boulder: Westview Press, 2000), pp. 65-69.

شيوعًا كان فشل الانتقال وظهور شكل جديد من الاستبداد (فيدل كاسترو في كوبا، وآية الله الخميني في إيران، وجوزيف كابيلا في زائير)[2].

أمّا في الدول العربية، فأدّى تعنّت الأنظمة الحاكمة، وغياب الإصلاحيين داخل النخب الحاكمة، وضعف المعارضة وانقسامها، إلى حدوث الانتقال من أسفل، أي إلى انهيار رأس النظام أو إرغامه على الاستقالة أو الهروب من البلد، وذلك تحت ضغط التظاهرات الجماهيرية. وفي مصر تحديدًا، بدأ الحراك الشعبي الذي سبق ثورة 25 يناير في الاحتجاج على ممارسات الشرطة والأجهزة الأمنية، ثم كانت المطالب الأولى للثورة هي إحداث تغيير جذري في النظام نفسه عبر توفير ضمانات لإجراء أول انتخابات مباشرة لرئاسة الجمهورية. ثم تطوّر الأمر خلال أيام معدودة، وبعد أن لجأ النظام إلى العنف مع المتظاهرين، إلى المطالبة بإطاحة النظام والمناداة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. وتُرجمت هذه الشعارات في رفع مجموعة من المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أهمها إنهاء قوانين الطوارئ ووحشية الشرطة، وإطلاق الحريات، وإجراء انتخابات ديمقراطية، ومحاربة الفساد، ووضع حد أدنى للأجور، ومعالجة قضايا التضخم والبطالة، وغير ذلك.

يحاول هذا الفصل الإجابة عن أسئلة رئيسة: لماذا ثار المصريون؟ وكيف ثاروا؟ وإلى أي حدٍّ تمكّن الثوار من تطوير أجندة سياسية تركز على مطلب التغيير الديمقراطي في مصر؟

لا شك في أن هذه الأسئلة الرئيسة ترتبط بمجموعة أخرى من الأسئلة، أهمها: ما التفسيرات الهيكلية لهيمنة السياسة غير الرسمية (الشعبية) في مصر على أحزاب المعارضة «الشرعية» أو «الرسمية»، وعلى الاتحادات والنقابات المهنية «الرسمية»؟ وما القيم الحاكمة لحركات الاحتجاج والحركات الاجتماعية؟ وكيف كانت طبيعة الشبكات والخطابات غير الرسمية لهذه

---

(2) Richard Snyder, «Paths Out of Sultanistic Regimes: Combining Structural and Voluntarist Perspectives,» in: Houchang E. Chehabi & Juan J. Linz (eds.), *Sultanistic Regimes* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998), p. 59; Richard Snyder, «Explaining Transitions from Neopatrimonial Dictatorships,» *Comparative Politics*, vol. 24, no. 4 (July 1992), p. 379.

الجماعات؟ وكيف صاغ المحتجون غير الرسميين أهدافهم ونظّموا أنفسهم لممارسة الضغط على مؤسسات الدولة الرسمية، وصولًا إلى نجاحهم في إسقاط مبارك؟ وما دور أدوات التواصل وتكنولوجيا المعلومات في تمكين هؤلاء المحتجين؟ وفي النهاية ما تأثير هذا النوع من الاحتجاج الشعبي (غير الرسمي) في مسار التغيير في مصر بعد إسقاط رأس النظام؟

أولًا: لماذا ثار المصريون؟

1. إرث مبارك السياسي

منعت عقبات هيكلية عدة ظهور إصلاحيين فاعلين من داخل نظام مبارك، أو تطوير معارضة ديمقراطية في مصر، أو تطوّر الانفتاح السياسي المحدود والمقيّد إلى انتقال حقيقي إلى الديمقراطية. ولعل أهم هذه العقبات تلك المتصلة بطبيعة العلاقة بين ثلاثة فاعلين أساسيين: النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة، والمجتمع وقواه المختلفة، والقوى الخارجية الحليفة للسلطة.

ترك مبارك إرثًا سياسيًا ثقيلًا؛ فهو كان يتمتع بصلاحيات دستورية وفعلية واسعة من دون آليات حقيقية للمساءلة والمحاسبة، واستخدم حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية وسياسة الترغيب والترهيب لقمع المعارضين وتأمين النظام. أمّا التحكم في القانون والتشريعات والانتخابات المزوّرة والاستفتاءات المشكوك في صدقيتها، فكانت من الأدوات الدائمة التي يستخدمها النظام لعرقلة تطور الأحزاب السياسية، وكذا العمل المدني والأهلي. وأدّت اعتبارات الأمن الداخلي والخارجي أدوارًا محورية في بقاء النظام. أمّا ثروات البلاد، فاستُخدمت في سياسات اقتصادية ذات مرجعية نيوليبرالية، انتهت إلى إثراء الأثرياء وإفقار الفقراء، وإلى مزيد من التهميش الاجتماعي. حَدَثَ هذا كله مع شيوع ثقافة الفساد والإفساد، وترهّل الجهاز الإداري للدولة وفساده، وتدهور خدمات التعليم والصحة أيضًا[3].

---

(3) ينظر لمزيد من التفصيلات: جلال أمين، **ماذا حدث للمصريين؟** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997)؛ إبراهيم العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا: تحليل التطورات الاقتصادية** =

عبر سيطرة النخبة الحاكمة على الدولة والمجتمع، نجح نظام مبارك في البقاء والحفاظ على الوضع الراهن مدة ثلاثة عقود. مارس مبارك ودائرته المحيطة به تلك السيطرة من خلال وسائل مختلفة، أهمها القمع والتخويف وقوانين الطوارئ، إضافة إلى سياسة اختراق القوى المجتمعية والسياسية التي لا تُعبّر عن ولائها، أو قد تكون مصدرَ تهديد له. وهذا يتفق مع ما أقرّه بعض الاختصاصيين، مثل لاري دايَموند الذي يرى أن العقبة الرئيسة لتوسيع الديمقراطية في العالم ليست في الشعب، إنما في النخبة الحاكمة التي اختطفت هياكل سلطة الدولة وحصّنت نفسها داخلها[4].

خلال عقود من الزمن، تعلّم مبارك دروسًا عدة من نظرائه الاستبداديين. وكان الدرس المهم هو أنّ تأكُّل مصادر شرعية النظام، يتطلب السماحَ بقدرٍ من حرية التعبير والانفتاح السياسي، خوفًا من الانفجار السياسي. ونجحت هذه الاستراتيجيا القائمة على الانفتاح السياسي المقيّد في ظل حزب حاكم مسيطر، في منع الانفجار الشعبي أو انهيار النظام عقودًا طويلة. لكن هذا الانفتاح السياسي تطلّب أيضًا أن تقوم السلطة بضرب مصادر القوة في المعارضة والتلاعب بانقساماتها، والسيطرة على المجتمع بالوسائل المتاحة كلها، بما في ذلك أدوات القوة الأقل عدوانية، مثل استراتيجية «فرّق تسد»، واستراتيجية «شراء ولاء النخب»، وسن قوانين تشدد قبضة الحكومة على المجتمع والأحزاب السياسية. وكان الهدف من هذا كله تجنّب إضعاف النخبة الحاكمة ومنع ظهور معارضة ديمقراطية، أي إعاقة تكرار تجارب الانتقال إلى

= **الكلية منذ 1974 وبيان تداعياتها، مع تصور بنموذج تنموي بديل** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2007)؛ عزمي بشارة، «لم يكن شعب مصر خاملًا قبل 25 يناير: موجز تاريخ الاحتجاجات في مصر الحديثة»، في: **ثورة مصر**، ج 1: **من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)؛ عماد الدين شاهين، «حصيلة التحركات من أجل الديمقراطية: حالة مصر»، في: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، **الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 118-130؛ عبد الفتاح ماضي، «انتخابات 2005 الرئاسية في مصر»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 18 (ربيع 2008).

(4) Larry Diamond, «Can the Whole World Become Democratic? Democracy, Development and International Policies,» Center for the Study of Democracy, 17/4/2003, accessed on 17/4/2013, at: https://bit.ly/2CcYhlz

الديمقراطية التي حدثت، على سبيل المثال، في الفليبين والمكسيك وكوريا الجنوبية وبولندا وجنوب أفريقيا.

تعلّم مبارك أيضًا عدم الثقة بنتائج أي انتخابات ديمقراطية حقيقية، وذلك لتجنب تكرار تجربتَي المجر أو تشيلي وغيرهما. وإذا قورنت مصر بالمكسيك، التي شاركت فيها طبقة التكنوقراط في السلطة وأدّت دورًا في التحول الديمقراطي هناك بعد نحو 70 عامًا من استبداد الحزب الواحد المسيطر، فإن الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر نجح في الحفاظ على قبضته على الحرس القديم والجيل الجديد (أو ما سُمي «اتجاه المستقبل» داخل الحزب الحاكم بقيادة جمال مبارك، الابن الأصغر للرئيس، ومجموعة من رجال الأعمال المقرّبين منه)، إضافة إلى أن الحزب اجتذب مستقلين فازوا بمقاعد برلمانية من دون ترشيحهم عبره[5]. ومن بين العوامل التي ساعدت أيضًا النخبة الحاكمة في الحفاظ على سيطرتها على المجتمع وعرقلت الانتقال الديمقراطي استغلال «المسألة القبطية» وتخويف المصريين المسيحيين من البُعد الطائفي وتبرير استراتيجيات الحفاظ على الوضع الراهن.

إضافة إلى ذلك، بقي الضغط السياسي المعارض عقودًا طويلة معتدلًا في مصر. وكانت التظاهرات تندلع عادة لأسباب اقتصادية أو مناطقية لا سياسية[6]. وعلى الرغم من أن أشكالًا جديدة من النشاط السياسي، مثل نشاط «حركة كفاية» أو المدونين الشباب، أصبحت جزءًا من المشهد السياسي، فإنها لم تنجح إلا في جذب بضع مئات من المؤيدين في بلد كان عدد سكانه في عام 2007 يبلغ 80 مليون نسمة[7]. وفي الإجمال، لم تؤدِّ هذه النشاطات إلى ظهور معارضة ديمقراطية بقيادة موحدة، ولم يتمكن خطاب المعارضة السياسي من حشد القوى السياسية المختلفة.

أمّا في عام 2010، فتمكنت حركات الاحتجاج الشبابية من حشد عددٍ

---

(5) Diane Singerman, «The Politics of Emergency Rule in Egypt,» *Current History*, vol. 101, no. 651 (January 2002), p. 29.

(6) Rabab El-Mahdi, «Enough! Egypt's Quest for Democracy,» *Comparative Political Studies*, no. 42 (2009), p. 1013.

(7) Ibid., p. 1018.

كبير من الناس باستخدام الشبكات الاجتماعية على النحو الذي سنعرض له لاحقًا[8]. صار الشباب قادرين بحكم تلك الشبكات الاجتماعية على استغلال الفرص السياسية (التي وفّرها القمع الذي مارسته السلطة بشكل واسع ضد المعارضين، كحادثة مقتل خالد سعيد في الإسكندرية)، من أجل تعبئة الناس والضغط على السلطة بشكل غير مسبوق، فأصبحت حركات الاحتجاج غير الرسمية [أي الحركات التي تقع خارج نطاق أحزاب المعارضة القائمة آنذاك] عقبةً أمام بقاء النظام التسلّطي.

امتد دور هذه الحركات «غير الرسمية» بعد أن أخفقت أحزاب المعارضة «القانونية» أو «الشرعية» (أي المعترف بها قانونيًا) في أن تؤدي دور المعارضة التقليدي في الدول المختلفة التي تناضل من أجل التغيير؛ إذ لم تكن هذه الأحزاب والجماعات «الشرعية» في جلّها تمثل فئات اجتماعية مختلفة، ولم تكن تتصوّر أن في إمكانها التنافس على السلطة في الأساس، كما لم تقم حتى بدور جماعات المعارضة التي تسعى إلى انتقال سياسي حقيقي نحو الديمقراطية[9]. وعلى العكس من هذا، ساعدت أحزاب المعارضة المصرية النظام في الحصول على الشرعية، عبر احتلالها المشهد السياسي واحتوائها مكوّنات من المعارضة الحقيقية، وفشلها في إقامة أي تحالفات ديمقراطية قوية. بل هرول بعض قادتها لاسترضاء النظام الذي كافأه ببعض المزايا الشكلية، فضلًا عن أمر آخر مهم، هو اختراق الأجهزة الأمنية بعض هذه الأحزاب.

من ناحية أخرى، وبسبب الخلط بين «الدولة» و«النظام السياسي» و«الحكومة»[10]، صوّرت النخبة الحاكمة جماعات المعارضة، ولا سيما الحقيقية منها، باعتبارها تهديدًا للدولة والأمن القومي، الأمر الذي استُخدم

---

(8) Marko Papic & Sean Noonan, «Social Media as a Tool for Protest,» *Stratfor*, 3/2/2011, accessed on 17/5/2014, at: https://goo.gl/r2LgNB

(9) في شأن الأحزاب السياسية في مصر، ينظر: وحيد عبد المجيد، **أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)؛ Emad El-Din Shahin, «Political Parties in Egypt: Alive, but Not Kicking,» in: Kay Lawson & Saad E. Ibrahim (eds.), *Political Parties and Democracy*, vol. 5: *The Arab World* (Connecticut: Praeger Publishers, 2010), pp. 3-26.

(10) H. E. Chehabi & Juan J. Linz, «A Theory of Sultanism1: A Type of Nondemocratic Rule,» in: Chehabi & Linz (eds.), pp. 10-13.

مبررًا لمنح مزيد من سلطة القمع والتنكيل للأجهزة الأمنية التي صارت لا تسيطر على الحياة السياسية فحسب، بل على المجتمع والدولة ومؤسساتها المختلفة أيضًا. كما استُخدمت تبريرات مماثلة لكبح الحقوق والحريات. وكان للتيار الإسلامي النصيب الأوفر من سياسة القمع تلك؛ فعلى سبيل المثال، حَرمت السلطة المجموعة التي انشقت عن جماعة الإخوان المسلمين من الحصول على رخصة حزب الوسط أعوامًا طويلة.

في مصر، البلد الذي وُلدت فيه جماعة الإخوان المسلمين والكثير من الجماعات الإسلامية الأخرى، حُرِم الإسلاميون من حقهم في المشاركة في الحياة السياسية من خلال الأحزاب أو المنظمات الرسمية منذ عام 1954[11]. واعتبر النظام جميع الجماعات الإسلامية خطرًا على بقائه. وفي كثير من الأحيان، وَصف النظام الإسلاميين بالإرهابيين، وبأنهم يسعون إلى تهديد الوضع الراهن وإسقاط النظام الحاكم. ووفقًا للخطاب الرسمي، كان وجود جماعة الإخوان المسلمين سببًا من أسباب الابتعاد عن الإصلاح السياسي بحجة أن الانتخابات الحرة الحقيقية ستؤدي إلى «جزأرة» مصر، أو إلى «صوت واحد، مرة واحدة»[12].

لهذا كله، صُنّفت مصر باعتبارها دولة تسلّطية وغير حرة في معظم المؤشرات الدولية التي صدرت في عامي 2010-2011، أي عشية اندلاع ثورة 25 يناير، كما هو موضح في الجدول (1-1).

الجدول (1-1)

ترتيب مصر في بعض مقاييس نوعية الحكم قبل ثورة 25 يناير

المؤشر	الترتيب	المعدل
مؤشر الفساد، 2011[أ]	112/183	2.9 /10

يتبع

(11) Abdel-Fattah Mady, «Islam and Democracy: Elite Political Attitudes and the Democratization Process in the Arab Region» (PhD. Dissertation, Claremont Graduate University, California, 2005), p. 51.

(12) Ibid., p. 108.

تابع

مؤشر استقلال القضاء، 2011/ 2012[ب]	41/142	4.8/7
مؤشر حكم القانون، 2011[ج]		-0.42
مؤشر المحاسبة السياسية، 2011[د]		-1.14
مؤشر حرية الصحافة، 2011/ 2012[هـ]	166/179	97.50
مؤشر بيت الحرية، 2011[و]	معدل الحرية: 5.5	ليست حرة

المصدر:

أ. Transparency International, accessed on 18/4/2015, at: http://www.transparency.org Scores range from 0 (highly corrupt) to 10 (very clean)

ب. World Economic Forum, Country/Economy Profiles, «Egypt,» The Global Competitiveness, *Report* (2011-2012), accessed on 17/4/2015, at: https://bit.ly/2yhundr. Scores range from 1 (heavily influenced) to 7 (entirely independent).

ج. World Justice Project Rule of Law Index 2011 Report, accessed on 18/4/2015, at: https://bit.ly/2pRSsmf

تراوح تقديرات النقاط بين نحو 2.5- و2.5، وتتوافق القيم الأعلى مع نتائج حوكمة أفضل.

د. Voice and Accountability - Country Rankings, The Global Economy, accessed on 18/4/2015, at: http://bit.ly/32xhVCx

تراوح تقديرات النقاط بين نحو 2.5- و2.5، وتتوافق القيم الأعلى مع نتائج حوكمة أفضل.

هـ. Nations Online Countries of the World, *Worldwide Press Freedom Index*, accessed on 18/4/2015, at: https://bit.ly/2EtWD23

و. Freedom House, *Egypt*, Freedom in the World (2011), accessed on 18/4/2015, at: https://bit.ly/2PuSFHb. Scores range from 1 (best), 7 (worst).

2. إرث مبارك الاقتصادي

لا يمكن التغاضي عن دور العوامل الاقتصادية وتداعيات الوضع الاقتصادي في اختيارات النخب والسياسيين، وفي استراتيجيات التواصل الخاصة بهم[13]؛ ففي دول عدة، أدّت الحاجات الاقتصادية لطبقات اجتماعية معيّنة إلى ظهور معادلة تقوم على تقديم السلطة بعض الفوائد المادية إلى هذه الطبقات، في مقابل ضمان ولائها السياسي لها[14]. ومثّلت الحاجة الاقتصادية إلى القروض والمساعدات أيضًا العمود الفقري لاعتماد النخب الحاكمة على

---

(13) Stephan Haggard & Robert R. Kaufman, «The Political Economy of Democratic Transitions,» in: Lisa Anderson (ed.), *Transitions to Democracy* (New York: Columbia University Press, 2012).

(14) لمزيد من التفصيلات، ينظر: Kurt Weyland, «The Politics of Corruption in Latin America,» *Journal of Democracy*, no. 108 (1998); André Bank & Thomas Richter, «Neopatrimonialism in the Middle East and North Africa: Overview, Critique and Alternative Conceptualization,» in: GIGA Workshop, Neopatrimonialism in Various World Regions, Hamburg (2010).

المموّلين الأجانب، وقيام شبكات اندماج بين بعض رجال الأعمال المتحالفين مع النظام ورأس المال الأجنبي. وأثّرت الأزمات الاقتصادية في السبعينيات والثمانينيات في أداء الحكومات الاقتصادي من خلال تراجع معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم والبطالة. لكن هذه الأزمات لم تكن بمفردها كافية لوضع حد للأنظمة التسلّطية والشمولية والفردية، إنما كان سوء إدارة الأزمات الاقتصادية أحد أسباب تأكُّل شرعية الأنظمة الاستبدادية.

توافر لنظام مبارك في مصر الكثير من الفرص لاستغلال الأزمات الاقتصادية وعبورها، وذلك بسبب مجموعة من العوامل، أهمها استخدام العوائد المالية الواردة من الموارد الطبيعية والمانحين الأجانب. هذا إضافة إلى أن رجال الأعمال وأصحاب الشركات المتوسطة الحجم، كانوا مهتمين بالحفاظ على الوضع الراهن ما دامت مصالحهم لا تخضع لتهديدات مباشرة، ولا سيما في ضوء رغبة السلطة في ضم رجال أعمال إلى حاشيتها ومنحهم مناصب سياسية ومقاعد برلمانية. كما تغاضت السلطة عن الفساد والرشوة، وبناء عليه، حافظت على الوضع الراهن لكثير من الأفراد والمجتمعات[15]. إنها سياسة إفساد أفراد وفئات من المجتمع وتوريطهم، حتى لا تكون لهم مصلحة في تغيير النظام إلى الأفضل. وكان تغيير ولاء هذه الفئات سيرفع تكلفة القمع، ويُضعف النخبة الحاكمة، ومن ثم يُعزز فرص الانتقال الديمقراطي، وهذا لم يحدث في مصر وبعض الدول العربية إلا جزئيًا خلال عامي 2010 و2011.

أدّت العوامل الاقتصادية دورًا مؤثرًا في عمليات التحول الديمقراطي، وتزامن الانتقال السياسي في بلدان أوروبا الشرقية في أوائل التسعينيات مع تحوّل اقتصادي نحو السوق الحرة، لكن الأمور سارت في مصر في اتجاه مختلف؛ إذ تحوّل الاقتصاد المصري من النمط «الاشتراكي» القائم على القطاع العام إلى النمط الليبرالي في أوائل سبعينيات القرن العشرين في عهد السادات، بحسب سياسته التي عُرفت باسم «الانفتاح الاقتصادي». ويرى إبراهيم

(15) «Defining and Tackling Corruption,» Middle East and North Africa Programme: Egypt Dialogue Workshop Summary (February 2012), Chatham House, accessed on 18/6/2014, at: http://bit.ly/2NyRuYI

العيسوي أن الهدف المُعلَن آنذاك كان جذب الاستثمارات العربية بعد ارتفاع أسعار برميل النفط في أعقاب حرب 1973، في وقت كانت مصر تعاني اقتصاديًا، بينما كُشفت النوايا الحقيقية مع تزايد ضغوط من الداخل من «الرأسمالية البازغة»، ومن الخارج من المؤسسات المالية الدولية والحكومة الأميركية لأجل إعادة «دمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي»(16). وأدّت هذه السياسة إلى إنتفاضات شعبية، أبرزها انتفاضة 18 و19 كانون الثاني/ يناير 1977، التي وصفها السادات بـ «انتفاضة الحرامية». ومع هذا استمرت الدولة في سياستها، لكن مع تطبيق تلك السياسة بالتدرّج، خصوصًا في ما يتصل بخصخصة القطاع العام وإلغاء الدعم وتقليص حصته في الموازنة العامة للدولة.

ثم أكمل مبارك في مطلع التسعينيات سياسة سلفه من خلال تنفيذ برنامج «التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي» الذي وقّعه مع البنك الدولي في عام 1991، فخصخص القطاع العام، ومَنَحَ الحوافز للقطاع الخاص، وقلّص دور الحكومة في الاستثمارات والإنفاق العام، وفاق تقليص دور الحكومة هذا ما هو موجود في دول مثل إنكلترا وفرنسا والسويد(17). كما بدأ النظام في تحرير الأسعار والتجارة الخارجية، وتحرير حركة المال من مصر وإليها، وإلغاء الدعم، وترتب على هذا انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي(18).

الجدول (1-2)

البيانات الأساسية للاقتصاد الكلي في مصر قبل ثورة 25 يناير

المؤشر	1981	1991	2001	2005	2006
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأميركي)	1,406.268	2,654.290	4,051.913	4,762.119	5,156.672

يتبع

(16) العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا**، ص 103.

(17) المرجع نفسه، ص 104-106.

(18) المرجع نفسه، ص 107-115.

تابع

الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة	3,418.944	4,508.064	5,675.467	6,074.286	6,371.669
الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية (بالجنيه المصري)	411.195	2,121.207	5,544.049	7,692.857	8,663.394
الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية (بالدولار الأميركي)	587.422	878.615	1,474.481	1,282.766	1,505.957

المصدر: International Monetary Fund, «WEO Online Database: Egypt,» accessed on 18/6/2014, at: https://bit.ly/1zTUdxt

في الواقع، أدّى برنامج البنك الدولي إلى زيادة التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي في مصر[19]. وكما هي الحال في كثير من الأنظمة الاستبدادية الأخرى، بقيت حكومة مبارك مستقرة سياسيًا لسبب رئيس هو دعم واشنطن والمؤسسات المالية الدولية لها، إضافة إلى الواجهة التعددية الشكلية القائمة على تعددية حزبية زائفة وانتخابات غير ديمقراطية، واختراق صفوف المعارضة وقمعها.

استفادت مصر من الازدهار الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2005-2008، قبل الأزمة المالية التي اندلعت في عام 2008، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار برميل النفط، والاستثمارات المتنامية لدول الخليج في مصر، وأرباح قناة السويس، وعوائد السياحة. ولهذا ارتفع معدل النمو، كما هو موضح في الشكل (1-1)[20].

---

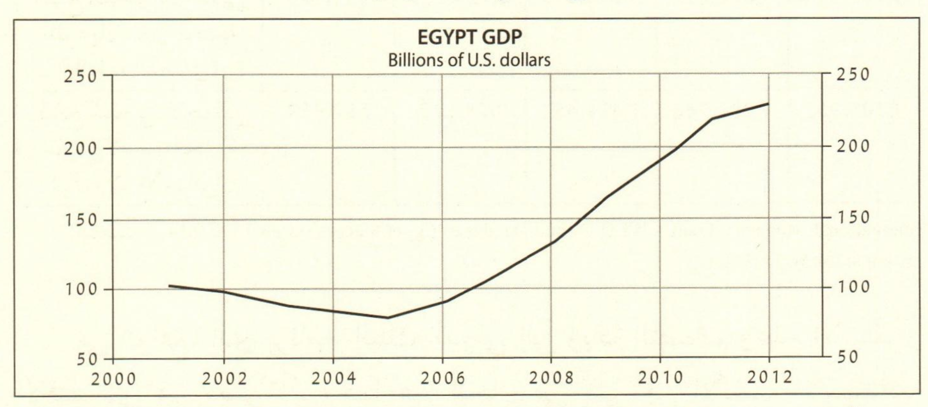
(19) ينظر بشأن الاقتصاد المصري وتداعيات نموذج التنمية الرأسمالية على النمو والتصنيع والتشغيل والفقر وتوزيع الدخل والتضخم ومستوى الخدمات والتبعية، وغيرها: المرجع نفسه، ص587-623؛ عبد الخالق فاروق، **الاقتصاد المصري من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004)، ص 107-112؛

Stephan Haggard, «The Politics of Adjustment: Lessons from the IMF's Extended Fund Facility,» *International Organizations*, vol. 39, no. 3 (1985); Emma C. Murphy, «Legitimacy and Economic Reform in the Arab World,» *Journal of North Africa Studies*, vol. 3, no. 3 (1998), p. 71.

(20) The World Bank, «The World Bank in Egypt,» accessed on 18/9/2014, at: https://bit.ly/1CZXdNj

الشكل (1-1)

الناتج المحلي الإجمالي في مصر



المصدر: Trading Economics, «Egypt GDP,» accessed on 18/6/2014, at: https://bit.ly/2OoU7yi

كما عزز برنامج الخصخصة للبنك الدولي التجارة الدولية ورفع تدفقات الاستثمار. وفي عام 2007 بلغ معدل النمو نحو 5 في المئة بسبب معاهدات التجارة الحرة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA)، واتفاقات التجارة الحرة مع تركيا والمغرب والأردن وتونس ودول السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (COMESA)[21].

مع ذلك، لم يكن لمعدل النمو هذا فائدة على الفئات المحدودة الدخل، حيث بقي العجز المالي المزمن للموازنة العامة للدولة مستمرًا بسبب ارتفاع دعم الطاقة والمواد الغذائية، وبسبب الفساد المرتبط بالدعم، ولا سيما في مجال الطاقة. إضافة إلى ذلك، فإن معدلات التضخم المرتفعة (20.2 في المئة في عام 2008 و10 في المئة في عام 2009-2010) أضرّت بالطبقات المتوسطة والدنيا[22]. وأدّى عدم الاستقرار السياسي في مصر إلى انخفاض عدد السياح، على نحو أدّى أيضًا إلى انخفاض إيرادات السياحة والاستثمارات.

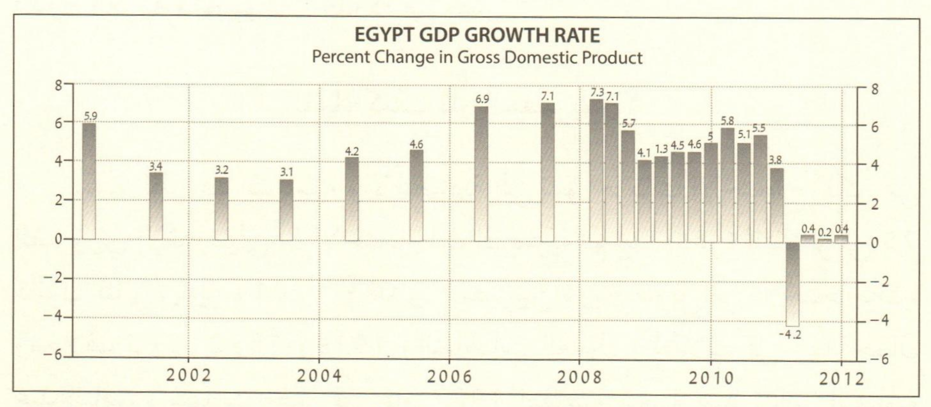
---

(21) Marek Dabrowski, «Egypt: Political Transition Vs. Economic Challenges?,» CASE Network E-Briefs, no. 7 (June 2011), accessed on 18/9/2014, at: https://goo.gl/ETLTsU

(22) Central Bank of Egypt, «Monthly Inflation Note,» accessed on 18/9/2014, at: https://goo.gl/E1RHA1

إضافة إلى ذلك، مع اندلاع الثورة في ليبيا، عاد مئات الآلاف من المصريين العاملين هناك إلى مصر، ما أدّى إلى انخفاض التحويلات الخارجية[23]. وكان لعدم الاستقرار السياسي في اليمن أيضًا تأثير سلبي في حركة المرور في قناة السويس[24].

الشكل (1-2)
نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر



المصدر: The World Bank, «Egypt GDP Growth Rate,» accessed on 18/9/2014, at: https://goo.gl/3YH2xx

تجدر الإشارة في نهاية الحديث عن إرث مبارك الذي تسبب في الثورة، إلى أن سياسات المجلس العسكري الحاكم وحكومة عصام شرف خلال الشهور الأولى بعد اندلاع ثورة 25 يناير فاقمت المعاناة الاقتصادية والاجتماعية، وأدّت إلى تصاعد الاحتجاجات، ثم تفاقم هذا الوضع مع ارتفاع وتائر المطالب بمحاربة الفساد ومحاكمة قادة نظام مبارك. ولا شك في أن مجال الأعمال والاستثمار تأثر بهذه الأحداث، ما أدّى إلى أجواء من عدم اليقين بشأن المستقبل.

---

(23) ينظر: Rocio Sanz, «Socio-economic Profile of Egyptian Migrants Returning from Libya Due to the Crisis: Sample Analysis,» IOM Egypt (August 2011).

(24) Dabrowski, p. 3.

لهذا متوقعًا ألّا يتجاوز معدل النمو 1 في المئة في الأعوام التالية، كما كان متوقعًا أن يرتفع عجز الموازنة العامة إلى 11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2011-2012[25]. ومن بين النتائج السلبية الأخرى الدين العام المرتفع، وتراجع الاحتياطيات الدولية في البنك المركزي من 36,038 مليون دولار في عام 2010، إلى 27,243 مليون دولار في نهاية أيار/ مايو 2011[26]. إضافة إلى ذلك، ساهمت اتفاقات التجارة الحرة في نظرة سلبية سائدة إلى العولمة؛ إذ يعتقد كثيرون أن هذه الاتفاقات لا تخدم سوى مصالح الدول الغربية ومجموعة محدودة في مصر[27].

ثانيًا: كيف ثار المصريون؟

أدّت الظروف السياسية والاقتصادية إلى نمو حركات الاحتجاج، لكن من الضروري الإشارة إلى أن الاحتجاجات المصرية لم تبدأ بدعوة للتظاهر في 25 كانون الثاني/ يناير 2011[28]؛ فلدى المصريين تاريخ طويل من الاحتجاجات، وبخلاف ثورتي 1882 و1919 وانتفاضات العمال والطلاب في عهد جمال عبد الناصر، شهدت مصر في عام 1977 انتفاضة شعبية ضد تدابير السياسة الاقتصادية النيوليبرالية التي قدمها السادات في إطار ما عُرف بـ «الانفتاح». وفي عام 1986 وقعت انتفاضة جنود الأمن المركزي التابع لوزارة الداخلية التي قمعها الجيش. وفي التسعينيات، شهدت البلاد موجةً من العنف بقيادة حركات عنيفة ذات سند إسلامي بهدف إطاحة نظام مبارك، وقُمعت بقوة من قوات الأمن، وأُرسل عشرات الآلاف من الإسلاميين - مع تشديد قانون الطوارئ - إلى محاكم استثنائية أو عسكرية.

---

(25) Ibid.

(26) Ibid.

(27) Riad Al Khoury, «E.U. and U.S. Free Trade Agreements in the Middle East and North Africa,» Carnegie Middle East Center, *Paper*, no. 8 (June 2008), accessed on 18/9/2014, at: https://goo.gl/mU8Ehq

(28) ينظر بتوسع في ما يخص احتجاجات ما قبل 25 كانون الثاني/ يناير 2011: بشارة، «لم يكن شعب مصر خاملًا قبل 25 يناير».

في مطلع الألفية الجديدة، شهدت المدن المصرية تظاهرات سلمية تمحورت حول عدد من القضايا الخارجية؛ أولًا، في عام 2000 ضد السياسات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية، ثم جرى في عام 2003 أول تنسيق بين الحزب الوطني الحاكم آنذاك وجماعة الإخوان المسلمين لتنظيم مسيرة ضخمة في إستاد القاهرة لإدانة السياسة الأميركية في العراق. إضافة إلى ذلك، عانت مصر، منذ تفجيرات طابا في تشرين الأول/ أكتوبر 2004، مشكلة أمنية في شبه جزيرة سيناء، وهي المشكلة التي تفاقمت بعد ثورة 25 يناير[29].

شهدت مصر أيضًا في الأعوام القليلة التي سبقت ثورة 25 يناير أربعة تطورات مهمة تتصل بالاحتجاجات غير الرسمية، اثنان منها سياسيان والثالث يتعلق بقطاع العمال، أما الرابع فيتصل بالإعلام ووسائل الاتصال.

1. حركة كفاية

كان التطور السياسي الأول هو ظهور أول حركة احتجاج عابرة للتيارات السياسية عام 2004 باسم «حركة كفاية» التي عارضت خطة مبارك لتوريث نجله الأصغر منصب الرئاسة[30]. نظّمت الحركة سلسلة من التظاهرات ضد الرئيس وخطته. ومع ذلك، كان عدد المشاركين محدودًا إذا أخذنا في الحسبان عدد سكان مصر الكبير. كما أن السلطة كانت دائمًا تحيط هذه الاحتجاجات بعددٍ كبير من جنود الأمن المركزي. وعلى الرغم من هذا، فإن الحركة نجحت في تحقيق هدفين مهمين على الأقل: الأول، كسر الحاجز النفسي للخوف الذي منع المصريين من انتقاد الرئيس أعوامًا طويلة؛ إذ زرعت الحركة بذور ثقافة الاحتجاج الشعبي ضد الرئيس ذاته. أما الإنجاز الثاني، فهو التغلب على الخلافات والانقسامات المزمنة داخل المعارضة المصرية والنجاح في تشكيل حركة احتجاج عابرة للأيديولوجيات، حيث تشكلت الحركة من ناشطين من اليسار واليمين والإسلاميين، ومن المستقلين أيضًا.

---

(29) International Crisis Group, «Egypt's Sinai Question,» Middle East/North Africa Report no. 61, 30/1/2007, accessed on 18/9/2014, at: https://goo.gl/15TkcU

(30) El-Mahdi, pp. 1012-1013.

غير أن الحركة لم تطوّر الأدوات الضرورية اللازمة لأي حركة احتجاج ناجحة، مثل التنظيم الداخلي المتماسك، واستراتيجيات التعبئة ووسائل التجنيد. كما أنها واجهت عوائق تتعلق بطبيعة «الدولة الزبائنية» التي يشكل توزيع الريع أحد مكوّناتها، وصعوبة التعبئة من صفوف ملايين الأشخاص الذين يعتمدون في وظائفهم على الدولة التي لا تزال أكبر رب عمل في مصر. وشملت العقبات الأخرى الانقسامات داخل صفوف المعارضة، وعدم قدرة الحركة على بناء تحالفات سياسية طويلة الأجل تستند إلى المبادئ الأساسية للديمقراطية. وفي الإجمال، وعلى الرغم من نجاحاتها الجزئية، فإن الحركة فشلت في حشد عدد كبير من الناس على أساس برنامج سياسي شامل، ولم تكن قادرة على فرض نفسها قوة سياسية ذات قاعدة شعبية قوية، وعليه، بقيت حركة نخبوية في نظر كثيرين.

2. احتجاجات العمال

كان نظام مبارك يتمتع بقدرة كبرى على مواجهة التحديات الاقتصادية والتعامل مع المعارضة، كما عرضنا من قبل، غير أن موجة جديدة من الاحتجاجات العمالية اندلعت للحصول على مطالب اجتماعية واقتصادية، وذلك خلال العقد الأول من القرن العشرين[31]. لم تكن هذه الاحتجاجات العمالية ظاهرة جديدة على مصر، فللبلاد تاريخ طويل في مثل هذه الاحتجاجات التي ارتبطت أيضًا بقضايا الاستقلال الوطني في الثلاثينيات والأربعينيات. لكن هذه الموجة استفادت جزئيًا من الزخم السياسي الذي وفّرته حركة كفاية، كما كانت مستقلة تمامًا عن الأحزاب السياسية القائمة، بما في ذلك الأحزاب اليسارية والقومية، مثل حزب التجمع والحزب الناصري، كما كانت مستقلة عن جماعة الإخوان المسلمين.

إن لشركة مصر للغزل والنسيج التي تديرها الدولة في المحلة الكبرى، والتي أنشأها الاقتصادي المعروف طلعت حرب (1867-1941) في

---

(31) محمود عباس، **النقابات العمالية المصرية: رؤية ثورية** (القاهرة: وحدة الدراسات الاشتراكية، 1996)؛ وحدة الدراسات العمالية، **العمال والتغير في مصر**، سلسلة أوراق عمالية 2 (القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، 2005).

عام 1927، ويعمل فيها حوالى 22 ألف عامل، تاريخًا طويلًا من النضال ضد الحكومة. اندلعت الاحتجاجات في هذه الشركة خلال الثلاثينيات والأربعينيات والسبعينيات والثمانينيات، وكانت الموجة الأخيرة من عام 2006 وحتى اندلاع ثورة 25 يناير. وكما أشرنا من قبل، شهدت مصر تغيرات اجتماعية رئيسة منذ أن نفذت برنامج تحرير الاقتصاد في مطلع التسعينيات، ترتب عليها استمرار النظام في قمع معارضيه، بينما استمرت مستويات المعيشة والظروف الاقتصادية للمصريين في التدهور.

ترجع موجة الاحتجاجات العمالية التي ظهرت قبل ثورة يناير إلى سياسة الحكومة القمعية تجاه مختلف النشاطات السياسية والعمالية. وبحلول منتصف العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، ارتفعت وتيرة الاحتجاجات كمًا ونوعًا، واتّسعت مساحاتها وبؤر اهتمامها. ففي عام 2007 وحده، شهدت مصر أكثر من ألف احتجاج من مختلف الأنواع. وفي دراسة قام بها مركز الأرض لحقوق الإنسان في تموز/ يوليو 2007، رُصِد 283 احتجاجًا في النصف الأول من عام 2007، عبر ثلاثة قطاعات اقتصادية: القطاع الحكومي والقطاع الخاص وقطاع الأعمال. وكان هناك 432 احتجاجًا خلال النصف الأول من عام 2009، و187 احتجاجًا في النصف الثاني من عام 2010[32]. تذْكُر الدراسة أسبابًا عدة لهذه الاحتجاجات؛ فبخلاف الأجور المنخفضة وارتفاع أسعار المواد الغذائية، كان السبب الرئيس هو فشل الإصلاحات النيوليبرالية والاقتصاد الموجّه نحو التصدير الذي أوصى به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمصر في التسعينيات. يعتقد كثيرون من المصريين أن برنامج البنك الدولي مسؤول عن معاناة أكبر عدد من المصريين[33]؛ ففي عام 2010/ 2011،

---

(32) «الاحتجاج في مواجهة التوحش: كيف يصنع الغضب التغيير.... الاحتجاجات العمالية طريق الانتصار (66 اضراب -85 اعتصام - 15 تظاهر -117 تجمهر)»، **سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية** 56، مركز الأرض لحقوق الإنسان، 25/ 7/ 2007.

(33) جلال أمين، **مصر والمصريون في عهد مبارك (1981-2008)** (القاهرة: مريت، 2009)؛ وحدة الدراسات العمالية، **تحولات الاقتصاد المصري: ملاحظات أولية** (القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، 1999).

كان 25.2 في المئة من السكان يعيشون تحت خط الفقر (21.6 في المئة في عام 2008/ 2009 و16.7 في المئة في عام 1999/ 2000)[34]، وفي عام 2008، كان 15.4 في المئة من السكان يعيشون بأقل من دولارين في اليوم[35]. ويوضح الجدول (1-3) نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان بحسب فقر الدخل.

الجدول (1-3)

نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان بحسب فقر الدخل في مصر

	2000/1999	2005/2004	2009/2008	2011/2010
بحسب خط الفقر المدقع*	2.9	3.6	6.1	4.8
بحسب خط الفقر الأدنى**	16.7	19.6	21.6	25.2
بحسب خط الفقر الأعلى***		40.5	41.7	48.2
أشباه الفقراء (ما بين الخطين الأدنى والأعلى)		20.9	20	23

* قيمة خط الفقر المدقع في عام 2008/ 2009 هي 137,4 جنيهًا شهريًا، وفي عام 2010/ 2011 كانت 172 جنيهًا.

** قيمة خط الفقر الأدنى في عام 2008/ 2009 هي 185,3 جنيهًا شهريًا، وفي عام 2010/ 2011 كانت 256 جنيهًا.

*** قيمة خط الفقر الأعلى في عام 2008/ 2009 هي 233,4 جنيهًا شهريًا، وفي عام 2010/ 2011 كانت 334 جنيهًا.

كان الدولار يساوي 5,4 جنيهات مصرية في عام 2008، و5,5 جنيهات في عام 2009، و5,6 جنيهات في عام 2010، و5,9 جنيهات في عام 2011.

المصدر: إبراهيم العيسوي، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 350؛ وزارة المالية المصرية، **التقارير المالية الشهرية**، شوهد في 25/ 6/ 2019، في: https://bit.ly/2UwVKs6

(34) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري، «متوسط الدخل السنوى للأسرة»، شوهد في 18/ 5/ 2012، في: https://bit.ly/30ed4FM

(35) The World Bank, «The World Bank in Egypt».

لم تركز وسائل الإعلام الغربية على هذه العوامل الاقتصادية، بل اهتمت أكثر باضطهاد المجتمع المدني وانتهاكات حقوق الإنسان[36]. وفي الواقع، كانت مصر حليفًا مهمًا للولايات المتحدة الأميركية ووسيطًا رئيسًا في الصراع العربي - الإسرائيلي. ومن هنا، كان لمصالح الولايات المتحدة غالبًا الأولوية على السياسة الداخلية لمصر.

ساهم التزوير الذي شاع على نطاق واسع في الانتخابات النقابية في عام 2006 في حشد العمال في التظاهرات في عام 2007. وأغلق هذا التزوير وسائل التعبير المشروعة كلها، وسمح لأولئك الذين أقصتهم الانتخابات بالقيام بعمليات تعبئة للاحتجاج وإنشاء شبكة من المحتجين. وساهمت عمليات الخصخصة وبيع أصول شركات القطاع العام ونظام التقاعد المبكر في تهديد المستويات المعيشية للعمال، ولم تتوافر استثمارات جديدة في تلك الشركات التي خُصخصت. وتفاقمت هذه الأوضاع مع قانون العمل الجديد في عام 2003.

من الأهمية الإشارة هنا إلى أن حركات الاحتجاج العمالية لم تقدم مطالب سياسية جامعة، لكنها أربكت الحزب الحاكم وفاجأت قوى المعارضة - بما في ذلك القوى الإسلامية - تلك القوى التي لم تبدُ مرتاحة إلى حركات الاحتجاج غير المنتسبة إليها[37]. ومع ذلك، ومن منظور مدخل الجماعة (Group Approach)، فإن هذه التعبئة الاجتماعية والمطالب المصاحبة لها هي في جوهرها سياسية، حيث إن التعبئة شكل من أشكال الضغط على صنّاع القرار من أجل تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية مشروعة. غير أن فاعلية هذه الاحتجاجات لم تكن قوية، نظرًا إلى أنها افتقرت إلى التنظيم والقيادة أيضًا.

---

(36) ينظر على سبيل المثال تقارير هيومان رايتس ووتش في مصر: Human Rights Watch, «Egypt,» accessed on 25/6/2019, at: https://bit.ly/2IUTdnq

(37) حسام تمام، **تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010)، ص 73.

3. عودة البرادعي وتشكيل الجمعية الوطنية للتغيير

يتعلق التطور السياسي الثالث بعودة الدبلوماسي المصري محمد البرادعي الحائز على جائزة نوبل في عام 2005 خلال عمله مديرًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى مصر[38]، وتشكيل «الجمعية الوطنية للتغيير» في عام 2010 من مجموعة شخصيات عامة وممثلين عن أحزاب المعارضة الرئيسة وجماعة الإخوان المسلمين. بدأت هذه الحركة نشاطاتها من خلال جمع التوقيعات على بيان فيه سبعة مطالب محددة، ركزت على العملية الانتخابية وإنهاء حالة الطوارئ. كما أرادت الجمعية تمكين السلطة القضائية من تولّي الإشراف الكامل على العملية الانتخابية بأكملها، وتمكين منظمات المجتمع المدني، المحلية والدولية، من مراقبة الانتخابات. وطالبت بأن توفَّر لجميع المرشحين فرص متكافئة في وسائل الإعلام، خصوصًا خلال الانتخابات الرئاسية. ودعت أيضًا إلى تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت في السفارات والقنصليات، ونادت بضمان حق أي فرد في الترشح في الانتخابات الرئاسية من دون أي قيود تعسفية، ووضع قيد الفترتين على منصب الرئاسة، وإجراء الانتخابات عن طريق رقم الهوية الوطنية. واستخدم ناشطو الجمعية الوسائل الممكنة للتظاهرات والإضرابات السلمية، كما استخدموا شبكات التواصل الاجتماعي على نحو فاعل لنشر انتهاكات حقوق الإنسان، وحشد معارضي النظام للخروج إلى الشوارع[39].

أدّى تعنّت النظام وعدم استجابته للمطالب الإصلاحية التي أعلنتها «الجمعية الوطنية»، وكذا التزوير الصارخ الذي حدث في الانتخابات البرلمانية في أواخر عام 2010، إلى ارتفاع حدّة الغضب الشعبي وازدياد

---

(38) كان البرادعي مديرًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الفترة 1997-2009.

(39) ينظر لمزيد من التفصيلات: Abdel-Fattah Mady, «Popular Discontent, Revolution, and Democratization in Egypt in a Globalizing World,» *Indian Journal of Global Legal Studies*, vol. 20, no. 1 (2013), pp. 313-329.

عدد الإضرابات والتظاهرات؛ إنه عامل التعبئة الشعبية الذي أدّى دورًا محوريًا في ثورة يناير(40)؛ إذ بعد أيام قليلة من سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في تونس إثر ثورة شعبية، دعت مجموعات شبابية في مصر إلى «ثورة الغضب» في 25 كانون الثاني/ يناير 2011 (يوم عيد الشرطة). كان هدف حركات الاحتجاج الشبابية في البداية إدانة سياسات النظام وطلب إصلاحات حقيقية. لكن سرعان ما طوّرت هذه الحركات مطالبها إلى إسقاط النظام ومغادرة مبارك منصبه ووضع دستور جديد. ودشّن هذا النجاح تكوّن ظاهرة جديدة في الحياة السياسية، متمردة على مفهوم الحزب السياسي التقليدي ذي البنية التراتبية الهرمية، هي ظاهرة «الحركات الاجتماعية» التي تقوم على تواصل شبكي تفاعلي أفقي، وتتمثل حيويتها في بعدها الجيلي باعتبارها حركات شبابية. وأضاف هذا البُعد الجيلي إليها سمات الإقدام وشدّة الحساسية الاجتماعية والسياسية تجاه المظالم، والتعبير النضالي عن القيم والأفكار والتطلّعات من دون تلعثم النخب والقوى الحزبية التقليدية. وكان لافتًا أن تكنولوجيا الإعلام والمعلومات أدّت دورًا مؤثرًا في نجاح هذه الاحتجاجات واندلاع ثورة شعبية أطاحت رأس النظام السياسي في 18 يومًا فقط.

4. وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاحتجاجات

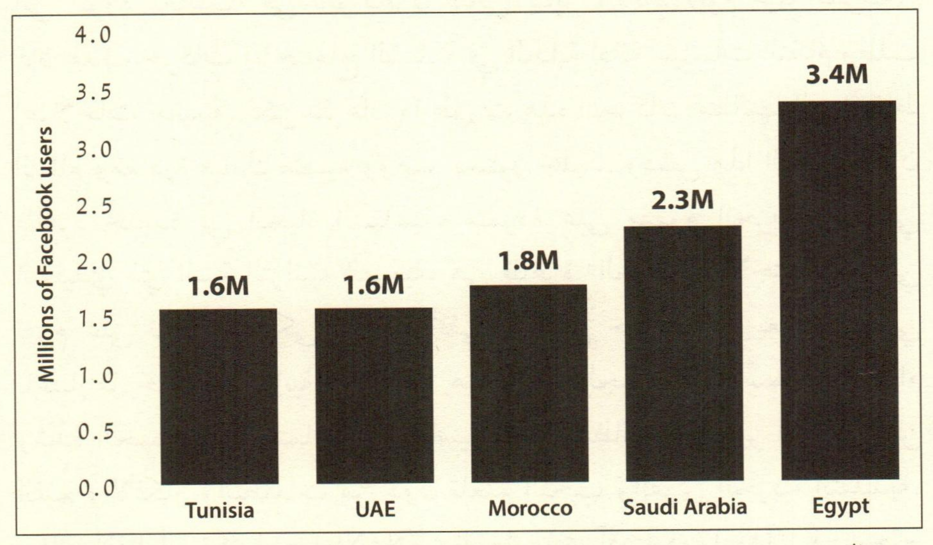
أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصًا الـ «فيسبوك»، من الأدوات المنتشرة جدًا في الشرق الأوسط، وعلامة من علامات ولادة الحركات الاجتماعية الجديدة التي أشرنا إليها في مصر؛ إذ كان يستخدمها حوالى 15 مليون مستخدم في هذه المنطقة، وكانت المملكة العربية السعودية ومصر على رأس هذه القائمة من بين المستخدمين العرب، في عام 2010، عشية الثورات العربية، كما يُظهر الشكل (1-3).

(40) Emad El-Din Shahin, «The Egyptian Revolution: The Power of Mass Mobilization and the Spirit of Tahrir Square,» *Journal of the Middle East and Africa*, vol. 3, no. 1 (2012), pp. 46-69.

الشكل (1-3)

أعلى خمس دول نسبةَ استخدامٍ للـ «فيسبوك»

في منطقة الشرق الأوسط وشمالٍ أفريقيا



المصدر: Carrington Malin, «15 million MENA Facebook Users - Report,» Spot on Public Relation, 24/5/2010, accessed on 15/9/2013, at: https://goo.gl/CrRDJ4

في واقع الأمر، قادت حركات الشباب الاحتجاجات في مصر باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وكان أبرز حراك شبابي - قبل ثورة 2011 - هو الحراك الذي طلب من المصريين على الـ «فيسبوك» دعم مطالب عمال المحلة الكبرى في إضرابهم في 6 نيسان/ أبريل 2008[41]، ونشأت على إثره «حركة 6 أبريل»، وظهرت كذلك حركات شبابية أخرى. وتأثرت هذه الحركات بما حدث في تونس، وأصبحت هناك قناعة بأن نجاح التونسيين في إطاحة رئيسهم يعني أن من الممكن فعل الشيء نفسه مع مبارك.

نظرًا إلى أن قيام ثورة يتطلب عمليات تعبئة جماهيرية مستمرة، فإن وسائل

(41) ينظر الموقع الرسمي لـ «حركة 6 أبريل»: http://www.6april.org؛ David Wolman, «The Techie Dissidents Who Showed Egyptians How to Organize Online,» *The Atlantic*, 3/2/2011, accessed on 18/9/2013, at: https://bit.ly/2CA0xTk

التواصل الاجتماعي، بلا شك، سهّلت نشر تلك المطالب بسرعة وعلى نطاق واسع، إضافة إلى إطلاق دعوة إلى التظاهر في ثوانٍ معدودات. ومن الأهمية الإشارة إلى أن الأخبار التي تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي كانت تتحدى الإعلام الرسمي وتكشف عوراته في وقت انتشرت خدمة الإنترنت وصارت متاحة لقطاعات كبيرة من السكان.

مع ذلك، لا تُحفّز شبكات التواصل الاجتماعي وحدها، بالضرورة، الناس إلى الذهاب إلى الشوارع وإذكاء ثورة. وهنا يمكن تفسير صعود حركات الاحتجاج الشبابية بعامل آخر هو انتهاء احتكار وسائل الإعلام في الأعوام الأخيرة، وظهور صحف مستقلة وقنوات فضائية وبرامج حوارية. ومكّنت هذه الوسائل المتظاهرين من نشر المعلومات ونشر مقاطع فيديو على الـ «يوتيوب» والتواصل والتحايل على سيطرة الدولة. وساعدت القنوات الفضائية والبرامج الحوارية في تسليط الضوء على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. كما ساهمت المقالات الصحافية لكتّاب معروفين ومدوّنات شبابية وصفحات الـ «فيسبوك» في فضح خطورة قانون الطوارئ وسياسات الحزب الحاكم القمعية[42].

استخدم عدد كبير من ناشطي الحركات الشبابية وسائل التواصل الاجتماعي بكثافة، فظهرت صفحات ومجموعات على الـ «فيسبوك»، وحسابات على «تويتر»، ومدوّنات شخصية، عبأت كلها الناشطين وأوصلت رسائل الاحتجاج، فكان اتخاذ قرار بالنزول إلى الشارع. وبعد وفاة الشاب خالد سعيد في الإسكندرية في حزيران/ يونيو 2010، أُنشئت صفحة على الـ «فيسبوك» بعنوان «كلنا خالد سعيد» لنشر المعلومات عن وفاته، ثم توسعت الصفحة تدريجًا لتشمل مناقشات سياسية حول وحشية النظام والحاجة إلى الإصلاح[43]، وكان وائل غنيم أحد المشرفين على هذه الصفحة، وصار أحد ناشطي الإنترنت البارزين

---

(42) ينظر بتوسع: Mady, «Popular Discontent,» pp. 330-332.

(43) Nahed Eltantawy & Julie B. Wiest, «The Arab Spring: Social Media in the Egyptian Revolution: Reconsidering Resource Mobilization Theory,» *International Journal of Communication*, no. 5 (2011), p. 18.

خلال الثورة المصرية، وكان واحدًا من قائمة المئة التي أعلنت عنها مجلة **التايم** للأشخاص الأكثر نفوذًا في عام 2011[44].

كان البرادعي من بين الشخصيات التي استفادت من أدوات التواصل الاجتماعي أيضًا، وكذلك عمر عفيفي، وهو ضابط شرطة سابق في مصر، وضع في ضوء خبرته كتابًا في عام 2008، ينصح فيه الناس بكيفية تجنّب وحشية جهاز الشرطة. وفي أعقاب الثورة التونسية، في 14 كانون الثاني/ يناير 2011، واصل عفيفي من الولايات المتحدة تقديم المشورة إلى المحتجين والمتظاهرين عبر مقاطع فيديو «يوتيوب» و«فيسبوك» و«تويتر»، بشأن موضوعات متعددة، مثل أساليب الاحتجاج السلمي، ومكان تجمّع المتظاهرين، والملابس التي ينبغي لهم ارتداؤها، وغير ذلك[45].

فشلت محاولات الحكومة القمعية، على الرغم من أنها قيّدت اتصالات الإنترنت والهاتف الخلوي خلال الأيام الأولى من الاحتجاج، في محاولة لكبح التظاهرات؛ إذ استخدم المحتجون الطرائق البديلة التي تتيحها تقانة المعلومات في الالتفاف على المراقبة، كما استخدموا طرائق أخرى للتواصل على الأرض. وواصلت البرامج التلفزيونية الفضائية، خصوصًا قناة الجزيرة من قطر، المساهمة في التعبئة لمصلحة الثورة.

لا شك في أنه كان لاستخدام الإنترنت تأثير فاعل في التعبئة والاحتجاج، لكن التغييرات في الثقافة المصرية ساهمت في ذلك أيضًا. وهناك من رأى أن المجتمع الشبكي هو العامل المهم في التعبئة والاحتجاج، وليس وسائل الإنترنت أو الاتصالات الهاتفية (الاتصال الشبكي) فحسب. ومن المؤكد

---

(44) Mohamed ElBaradei, «Wael Ghonim, Spokesman for a Revolution,» *Time*, 21/4/2011, accessed on 19/4/2014, at: https://goo.gl/uMdNQv

(45) هذه المقاطع المرئية متوافرة على قناة «عمر عفيفي» على موقع **يوتيوب** (https://bit.ly/2Y56YH8)، ومنها: «عمر عفيفي: 14 يناير عيد حرية تونس و25 يناير موعدنا»، شوهد في 15/ 5/ 2014، في: https://bit.ly/2FlYeFt؛ «عمر عفيفي وإرشادات عامة للتظاهر السلمي»، 14/ 1/ 2011، شوهد في 15/ 5/ 2014، في: https://bit.ly/2CrW19z؛ «عمر عفيفي وإرشادات عامة للتظاهر السلمي المستمر»، 14/ 1/ 2011، شوهد في 15/ 5/ 2014، في: https://bit.ly/2Hthinw

أنه لا بد من أن تكون أي حركة ثورية ناجحة لا بد من أن تكون قادرة على جذب جماهير ومحتجين ممن لا يستخدمون الإنترنت. وكما هي الحال في معظم البلدان النامية، قد لا يتوافر للطبقات الوسطى والعاملة والمتقاعدين والريفيين إمكان الوصول إلى الإنترنت[46]. وفي مصر، لم يكن الشباب الذين يستخدمون أدوات التواصل الاجتماعي بمفردهم في الثورة، بل انضم إليهم شباب من المحافظات والمناطق الفقيرة لم يكونوا يستخدمون أدوات التواصل الاجتماعي آنذاك. وأثبتت قائمة أسماء الشهداء هذه الحقيقة، حيث كان عدد كبير من الشهداء من الأحياء الفقيرة في القاهرة[47].

من المعروف أن من بين عيوب وسائل الإعلام الاجتماعية الافتقار إلى الخصوصية[48]؛ حيث يمكن أن تستغل السلطة الأمر، كما حدث في مصر عندما راقبت أجهزة الأمن حسابات «فيسبوك» و«تويتر»، وقطعت الإنترنت والمكالمات الهاتفية الخلوية، واعتقلت في النهاية نحو أربعين من قادة «حركة 6 أبريل»[49]. وبعد ذلك، استخدمت الحكومة وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بشكل مضاد ضد الثورة، عبر نشر معلومات مضللة لإضعاف حركة الاحتجاج.

يُعد عنصر القيادة بالغ الأهمية في الثورة. ويعتقد بعض المحللين أن «على الرغم من أن فاعلية الأداة تعتمد على نوعية قيادة الحركة، فإن الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يمنع تطور قيادة جيدة»[50]. وبالفعل، لم تكن هناك حاجة لدى الشباب المحتجين في مصر إلى تطوير قيادة خارج العالم

---

(46) سارة بن نفيسة وبلاندين ديستريمو (محرران)، **الاحتجاجات الاجتماعية والثورات المدنية: تحولات السياسة في دول البحر المتوسط العربية**، ترجمة منحة البطراوي [وآخرون] (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، 2011)، ص 305-306.

(47) المرجع نفسه، ص 305.

(48) Bruce Etling, Robert Faris & John Palfrey, «Political Change in the Digital Age: The Fragility and Promise of Online Organizing,» *SAIS Review of International Affairs*, vol. 30, no. 2 (2010), pp. 37-49.

(49) Papic & Noonan.

(50) Ibid.

الافتراضي، سواء قبل 25 كانون الثاني/ يناير أم بعده، وهذا ما انعكس سلبيًا في ما بعد، في أثناء إدارة المرحلة الانتقالية على النحو الذي سنعرض له لاحقًا.

يمكن القول أخيرًا إن على الرغم من أن الجمعية الوطنية للتغيير جمعت التيارات الإسلامية والليبرالية واليسارية للمطالبة بالحد الأدنى المشترك، فإن التنسيق بين مكوّناتها لم يكن على مستوى الحدث، وإنها عانت شقاقًا داخليًا بين الإخوان من جهة، وباقي التيارات الليبرالية واليسارية من جهة أخرى. وكانت عملية جمع توقيعات بيان «الجمعية الوطنية للتغيير» خير مثال على ذلك؛ إذ أصرّت جماعة الإخوان على أن تكون التوقيعات التي تقوم بها منفصلة عن البقية[51].

لهذا، بعد أن أشعل الشباب، من التيارات كلها ومن داخل «الجمعية الوطنية» وخارجها، الثورة، واستطاعوا إسقاط رأس النظام في 11 شباط/ فبراير 2011، عادت القوى السياسية التقليدية إلى الواجهة السياسية، حاملة هواجسها القديمة وقدرًا كبيرًا من عدم الثقة. ولم تدرك هذه القوى السياسية أهمية الإبقاء على العمل المشترك، بل تعزيزه في مرحلة بناء النظام البديل، ولهذا لم تشهد المرحلة الانتقالية الأولى أي محاولات حقيقية للحوار والتوافق حول بناء دولة الحريات والقانون والمؤسسات.

---

(51) استطاعت «الجمعية الوطنية للتغيير» جمع ما يقرب من مليون توقيع حتى آب/ أغسطس 2010، منها نحو 550 ألفًا جمعها الإخوان عبر موقع منفصل. ينظر: **الشروق** (المصرية)، 19/ 8/ 2010، ص 3، شوهد في 15/ 5/ 2014، في أرشيف الجريدة: https://www.shorouknews.com/pdf؛ ينظر أيضًا:
«Brotherhood Collects Half Million Signatures for ElBaradei's Reform Demands,» *Egypt Independent*, 18/8/2010, accessed on 14/5/2014, at: https://bit.ly/2Ue8tjb; Dina Zayed, «Egypt Reform Campaign Says Nearing mln Backers,» *Reuters*, 19/8/2010, accessed on 14/5/2014, at: https://bit.ly/2KNhNLk

الفصل الثاني

اندلاع الثورة وردّ النظام



لم يتصور مبارك يومًا أن يثور الشعب ضده ويُجبره على الخروج من المشهد السياسي المصري بعد نحو ثلاثة عقود أمضاها في الحكم، تمامًا كما لم يكن يتصور وهو يتدرج في السلم الوظيفي العسكري أن يختاره السادات نائبًا لرئيس الجمهورية في عام 1975، وأن يصبح نائبًا لرئيس الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في عام 1978، ثم رئيسًا للحزب الحاكم ورئيسًا للجمهورية[1].

أعاد مبارك انتخاب نفسه في استفتاءات صورية في الأعوام 1987 و1993 و1999، وعقد انتخابات غير ديمقراطية لمجلس الشعب بشكل شبه منتظم، كان آخرها في عام 2010. إنه الحكم الفردي الذي أرسى أسسه جمال عبد الناصر بعد تدخّل الجيش في السياسة في عام 1952، والذي سمح لرئيس الجمهورية بالانفراد باتخاذ القرارات واختيار الأشخاص للمناصب المختلفة بلا خضوع لدستور ديمقراطي وبلا قيود حقيقية؛ فالرئيس بقي يحكم منفردًا على الرغم من وجود واجهات وهياكل شكلية، فهناك دستور، لكنه لا يضع قيودًا حقيقية على سلطات الرئيس، وهناك مجلس للوزراء لكن الوزراء أقرب إلى سكرتارية تابعة للرئيس، وهناك انتخابات وأحزاب ونقابات - من نوع ما - لكنها كلها تقوم بوظائف تختلف تمامًا عن وظائفها الحقيقية في الأنظمة السياسية الديمقراطية. أمّا النخب السياسية، فترهّلت واعتادت النفاق والتملّق لرأس النظام. وفي سياق أوسع، لم تكن القوى الدولية المؤثرة تريد إلّا حكامًا تابعين، يضمنون مصالحها ويحولون دون نهضة مصر ووحدة العرب.

---

(1) سبق نشر هذا الفصل في آذار/ مارس 2011 في: عبد الفتاح ماضي، «أداء السلطة التنفيذية أثناء ثورة 25 يناير 2011» في: **ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية**، تحرير عمرو هاشم ربيع (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011).

أولًا: تغيير من أسفل وحصار من أعلى

جاءت ثورة 25 يناير - كما أشرنا في الفصل السابق - تتويجًا لنشاط سياسي مكثف، وصل إلى مرحلة حاسمة في عام 2004 مع تشكيل «حركة كفاية» الرافضة مشروع التوريث، ثم تصاعد النشاط السياسي المعارض لمبارك مع التعديلات الدستورية الصورية التي أُدخلت على دستور 1971 في عامي 2005 و2007، وانتشار الكثير من الاحتجاجات والاعتصامات العمالية والمهنية، وظهور حركات احتجاج شبابية. كذلك أضاف انضمام محمد البرادعي إلى المعارضة المصرية زخمًا كبيرًا للحركة الوطنية المصرية، خصوصًا بعد قيادته «الجمعية الوطنية للتغيير» التي تشكلت من أجل إدخال إصلاحات سياسية جذرية على النظام السياسي. وأدت عمليات التزوير الفج لآخر انتخابات برلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 إلى تعزيز صفوف المعارضة وتوافقها حول مطالب التغيير والإصلاح. كما أثبتت الثورة التونسية للمصريين أن في الإمكان إزاحة مبارك وإسقاط نظامه إذا ما سار الملايين في الشارع. فكيف كانت ردّة فعل السلطة الحاكمة على اندلاع تظاهرات 25 كانون الثاني/ يناير 2011؟

مع استمرار التظاهرات، بدأت السلطة في التحرك لمواجهة احتجاجات 26 كانون الثاني/ يناير، وكان تحركها أمنيًا وقمعيًا في المقام الأول؛ فالخطوة الأولى كانت أمنية، ولهذا، ارتفع عدد الضحايا من القتلى والمصابين، على الرغم من سياسة ضبط النفس المعلنة من الوزارة، وراحت قوات الأمن تعتقل المئات، وكان من بينهم ثمانية صحافيين[2].

أما الخطوة الثانية، فهي الحصار الإعلامي؛ إذ لجأت السلطة إلى فرض قيود على الإنترنت وحجب مواقع للتواصل الاجتماعي بغرض الحد من تواصل منظمي التظاهرات. والأخطر والأهم من هذا كانت حملات التضليل والخداع التي مارسها التلفزيون المصري الرسمي وكثير من القنوات الخاصة المصرية، بتوجيه مباشر من وزير الإعلام وجهاز أمن الدولة[3].

---

(2) **الشروق**، 27/ 1/ 2011، ص 1-7.

(3) ينظر على سبيل المثال: **الشروق**، 28/ 1/ 2011، ص 6؛ و29/ 1/ 2011، ص 2 و15.

في اليوم الثالث للاحتجاجات، 27 كانون الثاني/يناير، تواصلت التظاهرات في القاهرة وعدد من المدن الرئيسة، وتصاعدت مطالب المتظاهرين، واشتدّت حدة الهتافات المناوئة للنظام الحاكم، ودعا البرادعي الرئيس مبارك إلى التقاعد، مشيرًا إلى استعداده لتولّي السلطة لفترة انتقالية إذا طلب الشعب ذلك[4]. غير أن القمع الأمني استمر، حيث استخدمت قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي في محافظتَي السويس والإسماعيلية في شرق البلاد.

استبقت السلطة يوم «جمعة الغضب»، 28 كانون الثاني/يناير، بقطع خدمة الإنترنت والرسائل النصية القصيرة نهائيًا، والقيام بحملة اعتقالات ونشر قوات العمليات الخاصة بكثافة في القاهرة. وشهدت تظاهرات الجمعة التي نادت برحيل مبارك وتغيير النظام مواجهات عنيفة في السويس، وسقط كثير من القتلى والجرحى بعد صلاة الجمعة في مدن مصرية عدة، في الوقت الذي بدأ محتجوّن عمليات حرق مقار الحزب الحاكم ومراكز الشرطة[5].

يمكن فهم ردة فعل السلطة من خلال تحليل خطابات مبارك الثلاثة والتصريحات الإعلامية والبيانات الصادرة عن نائبه.

ثانيًا: عناد الرئيس ونائبه

في خطاب مبارك الأول، بعد انتصاف ليل الجمعة (29 كانون الثاني/يناير 2011)، ظهر أول موقف سياسي له بعد يوم دام. أظهر الخطاب عنادًا صلبًا من مبارك، وكَشَفَ عن عدم إدراكه طبيعة ما يجري في الشارع أو عن تجاهله له؛ إذ بدا كأنه يتعامل مع احتجاجات بسيطة تحرّكها قوى محددة[6].

---

(4) **الشروق**، 28/1/2011.

(5) **الشروق**، 27/1/2011، ص 6.

(6) ينظر: «يناير 2011: خطاب مبارك الأول أثناء الثورة»، موقع **يوتيوب**، 8/12/2015، شوهد في 15/6/2014، في: https://bit.ly/2BGqRb7

راح مبارك يتوعّد من اعتبرهم يستغلون التظاهرات لإشاعة الفوضى والنهب والتخريب، على الرغم من أنه قال في خطابه إن التظاهرات تعبّر عن «تطلّعات مشروعة لمزيد من الديمقراطية ...»، وأنه ينحاز إلى الفقراء ويؤيد مطالب الشباب في حياة كريمة والحصول على فرص عمل مناسبة، وتعهد بمواصلة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومحاربة البطالة، وعدم التراجع عمّا أنجز في هذا المجال، بحسب تعبيره. كما أعرب عن أسفه للضحايا الذين سقطوا خلال التظاهرات، واعتبر أن البلاد تتعرض لمخطط يستهدف زعزعة الاستقرار والانقضاض على الشرعية. واستعطف شعبَه بالحديث عن دوره في الحرب والسلم، وتأكيد طريق الإصلاح واستقلال القضاء والمزيد من الديمقراطية والحرية، ورفع مستوى المعيشة وتحسين الخدمات والوقوف إلى جانب الفقراء ومحدودي الدخل. وفي نهاية خطابه، قدّم الحل، وهو الطلب من الحكومة التقدم باستقالتها وإعلانه عن أنه سيكلف حكومة جديدة على أن يكون لها أولويات محددة[7].

جاء هذا التصرف في الوقت الضائع، على الرغم من أنه يمثل أول تنازل سياسي قدّمه النظام بعد جمعة الغضب وتظاهر الملايين ضده في الشوارع. فبينما كان انتقاد حكومة أحمد نظيف (2004-2011) يتصاعد منذ أعوام بسبب سيطرة عدد من رجال الأعمال عليها ونشْر كثير من التجاوزات القانونية والمالية لوزرائها، وإشرافها على التعديلات الدستورية وعلى عدد من الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية المزوّرة في الأعوام 2005 و2007 و2010، وبينما كانت الشكاوى تتراكم من تجبّر رجال الأمن وتزايد حالات القتل والتعذيب في السجون، كان مبارك يجدد ثقته بوزارته. ولهذا كان من الطبيعي ألّا يثق الشعب بوعوده، وأن يُصرَّ على المطالبة بتنحية النظام بأكمله وإسقاطه.

أما التصرف السياسي الثاني الذي جاء متأخرًا أيضًا، فهو تعيين مدير المخابرات العامة الأسبق اللواء عمر سليمان نائبًا للرئيس في 29 كانون الثاني/

(7) المرجع نفسه.

يناير 2011، وتكليف وزير الطيران المدني آنذاك الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة الجديدة. ولا شك في أنه إلى جانب عسكرة الحياة السياسية باختيار اثنين من القوات المسلحة لأعلى منصبين سياسيين في البلاد في ضوء احتقان سياسي شديد، فإن اختيار نائب الرئيس جاء متأخرًا مدة تناهز الثلاثين عامًا. ولئن أنهت هذه الخطوة مشروع توريث نجل الرئيس من الناحية الشكلية، إلا أنها لم تلق أي صدى إيجابي بين المتظاهرين، ولا سيما أن النائب الجديد كان مديرًا لاستخبارات النظام منذ عام 1993، وكان عمره 75 عامًا في عام 2011.

لهذا، كان طبيعيًا أن تتواصل الاحتجاجات في معظم محافظات مصر، ويرتفع عدد القتلى والجرحى من المحتجين ورجال الشرطة. كما تزايدت الضغوط على الإعلام، وأُغلق مكتب قناة الجزيرة وأُلغي بثُّها على القمر الاصطناعي المصري في 30 كانون الثاني/ يناير 2011. ومع استمرار الضغوط الشعبية، كلّف مبارك، في 31 كانون الثاني/ يناير رئيس الوزراء الجديد ببدء حوارٍ مع المعارضة، وطلب منه المحافظة على الدعم ووضع حد للتضخم وتوفير فرص للعمل. ثم كلّف نائبه عمر سليمان بإجراء اتصالات مع جميع القوى السياسية بشأن حل القضايا المثارة المتصلة بالإصلاح الدستوري والتشريعي[8].

ثالثًا: أحاديث العاطفة والفتنة

بعد المسيرة المليونية في الأول من شباط/ فبراير 2011، وأمام تصاعد الضغوط، جاء الخطاب الثاني لمبارك في الحادية عشرة مساء، ليعلن عن سياسة جديدة أكثر خبثًا ودهاءً، تستهدف الالتفاف على الثورة ومطالبها[9]. استهل مبارك خطابه بالتفريق بين ما يعتبره نوعين من السلوك: بدأ بتظاهرات

(8) يمكن العودة إلى: **الشروق**، 31/1/2011 و1/2/2011، أرشيف الجريدة، شوهد في 25/ 6/ 2019، في: http://bit.ly/2qGfzUy

(9) الاقتباسات كلها الواردة في هذا الجزء مصدرها: «خطاب مبارك الثاني أثناء الثورة .. 1 فبراير 2011»، موقع **يوتيوب**، 7/ 12/ 2015، شوهد في 25/ 6/ 2019، في: https://bit.ly/2TMAQtx

لشباب «ومواطنين شرفاء مارسوا حقهم في التظاهر السلمي تعبيرًا عن همومهم وتطلّعاتهم»، والثاني استغلال هذه التظاهرات من بعض المندسّين بهدف «إشاعة الفوضى واللجوء إلى العنف والمواجهة والقفز على الشرعية الدستورية والانقضاض عليها». ثم اتّهم قوى سياسية بالسعي إلى «التصعيد وصبّ الزيت على النار»، واستهداف «أمن الوطن واستقراره بأعمال إثارة وتحريض وسلب ونهب وإشعال للحرائق، وقطع الطرقات، والاعتداء على مرافق الدولة والممتلكات العامة والخاصة»[10]، وراح يُخوّف المصريين من المستقبل، وينتقد القوى التي رفضت الحكومة الجديدة والتعديلات الدستورية والتشريعية والحوار الوطني الذي دعا إليه، واتهمهم بالعمل من أجل أجندات خاصة.

قام مبارك بعد هذا بعملية استعطاف مؤثرة، استهلها بتوجيه حديثه مباشرة إلى «أبناء الشعب بفلاحيه وعماله، ومسلميه وأقباطه، وشيوخه وشبابه، ولكل مصري ومصرية في ريف الوطن ومدنه على اتساع أرضه ومحافظاته»، قائلًا: «إنني لم أكن يومًا طالب سلطة أو جاه، ويعلم الشعب الظروف العصيبة التي تحمّلت فيها المسؤولية، وما قدّمته للوطن حربًا وسلامًا، كما أني رجل من رجال قواتنا المسلحة، وليس من طبعي خيانة الأمانة أو التخلّي عن الواجب والمسؤولية، إنّ مسؤوليتي الأولى الآن هي استعادة أمن واستقرار هذا الوطن لحين الانتقال السلمي للسلطة في أجواء تحمس مصر والمصريين، وتتيح تسليم المسؤولية لمن يختاره الشعب في انتخابات الرئاسة المقبلة»[11]. ثم أعلن عن تنازلات جديدة، أولها عدم الترشح لفترة رئاسية جديدة، ودعوة البرلمان بمجلسيه لمناقشة تعديل المادتين 76 و77 من الدستور، بما يعدّل شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، ويعتمد فترات محددة للرئاسة. وطالب البرلمان بالالتزام بكلمة القضاء وأحكامه في الطعون على الانتخابات التشريعية الأخيرة من دون إبطاء.

قال أيضًا إنه سيتابع «تنفيذ الحكومة الجديدة لتكليفاتها على نحو يحقق المطالب المشروعة للشعب»، وأنه يطالب «جهاز الشرطة بالاضطلاع بدوره

---

(10) المرجع نفسه.

(11) المرجع نفسه.

في خدمة الشعب، وحماية المواطنين بنزاهة وشرف وأمانة، وبالاحترام الكامل لحقوقهم وحرياتهم وكرامتهم»، ويطالب «السلطات الرقابية والقضائية بأن تتخذ على الفور ما يلزم من إجراءات لمواصلة ملاحقة المفسدين، والتحقيق مع المتسببين فيما شهدته مصر من انفلات أمني، ومن قاموا بأعمال السلب والنهب، وإشعال الحرائق وترويع الآمنين»[12].

أنهى مبارك خطابه بعبارات الاستعطاف من جديد، حينما قال «إن حسني مبارك الذي يتحدث إليكم اليوم يعتز بما قضاه من سنين طويلة في خدمة مصر وشعبها. إن هذا الوطن العزيز هو وطني مثلما هو وطن كل مصري ومصرية فيه عشت، وحاربت من أجله، ودافعت عن أرضه وسيادته ومصالحه، وعلى أرضه أموت، وسيحكم التاريخ عليّ وعلى غيري بما لنا وبما علينا. إن الوطن باق، والأشخاص زائلون».

في اليوم التالي، أعلن رئيس مجلس الشعب آنذاك أحمد فتحي سرور عزمه إقرار التعديلات الدستورية التي تطرّق إليها الرئيس مبارك في خطابه خلال فترة قصيرة، مشيرًا إلى تعليق عمل البرلمان إلى حين الفصل في الطعون المقدمة بشأن نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2010، وهي الطعون التي اعترفت آمال عثمان، رئيسة لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب، في كانون الثاني/ يناير 2011، بأن أكثر من 90 في المئة من أعضاء المجلس مطعون في صحة عضويتهم (شملت الطعون 486 نائبًا من إجمالي عدد الأعضاء البالغ عددهم 518 عضوًا، بينهم عشرة عيّنهم الرئيس، بمعنى أن 22 نائبًا منتخبًا هم فقط من لم تقدم ضدهم طعون انتخابية)[13].

لا شك في أن البعض تأثر بهذا الخطاب، لكن الأغلبية العظمى من المتظاهرين أدركت - عن حق - أن هذه العبارات والوعود ما هي إلا محاولات للبقاء والتشبث بالسلطة وآخر أوراق دكتاتور اعتاد، عبر عقود، تجاهل مطالب

---

(12) المرجع نفسه.

(13) **الشروق**، 3/ 2/ 2011، ص 7.

الجماهير والانفراد بصنع القوانين والتشريعات والسياسات التي تضمن له البقاء في الحكم بل توريث ابنه منصب الرئيس من بعده.

أمّا محاولات مبارك الخلط بين دوره في حرب 1973 وعباراته عن انتمائه إلى القوات المسلحة، فلا تبرر تعذيب المواطنين في الأقسام، والتلاعب بالانتخابات، وقمع المعارضة، والسيطرة الأمنية على الإعلام والجامعات، والاختراقات الأمنية للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. ثم ألا يمكن اعتبار هذه الأعمال كلها خيانة للأمانة، وتخلّيًا عن الواجب والمسؤولية التي تحدث عنها مبارك؟

لهذا كان من الطبيعي أن تتلاشى حالات التعاطف مع مبارك والدعوات إلى إعطائه الفرصة لإجراء التعديلات التي أعلن عنها، خصوصًا مع قيام مجموعات من البلطجية بالاعتداء على المتظاهرين العزّل في محافظات عدة، بعد 28 كانون الثاني/ يناير[14]، ثم أحداث «معركة الجمل» (الأربعاء 2 شباط/ فبراير 2011)[15]، التي شهدت إرسال بعض المؤيدين لمبارك ونظامه وحزبه بلطجية إلى ميدان التحرير ليرتكبوا أقبح الاعتداءات على المتظاهرين العزّل المطالبين بتنحيته، وذلك على مرأى ومسمع من عدسات الفضائيات ووكالات الأنباء. وفي الوقت ذاته استمرت محاولات التضليل الإعلامي، وسيّرت جهات حكومية مسيرات تأييد لمبارك في بعض أحياء القاهرة والإسكندرية.

أعلن مبارك، في مقابلة مع شبكة «أي بي سي» (ABC) الأميركية في 3 شباط/ فبراير 2011، أنه يود الاستقالة من منصبه، لكنه يخشى إنْ فعل ذلك الآن أن تغرق بلاده في فوضى، مضيفًا أنه لا يبالي بالشعارات التي رُفعت ضده، إنما يهتم ببلاده فحسب، وأنه لن يتركها، بل سيموت على ترابها، مدافعًا عن تاريخه وقيادته لها. وقال أيضًا إن الرئيس الأميركي باراك أوباما لا يفهم الثقافة المصرية وما سيحدث إذا تنازل عن الحكم، مؤكدًا أنه لن يترشح للرئاسة من

---

(14) **الشروق**، 1/2/2011، ص 4، 6.

(15) **الشروق**، 3/2/2011، ص 1.

جديد، وأنه لم يفكر يومًا في ترشيح ابنه لخلافته. وأضاف أن حكومته ليست مسؤولة عن الضحايا الذين سقطوا في ميدان التحرير، إنما المسؤول هم الإخوان المسلمون[16].

في هذه الأثناء، رفضت قوى المعارضة البارزة عرض رئيس الوزراء بدء حوارٍ وطني، واشترطت التنحي الفوري لمبارك وتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأطياف على الساحة السياسية في البلاد، وانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد خلال المرحلة الانتقالية[17].

رابعًا: أجندات نائب الرئيس

استمرارًا لمحاولات استرضاء الشعب والالتفاف على مطالبه، راح عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية آنذاك - في حديث للتلفزيون المصري في 3 شباط/ فبراير 2011 - يميز بين ما سمّاه «حركة 25 يناير» الشبابية التي لها مطالب مشروعة ومقبولة ولم تكن حركة تخريبية، وعناصر لها أجندات خاصة، اندسّت بين هذه الحركة، لبعضها أجندات خاصة داخلية، وبعضها الآخر مرتبط بأجندات خارجية تستهدف مهاجمة الشرطة والمحاكم، وإحداث أكبر قدر ممكن من عدم الاستقرار والترويع والفتنة بين شباب مصر، بحسب تعبيره[18].

رفض سليمان حل البرلمان بسبب الحاجة إليه في إجراء التعديلات الدستورية التي تحتاج، عنده، إلى 70 يومًا على الأقل، إضافة إلى أن النظر في الطعون يحتاج إلى أكثر من ثلاثة أسابيع، كما أظهر سليمان حرصه الشديد على أن إجراء الانتخابات الرئاسية في أيلول/ سبتمبر ضرورة، ولا بد من الالتزام بها حتى لا يكون هناك فراغ دستوري في الدولة، بحسب رأيه[19].

---

(16) Christiane Amanpour, «Mubarak: 'If I Resign Today There Will Be Chaos',» *ABC News*, 3/2/2011, accessed on 18/3/2011, at: https://abcn.ws/2CbqHwn

(17) ينظر: **الشروق**، في الأيام 1 و2 و3/ 2/ 2011.

(18) الاقتباسات في هذا الجزء مصدرها: «لقاء عمر سليمان مع التلفزيون المصري 3/ 2/ 2011،» موقع **يوتيوب**، 25/ 4/ 2012، شوهد في 16/ 8/ 2014، في: https://bit.ly/2TKfY66

(19) المرجع نفسه.

أشار سليمان أيضًا إلى أنه لا بد من وجود شروط وقيود على المادة 76 حتى يتم التوصل إلى «حل توافقي يطمئنّ إليه الجميع بشأن مستقبل القائد الذي سيأتي إلى كرسي الرئاسة»[20]، والذي سيكون عنده مدة ست سنوات – وهي مدة الرئاسة – لإجراء تعديلات أخرى. وفي هذه العبارات إشارة واضحة إلى اهتمام السلطة بالشخص الذي سيخلف مبارك، وليس بطبيعة النظام وشكل المؤسسات والإجراءات.

وصف سليمان المنادين برحيل مبارك بأنهم «غير مصريين»، قائلًا إن قصة الرحيل «قصة غريبة على أخلاق الشعب المصري، ولا أعتقد أن من يثير هذا الموضوع يتصف بالمصرية، لأننا كلنا نحترم الأب والقائد وما قدّمه الرئيس مبارك إلى هذا الشعب طوال 30 عامًا وما قبل ذلك 32 عامًا في خدمة مصر». وتابع: «كلمة الرحيل هي رحيل طبيعي لأن الرئيس أعلن أنه لن يرشح نفسه في الفترة المقبلة، وبالتالي لن يترشح أحد من أسرته ...»، وأكد أن كلمة «الرحيل» هي نداء للفوضى، لأنه لا توجد دولة من دون رأس، ولا يمكن أبدًا في يوم من الأيام إجراء عملية جراحية من دون الرأس[21].

وفي مقابلة خاصة أجراها سليمان مع شبكة «أي بي سي» الأميركية، في 4 شباط/ فبراير[22]، أكد مجددًا أن مبارك لا يسعى إلى إعادة الترشح مرة أخرى للانتخابات الرئاسية، مضيفًا أنه عاش على أرض مصر ولن يغادرها. وفي محاولة لقراءة الواقع بشكل خاطئ، اعتبر سليمان أن «جزءًا صغيرًا فقط من الشعب المصري يرغب في رحيل الرئيس مبارك على الفور [...] وقال هناك عدد قليل من الأشخاص يطالب بذلك [...] وهذا أمر ضد ثقافتنا [...] نحن نحترم رئيسنا ونحترم أبانا ونحترم الشخص الذي يعمل لمصلحة بلده كما عمل مبارك»، وأن هذا هو «الشيء الوحيد الذي يمكن أن نقدّمه، لأن الوقت محدود [...] نحن لدينا 210 أيام فقط حتى الانتخابات الرئاسية، ولا يمكن أن نفعل

---

(20) المرجع نفسه.

(21) المرجع نفسه.

(22) Christiane Amanpour, «Suleiman: 'Egypt Will Not Be Anything Like Tunisia',» *ABC News*, 3/2/2011, accessed on 18/3/2011, at: https://abcn.ws/2RJ7444

أكثر من ذلك. سنعمل على إصلاح الدستور الذي سيستغرق أكثر من ثلاثة أشهر»[23]. ولما سألته المحاورة الأميركية عن موقفه من الشباب المتظاهرين في التحرير، قال إنه يطلب منهم ومن آبائهم العودة إلى منازلهم، وعندما سألته عن الموقف إذا لم يستجيبوا، ردّ سليمان سنتصل بأجدادهم. ثم تعهد، عندما سُئل عن تشابه الوضع في مصر مع احتجاجات تونس التي أدت إلى فرار بن علي، بأن هذا الأمر لن يحدث في مصر، مشيرًا إلى أن الرئيس مبارك ليس لديه نيّة مغادرة بلاده، مؤكدًا أن «مصر لن تكون مثل تونس بأي شكل من الأشكال [...] إن الأمر مختلف [...] إن رئيسنا مقاتل [...] عاش على أرض مصر وسيموت على هذه الأرض»[24].

عاد سليمان إلى الربط بين مطالب الثوار والحصول على دعم خارجي، على الرغم من تأكيده أن القوات المسلحة لن تستخدم العنف ضد المتظاهرين. وفي محاولة لاستعطاف الجماهير ضد الثورة، أشار سليمان إلى أن مصر تعتمد على السياحة، وأن هذه الاحتجاجات تضر بشدة بالشعب واقتصاد البلد، مقدّرًا أن نحو مليون سائح غادروا القاهرة منذ اندلاع التظاهرات. كما اعتبر أن الاحتجاجات كلها التي اندلعت في تونس والأردن واليمن تقف وراءها الجماعات الإسلامية، وأن أجندات خارجية تساعد الشباب وليست نتيجة مطالبتهم بالحرية فحسب[25].

لا شك في أن قراءة نائب الرئيس الواقع لم تكن قراءة صحيحة، فالرجل استخدم مقولات النظام التي كانت سائدة قبل 25 كانون الثاني/ يناير، أو أفكارًا لا علاقة لها بما يجري في الواقع، وأبرزها الأمور الستة التالية: تصوير ما جرى على أنه حركة احتجاج شبابية وليس ثورة شعبية؛ تخويف الغرب من «البعبع» الإسلامي؛ تخوين الوطنيين واتهام الثوار بأنهم يعملون لأجندات خارجية؛ وضع أجندة زمنية لإصلاح هزلي يمتد إلى مادتين في الدستور والنظر في

---

(23) Ibid.

(24) Ibid.

(25) Ibid.

الطعون الانتخابية فحسب؛ استخدام تاريخ مبارك العسكري مبررًا لاستمرار الوضع الراهن؛ أخيرًا وضع قيود وشروط على تعديل المادة 76 لضمان مجيء رئيس بمواصفات معينة. وهذا يختلف تمامًا عن الحالات الأخرى التي ظهر فيها إصلاحيون من داخل النظام، راحوا يتفاوضون حول الانتقال إلى الديمقراطية كمصلحة تضمن مصالحهم وعدم ملاحقتهم، وتحققت في الوقت ذاته مطالب الحراك الشعبي، وذلك كما حدث في عدد من دول أميركا اللاتينية.

خامسًا: محاولات مستميتة للبقاء وبدء تحرك الجيش

استمرت التظاهرات، ووصلت إلى ذروتها في 4 شباط/ فبراير 2011، في ما سُمّي «جمعة الرحيل» في القاهرة والإسكندرية ومدن أخرى[26]. وفي اليوم التالي ظهرت أولى ثمار هذه الجمعة عندما استقالت هيئة المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وعُيّن حسام بدراوي محل الأمين العام للحزب صفوت الشريف وأمين السياسات والأمين العام المساعد للحزب جمال نجل الرئيس مبارك. وفي محاولة لإثبات أن الرئيس لا يزال يمارس صلاحياته، اجتمع مبارك بوزراء الاقتصاد والتجارة والنفط في الحكومة الجديدة. ثم جرى في 7 شباط/فبراير التحفظ على وزير الداخلية السابق حبيب العادلي، تمهيدًا لمحاكمته عسكريًا. كذلك حاول قائد المنطقة العسكرية المركزية في الجيش المصري اللواء حسن الرويني مطالبة المتظاهرين بمغادرة ميدان التحرير، إلا أنه فشل.

سياسيًا، بدأت قوى معارضة، ومنها جماعة الإخوان المسلمين، في 6 شباط/ فبراير، في إجراء حوار مع سليمان، بينما بقيت قوى أخرى خارج الحوار، ولم تُدعَ إليه في الأساس، وعلى رأسها «الجمعية الوطنية للتغيير» وزعيمها البرادعي، و«حزب الجبهة الديمقراطية»، وبعض المجموعات الشبابية. ومع تصاعد الاحتجاجات وارتفاع عدد الضحايا، بدأ المتظاهرون في 8 شباط/ فبراير محاصرة البرلمان ومقر مجلس الوزراء.

---

(26) ينظر لمزيد من التفصيلات: **الشروق**، 5-7/ 2/ 2011.

في اليوم نفسه، حذّر سليمان من انقلاب عسكري، وقال في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والخاصة إن الحوار والتفاهم هما الطريقة الأولى لتحقيق الاستقرار في البلاد والخروج من الأزمة الحالية، أمّا البديل فهو حدوث انقلاب، وعاود تأكيده أن كلمة الرحيل «ضد أخلاق المصريين التي تحترم كبيرها ورئيسها، كما أنها كلمة مهينة ليست للرئيس فقط، إنما للشعب المصري كله»، مؤكدًا أن مبارك «أحد أبطال حرب أكتوبر والمؤسسة العسكرية حريصة على أبطالها، ولا يمكن أن ننسى تاريخنا أو نضيّعه»، مضيفًا «إننا لا نستطيع أن نتحمل وقتًا طويلًا في هذا الوضع، ولا بد من إنهاء هذه الأزمة في أقرب وقت ممكن»[27].

أظهر حديث سليمان اهتمام السلطة، من جديد، بشخص الرئيس المقبل بعد مبارك، وليس بنوعية المؤسسات والنظام المنشود؛ ففي معرض حديثه عن تعديلات الدستور، أشار إلى ضرورة أن تكون هناك «شروط لمن يترشح لهذا المنصب الرفيع وألّا يتقدم أكثر من ستمئة فرد مثلًا للرئاسة، وتكون مهزلة بالنسبة إلى مصر، ولا بد من أن يضع الدستوريون ما يليق بمنصب الرئاسة»[28]. ولا شك في أن هذه الكلمات تزرع الشك في عقول كثيرين، وتؤكد الظنون في أن القيادة تريد إعادة إنتاج النظام القديم بشخوص جديدة. ولأجل تخويف الناس وزرع الانقسام في صفوف المتظاهرين، أعاد سليمان تأكيده أن التدخلات الخارجية هي عنصر من أهم عناصر الأزمة، مشيرًا إلى التهديد الذي يتعرّض له الأمن القومي في شمال سيناء.

في تطور جديد، عُقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 10 شباط/ فبراير 2011 أول مرة في غياب مبارك، وأعلن البيان رقم [1]، وفيه قرر الانعقاد بشكل دائم لمتابعة الأوضاع في مصر[29]. ومع تجاوز عدد المتظاهرين

---

(27) «سليمان: مصر أمام خيارين: الحوار.. أو الانقلاب»، الرئيس الجديد يؤدي اليمين 14 تشرين الأول/ أكتوبر»، **الأهرام**، 9/ 2/ 2011، شوهد في 18/ 3/ 2011، في: https://bit.ly/2OoJCeJ؛ **الشروق**، 9/ 2/ 2011.

(28) «سليمان: مصر أمام خيارين: الحوار.. أو الانقلاب».

(29) «ثورة يناير 2011 بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم 1»، **موقع يوتيوب**، 13/ 6/ 2011، شوهد في 15/ 12/ 2014، في: https://bit.ly/2TUn47u

في ميدان التحرير ثلاثة ملايين بحسب بعض التقديرات الإعلامية آنذاك، أطلّ مبارك، في خطاب ثالث وأخير قبيل منتصف الليل، ليؤكد تمسّكه بالحكم حتى انتهاء ولايته مع تفويض نائبه اختصاصات رئيس الجمهورية وفقًا للدستور. ولا شك في أن هذا الخطاب كان مستفزًا بدرجة كبيرة الجماهير كلها التي تظاهرت وسقط منها المئات من الشهداء والآلاف من الجرحى[30].

بدأ مبارك خطاب التفويض باستمالة الشباب بكلمات عاطفية، قائلًا لهم إن دماء الشهداء لن تضيع هدرًا، وإنه سيحاسب المتسببين فيها، مؤكدًا عدالة مطالب الشباب والتزامه الاستجابة لها، ومعترفًا بوقوع بعض الأخطاء. كما أكد أنه يرفض الاستجابة لإملاءات خارجية[31]، في إشارة إلى الإشارات الأميركية بضرورة التنحي والتنازل عن السلطة فورًا.

ثم عاد من جديد إلى الحديث عن تاريخ خدمته الممتد أكثر من ستين عامًا في سنوات الحرب والسلام، وفي حماية الدستور ومصالح الشعب، كما قال، مؤكدًا تمسّكه بالسلطة حتى أيلول/ سبتمبر 2011. وأعلن أنه طَرح رؤية محددة للخروج من الأزمة الراهنة، وأكد أنه يتابعها وفق جدول زمني محدد من «الآن حتى سبتمبر المقبل»، وتسهر على ضمان تنفيذها القوات المسلحة[32].

أعلن مبارك أيضًا أن الحوار الوطني «قد وافق على تشكيل ’لجنة دستورية‘ تتولّى دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور، وما تقتضيه من تعديلات تشريعية، كما وافق على تشكيل ’لجنة للمتابعة‘، تتولّى متابعة التنفيذ الأمين لما تعهدت به أمام الشعب»[33]. ثم تحدث عن تعديلات دستورية ليس لمادتين فقط، إنما لستِّ مواد: 76، 77، 88، 93، 189، إلى جانب إلغاء

---

(30) الاقتباسات في هذا الجزء مصدرها: «الخطاب الأخير لمبارك - 10 فبراير 2011»، 7/ 12/ 2015، شوهد في 15/ 12/ 2014، في: https://bit.ly/2TgwzcA

(31) المرجع نفسه.

(32) المرجع نفسه.

(33) المرجع نفسه.

المادة 179. كما قال إنه أصدر تعليماته بسرعة للانتهاء من التحقيقات حول أحداث الأسبوع الماضي وإحالة نتائجها إلى النائب العام[34].

عاد مبارك من جديد إلى عبارات العاطفة، متحدّثًا عن نفسه وشرف العسكرية وقيادته مصر في الحرب والسلام، ومواجهته خطر الموت طيارًا وفي أديس أبابا (عام 1995). وتحدث عن أنه لم يخضع «يومًا لضغوط أجنبية أو إملاءات»، وقال إنه لم يسعَ «يومًا لسلطة أو شعبية زائفة»، وأنه «يحز في نفسي ما ألاقيه اليوم من بعض بني وطني»، منهيًا عباراته تلك بما يلي: «وعلى أي حال.. فإنني إذ أعي تمامًا خطورة المفترق الصعب الحالي [...] واقتناعًا مني بأن مصر تجتاز لحظة فارقة في تاريخها [...] تفرض علينا جميعًا تغليب المصلحة العليا للوطن [...] وأن نضع مصر أولًا [...] فوق أي اعتبار وكل اعتبار آخر [...] فقد رأيت تفويض نائب رئيس الجمهورية في اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو الذي يحدده الدستور». ثم عاد من جديد إلى عبارات عاطفية[35]. وأعلن نائب الرئيس عمر سليمان في كلمة له بعد خطاب مبارك التزامه بتحقيق الانتقال السلمي للسلطة وفقًا للدستور، ودعا المتظاهرين إلى العودة إلى أعمالهم وديارهم «فالوطن ينتظركم»[36].

أحدث الخطاب خيبة أمل كبيرة لدى جموع الشعب المصري، حيث كان متوقعًا من مبارك بعد أيام دامية أن يتنحى عن السلطة. أما حديثه عن تاريخه وتأكيداته أنه لم يسعَ - ولن - يسعى للسلطة مجددًا، فقابلها الناس في الشوارع بعبارات استهجان شديدة وبتذكيره بتاريخه الطويل في قمع المعارضين وتعذيب الناس وتزوير الانتخابات وفتح المجال أمام بعض رجال الأعمال والمنتهزين لاستغلال النفوذ وسرقة المال العام ونهب القطاع العام.

رفض المتظاهرون بشدة خطابَي مبارك وسليمان، وأكدوا تمسكهم بمطلبهم الأساسي وهو تنحي الرئيس وسقوط النظام. وتوجّه آلاف المتظاهرين

---

(34) المرجع نفسه.

(35) المرجع نفسه.

(36) **الشروق**، 11/2/2011، ص 1.

إلى القصر الجمهوري ومبنى التلفزيون ليستقبلهم الجيش بالأسلاك الشائكة حول القصر. واستمرت التظاهرات في 11 شباط/ فبراير، حيث تظاهر الملايين في القاهرة ومختلف المدن، وتوجه الآلاف منهم نحو قصر العروبة الرئاسي في القاهرة، انطلاقًا من ميدان التحرير، وآلاف أخرى إلى قصر الرئاسة رأس التين، في الإسكندرية.

في هذه الأثناء، استمر الجيش في التصرف كأنه في خلاف مع مبارك وسليمان؛ إذ أعلن في بيانه رقم [2] أنه سينهي حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية وضمان إجراء انتخابات رئاسية حرة(37). وفي الساعة السادسة مساءً من اليوم نفسه (الجمعة 11 شباط/ فبراير)، أعلن عمر سليمان تخلي حسني مبارك عن صلاحياته وتسليم الحكم إلى الجيش. وجاء البيان مقتضبًا: «أيها المواطنون، في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد، قرّر الرئيس محمد حسني مبارك تخلّيه عن منصب رئيس الجمهورية وكلّف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، والله الموفق والمستعان»(38).

بسقوط الرئيس مبارك وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد، انتهت الصفحة الأولى من صفحات الثورة المصرية، وبدأت الصفحة الثانية منها لاستكمال باقي طلباتها التي أعلنت صباح 25 كانون الثاني/ يناير في ميدان التحرير من الجمعية الوطنية للتغيير والمجموعات الشبابية التي أشعلت نار الاحتجاجات في ذلك اليوم: عدم ترشح الرئيس أو ابنه في الانتخابات المقبلة (تحوّل هذا الهدف إلى رحيل الرئيس بعد استخدام العنف وقتل العشرات من المتظاهرين العزّل في 25 و28 كانون الثاني/ يناير 2011)، وحلّ البرلمان بمجلسيه، وإلغاء حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة وطنية تُمهد

(37) «بيان رقم 2 من المجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية»، موقع **يوتيوب**، 11/ 2/ 2011، شوهد في 15/ 12/ 2014، في: https://bit.ly/2U1EuPG

(38) «عمر سليمان يعلن تنحي مبارك عن منصبه»، موقع **يوتيوب**، 11/ 2/ 2011، شوهد في 15/ 12/ 2014، في: https://bit.ly/2UVJQJJ

الطريق لجمعية تأسيسية تضع دستورًا جديدًا، ثم تُجرى انتخابات ديمقراطية على أساس ديمقراطي جديد[39].

هكذا، يمكننا الاستنتاج أن أداء السلطة خلال هذه الفترة اتّسم بعدد من الأمور، منها:

1. عدم فهم طبيعة ما جرى في 25 كانون الثاني/يناير وما بعده؛ إذ إن مبارك وسليمان ظنّا أن ما يجري احتجاجات يمكن احتواؤها بالطرائق نفسها التي استُخدمت من قبل، ولهذا كان التعامل الأمني الوحشي ظنًا بأن الناس سيخافون من قمع الشرطة، وأن هذا القمع سيؤدي إلى ألّا يتعدى عدد المحتجين بضعة آلاف يسهل السيطرة عليهم.

2. استخدام مقولات زائفة كانت تستخدم قبل 25 كانون الثاني/يناير في محاولة أخيرة للبقاء في السلطة والالتفاف على مطالب الثورة. من هذه المقولات تخويف الغرب من صعود الإسلاميين ومن معاداتهم المصالح الغربية، وتخوين المعارضة والمحتجين واتهامهم بالعمل لأجندات خارجية. والمشكل الأساسي هنا هو أن السلطة لم تحاول فهم الثورة التي لم تكن لها أيديولوجيا محددة، ولم تدرك أن المطالب التي بلورتها تمحورت حول مطالب وطنية جامعة هي العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والديمقراطية الدستورية.

3. تسييس الجيش المصري. وبدأ هذا الأمر عندما كلّف مبارك المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد بعد تخلّيه عن السلطة، حيث إنه خرق الدستور، وسلّم البلاد إلى الجيش بدلًا من تسليم صلاحياته إلى رئيس مجلس الشعب أو إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا، كما ينص الدستور. وفي هذا تسييس للجيش وإقحامه في السياسة. لقد أدّى الجيش دورًا وطنيًا خلال الأيام الأولى للثورة برفضه قمع المتظاهرين وبحماية البلاد وأمنها الداخلي بعد انهيار جهاز الشرطة، كما راح يؤكد أكثر من مرة رغبته في تسليم السلطة إلى

---

(39) ينظر: **الشروق**، 12/2/2011، ص 7.

مؤسسات مدنية منتخبة في أقرب وقت، وهو أمر لم يتم، كما سنعرض لاحقًا. غير أن الشرعية الدستورية التي أنجبتها الثورة كانت تقتضي أن تُسند السلطة، في مرحلة انتقالية، إلى هيئة أو لجنة تتكوّن من مجموعة من المدنيين المحايدين مع ممثل من الجيش لإدارة البلاد بموجب إعلان دستوري موقت تضعه اللجنة بالتوافق والتشاور مع القوى السياسية في البلاد، على أن يتم الإعداد لانتخاب جمعية تأسيسية، في نهاية المدة الانتقالية، لوضع دستور جديد للبلاد.

4. الانفصال التام بين أداء السلطة التنفيذية التي تحكم منذ عقود بلا قيود أو ضوابط تذكر، ومطالب وآمال الثوار الذين استخدموا أدوات العصر، ودافعوا عن حقوقهم الأساسية وخرجوا إلى الشارع مطالبين بها؛ فبينما كان الثوار في الشارع ينادون بدولة القانون والمواطنة والحرية والعدالة الاجتماعية، ويتحدثون عن جمعية تأسيسية تضع دستورًا ديمقراطيًا لمصر يضمن لها انتقالًا حقيقيًا إلى الديمقراطية، كان مبارك يرى أنه حان وقت تغيير الحكومة وتعيين نائب للرئيس وتعديل المادتين 76 و77. وبينما كان الثوار يناضلون من أجل بناء نظام سياسي جديد ينهي إلى الأبد صلاحيات الرئيس الفرعونية وشخصنة السلطة التي عاشت مصر في ظلها عقودًا طويلة، كان عمر سليمان يتحدث عن طبيعة الشخص الذي سيتولّى منصب الرئيس في أيلول/ سبتمبر وضرورة وضع قيود وشروط تضمن وصول رئيس بمواصفات معينة.

لم يفهم مبارك ولا سليمان أن البلاد تشهد ثورة شعبية حقيقية تنادي بالديمقراطية، ولم يدركا أنه ليس بالإمكان إعادة التاريخ إلى الوراء والالتفاف على هذه المطالب التي ينادي بها الملايين. غير أن الثورة التي نجحت في إسقاط مبارك ونائبه في 18 يومًا، واجهت منذ اليوم الأول الكثير من التحديات جرّاء انفراد المجلس العسكري بإدارة المرحلة الانتقالية، ودخول القوى السياسية في حالة استقطاب شديدة، وتفرق القوى الاحتجاجية والشبابية وعدم قدرتها على التنظيم وإفراز قادة مؤثرين، فضلًا عن معاداة قوى إقليمية ودولية أيّ انتقال حقيقي نحو الديمقراطية في مصر، ولهذا تحوّلت الثورة إلى ثورة انتخابية فإلى ثورة مضادة، كما يُظهر الفصل الثالث.

الفصل الثالث

تحولات الثورة المصرية



تُعد ثورة 25 يناير - كما أشرنا في مقدمة هذا الكتاب - حلقة في سلسلة طويلة من نضال المصريين الذي بدأ في القرن التاسع عشر لتحقيق هدفين: الاستقلال الوطني والدولة الدستورية الحديثة. اتسمت ثورة يناير بأمور عدة؛ فبعد موجات احتجاج فئوية مكثفة خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، صار الهدف سياسيًا، وهو تغيير نظام الحكم، كما أضحت المشاركة أكثر تنوعًا، حيث جَذَبَ الحراك فئات المجتمع كلها، ولا سيما الشباب والنساء والطبقات الوسطى والعاملة، إضافة إلى استفادة هذا الحراك من أدوات التواصل الاجتماعي، واستخدامه وسائل احتجاج سلمية متعددة. وكأي حراكٍ ثوري آخر، كان من المنتظر أن تفرز الميادين طلائع وقادةً لإدارة المشهد السياسي، وترجمة مطالب الثورة إلى واقع ملموس، وذلك عبر الاتفاق على النظام البديل بمبادئه ومؤسساته، وتأسيس هذا النظام على المستويات الشعبية والدستورية والمؤسسية كلها، إلى جانب التعامل مع مشكلات التغيير وخصوم الثورة في الداخل والخارج.

سنتناول في هذا الفصل[1] سؤالًا محوريًا: كيف تحوّلت الثورة المصرية من «ثورة ديمقراطية» إلى «ثورة انتخابية»، ثم كيف تحوّلت مرة أخرى من «ثورة انتخابية» إلى «ثورة مضادة»؟

أولًا: من «الثورة الديمقراطية» إلى «الثورة الانتخابية»

نجحت الثورات الكبرى - كما يُخبرنا التاريخ - عندما غيّر الثوار نمط ممارسة السلطة وتمكين الجماهير من المشاركة فيها؛ ففي إنكلترا وفرنسا

(1) نشرت أجزاء من هذا الفصل في: عبد الفتاح ماضي، «تحوّلات الثورة المصرية في خمس سنوات»، **سياسات عربية**، العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016).

نجحت الموجات الثورية عندما انتقلت السلطة (التي تعني ببساطة صنع القرارات والسياسات التي تنظم شؤون قطاعات المجتمع كلها بما يحقق المصلحة العامة وأولويات المجتمع) من نمطها القديم إلى نمط جديد تمامًا، أي عندما انتقلت السلطة من يد فئة صغيرة (كانت تعمل لمصلحتها الضيقة) إلى طبقات متعددة من الشعب (التي صارت تعمل لأجل فئات أوسع من المجتمع سياسيًا واقتصاديًا)[2]. أمّا ما حدث في مصر، فشيء مختلف تمامًا، حيث شهدت المرحلة التي تلت إسقاط مبارك مسارًا سياسيًا مرتبكًا، تأكد فيه أن الأطراف السياسية التي تصدّرت المشهد السياسي لم تكن تدرك طبيعة عملية التغيير الثوري ومتطلّبات إدارته من جهة، ولم تنجح في مواجهة ما زرعته الدولة العميقة وخصوم الثورة من انقسامات بين قوى الثورة من جهة أخرى. وأفضت مواقف هذه الأطراف واختياراتها إلى التعامل مع الثورة كأنها «ثورة انتخابية»[3]، لتنتهي المرحلة بانهيار المسار الديمقراطي الوليد وانقلاب الجيش عليه وتهيئة البلاد لتحكم قوى الثورة المضادة.

---

(2) Daron Acemoglu & James A. Robinson, *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty* (London: Profile Books, 2013), pp. 7-11.

(3) يشير مصطلح «الثورة الانتخابية» في أدبيات التحول إلى حصر الديمقراطية ومطالب التغيير في الانتخابات واختيار الحكام، بدلًا من الاهتمام بأركان الديمقراطية المتعارف عليها كلها، وبمتطلبات معالجة القضايا الشائكة الأخرى، أي إن المشكلة ليست في الانتخابات ذاتها، إنما في التسرّع في إجرائها على أسس دستورية وقانونية مرتبكة، أو لم تحظ بقدر كافٍ من التوافق والمشاركة. فتكون النتيجة قيام الانتخابات بتعقيد المشهد السياسي، وزرع الانقسام، ومن ثم المساهمة في إجهاض الثورات. وهنا تكون النخب القديمة هي المستفيد الأكبر؛ إذ تستطيع العودة من جديد إلى صدارة المشهد بما تمتلك من علاقات ونفوذ، كما حدث في عدد من الدول التي خرجت من رحم الاتحاد السوفياتي، مثل أوكرانيا وجورجيا. ينظر: عبد الفتاح ماضي، «الديمقراطية التمثيلية المختلة: هل تجهض الانتخابات الثورات؟»، **مجلة الديمقراطية**، العدد 55 (حزيران/ يونيو 2014)؛ وأيضًا:

Valerie Bunce & Sharon L. Wolchik, «Favorable Conditions and Electoral Revolutions,» *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 4 (October 2006), pp. 5-18; Katya Kalandadze & Mitchell A. Orenstein, «Electoral Protests and Democratization: Beyond the Color Revolutions,» *Comparative Political Studies*, vol. 42, no. 11 (November 2009), pp. 312-340; Valerie Bunce & Sharon Wolchik, «Diffusion and Postcommunist Electoral Revolutions,» *Communist and Postcommunist Studies*, vol. 39, no. 3 (September 2006), pp. 283-304; Vladimir Tismaneanu, «Electoral Revolutions,» *Society*, vol. 35, no. 1 (November-December 1997), pp. 61-65.

1. انفراد المجلس العسكري بالسلطة

ظل إرث نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك عقبة أمام الثورة حتى بعد رحيله؛ فإلى جانب تجريف الحياة السياسية وضعف النخب والأحزاب والمجتمع المدني[4]، ترك مبارك وراءه الجنرالات العسكريين، أو بعبارة أدق استعادت المؤسسة العسكرية السلطة بشكل مباشر بعد أكثر من نصف قرن من حكم ثلاثة رؤساء جاؤوا من المؤسسة ذاتها[5]. ولهذا بقي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، برئاسة آخر وزير دفاع في عهد مبارك، المشير محمد حسين طنطاوي، الفاعل الأساسي الأول بعد أن فوّضه مبارك إدارة البلاد، مخترقًا الدستور الذي لا يمنحه هذا الحق. وكان الخطأ الأول الذي ارتُكب هو إصرار المجلس على الانفراد بإدارة المرحلة الانتقالية، وتقنين هذا في إعلان دستوري صدر في 13 شباط/ فبراير 2011. وأكد السلوك اللاحق للمجلس هذا الانفراد؛ إذ اختار وزارة تابعة بالكامل له، وتباطأ في محاكمة رموز النظام القديم، ولم ينفذ أي عمليات إصلاح لمؤسسات الدولة، ثم شارك في قتل المتظاهرين في ميدان التحرير وخلال أحداث محمد محمود وماسبيرو ومجلس الوزراء وغيرها[6]، وقُدّم نحو 12,000 شخص إلى المحاكم العسكرية[7].

---

(4) ينظر لمزيد من التفصيلات بشأن إرث مبارك: Abdel-Fattah Mady, «Popular Discontent, Revolution, and Democratization in Egypt in a Globalizing World,» *Indian Journal of Global Legal Studies*, vol. 20, no. 1 (2013), pp. 313-329; Clement Moore Henry & Robert Springborg, *Globalization and the Politics of Development in the Middle East* (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), pp. 140-147.

(5) Steven Cook, «The Pharaoh's Legacy - As Hosni Mubarak Lies on his Deathbed, he Leaves Behind a Broken Egypt,» *Foreign Policy*, 19/6/2012.

(6) ينظر لمزيد من التفصيلات: عماد الدين شاهين، «حصيلة التحركات من أجل الديمقراطية: حالة مصر»، في: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، **الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 111-163.

(7) Jack A. Goldstone, «Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 3 (May-June 2011); John L. Esposito, Tamara Sonn & John O. Voll, *Islam and Democracy after the Arab Spring* (Oxford: Oxford University Press, 2016), pp. 212-214.

كان الجيش بلا شك القوة الأهم في المعادلة السياسية بحكم موقعه في السلطة منذ عام 1952، لكن في حالات الانتقال الناجحة التي أدّى الجيش دورًا فيها، اقتصر دوره في مرحلة الانتقال على تمهيد المشهد السياسي لانتخابات حقيقية، أو مشاركة السلطة مع المدنيين، أو تسليمها لهم ليديروا هم المرحلة الانتقالية. كما أن السياسيين لم يسيسوا الجيش لا بالتفاهم معه، ولا بالاستقواء به ودعوته إلى الانقلاب على المؤسسات المنتخبة. ما حدث في مصر هو العكس؛ فالمجلس لم يَصدر عنه ما يثبت أنه فَهم أن مصر تمر بحالة ثورية تستهدف تغيير نمط ممارسة السلطة وليس مجرد انتخاب رئيس جمهورية جديد ومنع التوريث. واعتبر أعضاء في المجلس العسكري أن لدى الجنرالات العسكريين فحسب القدرة على الحكم. ورأى بعض السياسيين والمثقفين أيضًا أن الجيش هو المؤسسة الوحيدة القادرة على إيجاد التوازن بين القوى السياسية[8]، بل ظهرت دعوات علنية تطالب صراحة ببقاء حكم المجلس العسكري، من ذلك ما دعا إليه رئيس أحد الأحزاب الليبرالية[9]. وهذا ما فعله المجلس، حيث نَزع فتيل الثورة في 11 شباط/ فبراير وحفظ باقي النظام من الانهيار، بما في ذلك امتيازات الجيش نفسه، ثم فرض مسارًا سياسيًا قوّض مسار الديمقراطية، أو صار أكبر تهديد للديمقراطية، كما كتبت مارينا أوتاوا، أو أوقف استمرار الصراع من أجل الحرية السياسية، كما كتب آصف بيات[10]. وحدث هذا كله وسط وعود متكررة بترك السلطة وإقامة دولة القانون والديمقراطية. وتؤكد تجارب الآخرين أن معظم الحالات التي يتحدث فيها العسكريون عن نيّتهم ترك السلطة، ينتهي ببقائهم فيها.

تأكدت رغبة المجلس العسكري في الانفراد، وكذلك رغبته في عدم معالجة مسألة العلاقات العسكرية المدنية والتنازل عن الوضع الخاص الذي

(8) شاهين، ص 135-137؛ عبد الفتاح ماضي، «هل يحتاج المصريون إلى ثورة تصحيحية؟»، **الجزيرة نت**، 2/ 12/ 2011، شوهد في 24/ 6/ 2019، في: http://bit.ly/2J6XxAf

(9) هذا الحزب هو حزب الجبهة الديمقراطية. ينظر: «حوار رئيس الحزب، أسامة الغزالي حرب»، **الشروق**، 29/ 11/ 2011.

(10) Assef Bayat, «Revolution in Bad Times,» *New Left Review*, no. 80 (2013), pp. 55-56.

بقي يتمتع به منذ عقود، وذلك كما سيتضح في الجزء الخاص بالأطر الدستورية والقانونية. كانت الثورة فرصة مناسبة للبدء في معالجة هذه الأمور على نحو يحفظ الدولة ويقيم نظامًا ديمقراطيًا، ويعزّز في الوقت ذاته قوة الجيش ومهنيته وقدراته[11]. لكن مجموعة من جنرالات المجلس العسكري فوّتت الفرصة، واختارت الانحياز إلى مصالح ضيقة، وساعدها في ذلك انقسام القوى السياسية على النحو الذي سنعرضه لاحقًا.

2. التنافس قبل التأسيس

ساعدت خارطة الطريق التي رسمها المجلس العسكري - وقَبلها التيار الإسلامي - في ظهور حالة مماثلة في مصر لحالات الثورات الانتخابية التي سبق وأشرنا إليها، لأنها قامت على اعتماد قاعدة التنافس السياسي في أثناء مرحلة التأسيس، حيث ساد انطباع بين القوى السياسية أنّ ما لا يتم الحصول عليه الآن لن يتم الحصول عليه أبدًا. ومنذ استفتاء 19 آذار/ مارس 2011، دخلت البلاد في جدل عقيم حول قضايا ليست من صلب النظام السياسي البديل، وذلك بدلًا من الشروع في عملية حوار حقيقية حول جوهر مطالب الثورة، وهو الانتقال من الحكم المطلق إلى النظام الديمقراطي، وتغيير نمط ممارسة السلطة وتمكين الشعب. ثم تكرر الخطأ عندما تصوّرت النخب أن الاحتكام إلى الصناديق هو الحل، فبعد التعديلات الدستورية، جاءت الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ثم استفتاء دستور 2012. ومشكلة هذه الاستحقاقات - كما كُتبت في وقتها - ليست في مبدأ اللجوء إلى الصناديق في حد ذاته، إنما في اللجوء إليه بشكل متسرّع وقبل الوصول - بأكبر قدر من التوافق والمشاركة - إلى قواعد التنافس والعمل السياسي[12].

---

(11) ينظر في شأن الرقابة الديمقراطية على المؤسسات العسكرية والاستخبارية منشورات مركز جنيف (DCAF) والاتحاد البرلماني الدولي؛ عبد الفتاح ماضي، «الثورات والعلاقات المدنية/ العسكرية»، **مجلة الديمقراطية**، العدد 46 (نيسان/ أبريل 2012).

(12) كتبتُ عن خطورة هذا المسار منذ شهوره الأولى. ينظر على سبيل المثال: عبد الفتاح ماضي، «ثلاثة أسباب أخرى لرفض التعديلات»، **موقع د/ عبد الفتاح ماضي**، 18/ 3/ 2011، شوهد في =

لم يكن صحيحًا مقارنة بعضهم أوضاع مصر (التي كانت تمر بمرحلة انتقالية ولم يتم بعدُ بناء باقي مؤسسات الدولة التي كانت تعاني استقطابًا سياسيًا حادًّا) بأوضاع الدول المستقرة ديمقراطيًا والتي استقرت فيها ممارسة وثقافة سياسيتان تسمحان بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع لحسم القضايا الكبرى أو الخلافية.

في واقع الأمر، صدَر معظم معالم المسار وقواعد الانتخابات بإرادة طرف واحد ووسط عراك سياسي ومن دون حوار حقيقي. هذا الطرف هو المجلس العسكري والقوى التي تفاهمت معه أو وثقت به خلال هذه الفترة، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين وبعض القوى الإسلامية والمدنية الأخرى. لم تفهم هذه القوى كلها أن القواعد المشوّهة لن تقيم الحد الأدنى المطلوب لدولة القانون والمؤسسات، إنما ستُعمّق الأزمات وتزرع عدم ثقة الجماهير بالديمقراطية والثورة. وهذا ما جرى؛ فمثلًا استخدم خصوم الثورة ثغرات قانون الانتخابات وضعف المؤسسة القضائية لحل أول برلمان منتخب بعد أن صارت المحاكم ساحةً لحل الخلافات السياسية التي صنعتها النخب. وقضت المحكمة الدستورية العليا بقبول الطعون التي قُدّمت ضد مجلس الشعب، وبطلان عضوية ثلث الأعضاء على خلفية ما سمّته أنه «غير قائم بقوة القانون»، كما قضت أيضًا ببقاء مرشح النظام القديم أحمد شفيق في السباق الرئاسي لعدم دستورية قانون العزل الذي أقرّه البرلمان في نيسان/ أبريل 2012. صدر هذا الحكم في 14 حزيران/ يونيو 2011 قبل جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية بأيام قليلة[13].

وفي ظل تنافس السياسيين، تحوّلت ساحات المحاكم إلى أدوات لتسوية خلافات القوى السياسية، ما شكّل في حد ذاته مشكلةً إضافية. فللقضاء بعض الأدوار السياسية غير المباشرة، عبر دوره في النظر في مشروعية القوانين

= 15/ 8/ 2014، في: https://bit.ly/2ueMZs2؛ عبد الفتاح ماضي، «التوافق أولًا وليس الدستور أو الانتخابات»، **الجزيرة نت**، 23/ 6/ 2011، شوهد في 24/ 6/ 2019، في: http://bit.ly/2WXYdwL

(13) **الشروق**، 15/ 6/ 2012، ص 1.

ودستوريتها، لكن هذا يتم بشكل صحي في الدول المستقرة ديمقراطيًا التي يتمتع فيها القضاء بالاستقلال، أما في الدول التي تمر بمرحلة انتقال والقضاء فيها غير مستقل، فغالبًا ما يكون له دورٌ معرقل للانتقال إذا لجأت إليه القوى السياسية لحل خلافاتها السياسية. ويحتاج القضاء ودوره في الحالة المصرية إلى بحث منفصل، لكن تكفي الإشارة هنا إلى أن المحاكم حسمت عددًا كبيرًا من الأمور السياسية، مثل قوانين الانتخابات والممارسة السياسية والجمعية التأسيسية للدستور والبرلمان، إلى جانب الدور السياسي الذي قام به رئيس نادي القضاة آنذاك، وكان من أنصار مبارك.

3. سلوك القوى السياسية

كانت جماعة الإخوان المسلمين فاعلًا رئيسًا خلال هذه المرحلة، كما كانت في معظم مراحل الحياة السياسية المصرية منذ نشأتها. وبعد رحيل مبارك، أقامت الجماعة حساباتها السياسية على أساس خطاب إصلاحي غير مستفز لمؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، لكن من دون القدرة على العمل ضمن جبهة وطنية جامعة. وكان أول الأخطاء التي وقعت فيها الجماعة هو عدم إدراكها خطورة المسار الذي رسمه المجلس العسكري، ورفضها الاستماع إلى النصائح التي قُدّمت في هذا الشأن، بل الأخطر أنها قادت التيار الإسلامي كله تقريبًا وراء هذا المسار. وربط كثيرٌ من الإسلاميين بين تعديل الدستور وبقاء المادة الثانية منه، وصدّ هجوم «علماني» على السياسة في مصر، أو هكذا صُوّرت الأمور لهم.

قدمت الجماعة في بداية المسار الانتقالي بعض التعهدات لطمأنة مخاوف القوى الأخرى من قوة الجماعة شعبيًا وتنظيميًا، عندما أعلنت عدم تنافسها على منصب رئيس الجمهورية وعلى مقاعد البرلمان كلها[14]. إلا أنها لم تتقيّد

---

(14) في مقابلة لجريدة **الشرق الأوسط** مع منال أبو الحسن (أمينة لجنة المرأة في حزب الحرية والعدالة التابع للجماعة في أعقاب الانتخابات البرلمانية)، قالت إن اختيار الإخوان هو عدم الاستحواذ على سلطة البرلمان والرئاسة معًا، مضيفة أن «الأتراك قالوا لنا إن الفرصة جاءت إلى عندكم ولم=

بهذه التعهدات بعد أن اعتبرت أن تحركات القوى المحسوبة على النظام القديم بدأت تعمل ضد الثورة، وبعد أن رفض المجلس العسكري فكرة الجماعة في تبني النظام البرلماني الذي يضع القوة التنفيذية في يد رئيس الوزراء صاحب الأغلبية في المجلس النيابي.

وعندما وصل مرشح الجماعة، محمد مرسي، إلى الرئاسة بعد الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في منتصف عام 2012، لم يكن قادرًا على الحكم عبر شراكة حقيقية أو بطريقة شفافة، إضافة إلى سيطرة الجماعة على الكثير من الأمور. وخلافًا لِما وعد به في اتفاق فيرمونت[15]، لم يختر «شخصية وطنية مستقلة» في رئاسة الوزراء، كما أنه أخفق في تحقيق أكبر قدر من التوافق حول الدستور[16]. وإضافة إلى المشكلات الاقتصادية وتصاعد الاحتجاجات الفئوية وعدم تعاون مؤسسات الدولة مع الرئيس، تأزمت المسألة الأمنية واندلعت احتجاجات داخل جهاز الشرطة ذاته، ووصل الاستقطاب إلى التيار الإسلامي بين مؤيد للرئيس ومعارض له.

أضف إلى ذلك أن الرئيس وحزبه استمرا في التقليل من شأن أي تحرك شعبي في الشارع، وحصر الشرعية في الصناديق فحسب، والاستناد إلى منطق

= تستغلوها». ينظر: منى مدكور، «أمينة 'المرأة' في حزب 'الإخوان': رفضنا المشاركة في مسيرة 'حرائر مصر' لأن المشاركات فيها ممولات ولديهن أجندة خاصة»، **الشرق الأوسط**، 14/ 1/ 2012، شوهد في 14/ 4/ 2014، في: https://bit.ly/2JkEtC9

(15) اتفاق فيرمونت (21-22 حزيران/ يونيو 2012) - وكما سيأتي الحديث عنه لاحقًا - هو ثمرة نقاشات مكثفة شارك الكاتب في بعض اجتماعاتها بعد تأخر إعلان نتيجة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وجرت بين محمد مرسي ومعاونيه، وممثلين من معظم القوى السياسية وشخصيات مستقلة. وتضمن الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان بيانًا مشتركًا فيه مجموعة من التعهدات المتبادلة التي طالبت القوى السياسية مرسي الالتزام بها. ينظر: نص البيان في الملحق (5)، ص 272-273 من هذا الكتاب.

(16) ينظر بشأن أخطاء الرئيس مرسي السياسية: عزمي بشارة، **ثورة مصر**، ج 2: **من الثورة إلى الانقلاب** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 257-275؛ حوار المستشار السابق للرئيس مرسي، سيف عبد الفتاح، فضائية الحوار (لندن)، 21/ 9/ 2015؛ شاهين، ص 143-147.

الأغلبية والمعارضة. وظهر النهج الانفرادي للرئيس بمحاولته (أو تصوّره أنه قادر على) حسم قضايا كبرى من دون مشاركة باقي القوى أو طرحها للنقاش المجتمعي، ومن ذلك مثلًا محاولة مجلس الشورى تمرير قانون السلطة القضائية وقوانين أخرى عدة تتصل بتشكيل المجالس المختصة التي نصّ عليها الدستور، إضافة إلى محاولة التصالح مع بعض رجال الأعمال، ومحاولة معالجة نفوذ الجيش عبر تقديم التنازلات إليه في الدستور. وكانت المشكلة التي قطعت علاقات الإخوان بباقي القوى هي الإعلان الدستوري والدستور، كما سنعرض لاحقًا.

أما باقي الأحزاب المحسوبة على التيار الإسلامي، فكان أبرزها آنذاك حزب الوسط، بقيادة أبو العلا ماضي، الذي اختارت قيادته الوقوف مع جماعة الإخوان. أما السلفيون، فكانوا طرفًا سياسيًا جديدًا، لكن حزب النور التابع للدعوة السلفية في الإسكندرية، مثّل منافسًا رئيسًا لحزب الحرية والعدالة، الذراع الحزبية للجماعة، وحصل مع سلفيين آخرين على ربع مقاعد البرلمان. ورغم تقارب مواقف النور والإخوان - ولا سيما بخصوص سقوط نظرية تحريم الديمقراطية والعمل الحزبي - ورغم الواقعية التي اتسم بها أداء المتحدثين الرسميين للحزب والاشتباك السلفي مع القضايا اليومية في المجال العام والبرلمان، فإن الحزب عانى منذ اليوم الأول ثلاثة أمور أساسية: **أولها**، عدم تطوير مرجعية فكرية متماسكة توجه مشاركة السلفيين وتحسم الأمور الخلافية على المستوى الفكري وعلى مستوى قواعد الحزب. **وثانيها**، عدم إدراك خطورة الاستقطاب حول الهوية والمادة الثانية، وتمسك الحزب برؤية أكثر تشددًا من الإخوان وجرّهم إلى هذه المساحة. **وثالثها**، عدم استقلال الحزب إداريًا وماليًا عن الدعوة السلفية وسيطرة مشايخها عليه، وهو أمر انتهى بانشقاقه. وكان لهذه الأمور الكثير من التداعيات السلبية، سواء في تفاقم حدة الاستقطاب، أو في إهدار فرصة إيجاد فاعل سياسي حقيقي في الحياة السياسية[17].

---

(17) عبد الفتاح ماضي وأحمد زغلول، «الدعوة السلفية بالإسكندرية بين المشايخية والحزبية»، مؤسسة قرطبة بجنيف، تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

من جهة الأحزاب غير الإسلامية الأخرى، فإنها ساهمت في تعزيز الاستقطاب، لأن اهتمامها انصبّ على مواجهة التيار الإسلامي، بدلًا من العمل على الأرض لتعزيز قاعدتها الشعبية. كما أثارت شخصيات ليبرالية عدة قضايا خلافية، مثل الدعوة التي طُرحت في أيار/ مايو 2011، والتي استهدفت توسيع تعريف الديمقراطية لإتاحة الحرية للأفراد للاختيار بين الاحتكام إلى الشريعة أو القانون المدني في مسألة الزواج، الأمر الذي فهم أنه دعوة إلى الزواج المدني وزواج المسلمة من مسيحي[18]، وذلك على خلاف ما هو معمول به في الديمقراطيات المعاصرة (في الغرب والشرق)؛ إذ تعمل الديمقراطية هناك مع مرجعيات المجتمع، وأسس ثقافته وهويته. وبشكل عام، كان لهذه الدعوة وغيرها الكثير من التداعيات على الصف الإسلامي، وساهمت في دفع كثيرين إلى التشدد في مسألة الهوية والمادة الثانية. وكانت هناك بالطبع عوامل ذاتية للتشدد من داخل التيار الإسلامي. وفي ظل عدم وجود مساحة منظمة للحوار الحقيقي، وفي ظل مسار يقوم على التنافس، تحوّل الإعلام إلى مساحة للمعارك وتبادل الاتهامات المتسرّعة، مثل إن كان البرادعي يريد إلغاء المادة الثانية من الدستور أم لا، وإن كانت حركة الاشتراكيين الثوريين تريد هدم الدولة أم لا، وإن كان الإسلاميون يسعون إلى دولة دينية أم لا.

في أعقاب الإعلان الدستوري، صعّدت الأحزاب المدنية مطالبها إلى الحد الأقصى من دون رؤية متكاملة، ومن دون تقدير التداعيات المحتملة كلها. بدأ هذا التصعيد بمطالبة القوى المدنية بإسقاط الدستور على الرغم من أنها شاركت في الاستفتاء عليه، ثم طالبت بانتخابات رئاسية مبكرة. ثم كان الخطأ القاتل الثاني، وهو الاستقواء بالجيش. لم تدرك هذه القوى أن تسييس الجيش لم ينتج منه في الحالات المماثلة إلا إجهاض المسار الديمقراطي بأكمله وضرب القوى السياسية كلها، وهذا ما تم لاحقًا[19].

---

(18) ينظر: «حمزاوي: - زواج المسلمة من المسيحي .. والزواج المدني»، موقع **يوتيوب**، 6/ 5/ 2011، شوهد في 14/ 4/ 2013، في: https://bit.ly/2QKcdaN

(19) عبد الفتاح ماضي، «تظاهرات 30 يونيو ... هل ينزع الرئيس فتيل الأزمة؟»، **الجزيرة نت**، 19/ 6/ 2013، شوهد في 24/ 6/ 2019، في: http://bit.ly/2xgVGmV

تزامن هذا مع وصول الاستقطاب إلى مستويات متقدمة، ولجوء الطرفين (الإخوان والقوى المدنية المعارضة) إلى الشارع، وحشد الأنصار لعرض القوة أو فرض وجهة نظر معيّنة، على نحو أدّى إلى أعمال عنف شديدة، كما حاصر الإخوان المحكمة الدستورية العليا[20]، إضافة إلى قيام خصوم الثورة باستغلال انقسام القوى المحسوبة على الثورة واستخدام البلطجية لنشر الفوضى ودفع الجماهير إلى معاداة الثورة والتطلّع إلى رجل قوي يحقق، من وجهة نظرهم، الأمن والاستقرار، وهو ما حدث خلال المرحلة الثانية.

أما الشباب، فنجحوا قبل الثورة، كما أشرنا (عبر حركات احتجاجية عدة وبالاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي وتجارب التغيير غير العنيف)، في التعبئة وراء القضايا الحقوقية وإشعال الثورة، وساعدهم في هذا تحررهم من القيود الحزبية بأمراضها التاريخية والأيديولوجية، وتمسّكهم بقدر من السيولة التنظيمية واللامركزية، إلى جانب رفضهم الحلول الجزئية، وتحركهم على أساس الحد الأدنى المشترك. غير أنهم أخفقوا بعد سقوط مبارك في البقاء كفاعل سياسي، وفي الإبقاء على الحالة الثورية، لأنهم لم يشكلوا تكتلًا منظمًا يمثلهم، وانشغلوا بمعارك جانبية. كان أمل الشباب استجابة غيرهم (أي النخب والجيش والقوى السياسية) لمطالب ثلاثة: بناء نظام سياسي يغيّر نمط ممارسة السلطة، والقصاص ومحاكمة قتلة الثوار، والعدالة الاجتماعية. وكان هذا بالطبع خطأ قاتلًا؛ إذ كان عليهم أن يشكلوا هم فاعلًا منظمًا ومبادرًا وعدم الاكتفاء بالضغط على الآخرين وانتظار أن يقوموا بالتغيير نيابة عنهم.

من المهم التوضيح أن في حالات الانتقال الديمقراطي الناجحة، قادت التظاهرات - أو شاركت في قيادتها - قوى تمثل المعارضة، ثم شاركت هذه القوى في إدارة المراحل الانتقالية بعد إنجاز الانتقال الديمقراطي؛ ففي بولندا،

---

(20) حاصر بضعة آلاف من جماعة الإخوان مقر المحكمة الدستورية في القاهرة في أثناء نظرها في الدعاوى التي تطالب ببطلان مجلس الشورى والجمعية التأسيسية للدستور، وخوفًا من أن تصدر المحكمة حكمًا ببطلان انتخابات مجلس الشورى بعد أن أبطلت مجلس الشعب من قبل، وكذا الأمر مع الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور. ينظر: «مصر: حصار 'إخواني' يمنع انعقاد المحكمة الدستورية»، **سي إن إن بالعربية**، 1/ 1/ 2013، شوهد في 16/ 8/ 2015، في: https://cnn.it/2IuyCbc

كانت حركة تضامن (اتحاد نقابة العمال البولندي) هي الفاعل الرئيس وراء التظاهرات التي أجبرت السلطة على التفاوض معها، وفي جنوب أفريقيا كان حزب المؤتمر الأفريقي وأحزاب وجماعات أخرى مثل الحزب الشيوعي وفدرالية اتحادات التجارة ومنظمة طلاب جنوب أفريقيا، التي اتّحدت كلها في الهدف وقادت عملية التعبئة والإضرابات والعصيان المدني، ثم شكلت معًا تكتلًا ضم 600 مكوّن، عُرف باسم «الجبهة الديمقراطية الموحدة»، وهو التكتل الذي دخل في عملية التفاوض مع النظام العنصري. وفي إسبانيا كانت الاتحادات العمالية والتكتلات التي شكلتها أحزاب المعارضة هي التي حركت الشارع، ثم صارت جزءًا من الاتفاق الذي وقّعته الحكومة معها في تشرين الأول/ أكتوبر 1977، وعُرف باسم مواثيق المونكلوا (Pactos de la Moncloa). وفي الفليبين، قاد حزب المعارضة بقيادة كورازون أكينو، بعد مقتل زوجها، التظاهرات الشعبية ضد فرديناند ماركوس خلال 1983-1985، ثم فازت أكينو في انتخابات 1986[21].

ساهم الإعلام في تأزيم الوضع، إنْ بجذب بعض الشباب للعمل فيه في مقابل إغراءات مادية ضخمة، أو بتأجيج القضايا الخلافية. كما أُسّست حركات شبابية غير سياسية، مثل جماعات الألتراس[22]، نتيجة عدم تلبية مطالبهم بالقصاص. وتفاقم الوضع أمنيًا في سيناء مع ظهور حركات متطرفة ذات مرجعية إسلامية، تعتمد العنف وسيلة لمواجهة الدولة، ما مثل أعباء أمنية جديدة، استُخدمت لاحقًا ضد الثورة في إطار ما عُرف باسم «الحرب على الإرهاب».

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن مرحلتَي المجلس العسكري والرئيس مرسي لم تشهدا أي محاولة جادّة للحوار، وسنعرض في فصل لاحق بشكل مفصل المحاولات التي تمت في هذا الإطار، وتداعيات فشلها. أما الأطر الدستورية

---

(21) عبد الفتاح ماضي، «مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية»، في: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (محرران)، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 51-53، 58-59، 60-62، 66-67.

(22) عبد الفتاح ماضي، «مجموعات العنف غير التقليدية.. البلاك بلوك والألتراس نموذجًا»، مركز الجزيرة للدراسات، 14/ 2/ 2013، شوهد في 12/ 12/ 2017، في: https://bit.ly/2ZxWCTN

والقانونية التي ظهرت في هذه المرحلة، فعكست الأخطاء التي أشرنا إليها، حيث صدرت إمّا بإرادة منفردة (مثل معظم الإعلانات الدستورية والقوانين التي أصدرها المجلس العسكري والإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، وإمّا في ظل استقطاب سياسي حاد (مثل دستور 2012). وسنعرض لاحقًا مضامين تلك الأطر خلال حكم المجلس العسكري والرئيس المنتخب محمد مرسي وحتى مرحلة ما بعد حزيران/ يونيو 2013.

4. العنف السياسي

كان من الطبيعي أن يترتب على ارتباك المسار السياسي وتصاعد حدة الاستقطاب السياسي من 25 كانون الثاني/ يناير 2011 إلى 30 حزيران/ يونيو 2013 اندلاع الكثير من أعمال العنف؛ إذ شهدت هذه المرحلة حرق مقارّ الحزب الوطني والشرطة واقتحام السجون وأعمال النهب والتدمير في أثناء الثورة، ثم أحداث العباسية الأولى وأحداث ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء وغيرها، بعد سقوط مبارك. ثم وصل الأمر إلى حرق مقارّ حزب الحرية والعدالة وبعض الأحزاب الأخرى في الشهور الأخيرة من حكم مرسي[23].

بحسب المبادرة التوثيقية المعروفة باسم «ويكي ثورة» التابعة للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تم خلال الـ 18 يومًا الأولى من الثورة حصر عدد الضحايا بـ 1077 قتيلًا، منهم 866 في أحداث سياسية، و17 قتيلًا خلال أحداث انفلات أمني، و189 قتيلًا نتيجة عنف داخل أماكن احتجاز، وقتيلان في أعمال إرهابية، وقتيل واحد في واقعة خرق حظر تجول. ومن هؤلاء 1022 قتيلًا مدنيًا، و49 من الشرطة و4 من الجيش. كما كان من هؤلاء صحافي واحد، و5 من المسعفين الميدانيين، و23 امرأة، و108 قُصّر دون الثامنة عشرة عامًا، و92 طالبًا ثانويًا أو جامعيًا[24].

---

(23) ينظر بتوسع: عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر** (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015)، ص 53-71.

(24) «حصر قتلي الـ 18 يوم الأولى من الثورة تفصيليًا»، **ويكي ثورة**، 23/ 10/ 2013، شوهد في 25/ 7/ 2015، في: http://bit.ly/36Qj5fA

أمّا خلال فترة حكم المجلس العسكري 11 شباط/ فبراير 2011 - 30 حزيران/ يويو 2012، فرصدت المبادرة التوثيقية سقوط 438 قتيلًا في 24 محافظة مختلفة، حيث سقط 235 قتيلًا في أحداث سياسية، و64 قتيلًا في أحداث طائفية، و14 قتيلًا خلال احتجاجات اجتماعية، و3 قتلى في تظاهرات عمّالية، وقتيل واحد في تظاهرات طلابية، و47 حالة وفاة في داخل أماكن الاحتجاز، و37 قتيلًا نتيجة استخدام مفرط للقوة، و5 قتلى في اعتداءات خارجية، و24 قتيلًا في أعمال إرهابية، و8 قتلى خلال حملات أمنية. ومن بين إجمالي القتلى 406 قتلى مدنيين، و24 قتيلًا من الشرطة، و8 قتلى من الجيش، وقتيل واحد من المسعفين الميدانيين، و9 قتلى من النساء، و54 قاصرًا دون الثامنة عشرة عامًا، و53 طالبًا ثانويًا أو جامعيًا[25].

خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي 1 تموز/ يوليو 2012 - 3 تموز/ يوليو 2013، رصدت المبادرة سقوط 470 قتيلًا في 26 محافظة مختلفة؛ إذ سقط 172 قتيلًا في أحداث سياسية، و39 قتيلًا في أحداث طائفية، و17 قتيلًا خلال احتجاجات اجتماعية، وقتيل واحد في تظاهرات عمّالية، و48 حالة وفاة داخل أماكن الاحتجاز، و48 قتيلًا نتيجة استخدام مفرط للقوة، و28 قتيلًا في أعمال إرهابية، و7 قتلى خلال حملات أمنية، و110 حالات وفاة نتيجة أحداث إهمال جسيم. ومن بين إجمالي القتلى 339 قتيلًا مدنيًا، و52 قتيلًا من الشرطة، و19 قتيلًا من الجيش، وقتيلان من الصحافيين، و9 قتلى من النساء، و93 قاصرًا دون الثامنة عشرة عامًا، و86 طالبًا[26].

لا شك في أن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية خلال هاتين الفترتين يعود إلى عدم تنفيذ أي برامج حقيقية لإصلاح جهاز الشرطة وإعادة تأهيله؛ إذ ظهر الكثير من المبادرات الوطنية، إلا أن أيًا منها لم تصل إلى مرحلة التنفيذ، نظرًا إلى غياب الإرادة أو القدرة السياسية[27].

---

(25) المرجع نفسه.

(26) المرجع نفسه.

(27) من هذه المبادرات: «المبادرة الوطنية لإعادة بناء الشرطة»، شوهد في 15/ 8/ 2015، في: http://bit.ly/2NqbZqI؛ صلاح حافظ ومحمد محمود عبد العال ورشا عبد الواحد (إعداد)، **المؤتمر** =

ثانيًا: من «الثورة الانتخابية» إلى «الثورة المضادّة»

انتهت «الثورة الانتخابية» السابق شرحها إلى انهيار المسار الديمقراطي المرتبك وتحوّل الثورة إلى مرحلة جديدة تمامًا، حيث تمكّنت قوى الثورة المضادة من السيطرة والشروع في هجوم مضاد على قيم ثورة يناير وأهدافها، بحجة الحفاظ على الدولة والأمن والاستقرار[28]. وتحقق هذا الأمر من خلال تسلّم المجلس العسكري الحكم بشكل مباشر، ووضعه في بيان (يشبه بيانات الانقلاب الأول أو الانقلابات السابقة في المشرق العربي وأميركا اللاتينية وأفريقيا) خارطة طريق تستهدف ترسيخ حكم مطلق يستند إلى احتكار سلطتَي التشريع والتنفيذ، وقمعِ كل من لا يؤيد النظام وإقصائِه، إضافة إلى نسج رواية مرجعية للنظام تقوم على مجموعة من المغالطات، وإجراء انتخابات واستفتاءات صورية. هذا فضلًا عن استغلال ما يسمى «الحرب على الإرهاب» لضرب جماعة الإخوان المسلمين وبعض القوى الثورية التي بقيت تُطالب بالحريات وإعادة المسار الديمقراطي والقصاص للقتلى. كان لهذا المسار ثمنٌ باهظ، كما كان بالطبع بعيدًا كل البعد عن الثورة وأهدافها، كما اتضح أن كثيرًا من الأمور دُبّر منذ الأيام الأولى للثورة لتقسيم قوى الثورة والانقضاض عليها الواحدة تلو الأخرى.

1. حكم مجموعة من الجنرالات

كان أول ملمح في هذا المسار تسييس المؤسسة العسكرية، واستقواء فريق سياسي بها لإقصاء فريق آخر. واختار المجلس العسكري، برئاسة وزير الدفاع آنذاك الفريق عبد الفتاح السيسي (الذي عُين قبل اندلاع ثورة يناير

= **المصري: من ملفات الإصلاح المؤسسي، المؤسسة الأمنية (الشرطة) في مصر وتحديات الإصلاح** (القاهرة: مركز الحضارة، [د.ت.])، شوهد في 13/ 3/ 2015، في: https://bit.ly/2CbJ2JS؛ ينظر أيضًا: توفيق أكليمندوس، «'علاج دون بتر': عن إصلاح الأمن في مصر»، مبادرة الإصلاح العربي، 17/ 9/ 2012، شوهد في 19/ 9/ 2015، في: https://bit.ly/2OluxdG

(28) ينظر توثيق الأحداث التي أدّت إلى انقلاب حزيران/ يونيو 2013، في: بشارة، **ثورة مصر**، ج 2، ص 269-351.

بشهور قليلة مديرًا للاستخبارات الحربية، وكان قبلها أحد المقربين من وزير الدفاع محمد حسين طنطاوي)[29]، التدخل لملء الفراغ الناتج من صراعات السياسيين ولأجل الحفاظ على امتيازات الجيش ومصالحه، المالية والتجارية في الأساس[30]. نظريًا، كان يمكن المجلس أن يدفع الطرفين المتصارعين إلى طاولة حوار وطنية ورعاية مصالحة سياسية شاملة، لكن هذا لم يحدث، بل اصطف الجيش مع القوى المدنية ضد التيار الإسلامي، ورسم مسارًا سياسيًا من دون الإسلاميين، بل اعتمد سياسة إقصائية تجاه جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها. وسرعان ما امتدت هذه السياسة إلى معظم القوى المحسوبة على الثورة. ثم تسلّم وزير الدفاع السلطة بشكل مباشر، بعد أن رشّح نفسه في انتخابات شكلية، لم يتوافر لها الحد الأدنى من المعايير المتعارف عليها للانتخابات الديمقراطية[31]. وفي ظل حملة دعائية مكثفة لمصلحته، شاركت فيها شخصيات وقوى سياسية، استخدمت مغالطات عدة تروّج أن البلاد وهيبتها في خطر، وأنها تحتاج إلى رجل قوي من الجيش[32]. ولا شك في أنه يُطلق على الحالات المشابهة لهذا النوع من أنظمة الحكم «حكومة عسكرية»، أي الحكومة التي يحكمها الجنرال الذي نفّذ الانقلاب، سواء بشكل مباشر وبلا انتخابات، أو عبر انتخابات غير تنافسية، مثل التي أجريت في مصر في صيف 2014.

---

(29) Robert Springborg, «Abdul Fattah Al-Sisi: New Face of Egypt's Old Guard,» *BBC News*, 26/3/2014, accessed on 15/5/2015, at: https://bbc.in/2Pw4BZd

(30) ينظر لمزيد من التفصيلات وتوثيق دور الجيش وانفراده بالحكم خلال هذه المرحلة: بشارة، **ثورة مصر**، ج 2، ص 49-68.

(31) سبق أن كتبت عن معايير «الانتخابات الديمقراطية»، ينظر: عبد الفتاح ماضي، «متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 16 (خريف 2007)، ص 61-80.

(32) على سبيل المثال، كتب روبرت فيسك في تموز/يوليو 2013 أن الروائي علاء الأسواني وصف ما حدث في عام 2013 بأنه ثورة وأنه أقنعه بأن الجنرال السيسي هو أعظم قائد عسكري بعد أيزنهاور. ينظر: Robert Fisk, «Alaa Aswany: The Overthrow of President Morsi Was Not a Coup, it Was the Third Wave of Egypt's Revolution,» *Independent*, 25/7/2013, accessed on 22/9/2015, at: https://ind.pn/2Trdogw

وفي 7 كانون الثاني/يناير 2018، نفى الأسواني على صفحته على الـ «فيسبوك» مقارنته بين أيزنهاور والسيسي، وقال إنها كانت سخرية لا غير.

حتى نعود بالتفصيل إلى دور مجموعة من جنرالات الجيش في الثورة المصرية في الفصل السادس، يمكن الإشارة هنا إلى بعض الأمور ذات الصلة. فقد تحدّث مقربون من الجيش عن أن المجلس العسكري موّل بعض الأحزاب الناشئة خلال المرحلة الانتقالية الأولى، بحجة عدم قدرة هذه الأحزاب على منافسة الإخوان في أي انتخابات[33]. وكشفت مراسلات سُرّبت من بريد وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون الإلكتروني، أنه كان هناك صراع بين مبارك وقادة المجلس العسكري حول خليفته بعد تنحيه، حيث كان مبارك مصرًّا على عمر سليمان، بينما أصرّ المجلس على تسلم إدارة البلاد[34]. أمّا خلال الفترة الانتقالية الثانية، فكشف أحمد أبو الغيط، آخر وزير خارجية في عهد مبارك، أن عمر سليمان أبلغه قبل وفاته أن جماعة الإخوان لن تستمر في الحكم، وأن اللواء عبد الفتاح السيسي آنذاك (مدير المخابرات العسكرية منذ عام 2010) سيتكفل بها[35]. أمّا أحمد شفيق (آخر رئيس وزراء في عهد مبارك)، فأعلن في مقابلة تلفزيونية في حزيران/ يونيو 2015 أنه ساهم، في أثناء حكم مرسي، في التخطيط للتخلص من الإخوان باتصالاته بالأميركيين وبعلم من المخابرات العامة المصرية[36]. ومن ذلك أيضًا اعتراف آخر وزير للداخلية في عهد مرسي، محمد إبراهيم[37]، رفضه الانصياع لأوامر مرسي، واعتراف وكيل جهاز المخابرات العامة ثروت جودة أن المخابرات تعمّدت تضليل الرئيس مرسي ولم تُعطه معلومة واحدة صحيحة طوال فترة رئاسته[38].

---

(33) «سيف اليزل: القوات المسلحة مولت أحزاب وحركات بملايين الجنيهات لمواجهة الإخوان»، موقع **يوتيوب**، 11/ 2/ 2014، شوهد في 30/ 12/ 2015، في: https://bit.ly/2yxLJlr

(34) عبدالعزيز الشرفي ومحمد البلاسي، «رسائل 'كلينتون': 'عنان' تعهد لـ 'مبارك' بتأمينه وحفظ أمواله وشرفه»، **الوطن**، 3/ 1/ 2016، شوهد في 20/ 8/ 2016، في: https://bit.ly/2Oihx8F

(35) «أبو الغيط: عمر سليمان قال لي قبل وفاته 'السيسي هينقذ مصر من الإخوان'»، **الوفد**، 13/ 12/ 2015، شوهد في 14/ 5/ 2016، في: https://bit.ly/2Cbd9Ru

(36) «شفيق: يعترف بمقابلة أعضاء من السفارة الأميركية بالتنسيق مع المخابرات للإطاحة بالإخوان»، موقع **يوتيوب**، 16/ 6/ 2015، شوهد في 15/ 5/ 2017، في: https://bit.ly/2IXrliA

(37) كان إبراهيم آخر وزير داخلية في عهد مرسي الذي عيّنه في كانون الثاني/ يناير 2013 وبقي بعد انقلاب 2013 حتى آذار/ مارس 2015.

(38) حُكم على الوكيل بالحبس مدة عام، وغرامة 500 جنيه، بعد أن قدّم جهاز المخابرات =

من جهة أخرى، أثار حصول النظام الجديد على دعم إقليمي ودولي سخي، ولاسيما من الدول التي لم تكن مناصرة لثورة يناير، كثيرًا من الشكوك حول من ساهم في وضع ترتيبات 30 حزيران/ يونيو. وسنعود إلى القوى الإقليمية والدولية في فصل لاحق، لكن يمكننا الإشارة هنا إلى أن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قدّمتا المليارات إلى النظام، كما استمر تدفّق المساعدات العسكرية الأميركية، ووقّعت وزارة الدفاع عقودًا جديدة بعد الانقلاب، ثم أعلنت الولايات المتحدة الإفراج عن مساعدات عسكرية كانت مجمّدة سابقًا، وقدّمت مساعدات إضافية بقيمة 1.3 مليار دولار في كانون الأول/ ديسمبر 2014، إضافة إلى عقد صفقة سلاح مع فرنسا بأكثر من 7 مليارات دولار في مطلع عام 2015، وتعزيز التعاون العسكري والاقتصادي مع روسيا والصين[39]. وهو ما يكشف عن دعم سياسي مباشر للنظام الجديد. أضف إلى ذلك الغموض حول حجم التعاون الأمني مع الإسرائيليين والمستوى الذي وصلت إليه العلاقات المصرية - الإسرائيلية في ضوء حديث بعض الإسرائيليين والغربيين عن أن هذه العلاقات تجاوزت كثيرًا ما كانت عليه أيام مبارك، ولنا عودة إلى هذه المسألة في فصل لاحق.

صدرت تصريحات من بعض الدوائر الرسمية والصحافية في مصر وفي الغرب، تشير إلى أن ترتيبات 30 حزيران/ يونيو نوقشت مع مسؤولين غربيين. وإلى أن نعود إلى ذلك بالتفصيل في الفصل السابع، يمكننا إيراد بعض الأمثلة السريعة، حيث كتبت جريدة **نيويورك تايمز** في 6 أيار/ مايو 2014 أن السفيرة

= العامة بلاغًا ضده بإفشاء أسرار «تخص الأمن القومي» و«نظام العمل بالجهاز» و«أسرار غير مصرّح بالحديث العلني عنها تخص فترة عمله بجهاز المخابرات». ينظر: منى مذكور، «اللواء ثروت جودة: تقارير القوات المسلحة قبل 30 يونيو أكدت لـ «السيسى» أن 95% من الجيش 'هينزلوا لوحدهم لو ما أخدش القرار'»، جريدة **الوطن**، 17/ 9/ 2014؛ «وكيل مخابرات مصر: تعمدنا تضليل مرسي»، **الجزيرة نت**، 19/ 9/ 2014؛ «جيش مصر ينهي الجدل حول 'اتهامات بخيانة مرسي' بحبس مسؤول رفيع سابق بالمخابرات»، **سي إن إن العربية**، 29/ 10/ 2014، شوهد في 22/ 8/ 2016، في:
https://goo.gl/99TsLz

(39) Jeremy M. Sharp, *Egypt: Background and U.S. Relations*, Congressional Research Service (July 2015), pp. 14-26, accessed on 22/9/2018, at: http://bit.ly/32xB2wk; *Huffington Post*, 31/3/2015.

الأميركية في القاهرة، آن باترسون، طلبت من السيسي تأخير الانقلاب يومًا أو يومين، وهو ما يثبت أن نقاشًا ما دار حول موعد الانقلاب. وأضافت الجريدة أن السيسي حذّر مسؤولين أميركيين في آذار/ مارس 2013 (أي قبل الانقلاب بثلاثة شهور) من أن عهد الإخوان قارب على الانتهاء[40]. أما أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا ومستشار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، جيفري د. ساكس، فحمّل الغرب ما حدث في العالم العربي منذ عام 1914، مؤكدًا أن الولايات المتحدة كانت وراء كثير من الانقلابات، بدءًا بانقلاب عام 1949 في سورية، مرورًا بإسقاط محمد مصدق في إيران في عام 1953، وانتهاءً بإسقاط مرسي في عام 2013[41].

2. الإقصاء والعنف

أمّا الملمح الثاني لهذا المسار، فهو طريقة التعامل مع أخطاء الإخوان السياسية؛ إذ حُمّلوا، والتيار الإسلامي بأكمله، أخطاء المرحلة الانتقالية. وأُعلنت جماعة الإخوان جماعة إرهابية في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2013[42]، واستُغل ما يسمى «الحرب على الإرهاب» لضرب التيار الإسلامي والقوى الثورية الأخرى كلها. أدّت هذه السياسة إلى انقسام سياسي ومجتمعي حاد، ودفعت بعض الشباب إلى التخلّي عن العمل السلمي واعتماد العنف وسيلة «للثأر». اختار ساسة مصر الجدد اعتماد الحل الأمني مع الإسلاميين من جديد، بينما لم يحقق هذا الحل أي نتائج في أي مكان آخر، لكنه فاقم كثيرًا من الأوضاع. وتجارب تركيا والجزائر وليبيا مهمة للغاية، ففي هذه الحالات كلها، ضُرب التيار الإسلامي بقوة، لكنه بقي قائمًا، وعاد من جديد. كما أن ليس من الصواب القياس على ما جرى في التسعينيات في مصر، حيث كان للقضاء على

---

(40) David D. Kirkpatrick, «U.S. Sought Delay of Morsi's Ouster, Egyptian Leader Says,» *New York Times*, 6/5/2014.

(41) جيفري د. ساكس، «قرن جديد للشرق الأوسط»، **الجزيرة نت**، 21/ 12/ 2015، شوهد في 24/ 6/ 2019، في: http://bit.ly/2Ld4iDm

(42) **الشروق**، 26/ 12/ 2013، ص 1.

الحركات العنيفة وقتذاك ظروفٌ مختلفة تمامًا، وكانت تلك الحركات سرية ولها قواعد شعبية محدودة، على عكس الإخوان المسلمين والقوى المتحالفة معهم، إضافة إلى أن سياسة الإقصاء لم تنجح حتى في الدول التي شهدت حروبًا أهلية.

من مخاطر سياسة الإقصاء تلك، استخدام العنف الممنهج لتصفية الحسابات السياسية وقمع الخصوم السياسيين وجميع المخالفين في الرأي، وهذا، كما أشرنا من قبل، من أخطر العقبات أمام استعادة الديمقراطية. أدّت هذه السياسة إلى أنماط متعددة من العنف، كما سنشير إلى ذلك لاحقًا. ويكفي أن نذكر هنا أنه بحسب مبادرة «ويكي ثورة»، قُتل 3248 شخصًا خلال السبعة شهور الأولى بعد 30 حزيران/ يونيو 2013، من بينهم مئات الضحايا في مذبحة فض جموع ميدانَي رابعة والنهضة الأكبر، واعتقال 40,000 شخص في الفترة تموز/ يوليو 2013 - منتصف أيار/ مايو 2014[43].

3. ظهور تحالف 30 حزيران/ يونيو وانهياره

لم يعبّر تحالف 30 حزيران/ يونيو عن قوة سياسية حقيقية، كما أنه لم يُجسّد أهداف ثورة 25 يناير على الرغم من ادعائه في البداية أنه امتداد لها، ولم يجمع أطرافه وقت تشكيله إلا معاداة التيار الإسلامي. ثم تطور الأمر ليكون هدف التحالف هو معاداة أهداف الثورة وإقصاء كل من يُعبّر عنها. ضم هذا التحالف قطاعات محددة من مؤسسات الدولة، وهي الجيش والشرطة والقضاء والجهاز الإداري والأزهر، إلى جانب «حركة تمرد» وبعض الأحزاب المدنية التي ليست لها قاعدة شعبية كبيرة، وكذا حزب النور السلفي وبعض القوى والنخب اليسارية والليبرالية، إضافة إلى شريحة من رجال الأعمال المتضررين من إسقاط نظام مبارك الذي فتح الباب أمامهم للتربح غير الشرعي ومن دون أي رؤية تنموية وطنية حقيقية، وطبقة من الإعلاميين المنتفعين وبعض الفنانين. حصل هذا التحالف على دعم شعبي، ولاسيما من شرائح الطبقات الفقيرة

---

(43) «حصر قتلى الـ 18 يوم الأولى».

والمتوسطة التي استطاع الإعلام التأثير فيها، أو التي تطلّعت إلى الاستقرار الذي يضمن لها، من وجهة نظرها، الحد الأدنى من مقوّمات بقائها في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردّية، إضافة إلى الدعم المالي السخي من بعض الدول الخليجية والدعم الروسي والأوروبي والأميركي.

على الرغم من أن هناك بعض الأطراف التي رأت أن وزير الدفاع هو وحده القادر على تحقيق الانتقال الحقيقي للديمقراطية، فإن قسمًا لا يُستهان به من التحالف استهدف الحفاظ على الامتيازات القديمة التي كان يتمتع بها إبان عهد مبارك. وضمّ هذا القسم بعض قادة الجيش وبعض المنتفعين داخل مؤسسات الدولة الذين تضرروا من الثورة التي كانت ستصل يومًا إلى إلغاء تلك الامتيازات. لقد ترك نظام مبارك نظامًا للوظائف، يشبه إلى حد بعيد «الطائفية»، داخل قطاعات مؤثرة، مثل الشرطة والجيش والقضاء، وكانت السلطة بالنسبة إلى هؤلاء سلطة طبقية ونفعية وتعمل لمصلحة هذه الفئات دون غيرها، ولهذا تمثل ثورة يناير تهديدًا لهؤلاء، لأنها تدعو إلى دولة القانون والمحاسبة والشفافية[44].

أمّا بعض الأحزاب المدنية في هذا التحالف، فكان يظن أن إقصاء الإسلاميين سيفتح الباب أمامه للحصول على الأغلبية في البرلمان وتشكيل الحكومة. وهذا أمر لم يحدث، لا بسبب ضعف القاعدة الشعبية لهذه الأحزاب فحسب، وإنما أيضًا بسبب عدم حاجة أي رئيس عسكري إلى شريك في الحكم. وكان من العجيب دعم هذا الإقصاء من شخصيات سياسية وحقوقية كانت محسوبة يومًا على التيار الوطني، الليبرالي واليساري على حد سواء، وكانت في طليعة الثورة، وعلى رأس هؤلاء البرادعي وقادة «الجمعية الوطنية للتغيير» و«حركة 6 أبريل»[45]. لقد ساهم الثمن الذي نتج من التقدير الخاطئ لهؤلاء بلا شك في تعميق الأزمة في مصر، على الرغم من توقف شريحة منهم عن دعم النظام لاحقًا، ومعارضتها سياساته القمعية.

---

(44) عبد الفتاح ماضي، «تحالف 30 يونيو ومستقبل الثورة المصرية»، **الجزيرة نت**، 10/ 5/ 2014، شوهد في 24/ 6/ 2019، في: http://bit.ly/2WZx95a

(45) Esposito, Sonn & Voll, pp. 231-232.

أمّا الطبقات الفقيرة والمتوسطة المتحالفة، فتصوّرت أن الرئيس العسكري سيكون قادرًا على تحقيق الأمن والاستقرار وتحسين الأوضاع الاقتصادية، حيث تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثورة: حياة ضنك لكن مع نظام يُمكّن ضعاف النفوس من الناس، أو المغلوبين على أمرهم، من التصرف لأجل الحصول على حد الكفاف بالطرائق الممكنة كلها، الشرعية وغير الشرعية، بما في ذلك الفساد والرشوة واستغلال النفوذ واختراق القانون.

بقيت قطاعات مؤثرة في المجتمع خارج هذا التحالف؛ فإلى جانب التيار الإسلامي بكامل فصائله تقريبًا، هناك قطاعات كبيرة من الحركات الشبابية الاحتجاجية، مثل «حركة 6 أبريل» والاشتراكيين الثوريين وآلاف من الشباب غير المنتمين إلى تنظيمات محددة.

ظهر جليًّا عزوف الشباب عن المشهد السياسي في الاستحقاقات الانتخابية التي أجراها النظام. وواقع الأمر أن الأخطاء السياسية المتتالية للحكومة، بدءًا من الفشل في معالجة الملفات اليومية وتعيين أنصار مبارك في المناصب التنفيذية، مرورًا بقانون التظاهر وتمرير المحاكمات العسكرية بالدستور، وانتهاءً بالإفراج عن مبارك وأركان حكمه وقتلة المتظاهرين ومحاكمات الناشطين الشباب، أدّت كلها إلى معارضة قطاعات شبابية عريضة للمسار والممارسات الأمنية التعسفية كلها التي شهدتها البلاد منذ 3 تموز/ يوليو 2013، ولاعتبار كثيرين منهم أن ما حدث بعد ذلك يمثّل ثورةً مضادة مكتملة الأركان. كما أن حراكًا طلابيًا قويًا وقف ضد النظام جرّاء تصدير الاستقطاب السياسي إلى الجامعات ومقتل كثير من الطلاب واعتقالهم.

4. خارطة الطريق

من الأمور التي اتسمت بها هذه المرحلة المُضيّ في خارطة الطريق المُعلنة في 8 تموز/ يوليو 2013 في استحقاقات ثلاثة في ظل إقصاء الإسلاميين وقمعهم بالقوة. كان الاستحقاق **الأول** وضع دستور جديد فيه كثير من الخلل،

كما أنه لم يُحترم في الواقع على النحو الذي سنعرض له لاحقًا[46]. وكان الاستحقاق **الثاني** الانتخابات الرئاسية التي لم تشهد تنافسًا حقيقيًا في ضوء الحملات الدعائية والإعلامية لمصلحة وزير الدفاع وفي ضوء سياسة الإقصاء وتشويه الثورة، ولم تشهد الانتخابات إقبالًا من الناخبين؛ إذ كانت في الواقع انتخابات بلا مرشحين ولا ناخبين. أمّا الاستحقاق **الثالث**، فكان الانتخابات البرلمانية التي أكدت أن البلاد أمام سلوك شعبي متكرر رافض للنظام، حيث أثبت العدد القليل الذي ذهب إلى اللجان، أن الظهير الشعبي للنظام يمثل نسبة صغيرة من المصريين، وأن تحالف 30 حزيران/ يونيو الذي عرضنا له تأكّل بالفعل. وأكدت الانتخابات أيضًا أن الأجهزة الأمنية هي التي تدير البلاد، وذلك عندما شكّلت القوائم الانتخابية وتولّت هندسة العملية الانتخابية من الألف إلى الياء[47].

أثبت هذا المسار بانتخاباته المتكررة فشل سياسة الإقصاء المتبعة رسميًا تجاه التيار الإسلامي. إن ديمقراطية بلا إسلاميين في مصر غير ممكنة، لأن الشريحة الأوسع من الناخبين التي يمكن تعبئتها سياسيًا تميل، لأسباب كثيرة، إلى هذا التيار، وصوتت له بكثافة في استحقاقات قديمة قبل ثورة يناير وبعدها، إضافة إلى أن الدِّين (الذي يرفعه هذا التيار بدرجات مختلفة مرجعية عليا)، مكونٌ أساسي من ثقافة المصريين وهُويتهم، ومرجعية أساسية للدساتير الحديثة في مصر. وأثبت المسار أيضًا سقوط الاعتقاد بأن إسقاط الإسلاميين من الحكم بطرائق غير ديمقراطية سيؤدي إلى حلول غير الإسلاميين في الحكم بطرائق ديمقراطية. ما حدث هو حلول أنصار الثورة المضادة مكان الإسلاميين وغير الإسلاميين معًا، وبطرائق وانتخابات غير ديمقراطية، وبدعم من الأجهزة الأمنية.

---

(46) ينظر لمزيد من التفصيلات: عبد الفتاح ماضي، «ليس دستور الثورة الدائم»، **موقع د/ عبد الفتاح ماضي**، 11/ 12/ 2013.

(47) عبد الفتاح ماضي، «انتفاضة المصريين الصامتة ورسائل الانتخابات البرلمانية»، **الجزيرة نت**، 25/ 10/ 2015، شوهد في 24/ 6/ 2019، في: http://bit.ly/2Rt8MH4

أثبت المسار أيضًا أن المشكلة ليست في الشعب، وإنما في إصرار النخب الأمنية والعسكرية على الصراع الصفري، وعلى غلق المجال العام، وأثبت أيضًا الفرضية التي تحدثنا عنها من قبل والمتصلة بصعوبة إصلاح النظام من الداخل، بمعنى أن نظام ما بعد تموز/ يوليو 2013 حوّل نضال المصريين السلمي من أجل الحرية والديمقراطية إلى صراع صفري حاد، وأقام نمطًا عنيفًا للحكم يكاد ينقرض في العالم، لأنه يعتمد على سيطرة الأجهزة الأمنية وإغلاق سُبل العمل السياسي السلمي كلها. وبهذا، أوجد النظام فئتين لا ثالث لهما، فئة مَنْ في الحكم وأتباعهم، وفئة الخصوم الذين يسعون إلى إسقاط النظام. ولهذا، وكما عرضنا سابقًا، فإنه إذا لم يظهر عقلاء وإصلاحيون داخل النظام، فإن تغيير هذا النوع من أنظمة الحكم لن يكون إلا بطريقة عنيفة، مثل الانقلابات والعصيان المسلح أو الثورات الشعبية.

غاب عن هذا المسار أي محاولات جادّة للحوار، حيث اهتمت أغلبية المبادرات التي قُدّمت بتحقيق مصالحة وطنية شاملة تُنهي الانقسام الذي أوجده مسار تموز/ يوليو 2013، بعضها كان يدور حول ضرورة عودة مرسي ولو رمزيًا، وبعضها الآخر كان يطالب باعتراف الإخوان بالمسار الجديد، في مقابل الإفراج عن المعتقلين. لكن هذه المبادرات كلها لم تلق آذانًا مصغية من النظام، إلى أن أعلنت الحكومة تحميل الإخوان المسؤولية وغلق باب التصالح معهم وإعلان جماعة الإخوان المسلمين في كانون الأول/ ديسمبر 2013 جماعة إرهابية[48].

كما وضِعت الأطر الدستورية والقانونية لفترة ما بعد 2013 في ظل أوضاع أكثر سوءًا من أوضاع المرحلة الانتقالية الأولى؛ لأنها لم تتم بشكل منفرد فحسب، ومن دون أي نقاش حقيقي، وإنما أيضًا في ظل إقصاء تيار بأكمله وملاحقته أمنيًا وقضائيًا وتشويهه إعلاميًا. وسنقف في فصل قادم عند الملامح العامة لهذه الأطر.

---

(48) «الحكومة المصرية تعتبر الإخوان جماعة 'إرهابية'»، **الجزيرة نت**، 25/ 12/ 2013، شوهد في 17/ 5/ 2014، في: https://bit.ly/2VR1aQj

5. العنف السياسي منذ 30 حزيران/ يونيو 2013

عانت مصر منذ 30 حزيران/ يونيو 2013 مشاهدَ عنف وقمع متعددة، لا مثيل لها في التاريخ المصري الحديث؛ إذ شهدت البلاد أنماطًا متعددة من العنف، مثل العنف الرسمي (عمليات قتل من أجهزة الدولة ضد المتظاهرين المعارضين وعمليات التعذيب والاغتصاب، إضافة إلى سجن عشرات الآلاف من المعارضين وعمليات سجن أطفال وفتيات)، والعنف غير الرسمي (استهداف الشرطة والجيش من المعارضة)، والقتال الأهلي أو شبه الأهلي بين المعارضين والأهالي (أو بين المعارضين ومجموعات مسلحة من البلطجية تحركهم جهات معينة)، والاقتتال الطائفي الذي ظهر نتيجة الاستقطاب السياسي والحلول الأمنية، إلى جانب ظهور نمط جديد من العنف، يستهدف المنشآت العامة[49].

إضافة إلى ذلك، ثمة مخاطر جمة، ولا سيما في سيناء والنوبة والصعيد، من ظاهرة انتشار السلاح؛ إذ وصل حجم تجارة السلاح في مصر، بحسب بعض الدراسات الأمنية، إلى نحو 30 مليار جنيه سنويًا بعد ثورة 25 يناير، وهناك تقديرات بانتشار ما بين 10 ملايين إلى 15 مليون قطعة سلاح خفيفة ومتوسطة، بحسب ما أوردته جريدة **المصري اليوم** في عام 2014[50].

واكبت هذا الأمر أمور عدة لا مثيل لها أيضًا، أهمها الأحكام القضائية بإعدام المئات من المعارضين، وتكميم الأفواه، واعتقال الأكاديميين والصحافيين، وتخوين المدافعين عن حقوق الإنسان[51]، وتسخير مجموعة من الصحافيين والإعلاميين لشن حملات إعلامية مكثفة لتبرير القتل والانتهاكات الأخرى[52]، إلى جانب استغلال ما يُسمى «الحرب على

---

(49) ينظر بتوسع: ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر**، ص 72-108.

(50) **المصري اليوم**، 24/ 2/ 2014.

(51) خليل العناني، «التعذيب في زمن الثورة»، موقع **مدى مصر**، 5/ 3/ 2014.

(52) Nour Youssef, «How Egyptian Media Has Become a Mouthpiece for the Military State,» *Guardian*, 25/6/2015.

الإرهاب» في محاربة الإسلاميين وقوى الثورة[53]، والقيام بحملة منظمة لتشويه منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية والناشطين الذين يدافعون عن حقوق الضحايا والمعتقلين، واعتقال الصحافيين المصريين والأجانب. كما رصدت منظمة العفو الدولية انتشار التعذيب والاختفاء القسري في مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة والجيش، وشهادات لحالات اغتصاب مقززة، وصدور أحكام إعدام ضد فتيان تحت سن الثامنة عشرة، وأحكام قاسية ضد فتيات قاصرات[54]. وأورد مركز النديم الانتهاكات التالية للشرطة خلال شهر واحد (تشرين الثاني/ نوفمبر 2015): وفاة 13 شخصًا في أماكن الاحتجاز، 63 حالة قتل خارج إطار القانون، 10 حالات قتل خطأ، 42 حالة تعذيب، 13 حالة تعذيب جماعي، 12 حالة سوء معاملة، 75 حالة إهمال طبي، 40 حالة إخفاء قسري، 5 رهائن، 14 حالة عنف شرطة خارج أماكن الاحتجاز[55]. وهذا ما دفع أحد الباحثين إلى القول: «يبدو أن أسوأ ما يلحظه المرء في مسألة التعذيب التي تحدث في مصر هو محاولة تمريرها وشرعنتها في الوعي الجمعي للمواطنين العاديين. وهو ما يبدو جزءًا من استراتيجية أوسع يتبنّاها نظام 3 تموز/ يوليو الذي يقوم على خلق حالة من ’التطبيع النفسي مع القمع‘، وذلك من خلال تشكيل رأي عام مساند أو ظهير شعبي مؤيد لمسألة تعذيب المعتقلين باعتبارهم ’خطرًا على أمن البلاد وجزءًا من مؤامرة خارجية‘»[56].

حدث هذا بينما أعلن السيسي أن تجاوزات الشرطة فردية، وأكد بعض المسؤولين أنه لا يوجد تعذيب في السجون المصرية[57]. ولم يكتف مدير

---

(53) عبد الفتاح ماضي، «مخاطر الاستثمار في الإرهاب»، **الجزيرة نت**، 22/ 11/ 2015، شوهد في 24/ 6/ 2019، في: http://bit.ly/2Lhwfd8

(54) «مصر: تفشي التعذيب والقبض والاعتقال التعسفيين مؤشر على تراجع كارثي لحقوق الإنسان بعد عام على عزل مرسي»، منظمة العفو الدولية، 3/ 6/ 2014، في: http://bit.ly/2,18M4o

(55) «أرشيف نوفمبر 2015»، مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف، 2/ 10/ 2015.

(56) العناني.

(57) **المصري اليوم**، 24/ 2/ 2014.

إدارة العلاقات العامة في وزارة الداخلية بنفي التعذيب والاغتصاب في داخل السجون، بل أضاف أن «السجون أصبحت الآن فنادق»[58].

في المقابل، شهدت البلاد عمليات عنف عدة ضد قوات الجيش والشرطة، وسقط مئات من رجال الشرطة والجيش قتلى في أعمال عنف استهدفت كمائن الجيش والشرطة ومديريات الأمن ومقارّ الأمن الوطني وقوافل مرور حافلات نقل أفراد الجيش في سيناء والصعيد وعدد من المحافظات. وانتشر نمط جديد من العنف هو استهداف المنشآت العامة، مثل حرق محولات الكهرباء وأعمدة شبكات المحمول ومبانٍ حكومية صغيرة وحافلات النقل العام والقطارات، واستيلاء متظاهرين على مدرّعات تابعة للجيش في بني سويف والسويس في الذكرى الأولى لمجزرة رابعة. وبعد أن عرض تنظيم أنصار بيت المقدس قوّته علنًا في صلاة عيد الفطر (آب/ أغسطس 2014)، ظهرت مجموعات مسلحة راحت تتوعد الجيش والشرطة علنًا (حركة المقاومة الشعبية - مصر، ومجموعة حلوان - حركة حسم، وغيرهما).

بحسب «مبادرة ويكي ثورة»[59]، أُحصي 3248 قتيلًا حتى 31 كانون الثاني/ يناير 2014، أي خلال السبعة شهور الأولى فقط من ذلك التاريخ. وأصدر المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر تقريره بعنوان **تقرير لجنة تقصّي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية**، في 17 آذار/ مارس 2014، مُقدّرًا عدد الضحايا بـ 632 قتيلًا، بينهم 624 مدنيًّا، و8 من رجال الشرطة خلال نحو عشر ساعات فقط، كما سقط 686 قتيلًا، منهم 622 مدنيًا، و64 من رجال الشرطة في أعمال العنف التي اندلعت بعد فض الاعتصام في 23 محافظة حتى 17 آب/ أغسطس 2013[60]. وكانت شبكة «أي بي سي» الأميركية قد نقلت عن رئيس الوزراء في ذلك الحين، حازم الببلاوي، أن

---

(58) **الوفد**، 2/ 7/ 2014.

(59) وهذه مبادرة إلكترونية لتوثيق الثورة المصرية. ينظر الموقع الإلكتروني لـ «مبادرة ويكي ثورة»: https://bit.ly/2kDAANf

(60) المجلس القومي لحقوق الإنسان، **تقرير لجنة تقصّي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية** (القاهرة: 2014)، شوهد في 22/ 9/ 2015، في: http://bit.ly/2NZ7t1l

ضحايا رابعة كانوا 1000 مصري، وأنه لا يشعر بأي تأنيب للضمير حيالهم[61].

وأكد تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان أن الاعتصام كان مسلحًا؛ إذ إنه «بدأ سلميًا في إطار نزاع سياسي، إلّا أنه وفي وقت لاحق [...] سمحت إدارة الاعتصام لعناصر مسلّحة وأفراد مسلحين، يُعتقد أنهم تابعون لها، بالدخول إلى حرم الاعتصام والتمركز في مناطق متفرقة عدة، من دون أن تخطر أو تعلم أو تنبّه باقي المعتصمين السلميين الممثلين للأغلبية المشاركة في الاعتصام»[62].

أمّا «تحالف دعم الشرعية»، المدافع عن الرئيس مرسي، فعدّ هذا التقرير «مزيّفًا وغير محايد»، مؤكدًا أنه وثّق مقتل 1282 شخصًا، وإصابة 5000، وفقدان 350 شخصًا في أثناء عملية فض اعتصام رابعة. وأمّا الحكومة، فلم تعر هذا التقرير أي اعتبار، ولم تنفذ أيًا من التوصيات الست التي وُجّهت إليها فيه، وهذا أمر تثبته حقيقة أن المجلس أعاد التذكير بتقريره وتوصياته في الذكرى الأولى لفضّ الاعتصام[63].

في 12 آب/ أغسطس 2014، صدر عن منظمة «هيومان رايتس ووتش» تقرير باسم **حسب الخطة: مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر**[64]، والذي استمر العمل فيه نحو عام كامل من التحقيق في سلوك قوات الأمن تجاه رافضي مسار 30 حزيران/ يونيو3- تموز/ يوليو 2013، خلال تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2013 فقط. جاء في التقرير أنه قُتل أكثر من 1150 شخصًا في خمس وقائع منفصلة من «القتل الجماعي للمتظاهرين»، من ضمنها واقعة فض اعتصام رابعة التي قتل فيها 870 شخصًا خلال 12 ساعة

---

(61) تقرير محطة ABC على موقع يوتيوب، شوهد في 11/ 5/ 2015، في:
https://bit.ly/2LgXoxI

(62) المجلس القومي لحقوق الإنسان، **تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية**.

(63) «'القومي لحقوق الإنسان' يذكر بأحداث رابعة العدوية»، موقع المجلس القومي لحقوق الإنسان، 11/ 8/ 2014، شوهد في 27/ 5/ 2015، في: https://bit.ly/2EfIKEd

(64) ينظر: هيومان رايتس ووتش، «حسب الخطة: مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر»، 12/ 8/ 2014، شوهد في 22/ 8/ 2015، في: https://bit.ly/1Esw55I (النسخة العربية) https://bit.ly/1NaCcCS (النسخة الإنكليزية).

فقط، منهم 274 شخصًا عُثر على جثثهم في مسجد الإيمان في القاهرة[65]. وقارن التقرير هذه المذبحة بقيام الصين بقتل عدد من المتظاهرين يراوح بين 400 و800 شخص في يوم واحد، في مذبحة ميدان «تيانانمين» يومَي 3 و4 حزيران/ يونيو 1989، وقتلت القوات الأوزبكية عددًا مماثلًا تقريبًا في يوم واحد خلال مذبحة «أنديجان» عام 2005[66]. وأكد التقرير أيضًا رفض الحكومة المصرية إتاحة أي معلومات تقريبًا عن عمليات الفض. ولا شك في أن صدور هذا التقرير يُعد سابقة لا مثيل لها؛ فأول مرة تتحدث منظمة حقوقية دولية عن أعمال للحكومة المصرية، قائلة إن «عمليات القتل لم تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل إنها ترقى على الأرجح إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية، بالنظر إلى اتساع نطاقها وطبيعتها الممنهجة، وكذلك إلى الأدلة التي توحي بأن عمليات القتل كانت جزءًا من سياسة تقضي بالاعتداء على الأشخاص العزل على أسس سياسية»[67]. وجرى، أول مرة، تحديد أسماء مسؤولين مصريين[68]، والمطالبة بسؤالهم جنائيًا، ومطالبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من خلال مجلس حقوق الإنسان، بتشكيل لجنة دولية لتقصّي الحقائق كي تحقِّق في انتهاكات حقوق الإنسان بأعمال القتل الجماعي للمتظاهرين منذ 30 حزيران/ يونيو 2013.

---

(65) المرجع نفسه.

(66) المرجع نفسه.

(67) المرجع نفسه.

(68) وهؤلاء المسؤولون هم، بحسب ما ورد في التقرير: وزير الداخلية محمد إبراهيم الذي صاغ خطة الفض وأشرف على تنفيذها وأقرّ بأنه «أمر القوات الخاصة بالتقدم وتطهير مبانٍ محورية في قلب منطقة رابعة»؛ وزير الدفاع آنذاك عبد الفتاح السيسي الذي اضطلع بدور قائد للقوات المسلحة التي فتحت النار على متظاهرين في 5 و8 تموز/يوليو، وأشرف على الأمن في البلاد بصفته نائب رئيس الوزراء للشؤون الأمنية، وأقرّ بتمضية «أيام طويلة للتناقش في كافة تفاصيل فض رابعة»؛ رئيس وقائد القوات الخاصة في عملية رابعة مدحت المنشاوي الذي تباهى بإبلاغ الوزير إبراهيم من منطقة رابعة في صباح 14 آب/ أغسطس «سنهجم مهما كلفنا الأمر». ويشير التقرير أيضًا إلى «أشخاص آخرين، من بينهم رئيس جهاز المخابرات العامة، محمد فريد التهامي، وثمانية من كبار مساعدي وزير الداخلية، وثلاثة من كبار قادة الجيش، والعديد من القادة المدنيين الرفيعي المستوى الذين تستحق أدوارهم في القتل الجماعي للمتظاهرين في تموز/ يوليو - آب/ أغسطس المزيد من التحقيق». ينظر: المرجع نفسه.

كما أصدرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تقريرًا باسم **أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013**[69]، وهو يشمل الفترة 30 حزيران/ يونيو - 17 آب/ أغسطس 2013. ووثّق التقرير عددًا من أحداث العنف السياسي التي شهدتها مصر قبل اسابيع من عزل الرئيس محمد مرسي في تموز/ يوليو 2013 وبعد العزل. وأكد التقرير مسؤولية الدولة الأساسية عن انتهاكات حقوق الإنسان في تلك الفترة، سواء من خلال المشاركة المباشرة لقوات الأمن في هذه الانتهاكات أو لامتناعها عن حماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم من اعتداءات أطراف غير رسمية عليهم. وأشار التقرير أيضًا إلى أحداث عنف ارتكبها أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها من خلال تورطهم في عنف مباشر ضد منشآت عامة أو خاصة، أو توظيفهم خطابًا يحض على الكراهية والتميز الطائفي[70].

تحدّث التقرير عن ضحايا فض اعتصام رابعة خلال مدة 11 ساعة على الأقل، «يتراوح ما بين 499 (وفقًا لمصلحة الطب الشرعي) و932 وفقًا لبيانات المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو الرقم الأكثر دقة، ويقترب من تقدير رئيس الوزراء السابق حازم البيلاوي الذي تحدث في الإعلام بصورة تقريبية عن ألف قتيل». وفي ميدان النهضة قدّر التقرير أن الفض استغرق نحو ساعتين، وأسفر عن وفاة 87 شخصًا[71].

كما تحدث التقرير عن نمطين آخرين من أنماط ممارسة العنف، هما «العنف الأهلي» و«العنف الطائفي». أدى العنف الأهلي بين مؤيدين للحكومة ومعارضين لها، أو ما عرف بعنف الأهالي أو عنف البلطجية، إلى مقتل العشرات وجرح المئات[72]. ووثّق تقرير المبادرة المصرية للحقوق

---

(69) **أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013**، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، حزيران/ يونيو 2014، شوهد في 22/ 8/ 2015، في: https://bit.ly/2aVHcNV

(70) المرجع نفسه.

(71) المرجع نفسه.

(72) المرجع نفسه.

الشخصية أحداث العنف بين أجهزة الدولة والمتظاهرين المعارضين، ووصف سلوك الدولة بالقوة المفرطة والعنف غير المبرر. ورصد أيضًا العنف الطائفي وتصاعد خطابات التحريض من تحالف دعم الشرعية الداعم للرئيس مرسي «ضد قيادات كنسية وروحية قبطية»، وكذا قيام أنصار مرسي في تظاهراتهم في عدة محافظات «بكتابة عبارات عدائية أو مسيئة للمسيحيين والقيادات الدينية، وذلك على جدران الكنائس ومنازل وممتلكات مواطنين أقباط. اكتملت تلك الدائرة بوقوع اعتداءات على المؤسسات الدينية وممتلكات الأقباط في عدة محافظات، خصوصًا محافظة المنيا»[73].

أمّا بشأن التعذيب والاعتقالات، فأشارت تقارير منظمة العفو الدولية إلى اعتقال آلاف الأشخاص، ونقلت تقديرات رسمية نشرتها وكالة «أسوشييتد برس» في آذار/ مارس 2014 ما لا يقل عن 16 ألف شخص منذ 30 حزيران/ يونيو، كما نقلت عن مبادرة «ويكي ثورة» اعتقال 40 ألف شخص في الفترة تموز/ يوليو 2013 - منتصف أيار/ مايو 2014. ورصدت منظمة العفو «انتشار ممارسة التعذيب والاختفاء القسري في مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة والجيش»، وأوردت تقارير المنظمة شهادات لحالات اغتصاب مقززة. وذكرت المنظمة أيضًا وفاة ما لا يقل عن 80 معتقلًا في الحجز منذ 3 تموز/ يوليو 2013، واعتقالات تعسفية ومحاكمات جائرة مع ما أسمته المنظمة معاناة نظام العدالة الجنائي المصري «نكسات هائلة على مدار السنة الماضية»، بالنظر إلى صدور أحكام قضائية على خلفية سياسية، وأحكام جماعية بالإعدام (نحو 1247 حالة) في محاكمات شابها كثير من الثغرات، كإصدار أحكام بالإعدام على المدّعى عليهم عقب جلسة استماع واحدة، أو عدم حضور المتهمين ومنع المحامين من تقديم دفوعهم أو استجواب الشهود، فضلًا عن صدور أحكام إعدام ضد فتيان لم يبلغوا سن الثامنة عشرة، وأحكام قاسية ضد فتيات قاصرات.

تكثفت هذه الانتهاكات وشملت ضحايا من خارج التيار الإسلامي أيضًا؛ إذ استُهدف كثير ممّن كانوا يومًا ما ضمن تحالف 30 حزيران/ يونيو

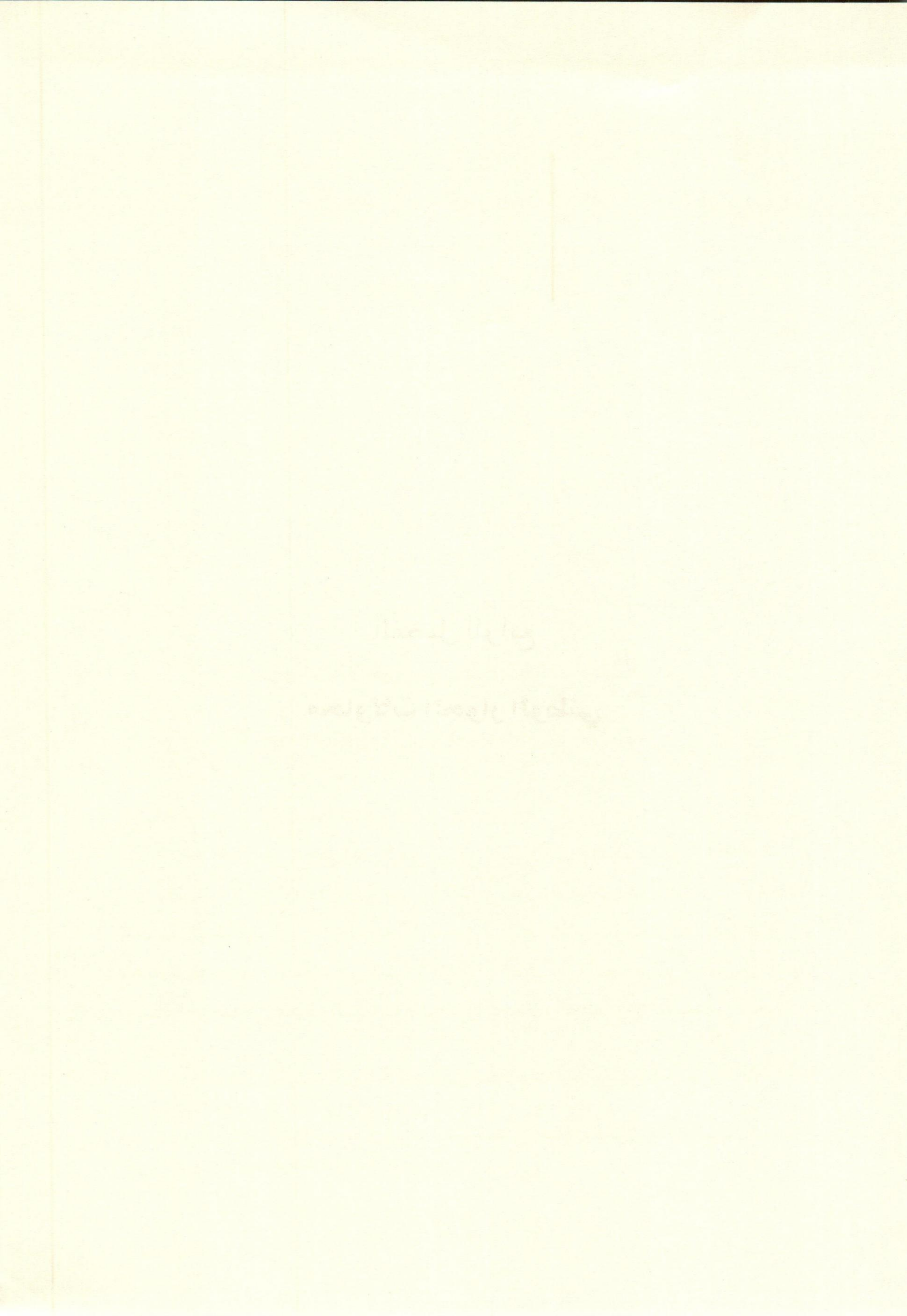
---

(73) المرجع نفسه.

من التيارات الليبرالية واليسارية ومن «حركة 6 أبريل» ومن الشخصيات العامة وأساتذة الجامعات، بل امتد الأمر إلى الجنرالات العسكريين والأمنيين أنفسهم. إن انتهاكات حقوق الإنسان بعد عام 2013 لا مثيل لها في تاريخ مصر الحديث، وهي في مجملها جرائم لا تسقط بالتقادم، وتثبت تجارب الدول الأخرى هذا، ويكفي النظر في المحاكمات التي جرت في دول عدة في أميركا اللاتينية، حيث قُدِّم مئات الجنرالات إلى المحاكمات بعد أعوام من الانتقال، ودينوا، وصدرت في حقهم أحكام بالسجن.

الفصل الرابع

محاولات الحوار الوطني



شهدت المرحلة الانتقالية في مصر ظهور وثائق عدة من جهات مختلفة، لكن جلّها لم ينتج من عمليات حوارية منظمة أو معمقة. وباستثناء ثلاث وثائق صدرت باسم الأزهر، ووقّعتها قوى وأحزاب وشخصيات سياسية من مختلف التيارات[1]، فإن باقي الوثائق لم تكن مؤثرة في المسار السياسي. ومع هذا، فمن الأهمية الوقوف عند محاولات الحوار التي شهدتها مصر طوال الفترة من 2011 وحتى عام 2013 وما بعدها، والتي لم ينتج منها أي عملية حوار شاملة وحقيقية. فما تلك المحاولات؟ ولماذا فشلت؟ وهل كان من الممكن نزع فتيل الأزمة في مصر؟[2]

أولًا: حوارات الإخوان ووثيقة التحالف الديمقراطي

شهدت المرحلة الانتقالية الأولى (شباط/ فبراير 2011 - حزيران/ يونيو 2012) محاولات عدة للحوار؛ أولها وأكثرها شمولًا الجولات الحوارية التي كانت جماعة الإخوان المسلمين قد بدأتها قبيل اندلاع الثورة، تحت عنوان «معًا نبدأ البناء: حوار من أجل مصر» (ينظر الملحق 4). وعُقدت الجولة الخامسة منها بعد الثورة في 16 آذار/ مارس 2011 في مقر الإخوان (قبل تأسيس حزب الحرية والعدالة)، أي بعد أسابيع قليلة من سقوط نظام مبارك، وذلك لمناقشة مختلف القضايا، والتفكير في كيفية إخراج البلاد من أزماتها. حضر هذه الجولة رؤساء أحزاب من معظم التيارات (الوفد والتجمع والناصري والدستوري الحر

---

(1) هذه الوثائق: وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر، ووثيقة الأزهر للحريات، ووثيقة الأزهر الشريف لنبذ العنف. ينظر الملاحق (1-3)، ص 251-264 من هذا الكتاب.

(2) نشرت أجزاء من هذا الفصل في: عبد الفتاح ماضي، **عمليات الحوار بعد انتفاضات 2011 العربية** (جنيف: مؤسسة قرطبة، 2016).

والكرامة والعمل والأحرار والغد، وغيرها)، وعدد من الشخصيات العامة. واقترحت الجماعة مبادئ أساسية للإصلاح في ثمانية مجالات: مجال بناء الإنسان، والمجال السياسي، والحريات العامة، والمجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي، والمجال الزراعي، والمجال الخارجي، وإصلاح الشرطة. وتحدث الإخوان عن لجنة لدراسة اقتراح القائمة التوافقية والتنسيق مع باقي الأحزاب. وتقرر في المؤتمر تشكيل لجانٍ لصوغ المبادرة أو الوثيقة ووضعها موضع التنفيذ، على أن تكون أساس البرنامج الانتخابي عند خوض الانتخابات التشريعية بقائمة وطنية مفتوحة[3].

استمرت الاجتماعات إلى أن اتُّفق في اجتماع في مقر الوفد في 14 حزيران/ يونيو 2011، على أن تكون الوثيقة أساسًا لتحالف ديمقراطي يقوم على التعاون من أجل بناء نظام ديمقراطي والتوافق على المبادئ الأساسية للدستور الجديد. ونوقش الموضوع مرة أخرى في مقر حزب الحرية والعدالة في 21 حزيران/ يونيو 2011، بحضور 18 حزبًا، ثم توالت الاجتماعات في مقار أحزاب مختلفة، إلى أن أُعلنت الوثيقة في اجتماع مقر الوفد في 7 تموز/ يوليو 2011. وكان المخطط أن يتضمّن مشروع الوثيقة في البداية قسمين: أولهما المبادئ العامة الرئيسة التي يمكن التوافق عليها باعتبارها أساسًا للنظام الديمقراطي، وثانيهما مجموعة إجراءات عاجلة على المدى القصير. ثم استقر الرأي على استبعاد القسم الثاني وإدراج بعض ما ورد فيه، مما ينطوي على مبادئ عامة ضمن المبادئ الأساسية. ويُذكر أن فكرة تبني المؤتمر مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية أساسًا للنظام الديمقراطي، كانت فكرة الإخوان في البداية[4].

جرى التوافق على مشروع قانون مجلس الشعب بما يضمن تمثيلًا واسعًا للأحزاب والقوى السياسية جميعها، ويمنع اختراقه بالمال والعصبيات وفلول النظام السابق، وذلك لتقديمه إلى المجلس العسكري كي يُعتمَد. وبالفعل،

---

(3) المرجع نفسه، ص 64.

(4) المرجع نفسه.

صدرت وثيقة «التحالف الوطني الديمقراطي من أجل مصر» في تموز/ يوليو 2011[5]، وهي الوثيقة التي صارت أساسًا لتحالف انتخابي من 16 حزبًا، منها حزب الحرية والعدالة والنور والوفد والكرامة الناصري والغد الليبرالي، ثم انسحب الوفد والنور لاحقًا بعد أن اختلفت الأحزاب في شأن حصص التمثيل في قوائم التحالف[6].

من الأهمية الإشارة إلى ثلاثة أمور مهمة في الوثيقة:

الأمر **الأول**: أكدت الوثيقة بوضوح رفض الأحزاب انفراد الحكومة بوضع مشروع قانون مجلس الشعب؛ إذ جاء في صدرها أن أحزاب التحالف الديمقراطي تؤكد «تمسّكها بالمبادئ الأساسية في مشروع قانون مجلسَي الشعب والشورى الذي قدمته إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء، وفي مقدمها إجراء الانتخابات بالقائمة النسبية المغلقة غير المشروطة، بما يسمح لقائمة الأحزاب وقائمة المستقلين تحقيقًا لتكافؤ الفرص بين المواطنين، وتُدين أحزاب التحالف موقف مجلس الوزراء الذي أصدر مشروع قانون لمجلسَي الشعب والشورى من دون أن يتشاور مع الأحزاب السياسية باعتبارها المعنية بالانتخابات، على الرغم من إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة ضرورة إجراء حوار مجتمعي قبل إصدار هذا القانون»[7]. ولم تحمّل الوثيقة المجلس العسكري أي مسؤولية عن انفراد الحكومة؛ إذ كانت الأحزاب تعتقد حتى ذلك الوقت استقلال الحكومة عن المجلس العسكري، وهو أمر أثبتت الأحداث عدم صحته؛ إذ كانت الوزارة أشبه بسكرتارية عند المجلس العسكري.

الأمر **الثاني**: أكدت الوثيقة أن أحزاب التحالف توقن «أن الأهداف العظيمة والآمال العريضة لا يستطيع أن يقوم بها فصيلٌ وحده أو حزب بمفرده،

---

(5) ينظر الملحق (4) ص 265 من هذا الكتاب.

(6) قطب العربي، «الحوار والمصالحة في مصر: ضرورات الداخل وتدخلات الخارج»، **ملفات**، مركز الجزيرة للدراسات، 26/ 3/ 2014، شوهد في 24/ 6/ 2019، في: http://bit.ly/2xdqHIF

(7) ينظر: «'الوفد' تعيد نشر وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر»، مصرس، 1/ 8/ 2011، شوهد في 14/ 4/ 2014، في: https://bit.ly/2OZKiYw

ولكن لا بد من تضافر كل الجهود، وتكاتف كل القوى الشعبية حتى تَعبر الثورة إلى شاطئ النجاح»[8]. وهذا أمر راحت الأحزاب تتخلّى عنه بقصر نظرها وتهافتها على مصالحها الذاتية كلما اقترب موعد الانتخابات، وهو ما يثبت أنّ التسرع في إجراء الانتخابات أثّر سلبيًا في جهود الحوار والتوافق.

الأمر **الثالث**: اتفاق أحزاب التحالف على أن تتضمن الوثيقة «المبادئ العامة الأساسية التي تتوافق عليها أطياف المجتمع المصري وتمثل البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الحر العادل الذي ناضلت أجيال متوالية من أجله كي تهتدي بها الجمعية التأسيسية التي سينتخبها البرلمان القادم لإعداد مشروع الدستور الجديد»[9]. واختلفت الأحزاب في ما بعد، على الرغم من أهمية هذه المبادئ، على أمرين: تسمية هذه المبادئ، وما إذا كانت ملزمة للجمعية التي ستضع الدستور. وأرادت الوثيقة، كما هو واضح، أن تكون المبادئ مبادئ استرشادية لواضعي الدستور، لكن هناك من أراد لها أن تكون مبادئ حاكمة فوق دستورية، وذلك كما أراد المجلس العسكري في بيان إلى الأمة بعد أيام معدودات من صدور وثيقة التحالف من أجل الديمقراطية، وذلك على النحو الذي سنعرضه لاحقًا.

أمّا المضامين، فمن الأهمية الإشارة إلى أن الوثيقة حسمت في وقت مبكر عددًا من القضايا الخلافية التي، للأسف، عادت الأحزاب إلى الاختلاف حولها قبل تشكيل الجمعية التي وضعت دستور 2012، وداخلها، بل بعد إصدار الدستور أيضًا. ومن العبارات التي وردت في هذه الوثيقة، والتي حسمت قضايا عدة: النص على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، مع حق غير المسلمين في الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية»، و«القيم والمبادئ الأخلاقية أساس بناء الإنسان» و«المواطنة أساس المجتمع»، و«التمسك بثوابت الأمة المتوافق عليها وهويتها والقيم الروحية التي أرستها الأديان السماوية»، و«القوات المسلحة حامية لأمن واستقلال الوطن وسلامة

(8) المرجع نفسه.

(9) المرجع نفسه.

أراضيه»، و«احترام حقوق الإنسان وفقًا للمواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والحفاظ على الهوية العربية»، و«الحق في تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه»، و«حرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار على ألّا تكون أحزابًا دينية أو عسكرية أو فئوية، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي التي تفصل في تقرير ما هو مخالف للدستور والقانون والنظام العام والآداب والمقوّمات الأساسية للمجتمع، أو ما يُعتبر خروجًا على الالتزام بالعمل السلمي»، و«الشرطة هيئة مدنية تعمل للمحافظة على أمن المجتمع والشعب وتخضع لرقابة قضائية ومدنية وتحترم حقوق الإنسان. كما تخضع ميزانيتها لإجراءات الشفافية الكاملة والرقابة المجتمعية»، وغير ذلك في مجال القضاء والجيش والشرطة والجامعات والنقابات والاقتصاد والعدالة الاجتماعية، وإحياء نظام الوقف وإنشاء مؤسسة للزكاة، وغير ذلك[10].

من المهم الإشارة أيضًا إلى أن الوثيقة حوَت مبادئ للسياسة الخارجية، تضمّنت أمورًا كثيرة، منها: «تدعيم العمل العربي المشترك رسميًا وشعبيًا، وتحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن الفعلي، وإعادة النظر في منهج وآليات التكامل الاقتصادي المتبعة منذ نحو نصف قرن، والتوافق على صيغة جديدة لهذا التكامل تُعنى بالمدخل الإنتاجي وليس فقط المدخل التجاري، تمهيدًا لبناء وحدة اقتصادية»، و«بناء علاقات مصر الإقليمية على أساس من التعاون والتكامل، وإجراء حوار استراتيجي مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة، ومراجعة عملية التسوية والاتفاقات مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام حقيقيًا في ظل العدوان والإجحاف وانتهاك الحق في تقرير المصير»، و«تدعيم العلاقات مع دول حوض النيل، وبناء علاقة خاصة مع السودان، والسعي إلى إقامة تكامل اقتصادي مع شماله وجنوبه»، و«تحديد علاقات مصر الدولية في ضوء مصالحها ودورها العربي والإسلامي والإقليمي، سعيًا إلى نظام عالمي أكثر توازنًا وأقل إجحافًا، وإعادة النظر في منهج وطبيعة العلاقات مع الولايات

(10) المرجع نفسه.

المتحدة، انسجامًا مع متطلّبات السياسة الخارجية التي تليق بمصر وبعيدًا عن التبعية والهيمنة». ولا شك في أن على الرغم من أهمية إعادة تقويم السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة ومشروعيتها، فإن النص على هذه الأمور جاء مبكرًا؛ فغالبًا ما يكون تركيز قادة التغيير السياسي على هدف استراتيجي، مركزي واحد، هو تغيير جوهر النظام القديم وإرساء قواعد النظام الجديد، ولا يتم تُفتَح الملفات الكبرى كلها في بداية الطريق. إن تقوية المؤسسات الديمقراطية وتمكينها لا بد من أن يسبقا أيّ سياسات تقدمية تستهدف تغيير الوضع القائم إلى الأفضل[11].

لا شك في أن هذه المبادرة اقتربت من تحقيق كثير من التوافقات المطلوبة في وقت مبكر، إلا أنها أخفقت في فهم بعض الأمور. وكما أشرنا، لم يدرك قادة أحزاب التحالف خطورة السياسة الانفرادية للمجلس العسكري، ولا خطورة تجاوز وحدة الصف في أثناء مرحلة البناء، إضافة إلى خلطهم بين قضية الداخل المركزية وإعلانهم مبادئ السياسة الخارجية المنشودة. لكن النقد الأهم لهذه المحاولة - كما كتبتُ في مناسبات عدة - هو ابتعاد أصحابها تدريجًا عن القضية الكبرى المتعلقة بالتوافق على قيم النظام الديمقراطي الجديد ومبادئه، وحصر اهتمامهم في الانتخابات فحسب، وعلى حصص كل حزب في قوائم التحالف. لقد كانت البلاد في حاجة ماسّة إلى الحوار والتوافق على قضايا جوهرية، مثل قواعد اللعبة الديمقراطية، وأسس النظام الديمقراطي البديل، وطرائق تمكين الجماهير وتفكيك بنية الاستبداد ثقافيًا ومؤسسيًا، كما أنها كانت في حاجة إلى اعتماد فكرة الحكومة الوطنية الواسعة خلال الأعوام الأربعة أو الخمسة الأولى من عمر البرلمان الأول، إضافة إلى رفض الإخوان فكرة وجود مبادئ حاكمة للدستور، كما سنعرض لاحقًا. وفي الإجمال، أهدرت هذه الأخطاء فرصة تاريخية كان من الممكن أن تغيّر مسار مصر والمنطقة.

---

(11) ينظر في هذا الأمر ما جاء بشأن سلوك قادة التحول الديمقراطي تجاه قضايا الخارج: عبد الفتاح ماضي، «مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية»، في: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (محرران)، **كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

ثانيًا: حوارات المجلس العسكري

المحاولة الثانية للحوار جاءت من رئيس مجلس الوزراء عصام شرف، الذي دعا إلى حوار وطني لمناقشة مستقبل البلاد. وبدأت الجلسة الأولى والأخيرة في 29 آذار/ مارس 2011، بحضور نحو 150 شخصية عامة، كان من بينها رموز من الحزب الوطني الحاكم سابقًا (آخر أمين عام للحزب الوطني حسام بدراوي، ومفيد شهاب وزير الشؤون القانونية)؛ فأثار حضورهما انتقادًا حادًا. ثم رأت الحكومة نقل الجولات التالية إلى المجتمع المدني، وكلفت رئيس الوزراء الأسبق عبد العزيز حجازي بإدارتها. ثم أعلن نائب رئيس الوزراء آنذاك يحيى الجمل تشكيل لجنة باسم «حوار الوفاق القومي»، في 19 نيسان/ أبريل 2011، وعُيّن اللواء ممدوح شاهين (عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة) مقررًا مساعدًا لها، وكان الهدف منها التوصل إلى توافق وطني حول ملامح الدستور، لكن فكرتي الحوار واللجنة وِلدتا ميتتين.

بادر المجلس العسكري بشكل مباشر بعد ذلك بالدعوة إلى الحوار حول «المبادئ الحاكمة لتشكيل الجمعية التأسيسية للدستور» في 12 تموز/ يوليو 2011، عندما أعلن في أحد بنود بيان صدر باسم «بيان إلى الأمة» نيّته في إعداد وثيقة مبادئ حاكمة وضوابط لاختيار الجمعية التأسيسية لإعداد دستور جديد للبلاد، وإصدارها في «إعلان دستوري» بعد اتفاق القوى والأحزاب السياسية عليها، وذلك حتى لا ينفرد أي فصيل بإعداد الدستور[12]. وقاد نائب رئيس الوزراء علي السلمي هذه الحوارات خلال الفترة 8-25 آب/ أغسطس 2011، وشارك فيها عدد كبير من الأحزاب السياسية المشهرة رسميًا، وأحزاب تحت التأسيس، و«الجمعية الوطنية للتغيير»، وحركات وائتلافات شباب الثورة، واتحادات ونقابات العمال والفلاحين والنقابات المهنية، ومنظمات حقوقية ونسوية، وطرق صوفية، والجمعية الشرعية والجماعة الإسلامية، وعدد من الشخصيات العامة.

---

(12) بيانات المجلس العسكري على موقع الهيئة العامة للاستعلامات (www.sis.gov.eg).

أسفرت هذه اللقاءات عن وثيقة عُرفت إعلاميًا باسم «وثيقة علي السلمي»[13] الذي يقول إن فكرة الاتفاق على هذه المبادئ نبعت في أثناء الجولة الخامسة من الحوارات التي دعت إليها جماعة الإخوان تحت اسم «حوارات من أجل مصر»، والتي اقترحت الاتفاق على أن تشمل المبادرة «المبادئ الأساسية التي نعتقد أنها محل إجماع من أطياف المجتمع المصري كلها، للوصول بالوطن إلى حالة الاستقرار، آملين أن تحظى بالقبول لتكون دليلًا لحركة الشعب المصري إلى الأمام، للوصول بالوطن إلى حالة الاستقرار والتنمية»[14]. وكان هذا هو رأي أسامة الغزالي حرب، رئيس حزب «الجبهة الديمقراطية» الليبرالي أيضًا[15].

تعرّضت هذه الوثيقة لكثير من النقد؛ إذ رفضت أطراف كثيرة اعتبارها «وثيقة مبادئ فوق دستورية»، أي وثيقة فوق الدستور ومُلزمة للجمعية التأسيسية، ورأت أنها تصادر الإرادة الشعبية وإرادة الأجيال المقبلة. أمّا النقد الثاني، فهو إقرارها سلطة للمجلس العسكري فوق سلطة الجمعية التأسيسية، وتحديد وضع خاص للقوات المسلحة في مادتيها التاسعة والعاشرة قبل تعديلهما. وعلى الرغم من تعديل الوثيقة وإصدارها في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 من دون المادتين الخاصتين بالمجلس العسكري (التاسعة والعاشرة)، تواصلت اعتراضات القوى الإسلامية، ونجحت الضغوط الشعبية في إسقاط الوثيقة واعتبارها وثيقة استرشادية لا إلزامية للجمعية التأسيسية للدستور[16].

من دون الخوض في تفصيلات هذه المرحلة، تجدر الإشارة هنا إلى ثلاثة أمور مهمة:

---

(13) عزمي بشارة، **ثورة مصر**، ج 2: **من الثورة إلى الانقلاب** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 191-199.

(14) علي السلمي، «الحقيقة في قضية المبادئ الأساسية للدستور»، **الأهرام**، 2011/11/9، شوهد في 15/ 4/ 2013، في: https://bit.ly/2yh9crQ

(15) أسامة الغزالي حرب، «الوثيقة الكاشفة»، **الأهرام**، 17/ 8/ 2011، شوهد في 15/ 4/ 2013، في: https://bit.ly/2A6o1Pj

(16) ماضي، **عمليات الحوار**، ص 69-71.

الأمر الأول: ليست الفكرة في فكرة التوافق على مبادئ حاكمة للمرحلة الانتقالية، وإنما هي في مدى فهم النخب والقوى السياسية هذه المبادئ ووظيفتها خلال المرحلة الانتقالية. كما أن أي توافقات يتم الوصول إليها هي توافقات اللحظة التاريخية، فتكون بطبيعتها قابلة للتطوير والتعديل عبر حوارات وتوافقات مستقبلية. هذا إضافة إلى وجود مواد لا يجوز تعديلها في كثير من الدساتير، بما في ذلك دستور 1923 المصري.

الأمر الثاني: أدّت هذه الأزمة إلى نقض التوافقات التي جرى التوصل إليها في وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر، وتوسيع الهوّة بين الإسلاميين وغيرهم من القوى السياسية؛ إذ ظنت قطاعات كبيرة من التيار الإسلامي أن المبادئ الحاكمة ستقف حائلًا دون تطبيق الشريعة الإسلامية، وأنها ستُرسي دعائم دولة علمانية، في وقت كان الإسلاميون يظنون أنهم حكّام مصر الجدد. وفي المقابل اعتبر قطاع كبير من التيارات الليبرالية واليسارية أن خوف الإسلاميين من إلزامية المبادئ دليل قوي على نيّتهم إقامة دولة دينية. وللأسف، توقف الحوار، وداهمت الانتخابات هذه الأحزاب السياسية كلها، فذهب كل حزب في مساره سعيًا وراء المقاعد. ولمّا أتت الانتخابات بوزن نسبي لمصلحة الإسلاميين، ارتفعت حدّة الاستقطاب السياسي، حيث صار الإخوان الأكثرية؛ إذ حصل حزبهم على 222 مقعدًا، أي نحو 43.7 في المئة من الأصوات في مجلس الشعب الذي انتُخب في الفترة 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 - 11 كانون الثاني/ يناير 2012، وعلى 105 مقاعد، أي 58 في المئة من مجمل الأعضاء المنتخبين في مجلس الشورى الذي انتُخب خلال الفترة 28 كانون الثاني/ يناير 2012 - 22 شباط/ فبراير 2012. أمّا حزب النور السلفي، فحصل على 112 مقعدًا، أي 22 في المئة في مجلس الشعب، و45 مقعدًا، أي 25 في المئة في مجلس الشورى[17]. كانت هاتان القوتان الأكثر شعبية وتنظيمًا في الشارع، ولئن كانت لجماعة الإخوان خبرة

(17) الموقع الرسمي للجنة القضائية العليا لانتخابات، مجلسا الشعب والشورى 2011، شوهد في 15/ 4/ 2013، في: https://bit.ly/2S8sp7O

في ممارسة العمل السياسي والانتخابي، فإن حزب النور كان يُعبّر عن تيار يشارك أول مرة في الانتخابات، ولم تكن فكرة الديمقراطية قد نضجت داخل قاعدته الشعبية[18].

الأمر **الثالث**: يتصل بمسألة العلاقات المدنية - العسكرية، حيث كان على المجلس العسكري طرح هذه المسألة على طاولة حوار حقيقي، باعتبار أن مصالح المؤسسة واعتبارات الأمن القومي تقتضي ذلك من وجهة نظره، وذلك بدلًا من محاولة تمرير وضع خاص للمؤسسة العسكرية من دون مناقشة حقيقية. وللأسف، ساهم هذا الجانب من الأزمة في تأجيل المسألة وفي تعميق فجوة عدم الثقة بين المجلس العسكري والقوى الثورية. وعندما بدأت الجمعية الخاصة بدستور 2012 أعمالها، استطاع المجلس العسكري تمرير ما يريد عبر تفاهماته مع الإخوان المسلمين[19]، وهذا أمر أغضب قطاعًا من القوى السياسية، ولا سيما الشباب والحركات الثورية وحزب مصر القوية، بقيادة عبد المنعم أبو الفتوح، وبعض الشخصيات العامة. أمّا الأحزاب الليبرالية واليسارية، فانصبَّ جام غضبها على مواد الهوية والحريات في الدستور.

يمكن الإشارة هنا أيضًا إلى أنه خلال صيف 2011، شَرع المجلس العسكري في عقد لقاءات مع شباب الثورة، سُميت «جولات الحوار»، حيث

---

(18) ساهم الكاتب في إلقاء كثير من المحاضرات التثقيفية عن أنظمة الحكم الديمقراطية لناشطي هذا التيار في الفترة التي شهدت الإعداد لإنشاء الحزب وبعد إنشائه رسميًا، وذلك بدعوة من أحد قياديي الدعوة السلفية في الإسكندرية هو الدكتور عماد عبد الغفور الذي أصبح بعد ذلك أول رئيس لحزب النور. كما ساهم الكاتب في التعليق على الشق السياسي في برنامج الحزب قبل إصداره. كانت التجربة جيدة في بدايتها، إلا أن الحزب احتوى على تيارين متباينين إلى حدٍ بعيد: الأول كان يعبّر عنه رئيس الحزب عبد الغفور وقياديون آخرون، مثل الدكتور يسري حمّاد، والثاني كان يضم مشايخ نافذين داخل حركة الدعوة السلفية، وأهمهم الدكتور ياسر برهامي. التيار الأول كان أكثر انفتاحًا وفهمًا لنظام الحكم الديمقراطي ومتطلّباته، وأكثر حرصًا على الفصل بين الحزب السياسي والحركة الدعوية. انتهت تجربة هذا الحزب بانتصار التيار الثاني واستقالة عبد الغفور وآخرين وتشكيلهم حزبًا جديدًا، عُرف باسم حزب الوطن الذي وقف ضد الانقلاب في عام 2013، بينما اصطف من بقي في حزب النور مع برهامي.

(19) ينظر الفصل الخامس في هذا الكتاب.

كان يجتمع في كل مرة عدد من أعضاء المجلس مع نحو 1000 شاب في أحد المسارح الكبرى التابعة للقوات المسلحة. وكان من الطبيعي أن توجه انتقادات كثيرة إلى طريقة الدعوة إلى الحوار، حيث كانت الدعوات تصل إلى المستهدفين قبل 48 ساعة من موعد اللقاء. كما لم تُحدَّد أسس الحوار أو موضوعاته أو آلية للمتابعة والتنفيذ. كما رفض كثيرون أسلوب «طلب حضور عشرة أفراد من أي مجموعة يطلَق عليها أنها حركة من حركات الثورة»، ونظروا إليه على أنه نوع من الدعاية الإعلامية وتفتيت لصف الثورة. كما انتقدت أحزاب وحركات ثورية هذه الدعوات احتجاجًا على السياق الذي كانت توجَّه فيه؛ إذ شهدت البلاد وقتها محاكمات عسكرية للثوار، وتجاوزات جهاز الشرطة العسكرية. ووافقت قوى سياسية على المشاركة في الحوار، منها جماعة الإخوان المسلمين، وعدد من شباب «الجمعية الوطنية للتغيير»، ومجلس أمناء الثورة، أمّا الأطراف التي رفضت المشاركة فمنها حركة كفاية وحركة 6 أبريل وائتلاف شباب الثورة واتحاد شباب ماسبيرو، والحزب الاشتراكي المصري (تحت التأسيس)، وشباب العدالة والحرية، وغيرها[20].

ثالثًا: لقاء فيرمونت

في أعقاب الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية 17-18 حزيران/ يونيو 2012، وبعد تأخر إعلان النتيجة، تصاعد قلق القوى الثورية الإسلامية والمدنية حيال نيات المجلس العسكري واحتمال إعلان فوز مرشح النظام القديم الفريق أحمد شفيق. ولهذا، تحرك الإخوان للحشد، وتحرك عدد من رموز القوى السياسية والتقوا في فندق فيرمونت في القاهرة في 20 و21 حزيران/ يونيو 2012، قبل ثلاثة أيام من إعلان النتيجة رسميًا.

بعد نقاشات متعددة، صدرت وثيقة فيرمونت لتعلن ستة مبادئ (ينظر الملحق 5):

(20) **الشرق الأوسط**، 2/ 6/ 2011.

1. تأكيد الشراكة الوطنية.

2. أن تتولّى شخصية وطنية مستقلة رئاسة الحكومة، وأن يضم الفريق الرئاسي وحكومة الإنقاذ الوطني جميع التيارات الوطنية.

3. تكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموزًا وطنية للتعامل مع الوضع الحالي، وضمان استكمال إجراءات تسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب وفريقه الرئاسي وحكومته بشكل كامل.

4. رفض الإعلان الدستوري المكمل الذي يؤسس لدولة عسكرية ويسلب الرئيس صلاحياته[21]، ورفْض قرار المجلس العسكري حل البرلمان، ورفْض قرار تشكيل مجلس الدفاع الوطني.

5. السعي لتحقيق التوازن في تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن صوغ مشروع دستور لجميع المصريين.

6. اتّباع الشفافية والوضوح تجاه الشعب في كل ما يستجد من متغيّرات تشهدها الساحة السياسية[22].

مثّلت الوثيقة أحد عوامل الضغط لإعلان النتيجة في 24 حزيران/ يونيو 2012 بفوز محمد مرسي.

في واقع الأمر، صدرت هذه الوثيقة في أجواء غاية في الصعوبة، ووسط رفْض بعض الرموز السياسية المدنية التي كانت لا تثق بالإخوان. وبعد تنصيب مرسي، شهدت الساحة المصرية آراء متعارضة في شأن مدى التزام الرئيس بمبادئ فيرمونت. غير أنه يمكن القول إن الرئيس تجاهلها بعد وصوله إلى المنصب، خصوصًا في ما يتصل بشخص رئيس الوزراء والفريق الرئاسي والجمعية التأسيسية والشفافية في الحكم.

(21) ينظر بشأن هذا الإعلان، الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(22) ينظر: بيان فيرمونت في الملحق (5)، ص 272-273 من هذا الكتاب؛ وائل قنديل، «معاهدة فيرمونت بين الرئيس والقوى الوطنية»، **الشروق**، 7/ 7/ 2012.

رابعًا: حوارات الرئيس محمد مرسي

شكّلت عملية كتابة دستور جديد موضوعًا آخر من موضوعات الاستقطاب داخل الجمعية التأسيسية (التي شُكلت مرتين) وخارجها. كما تكررت في هذه المرحلة، علنيًا، دعوات تطالب ببقاء حكم المجلس العسكري.

أفضت مسألة الدستور إلى جدل كبير، خلاصته أن الجمعية التأسيسية للدستور التي اختارها البرلمان المنتخب، والتي جاء تشكيلها لمصلحة الإسلاميين، شرعت في عملها في 3 آذار/ مارس 2012، لكن محكمة القضاء الإداري أصدرت حكمًا في 10 نيسان/ أبريل بحلّها بحجة أن تشكيلها مناقض للمادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 آذار/ مارس 2011. فأعاد البرلمان المنتخب، بغرفتيه، تشكيل جمعية تأسيسية جديدة في 13 حزيران/ يونيو 2012، بعد أن توافقت جماعة الإخوان والقوى المدنية على المناصفة في تشكيلها. وفي الوقت الذي أحالت فيه محكمة القضاء الإداري إلى المحكمة الدستورية العليا دعاوى بحل الهيئة التأسيسية الجديدة (وكان أمام المحكمة الدستورية العليا على الأقل 45 يومًا للبدء في النظر في هذه الدعاوى بحسب القانون)، انتهت الجمعية التأسيسية من عملها في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، بعد أن انسحبت القوى، التي عُرفت باسم «القوى المدنية»، من جلساتها. وكان الرئيس مرسي قد أصدر إعلانًا دستوريًا جديدًا في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، هدفه تحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى وقرارات الرئيس كلها. وكان رد القوى المدنية على هذا الإعلان الدستوري هو التكتل وتأسيس جبهة معارضة هي «جبهة الإنقاذ الوطني» التي ضمّت معظم الأحزاب والحركات والقوى الليبرالية واليسارية. وحشدت المعارضة شعبيًا أمام القصر الجمهوري في 4 و5 كانون الأول/ ديسمبر لإسقاط الإعلان[23].

---

(23) ينظر لمزيد من التفصيلات: عبد الفتاح ماضي، «هل يمكن أن تجهض الدساتير الثورات الديمقراطية؟ قراءة في التجربة الدستورية المصرية بعد ثورة يناير»، **المجلة المغربية للسياسات العمومية**، سلسلة دفاتر حقوق الإنسان 3 (خريف 2015)، ص 63-70.

مع تدهور الوضع سياسيًا، دعت مؤسسة الرئاسة إلى حوار بين القوى السياسية حول الدستور في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2012. وكان موقف جبهة الإنقاذ رفض الحوار، والمطالبة بتأجيل موعد الاستفتاء على الدستور المقرر في 15 كانون الأول/ ديسمبر. وبدأت جلسات الحوار مع أنصار الرئيس من الإسلاميين، إضافة إلى بعض الوجوه الليبرالية القليلة، مثل أيمن نور ومحمد أنور السادات ورامي لكح. وأعلنت الرئاسة وقتها أن 54 حزبًا وحركة وشخصية شاركت في الحوار. وانتهى الحوار بإلغاء الإعلان الدستوري في 9 كانون الأول/ ديسمبر والإبقاء على موعد الاستفتاء على الدستور[24].

في هذه الأثناء، ومع تصاعد الأزمة، دعت المؤسسة العسكرية إلى حوار، وصفته بـ «حوار لمّ الشمل»، في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2012، فوافقت جبهة الإنقاذ، ثم تراجعت المؤسسة عن الدعوة بسبب ما وصفته بـ «ضعف» ردّات الفعل. ولما كان إلغاء الإعلان الدستوري يمثل تنازلًا من الرئاسة، طلبت جبهة الإنقاذ من أنصارها المشاركة في الاستفتاء والتصويت ضد مشروع الدستور في استفتاء عُقد يومَي 15 و22 كانون الأول/ ديسمبر 2012. لم تتقيد جبهة الإنقاذ بالمنطق الديمقراطي، على الرغم من أن 64 في المئة تقريبًا أقرت الدستور، وراحت تدعو إلى إسقاط الدستور الجديد الذي شاركت في الاستفتاء عليه. ثم أضافت هدفًا جديدًا هو إسقاط الرئيس المنتخب وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وانضمت قوى أخرى، محسوبة على التيار الإسلامي الوسطي، إلى الداعين إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، مثل حزب مصر القوية بقيادة عبد المنعم أبو الفتوح، وشباب من حزب التيار المصري ومعظمهم من المنشقين عن جماعة الإخوان المسلمين. ثم تشكلت حركة تمرد، وصدرت أصوات عدة تنادي بتدخل الجيش لإسقاط الرئيس، واستطاعت المعارضة حشد الملايين في 30 حزيران/ يونيو، ثم تدخّل الجيش وعزل الرئيس وحلّ مجلس الشورى وعلّق العمل بالدستور ووضع خارطة طريق جديدة[25].

---

(24) ماضي، **عمليات الحوار**، ص 73.

(25) المرجع نفسه.

خامسًا: مبادرات ما بعد 30 حزيران/ يونيو

بعد 30 حزيران/ يونيو، انصبَّ جُلّ المبادرات التي قُدّمت على تحقيق مصالحة وطنية شاملة تُنهي المعادلة الصفرية التي أوجدتها خارطة الطريق المعلنة في 3 و8 تموز/ يوليو 2013.

من هذه المبادرات مبادرة هشام قنديل، رئيس الوزراء الأسبق، في 25 تموز/ يوليو 2013، وتتضمن ثلاث مراحل، تبدأ بإجراءات للتهدئة، ثم الاتفاق على المبادئ العامة التي يمكن التفاوض على تفصيلاتها بعد ذلك، وصولًا إلى خارطة طريق جديدة تلتزم بشرعية مرسي. ورفض النظام المبادرة.

ثم كانت مبادرة لعدد من الشخصيات العامة عُرفت بمبادرة محمد سليم العوّا، في 27 تموز/ يوليو 2013، وتستند إلى دستور 2012، حيث اقترحت أن يقوم رئيس الجمهورية بتفويض سلطاته كاملة إلى وزارة جديدة موقتة يتم التوافق عليها، ثم تُجرى انتخابات نيابية تنبثق منها حكومة، ثم انتخابات رئاسية، مع تعديل بعض النصوص الدستورية[26].

قدّم عدد من الشخصيات العامة في الإسكندرية أيضًا في 12 آب/ أغسطس 2013 مبادرة سُمّيت «مبادرة 12 فبراير»[27]، تقوم على مرحلتين: **الأولى** إجراءات متبادلة لبناء الثقة، تتضمن وقف الاعتقالات والتحريض من النظام، ووقف التصعيد في الميادين من الإخوان وحلفائهم، وتتضمن **الثانية** الدعوة إلى طاولة حوار مستديرة لإعادة رسم المسار السياسي بعد أن يفوّض الرئيس صلاحيته لرئيس وزراء توافقي، على أن تقوم الوزارة التوافقية

(26) **المصري اليوم**، 27/ 7/ 2013.

(27) أُعلنت «مبادرة 12 فبراير» في 13 آب/ أغسطس 2013. ينظر: «لقاء الدكتور عبد الفتاح ماضي على الجزيرة مباشر مصر لطرح مبادرة 12 فبراير»، 13/ 8/ 2013، الجزيرة مباشر، شوهد في 14/ 4/ 2015، في: https://bit.ly/2OcITd8، ونُشرت المبادرة بالكامل في: رامي نوار، «ننشر النص الكامل لـ 'مبادرة 12 فبراير' لحل الأزمة.. دعوة المجلس العسكرى لمائدة حوار بمشاركة كل الأطراف.. وقف الحرية والعدالة لحملاته فى الميادين والقبول بحل سياسى واستعداده لانتخابات رئاسية جديدة»، **اليوم السابع**، 13/ 8/ 2013، شوهد في 14/ 4/ 2015، في: https://bit.ly/2W9lAnd

بتعديل الدستور والإعداد للانتخابات وتشكيل لجنة قومية لوضع نظام للعدالة الانتقالية تُرسل إليه انتهاكات حقوق الإنسان كلها قبل 25 كانون الثاني/ يناير وبعده، وبعد 30 حزيران/ يونيو، ووضع ميثاق شرف إعلامي. وكانت للأزهر محاولة لجمع هذه المبادرات كلها في مبادرة واحدة، وحُدّد 14 آب/ أغسطس للاجتماع في الأزهر، ودُعي أصحاب المبادرات المحلية، إلا أن النظام كان قد اختار اليوم ذاته لفض اعتصامَي رابعة والنهضة، فلم يُعقد الاجتماع(28).

ظهر بعض الوساطات الدولية، مثل جهود لجنة الحكماء التابعة للاتحاد الأفريقي، وممثلة الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون، وجهود وفد دولي ضم مساعد وزير الخارجية الأميركي وِليام بيرنز، ومندوب الاتحاد الأوروبي برناردينو ليون، ووزير الخارجية القطري خالد العطية، ووزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد. والتقى الوفد أطراف الأزمة من دون الوصول إلى نتيجة، بعد أن كانت مهمته إقناع الإخوان بقبول خارطة الطريق، في مقابل إطلاق سراح بعض المسجونين احتياطيًا، والإبقاء على الوضع القانوني والسياسي للجماعة والحزب، وإعادة فتح القنوات الفضائية المغلقة، والسماح لمرشحي الجماعة بخوض الانتخابات. ثم أعلنت مؤسسة الرئاسة في 7 آب/ أغسطس فشل هذه الجهود الدولية، وحمّلت الإخوان المسؤولية(29).

بعد فضّ الاعتصامات بالقوة، صدرت مبادرة من زياد بهاء الدين (نائب رئيس الوزراء آنذاك) في 21 آب/ أغسطس 2013، تتضمن مبادئ عدة، منها نبذ العنف، واستكمال خارطة الطريق بما يضمن مشاركة القوى كلها، مع رفض العزل أو الإقصاء السياسي، لكن الحكومة لم تهتم بالمبادرة. وفي 5 تشرين الأول/ أكتوبر، قدّم أحمد كمال أبو المجد مبادرة أخرى تدور حول الحل الدستوري، ثم عرض حسن نافعة مبادرة في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2013، وأعاد طرحها في 4 شباط/ فبراير 2014. وتتضمن إجراءات عدة تمهيدًا لمصالحة وطنية شاملة عن طريق تشكيل لجنة حكماء محدودة العضوية،

---

(28) ماضي، **عمليات الحوار**، ص 74.

(29) المرجع نفسه.

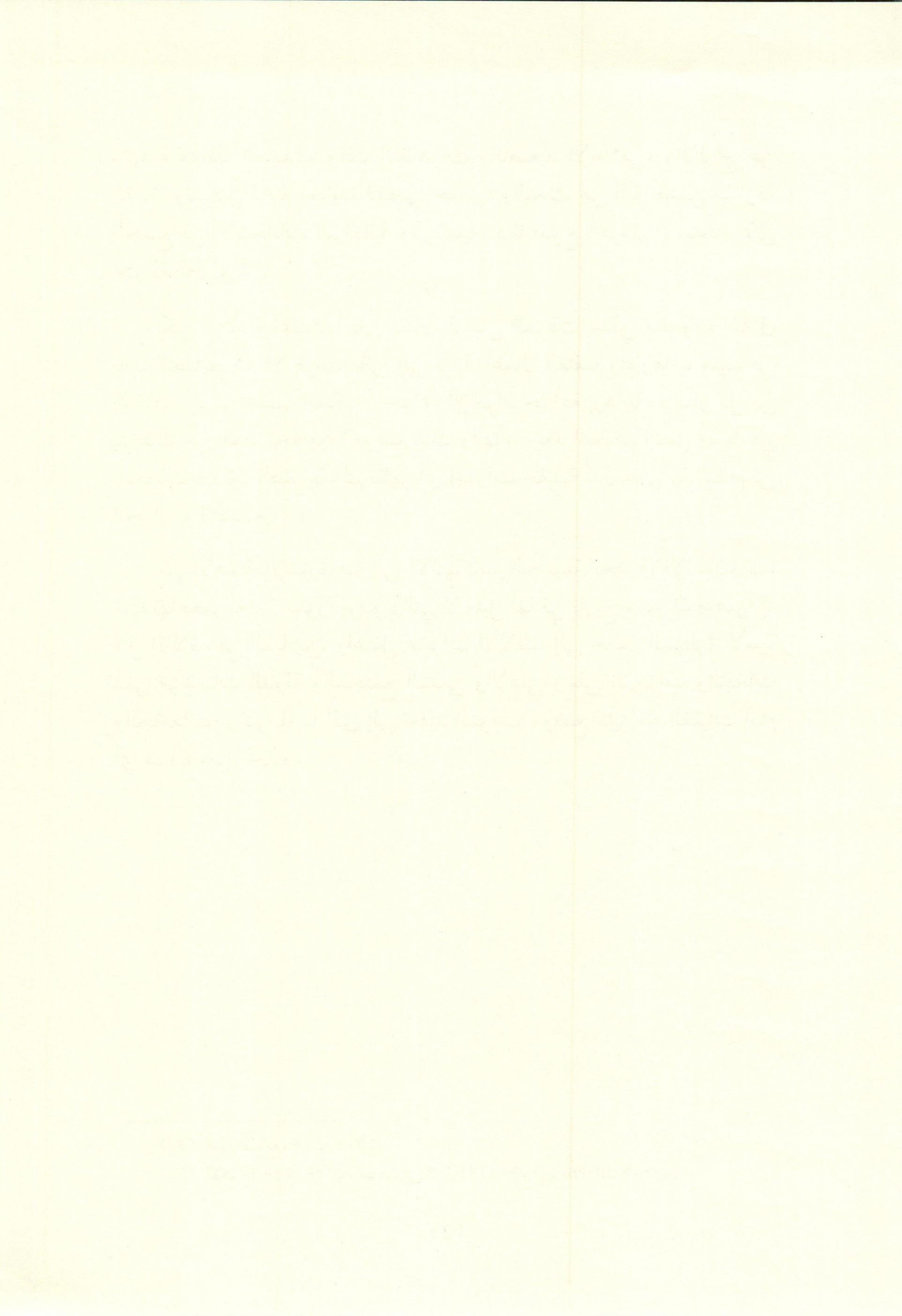
وتهدئة متبادلة تستهدف وقف التظاهرات والتصعيد الإعلامي، والإفراج عن القادة، وتشكيل لجنة محايدة لتقصي حقائق، والبحث عن آلية تضمن مشاركة الجميع في الانتخابات البرلمانية والرئاسية. كما اقترح آخرون الاستفتاء على خارطة الطريق[30].

لكن الرئاسة أعلنت، على لسان الرئيس الموقت عدلي منصور، إغلاق باب التصالح مع الإخوان، نظرًا إلى تزايد أعمال العنف والإرهاب منهم في اعتقاده[31]. ثم أعلنت الحكومة جماعة الإخوان جماعة إرهابية، وصار كل من يتحدث عن المصالحة معها موضع شك واتهام. وبعد انتخاب رئيس جديد في انتخابات 2014 الصورية، لم تظهر أي إشارات حقيقية تدل على نيّة النظام في الحوار أو التصالح.

من الأهمية الإشارة هنا إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما شهدتها مصر بعد 3 تموز/ يوليو والتي لا مثيل لها في تاريخ مصر المعاصر؛ إذ قُتل الآلاف في الميادين، واعتُقل عشرات الآلاف، إلى جانب السيطرة الأمنية على مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والأهلي وعلى الأحزاب والنقابات والجامعات، وغيرها، ما أدّى إلى تعقيد الموقف ووضع كثير من العقبات أمام أي عملية حوار جادّة.

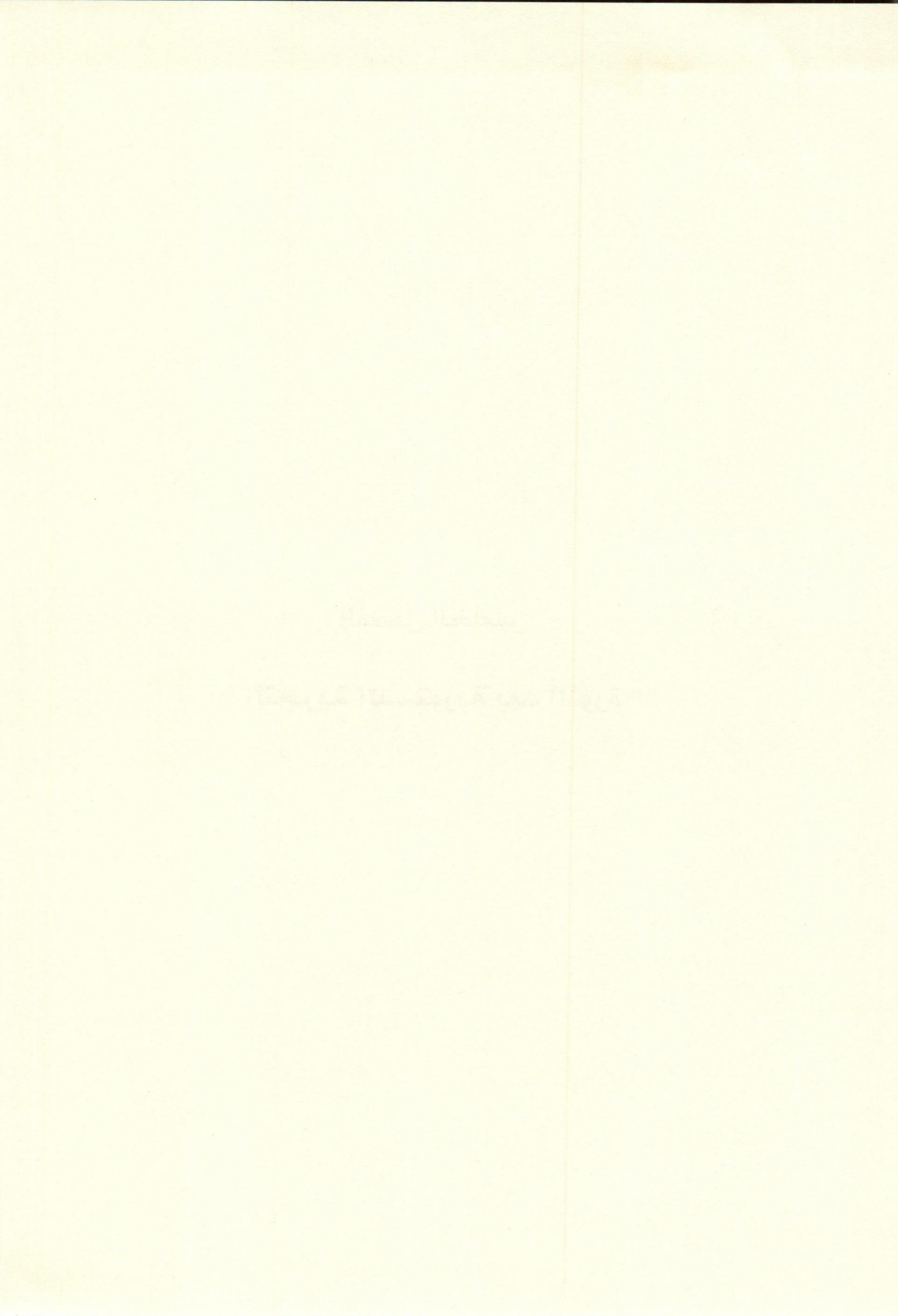
(30) **اليوم السابع**، 4/ 2/ 2014.

(31) **الأهرام**، 4/ 2/ 2014، شوهد في 18/ 3/ 2015، في: https://bit.ly/2IPrPHj



الفصل الخامس

التجربة الدستورية بعد الثورة



هل من الممكن أن تُجهض الدساتير الثورات الديمقراطية؟ ربما يبدو هذا الأمر متناقضًا؛ ففي الحالات الناجحة، من المفترض أن يترجم الدستور مطالب الثورة وأهدافها، ويُغيّر جوهر ممارسة السلطة وينقل السلطة من يد فرد أو فئة صغيرة إلى فئات أوسع. حدث هذا، كما سنعرض لاحقًا، في بعض الحالات ولم يحدث في حالات أخرى. ومن هنا، يهدف هذا الفصل إلى دراسة الحالة المصرية من هذه الزاوية تحديدًا، عبر طرح السؤال المحوري التالي: هل ساهمت التجربة الدستورية المصرية خلال الأعوام التي تلت ثورة 25 يناير في تحقيق أهداف الثورة عبر إقامة دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية، أم أنها ساهمت في إجهاض الثورة؟

سنُلقي الضوء على وثائق التجربة الدستورية المصرية خلال المرحلتين الانتقاليتين (بعد 25 كانون الثاني/ يناير وبعد 30 حزيران/ يونيو 2013)، اللتين شهدتا اضطرابًا دستوريًا واضحًا؛ إذ بلغ عدد هذه الوثائق 14 وثيقة دستورية، تتمثل في: التعديلات الدستورية التي تمت على 9 مواد من دستور 1971، و10 إعلانات دستورية، ودستورين، إضافة إلى بيان القوات المسلحة في 3 تموز/ يوليو 2013، هو ذو الطبيعة الخاصة، كما سنعرض لاحقًا[1].

سيتم هذا من خلال منهجية قوامها دراسة السياق العام للمرحلة الانتقالية للثورة المصرية ومتابعته، والنظر في الوثائق الدستورية الصادرة من حيث تعبيرها عن مطالب ثورة 25 يناير وأهدافها من جهة، ومن حيث درجة التزامها بمتطلّبات المراحل الانتقالية للتحول الديمقراطي وأسس نظام الحكم

(1) ينظر بتوسع: عبد الفتاح ماضي، «هل يمكن أن تجهض الدساتير الثورات الديمقراطية؟ قراءة في التجربة الدستورية المصرية بعد ثورة يناير 2011»، **المجلة المغربية للسياسات العمومية**، سلسلة دفاتر حقوق الإنسان 3 (خريف 2015).

الديمقراطي من جهة أخرى. واستنادًا إلى طبيعة عملية التغيير في مصر، وإلى طبيعة الثورات الديمقراطية التي شهدها بعض الدول في العقود الأخيرة، يمكننا تحديد مطالب ثورة يناير وأهدافها في الانتقال من الحكم التسلطي إلى الحكم المقيّد، أي إلى نظام ديمقراطي يغيّر بنية السلطة السياسية وطرائق ممارستها. ويتّسم هذا النظام الديمقراطي بمجموعة من الأسس أو الخصائص الأساسية، وهي مساواة الجميع أمام القانون، وعدم وجود إرادة أعلى من إرادة المؤسسات المنتخَبة، سواء من جهة دينية أو قبلية أو من مؤسسة عسكرية أو أمنية أو قضائية، إضافة إلى وضع الضمانات اللازمة للحريات والحقوق ومبادئ المواطنة، وفصل السلطات، والمشاركة السياسية من دون إقصاء أي طرف يرتضي الديمقراطية بوصفها نظامًا سياسيًا، وذلك على اعتبار أن تغيير جوهر ممارسة السلطة كفيل بإنتاج حكومات منتخبة ومسؤولة وقادرة على التصدي للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الشعارات التي رفعها الشعب، مثل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية واستقلال القرار السياسي[2].

أولًا: الدساتير والمراحل الانتقالية[3]

يُعرّف «الدستور» عادة في كتب السياسة والقانون بأنه مجموعة من القواعد القانونية التي تتصل بالتنظيم السياسي في دولة معيّنة، أي القواعد التي تُحدّد شكل الدولة وخصائص نظامها السياسي بتفصيلاته كلها: المرجعية العليا لهذا النظام، وأولويات مجتمعه؛ المؤسسات السياسية الرسمية؛ علاقة

---

(2) ينظر بشأن خصائص الديمقراطية: عبد الفتاح ماضي، «هل من الممكن تطوير نظام ديمقراطي بمرجعية إسلامية؟»، في: عبد الفتاح ماضي [وآخرون]، **الثقافة ودراسات الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر العربي التركي الأول للعلوم الاجتماعية** (ATCOSS)، مج 1 (أنقرة: نقرةأنقرة: مؤسسة التفكير الاستراتيجي؛ مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بالقاهرة، 2012)، ص 291-323، الدراسة متاحة أيضًا في: www.abdelfattahmady.net؛ علي خليفة الكواري، «المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي»، **المستقبل العربي**، العدد 173 (تموز/ يوليو 1993)؛ علي خليفة الكواري، «نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية»، **المستقبل العربي**، العدد 338 (نيسان/ أبريل 2007).

(3) بخصوص المقصود بالمراحل الانتقالية: ينظر ما ورد في مقدمة هذا الكتاب، حيث ميّزنا بين مفاهيم ثلاثة: «الانتقال إلى الديمقراطية»، و«التحول الديمقراطي»، و«ترسيخ الديمقراطية».

هذه المؤسسات بعضها ببعض، وعلاقتها بالمحكومين والقوى السياسية غير الرسمية والقوى الاجتماعية الأخرى؛ ومنظومة الحريات والحقوق التي يتمتع بها المواطنون كافة بلا استثناءٍ أو تمييز. وفي كتب الأنظمة السياسية والدستورية تفصيلات كثيرة للدستور من حيث نشأته وأنواعه ونهايته ووقت ظهور الدساتير الجديدة، وغير ذلك[4].

في العقود الأخيرة، زاد الاهتمام في أدبيات الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي بما صار يُعرف بـ «الدستور الديمقراطي»، وبعملية وضع الدساتير الديمقراطية في أثناء مراحل التحول الديمقراطي؛ إذ يواجه قادة التحول الديمقراطي عادة معضلة إقامة نظام الحكم الديمقراطي البديل وإنشاء مؤسسات جديدة تضع الخصائص الرئيسة للديمقراطية موضع التطبيق، مثل إنشاء مؤسستَي التشريع والتنفيذ والنظام الانتخابي والمؤسسة القضائية المستقلة ونظام المراجعة القضائية وسُبل تحييد الجهاز الإداري والمؤسسات الأمنية والعسكرية، وغير ذلك. وعملية بناء نظام الحكم الجديد ليست مجرد عملية نقل من الآخرين أو اختيار نظام من بين أنظمة الحكم المعروفة، بل هي أعقد من هذا، إذ تبدأ من الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ذاته، ومن أولويات مرحلته التاريخية الراهنة، وتمر بتجارب الدول الأخرى للاستفادة وأخذ العبر والدروس، وتنتهي باختيارات محددة من الساسة والنخب[5].

تقوم هذه الاختيارات، في واقع الأمر، بمعالجة التحديات والإشكاليات بحسب الأولويات التي تفرضها الأوضاع المختلفة لكل مجتمع، وترجمة مطالب الشعب إلى ترتيبات مؤسسية وأطر قانونية ودستورية وسياسية تشكل مجتمعةً ملامح النظام السياسي المنشود. وفي أدبيات السياسة المقارنة،

---

(4) ينظر: عبد الحميد متولي وسعد عصفور ومحسن خليل، **القانون الدستوري والنظم السياسية** (الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، [د.ت.]).

(5) هناك كثير من المقالات والتقارير والكتب التي يمكن الرجوع إليها هنا، والتي أشار إليها الباحث، في: الكواري، «المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي».

يشير مصطلح «الهندسة الدستورية» إلى العملية التي يتم بموجبها إيجاد المؤسسات والآليات والهياكل والضمانات الكفيلة بتحقيق أهداف مرجوّة في مجتمع ما[6].

تتطلب عملية البناء توافر الحد الأدنى من «التوافق المجتمعي» على طبيعة التحديات والإشكاليات، وأولويات المجتمع، وأنسب السُبل لمعالجة تلك التحديات. وأثبتت تجارب عدة كيف أن توافق القوى السياسية وتكتّلها من أجل الديمقراطية، كفيلٌ بمواجهة التحديات الخارجية أيضًا. ويُعدّ هذا التوافق المجتمعي على النظام الديمقراطي بمبادئه ومؤسساته وآلياته وضماناته من الأمور ذات الأهمية في هذا المقام. أمّا الشقاق المجتمعي والاختلاف الحاد بين رؤى القوى السياسية، فهما من العقبات المهمة أمام عملية بناء أنظمة الحكم الجديدة. وربما يقتضي هذا التوافق تأجيل حسم بعض القضايا الخلافية إلى مرحلة تاريخية لاحقة، والتوافق، مرحليًا، على الحد الأدنى الديمقراطي الذي يكفل بناء النظام الديمقراطي الجديد وإيجاد مجال عام منفتح يسمح للرأي والرأي الآخر، ويسمح بحل القضايا الخلافية في جوٍّ من الحرية والانفتاح[7].

هذا ما حدث في تجارب تحوّل ديمقراطي مختلفة؛ فالبيض والسود في جنوب أفريقيا لم يعالجوا قضاياهم الخلافية كلها قبل انتخابات 1994، كما أجّل البولنديون حسم قضية الهوية في الدستور أعوامًا عدة[8]. إضافة إلى أن الدساتير قابلة للتعديل والتطوير، ومن ثم يمكن حسم ما لم يُحسم في مرحلة تاريخية لاحقة؛ ففي البرازيل عُدّل الدستور نحو 70 مرة منذ وضعه في عام 1988، كما عُدّل دستور جنوب أفريقيا نحو 16 مرة منذ وضعه[9]. هذا إضافة

---

(6) Giovanni Sartori, *Comparative Constitutional Engineering*, 2nd ed. (New York: New York University Press, 1997).

(7) ينظر في شأن مصطلح «الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية» وأهميتها لنجاح محاولات الانتقال في الدول العربية: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، «مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية»، **المستقبل العربي**، العدد 373 (آذار/ مارس 2010).

(8) لمزيد من التفصيلات: Ray Taras, «Politics in Poland,» in: Gabriel A. Almond et al., *European Politics Today* (London: Pearson, 2006), pp. 355-360.

(9) ينظر دساتير هذه الدول في: https://www.constituteproject.org

إلى أن نجاح عملية بناء الأنظمة الجديدة ووضع الأطر الدستورية والقانونية يتوقفان على إخلاص الفاعلين السياسيين من نخب وقوى سياسية ومهاراتهم وسلوكهم، وعلى نجاحهم (في أثناء عملية وضع الدستور، أو تعديله، وبناء مؤسسات النظام السياسي الجديد) في قراءة الواقع بشكل صحيح، وفهم تجارب الآخرين وأخذ العِبَر منها، ووضع آليات وضمانات ومحفّزات محدَّدة تستجيب لمطالب الشعب وتضمن فاعلية مؤسسات الدولة وتمنع عودة الاستبداد والإقصاء. ويقتضي هذا الأمر تخلّي النخب السياسية عن خلافات الماضي أو الدخول في نوايا بعضهم بعضًا المستقبلية. وهذه أمراض لا تزال نخبنا تعانيها في كثير من دولنا العربية[10].

ثانيًا: التجربة الدستورية في مصر

يمكن القول بداية إن الحالة المصرية، وربما حالات عربية أخرى، تقترب من حالة الثورات الانتخابية التي أشرنا إليها من قبل؛ إذ غاب ترتيب الأولويات، سواء خلال مرحلة المجلس العسكري (شباط/ فبراير 2011 وحتى ما بعد انتخاب الرئيس المدني) أو خلال المرحلة التي تلت 30 حزيران/ يونيو 2013؛ ففي الحالتين انفردت السلطة بوضع الأطر الدستورية والقانونية من دون تشاور حقيقي، ومن دون إدراك أهمية البناء والتأسيس وسُننه، واهتمت بالانتخابات لملء المؤسسات الشاغرة من دون توفير الحد الأدنى من دولة القانون والمؤسسات والقضاء المستقل. وازدادت الأمور صعوبة عندما جرت الانتخابات في ظل انقسام سياسي حاد، كما هي الحال بعد 3 تموز/ يوليو 2013، حيث سُيّس الجيش ورُسم مسار سياسي جديد مع إقصاء التيار الإسلامي بالكامل، وإبعاد القوى الثورية الشبابية التي أشعلت ثورة 25 يناير

---

(10) عبد الفتاح ماضي، «الديمقراطية الآن والتنافس غدًا»، **البديل** (القاهرة)، 18/ 4/ 2008، شوهد في 22/ 5/ 2017، في: http://bit.ly/2XpRfVT؛ وفي الحالات الأفريقية الكثير من الأمثلة عن الإقصاء، ينظر: Michael Bratton & Nicholas De Walle, «Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in Africa,» *World Politics*, vol. 24, no. 4 (July 1995), p. 460; DohChull Shin, «Review Article: On The Third Wave of Democratization, a Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research,» *World Politics*, vol. 47, no. 1 (October 1994), p. 142.

واعتماد الحل الأمني في التعامل مع المعارضين، وذلك على النحو الذي عرضناه في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

نعالج في ما يلي الوثائق الدستورية المختلفة التي صدرت خلال ثلاث مراحل زمنية، وذلك من حيث السياق العام الذي وُضعت في إطاره هذه الوثائق، وطرائق وضعها، ومدى انسجام مضامينها مع مطالب الثورة، ومع مبادئ الحكم الديمقراطي، والآثار التي ترتبت عليها.

1. الوثائق الدستورية خلال حكم المجلس العسكري

في المرحلة الأولى التي امتدت بين 12 شباط/ فبراير 2011 وانتخاب أول رئيس مدني في أيار/ مايو 2012، شهدت مصر تحت حكم المجلس العسكري إعلانًا دستوريًا في 13 شباط/ فبراير 2011، ثم تعديلات دستورية على تسع مواد من دستور 1971، ثم إعلانًا دستوريًا في 30 آذار/ مارس 2011، ثم إعلانين دستوريين (في 25 أيلول/ سبتمبر و19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011) يُعدّلان إعلان 30 آذار/ مارس، ثم إعلانًا دستوريًا مكمّلًا في 17 حزيران/ يونيو 2012. وفي هذه المرحلة عانت مصر انقسامًا سياسيًا حادًّا، سببه الأساسي احتكار فريق واحد - هو المجلس الأعلى للقوات المسلحة - إدارة المرحلة الانتقالية، وارتباك المسار الذي حدّده هذا المجلس بالتفاهم ضمنًا مع التيار الإسلامي، وكانت جماعة الإخوان المسلمين في صدارة هذا التيار.

أ. إعلان 13 شباط/ فبراير 2011

أولى الوثائق كانت الإعلان الدستوري الصادر في اليوم التالي مباشرة لإسقاط مبارك، أي إعلان 13 شباط/ فبراير 2011[11]. وخطورة هذا الإعلان كانت في أنه دشّن انفراد المجلس العسكري بإدارة المرحلة، استنادًا إلى ما سمّاه الإعلان «تكليفه بإدارة شؤون البلاد»، في إشارة إلى العبارة ذاتها التي

(11) الإعلان الدستوري (13 شباط/ فبراير 2011).

وردت في كلمة مبارك، والتي أعلن فيها على لسان نائبه، تخلّيه عن السلطة وتكليف القوات المسلحة إدارة شؤون البلاد.

تضمّن الإعلان عبارات واضحة عن إيمان المجلس الأعلى للقوات المسلحة إيمانًا راسخًا «بأن حرية الإنسان وسيادة القانون وتدعيم قيم المساواة والديمقراطية التعددية والعدالة الاجتماعية، واجتثاث جذور الفساد، هي أسس الشرعية لأي نظام حكم يقود البلاد في الفترة المقبلة»[12]. بيد أن هذا الإيمان الراسخ لم يقترن بمشاركة القوى التي قامت بالثورة في رسم طريق الانتقال إلى الديمقراطية. وانفرد المجلس، من غير أن تعي القوى السياسية خطورة هذا الانفراد، بوضع قرارات مصيرية عدة: تعطيل العمل بأحكام الدستور، وتولّي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد ومنحه سلطة إصدار مراسيم بقوانين بصفة موقتة مدة ستة شهور أو انتهاء انتخابات مجلسَي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية، وحل مجلسي الشعب والشورى وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، إضافة إلى استمرار آخر وزارة في عهد مبارك برئاسة أحمد شفيق، وإجراء انتخابات مجلسَي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية، مع التزام الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

في واقع الأمر، لم يفطن أحد تقريبًا إلى خطورة انفراد المجلس العسكري برسم خارطة الطريق في ذلك الوقت المبكر من الثورة، وبقيت الأغلبية العظمى من القوى السياسية المدنية والإسلامية والشبابية على قناعة بأن المجلس ليس لديه أطماع في السلطة. غير أن تطورات الأمور سارت في اتجاهات مختلفة، حيث اختار المجلس أن تكون الوزارة التي عيّنها وزارةً ضعيفة، تعود إليه في معظم الأمور، وكذلك تباطأ في إحالة رموز النظام القديم إلى القضاء، وبقي مبارك وبعض أركان حكمه طلقاء شهورًا بعد التنحّي، ولم يقم المجلس، أو لم يسمح، بإجراء أي عمليات إصلاح أو تطهير حقيقية لمؤسسات الدولة، ولا سيما في الشرطة والقضاء، ولم يستجب إلى كثير من مطالب الثورة الخاصة بالموضوعات الاجتماعية والاقتصادية إلا تحت الضغوط الشعبية. ثم تورّط

(12) المرجع نفسه.

المجلس نفسه بعد شهور معدودات من الثورة في قتل المتظاهرين في ميدان التحرير وأحداث محمد محمود وماسبيرو ومجلس الوزراء، وغيرها[13].

ب. تعديلات دستور 1971

أما ثاني الاستحقاقات الدستورية، فكان تعديل دستور 1971؛ إذ شكّل المجلس العسكري لجنةً غير متوازنة في عضويتها، ضمّت قضاة وأساتذة قانون دستوري وممثلًا عن تيار سياسي واحد هو الإخوان المسلمين. ثم مُرّرت التعديلات في استفتاء عام في 19 آذار/ مارس 2011.

كان السياق العام للاستفتاء على هذه التعديلات غاية في الاضطراب، وإلى جانب بعض التحفّظات التي أثيرت في شأن المواد المعدلة[14]، كانت هناك مشكلات أخرى في مسوّدة التعديلات، كتبتُ عنها في حينها[15]، **أولها**، أن المرحلة الانتقالية، التي هي مرحلة بناء وتأسيس كما أشرنا، كانت تحتاج إلى تفاهمات وتوافقات وحلول وسط تقبلها شرائح واسعة من الناس. للأسف، لم تفتح التعديلات المقترحة الباب لمثل هذه التوافقات، بل على العكس أدت إلى استقطاب حاد بسبب تشكيل اللجنة والخلاف حول مسألة لا أهمية لها في رأيي وهي الدستور أولًا أم الانتخابات. وعلى عكس ما يعتقد بعض المتابعين، يجب ألا تُترك القضايا المصيرية في مرحلة البناء حتى صناديق الاقتراع. بل من المعروف أن مجرد تعديل الدساتير في الأنظمة الديمقراطية المستقرة يتطلب أغلبية معينة، الثلثين وأكثر من هذا في بعض الحالات، فما بالنا بالبدايات في دولة تتلمس طريقها نحو الديمقراطية!

---

(13) ينظر لمزيد من التفصيلات: عماد الدين شاهين، «حصيلة التحركات من أجل الديمقراطية: حالة مصر»، في: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (محرران)، **الديمقراطية المتعثّرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).

(14) وذلك حال تحصين قرارات اللجنة المشرفة على الانتخابات، والتشدد في شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية. كان الغرض من هذه التعديلات هو أن يكون هناك إطار دستوري للمرحلة الانتقالية التي ستشهد استحقاقات مهمة بحسب خارطة الطريق التي وضعها المجلس العسكري، وأهمها إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ووضع دستور جديد. ينظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(15) عبد الفتاح ماضي، «ثلاثة أسباب أخرى لرفض التعديلات»، **موقع د/ عبد الفتاح ماضي**، 18/ 3/ 2011، شوهد في 15/ 5/ 2015، في: https://bit.ly/2OiEI2C

المشكلة **الثانية** تتصل بالثورات الانتخابية التي سبق أن أشرنا إليها؛ فحالات الانتقال السابقة لم تبدأ بالذهاب إلى الصناديق من دون توافق، وإنما بالبناء ووضع الأسس الصحيحة للنظام الديمقراطي المنشود عبر سلسلة من الحوارات والتوافقات. والسبب هنا ليس ترك فرصة للأحزاب للاستعداد فحسب، بل لأن التوافق على قواعد اللعبة وتأطيرها لا بد من أن يسبق النزول إلى ساحات الانتخابات للتنافس.

أمّا المشكلة **الثالثة،** فتتصل بحقيقة أن الاستفتاءات تكون عادة بين بديلين واضحين. ولهذا كان على من اقترح التعديلات أن يوضح للناخبين ماذا بعد «لا»، حتى يتمكن الناس من المفاضلة بين البديلين. ما حدث هو تخويف الناس من فراغ دستوري وانفلات أمني وحكم عسكري، بل هناك من تحدث عن فزاعات أميركية وإسرائيلية، كما أشار فهمي هويدي في ذلك الوقت. أمّا بديل «نعم»، فكان غامضًا أيضًا، ولم نعرف ماذا بالضبط بعد «نعم»، وتحدث اللواء ممدوح شاهين، أحد أعضاء المجلس العسكري، في الإعلام عن نيّة المجلس العسكري إصدار إعلان دستوري في حالة «نعم» وفي حالة «لا»[16]. فلماذا لم يفصح المجلس عن هذا الإعلان حتى يكون الناس على بيّنة من أمرهم؟ كما تحدّث بعض أعضاء اللجنة عن أن التعديلات ستُعيد العمل بدستور 1971 من جديد، وعن انتهاء الدستور، وأن التعديلات هي إعلان دستوري. هذا الأمر الأخير غير صحيح، لأن أي انتخابات كانت ستحتاج إلى أكثر من هذه المواد المعدلة، أي إلى الدستور الأصلي أو إعلان دستوري مكمل وجملة من القوانين المكمّلة له.

ج. إعلان 30 آذار/ مارس وتعديلاته

ما جرى فعلًا هو تضمين المواد التسع المعدلة في إعلان دستوري هبط على المصريين من دون تشاور في 30 آذار/ مارس 2011؛ إذ وضع المجلس

(16) هاني بدر الدين، «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الإعلان الدستوري غدًا»، **الأهرام**، 29/ 3/ 2011، شوهد في 2/ 2/ 2014، في: https://bit.ly/2PrvnlK

العسكري بشكل منفرد تمامًا، التعديلات (وكانت تمس 9 مواد فقط من دستور 1971) في إعلان دستوري من 63 مادة[17]. والمشكلة هنا ليست في الانفراد بهذا العمل فحسب، بل في الالتفاف أيضًا على إرادة الناخبين الذين صوتوا على 9 مواد فقط. هذا إضافة إلى أن الإعلان رسّخ انفراد المجلس العسكري وتحكمه في إدارة المرحلة الانتقالية من جديد؛ إذ أسند سلطتي التشريع والتنفيذ إلى المجلس العسكري، على أن يعاونه في التنفيذ مجلس الوزراء (مادة 56 و57)، ووضع بعض الملامح لانتخابات برلمانية ورئاسية وتشكيل لجنة من مئة عضو لوضع دستور جديد بمجرد عقد انتخابات مجلسي الشعب والشورى (مادة 60)[18]. ويشبه تخصيص المجلس لنفسه سلطة التشريع البيانات الأولى للانقلابات العسكرية في المشرق العربي منذ أواخر الأربعينيات.

كانت المشكلة الأساسية في غياب أي توافق أو تشاور بشأن مضامين هذا الإعلان، وبشأن الجدول الزمني لاستحقاقاته الرئيسة، ومراحل تشكيل لجنة وضع الدستور وإجراءاته وضوابطه. واستمر النهج الانفرادي في المجال الدستوري والقانوني، وانفرد المجلس العسكري في تعديل القوانين المكمّلة للدستور الخاصة بإجراء الانتخابات البرلمانية.

بعد صدور قانون الانتخابات بمرسوم قانون رقم 108 لعام 2011 بتعديل بعض أ-حكام القانون رقم 28 لعام 1972 في شأن مجلس الشعب، الذي حدد النظام المختلط (الفردي والقوائم مناصفة) كنظام انتخابي، رفضته الأحزاب والقوى السياسية في معظمها، لأنها كانت تطالب بإلغاء النظام الفردي. ولهذا اتفق المجلس العسكري مع رؤساء بعض الأحزاب السياسية على تعديل النسبة ليكون ثلث المقاعد بالنظام الفردي، والثلثان الباقيان بنظام القوائم النسبية المغلقة. وأصدر المجلس إعلانًا دستوريًا في 25 أيلول/ سبتمبر 2011 يُعدّل إعلان 30 آذار/ مارس ويتضمن النسبة المعدلة.

---

(17) الإعلان الدستوري الصادر في 30 آذار/ مارس 2011.

(18) المرجع نفسه.

عندما أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمًا يُلزم الحكومة بتمكين المصريين في الخارج من التصويت في الانتخابات البرلمانية، ولمّا كان الإعلان الدستوري ينص على الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، اتُّفق على أن يشرف السفراء والقناصل على الانتخابات في الخارج. ولهذا أُصدر إعلان دستوري جديد في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 يُعدّل إعلان 30 آذار/ مارس ويقضي باستثناء المصريين في الخارج من الإشراف القضائي.

على خلاف هذين التعديلين على إعلان 30 آذار/ مارس، غاب الحوار والتوافق عن باقي الاستحقاقات الدستورية التي انفرد بها المجلس العسكري. كان هذا الخطأ أول الأخطاء القاتلة في إدارة المرحلة الانتقالية. ولم تفطن جماعة الإخوان المسلمين إلى هذا الأمر، ورفضت الاستماع إلى النصائح التي قُدّمت في هذا الشأن، بل والأخطر من هذا كله، هو أن الجماعة قادت التيار الإسلامي كله تقريبًا وراء هذا المقترح. وكما ذكرنا في فصل سابق، ربط بعض الإسلاميين بين تعديل الدستور من جهة، وبقاء المادة الثانية من الدستور وصد هجوم «علماني» على الحياة السياسية في مصر، أو هكذا صُورت الأمور لهم، من جهة أخرى.

كان على الإسلاميين التمسك من البداية بضرورة الانتصار لمسار توافقي - أيًا كان هذا المسار - بدلًا من الاصطفاف وراء مسار لم يخضع للمشاورة والنقاش، بل أدّى إلى تفريق الجماعة الوطنية. ولنتذكر جيدًا أن من دون دعم الإخوان والتيار الإسلامي، ما كان لهذا المسار أن يرى النور.

واقع الأمر أن خطأ هذا المسار ليس بالأمر الهيّن، وكما أشرت من قبل، في معظم تجارب الانتقال الديمقراطي الناجحة، لا يتم اللجوء إلى الشعب - إنْ في شكل استفتاءات أو انتخابات - بعد أسابيع من انهيار النظام القديم، لا لعدم جاهزية قوات الأمن فحسب في ضبط الأمن في الطرق واللجان الانتخابية، كما تصور بعضهم في مصر، ولا لعدم استعداد الأحزاب الجديدة للحشد أو التعبئة كما تصور فريق آخر، وإنما لسبب آخر أكثر خطورة، هو عدم تصدير خلافات النخب إلى الشارع قبل التوافق في شأنها، ومن ثم فك تحالف الثورة وتعميق الانقسام السياسي.

كما أنه لا يوضع دستور جديد، في معظم حالات الانتقال، بعد انهيار النظام القديم مباشرة؛ إذ يقتضي الأمر أن تُمنح الجمعيات التأسيسية - التي يُنتخب أو يُعيّن أعضاؤها - الوقت الكافي للوصول إلى التوافقات المطلوبة لوضع الدساتير. هكذا سارت الأمور مثلًا في جنوب أفريقيا، حيث عُمِل بدستور موقت صغير في الفترة 1993-1996، ثم دخل الدستور الجديد حيّز التنفيذ في عام 1996. وفي بولندا بدأ الانتقال الديمقراطي أواخر الثمانينيات، أمّا الدستور الجديد فرأى النور بعد استفتاء أجري في عام 1997. وفي البرازيل، بدأ الانتقال في النصف الأول من السبعينيات ووضع الدستور الجديد في عام 1988. وفي الهند استغرق العمل في الجمعية التأسيسية التي وضعت الدستور نحو ثلاثة أعوام (1946-1949)[19].

لم يفهم معظم النخب أهمية هذا الأمر، بل راح بعضهم يستخف بالدروس والعبر المستمدة من تجارب الآخرين، ويتصوّر أن مصر حالة فريدة. لقد سبق للباحث أن تحدث كثيرًا عن خطورة هذه الأمور في محافل ومناسبات عدة، وحذر من أن أي مسار لا يحظى بتوافق وطني واسع لن يُكتب له النجاح. فهذه سُنّة كونية تكررت في حالات انتقال أخرى. وكان من المفترض في مثل هذه الحالات، كما كتبتُ في ذلك الوقت[20]، ألّا يتصور أحد أن بإمكانه فرض رؤيته على الآخر، فالمباراة ليست صفرية، ولا ينبغي لها أن تكون صفرية إذا أردنا النجاح.

د. الإعلان الدستوري المكمّل في حزيران/ يونيو 2012

نشير في نهاية هذا المبحث إلى التطورات السياسية والدستورية التي انتهت بحل مجلس الشعب المنتخب، وكما أشرنا من قبل، أصدرت المحكمة

---

(19) عبد الفتاح ماضي، «مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية» في: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (محرران)، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 38-40، 53-57، 58-63.

(20) عبد الفتاح ماضي، «التوافق أولًا وليس الدستور أو الانتخابات»، **الجزيرة نت**، 2011/6/23؛ عبد الفتاح ماضي، «هل يحتاج المصريون إلى ثورة تصحيحية؟»، **الجزيرة نت**، 2011/12/2.

الدستورية العليا حكمًا في 14 حزيران/ يونيو 2012، قبل بدء جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية بين محمد مرسي وأحمد شفيق، يقضي بعدم دستورية بعض المواد التي أُجريت على أساسها انتخابات مجلس الشعب وبُطلان تكوين المجلس بأكمله، ثم أصدر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرارًا بحل المجلس[21].

بعد ثلاثة أيام من الحل، وفي اليوم الثاني لانتخابات الإعادة (17 حزيران/ يونيو 2012)، صدر عن المجلس العسكري إعلان دستوري مكمّل جديد، تم بموجبه إقرار أمور مصيرية عدة في غفلة من الزمان ومن دون أي تشاور مع القوى السياسية (ينظر الملحق 6). ومن هذه الأمور ما يُقيّد سلطة الرئيس المقبل، مثل إبقاء سلطة التشريع مع المجلس العسكري حتى انتخاب مجلس شعب جديد، وتحديد الجهة التي سيؤدي أمامها الرئيس المنتخب اليمين الدستورية وهي المحكمة الدستورية العليا، وذلك بالنظر إلى حل مجلس الشعب. هذا إلى جانب إطلاق يد المجلس العسكري في جميع الشؤون المتصلة بالقوات المسلحة؛ إذ نص الإعلان على أن: «المجلس الأعلى للقوات المسلحة يختص بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة، وتعيين قادتها ومد خدمتهم، ويكون لرئيسه - حتى إقرار الدستور الجديد - جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع»[22]. وأعطى الإعلان المجلس - إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية عملها - الحق في تشكيل جمعية تأسيسية جديدة. كما أن الإعلان منح رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو خمس عدد أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور الحق في الطلب من الجمعية التأسيسية إعادة النظر في أي نصوص مقترحة تتعارض مع أهداف الثورة ومبادئها الأساسية، أو «مع ما تواتر من مبادئ في

---

(21) **الشروق**، 15/ 6/ 2012، ص 1.

(22) الإعلان الدستوري المكمل (17 حزيران/ يونيو 2012) مرفق في الملحق (6)، ص 274-276 من هذا الكتاب.

الدساتير المصرية السابقة»، فإذا أصرّت الجمعية على رأيها، عرض الأمر على المحكمة الدستورية العليا ويكون القرار الصادر عن المحكمة الدستورية العليا ملزمًا للجميع[23].

للأسف لم يحظَ هذا الإعلان باهتمام كثيرين، لكن الأحداث التالية أثبتت أن هناك مخاوفَ كثيرة لدى القوات المسلحة من دستور يُفرض عليها من دون أن يكون لها رأيٌ في نصوصه. كما أثبتت أن المجلس ليس مستعدًا للتنازل عن نفوذه السياسي والاقتصادي للمؤسسات المنتخبة. وأدّت الانقسامات السياسية التي شهدتها البلاد بعد هذا إلى عدم قدرة الرئيس المنتخب على الحكم بشكل توافقي وشفاف، وعدم قدرته على تشكيل تكتل وطني عابر للانتماءات السياسية يُعبّر عن مطالب الثورة ويقود مرحلة البناء والتأسيس، ويُعالج العلاقات المدنية - العسكرية بشكل صحيح وحكيم وبما يحافظ على الدولة والجيش والديمقراطية معًا. وأدّت الانقسامات، أيضًا، إلى فشل الرئيس في إدارة البلاد في ضوء تربّص قوى المعارضة وقوى النظام القديم وخصوم الديمقراطية في مؤسسات الدولة وفي الخارج. وأفضى هذا كله إلى تدخل الجيش مباشرة لعزل الرئيس.

2. الوثائق الدستورية في عهد الرئيس المدني المنتخب

أ. الإعلان الدستوري في 12 آب/ أغسطس 2012

شهدت هذه المرحلة قرارًا جمهوريًا مفاجئًا من الرئيس المنتخب محمد مرسي في 8 تموز/ يوليو 2012، يقضي بعودة مجلس الشعب المنحل ودعوته إلى الانعقاد. وبعد جدلٍ سياسي وقانوني، أصدرت المحكمة الدستورية قرارًا يؤكد حكمها السابق، فاستجاب الرئيس. لكن في 12 آب/ أغسطس 2012 أصدر مرسي إعلانًا دستوريًا جديدًا من أربع مواد أثار كثيرًا من الجدل السياسي والقانوني؛ ألغى فيه الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس العسكري في 17

(23) المرجع نفسه.

حزيران/ يونيو 2012 وأعاد إلى الرئيس المنتخب كامل الصلاحيات التشريعية والتنفيذية بحسب ما جاء في الإعلان الدستوري الصادر في 30 آذار/ مارس 2011، كما أعطى الإعلان الجديد رئيس الجمهورية الحق في تشكيل جمعية تأسيسية جديدة إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية عملها[24]. وأثار هذا الإعلان جدلًا طويلًا حول ما إذا كان يحق للرئيس إلغاء إعلانات دستورية، كما أنه، وككل الوثائق الدستورية السابقة، تم بعمل انفرادي من رئيس الدولة، ومن دون تشاور حقيقي مع حلفاء الأمس من القوى المدنية والشبابية، الأمر الذي فتح بابًا لانقسام سياسي حادّ.

ب. الإعلان الدستوري في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012

كان الاستحقاق الدستوري الأخطر في عهد مرسي هو الإعلان الدستوري الذي أصدره في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، والذي عمّق الانقسامات القائمة بشكل خطر، وكان سببًا مباشرًا للتطورات السياسية اللاحقة كلها التي انتهت بتظاهرات 30 حزيران/ يونيو وتدخّل الجيش وإسقاط مرسي.

صدر هذا الإعلان الدستوري بإرادة منفردة من رئيس الجمهورية أيضًا، حيث لم يعلم به أقرب المستشارين والوزراء المحيطين بالرئيس، وكان بعضهم من رجال القانون، كما استقال معظم مستشاريه احتجاجًا عليه. وصدر الإعلان في مجال سياسي مضطرب تمامًا؛ إذ كان هناك غضب شعبي عارم من الأحكام التي برّأت كثيرين من رموز النظام السابق والضباط المتهمين بقتل المتظاهرين، كما اندلعت أحداث محمد محمود الثانية قبل الإعلان بأيام، أضف إلى ذلك استمرار المطالب الشعبية بإقالة النائب العام القديم المعيّن من مبارك.

تضمن الإعلان بعضًا من مطالب الثورة، مثل تغيير النائب العام وإعادة التحقيقات والمحاكمات للمتهمين في القضايا المتصلة بقتل المتظاهرين وإصابتهم في أثناء الثورة، لكن باقي نصوصه أثار عاصفة قوية من الرفض، نظرًا إلى أنها جعلت قرارات الرئيس الماضية والمستقبلية، أي منذ تولّيه الرئاسة

---

(24) الإعلان الدستوري (12 آب/ أغسطس 2012).

وحتى إقرار دستور جديد وانتخاب مجلس شعب جديد، نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى، فضلًا عن تمديد فترة اللجنة التأسيسية مدة شهرين لإنهاء كتابة الدستور الجديد، وتحصين مجلس الشورى واللجنة التأسيسية من حلّ أي منهما.

بعد تصاعد الغضب الشعبي، ألغى مرسي هذا الإعلان بإعلان دستوري آخر صدر في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2012. ونظرًا إلى وجود دعاوى عدة أمام المحاكم للنظر في أحقية الرئيس في إصدار إعلانات دستورية، حصّن إعلان 8 كانون الأول/ ديسمبر الإعلانات الدستورية كلها، حيث «لا تقبل الطعن عليها أمام أية جهة قضائية وتنقضي الدعاوى المرفوعة بهذا الشأن أمام جميع المحاكم»[25]. ولأن البلاد كانت تعاني انقسامًا سياسيًا حادًّا، حدد الرئيس في هذا الإعلان طريقة جديدة لوضع الدستور إذا رُفض مشروع دستور 2012 في الاستفتاء؛ إذ نص الإعلان على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور بالانتخاب الحر المباشر في حالة عدم موافقة الناخبين على مشروع الدستور في استفتاء 15 كانون الأول/ ديسمبر 2012. وأخيرًا فتح إعلان 8 كانون الأول/ ديسمبر الباب أمام إعادة محاكمة المتهمين بقتل متظاهري الثورة وإصابتهم، في حالة ظهور دلائل جديدة ولو كانت قد صدرت عليهم أحكام نهائية بالبراءة.

ج. دستور 2012

بعد ذلك، جاء الاستحقاق الدستوري الأشد أهمية وهو دستور 2012[26]. وللحكم بقدر من الموضوعية على هذا الدستور، يمكن الأخذ في الحسبان معايير عدة، **أولها** طريقة وضعه؛ فلا شك في أن تشكيل الجمعية التأسيسية شابه بعض المشكلات، ولم تستطع القوى السياسية الاتفاق إلا بضغط المجلس العسكري. فضلًا عن ذلك، كان لزامًا تمثيل علماء السياسة وفقهاء القانون

(25) الإعلان الدستوري الصادر في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2012.

(26) «إصدار دستور جمهورية مصر العربية لسنة 2012»، موقع منشورات قانونية: أرشيف رقمي، 25/ 12/ 2012، شوهد في 16/ 9/ 2013، في: http://bit.ly/2NOAdK5

الدستوري والاختصاصيين في بناء المؤسسات والأنظمة السياسية والتحول الديمقراطي والإدارة العامة بشكل أكبر في الجمعية، وكان يجب تجنّب الاعتماد (شبه الكلي) على التمثيل الحزبي فيها حتى تطمئنّ قلوب الجميع.

لكن ما حدث أن عناصر الشك وعدم الثقة والتربص بين التيارين المدني والإسلامي أدت في النهاية إلى انسحاب 25 عضوًا من الجمعية، من أصل 100 عضو يمثلون إجمالي أعضائها، بعد مضي المهلة التي حددتها القوى المنسحبة للأخذ بمقترحاتها المتصلة بتعديل تشكيل اللجنة المصغرة للصوغ وإعادة مناقشة بعض المواد، وعدم الاعتراف بمشروعية بعض نتائج الجلسات. وضم فريق المنسحبين معظم ممثلي التيار المدني وجميع ممثلي الكنائس المصرية الثلاث[27]. ولا شك في أن هذا الانسحاب مثّل ضربة قاتلة للجمعية التأسيسية، لكنه لم يكن المشكلة الوحيدة كما سنرى.

أمّا المعيار **الثاني**، فهو درجة توافق المجتمع على الدستور؛ إذ كان من الخطورة تمرير الدستور في ضوء حالة من الانقسام السياسي، أو تصور أن الاحتكام إلى الشعب سيحل المشكلة. وكما أشرنا من قبل، ما تم في حالات الانتقال الديمقراطي الناجحة هو حل اختلافات النخب أولًا على طاولة حوار وليس تصديرها إلى الشارع. ولهذا اعتبرت، في ذلك الوقت، أن هناك خطورة من الذهاب إلى الاستفتاء للتصويت على الدستور قبل الوصول إلى توافق وطني على الدستور ذاته، وقبل الوصول إلى حل سياسي لحالة الانقسام التي أحدثها الإعلان الدستوري الصادر في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012[28].

يتصل المعيار **الثالث** باختراق الدستور أسس الدستور الديمقراطي التي أشرنا إليها سابقًا، خصوصًا عدم ترسيخ أي وصاية لأي جهة غير منتخبة (مثل المؤسسة الدينية أو العسكرية) على مؤسسات الدولة المنتخبة. ففي شأن الجيش، وعلى الرغم من عدم النص على أي دور صريح للجيش كحامٍ

(27) محمود جاويش، «انسحاب 25 عضوًا بالتيار المدني من الجمعية التأسيسية»، **المصري اليوم**، 17/ 11/ 2012، شوهد في 16/ 6/ 2015، في: https://bit.ly/1ROAYzc

(28) ماضي، «ثلاثة أسباب أخرى لرفض التعديلات».

للشرعية الدستورية، وعلى الرغم من أن الديباجة نصّت بوضوح، وأول مرة، على أن المؤسسة العسكرية مؤسسة وطنية محترفة محايدة ولا تتدخل في الشأن السياسي، فإن مخاوف حقيقية ثارت من وجود ثلاثة مجالس عسكرية أو ذات طابع شبه عسكري (المواد 193-197)، كما كانت هناك مخاوف من العبارات المطاطة التي وردت في شأن اختصاصاتها تحديدًا (والقوانين التي تحدد هذه الاختصاصات لاحقًا)، وفي شأن محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية (مادة 198). أمّا ميزانية الجيش، فلم يرد في الدستور نص على أن توضع كبند واحد في الموازنة العامة للدولة، لكن نصَّ الدستور على ضرورة أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني، المؤلف من 15 عضوًا، نصفهم تقريبًا من المدنيين (مادة 197)، في هذه الموازنة[29].

واقع الأمر أن معالجة العلاقات المدنية - العسكرية تحتاج عادة إلى فترة زمنية ممتدة، وإلى التدرّج والحكمة بما يحافظ على المؤسسة ذاتها وعلى مستويات تدريبها وتسليحها وجاهزيتها من جهة، وبما يضمن عدم تسييس الجيش أو إيجاد دولة داخل الدولة من جهة أخرى. ولهذا كتبنا وكتب غيرنا في العام الأول للثورة أن أقل شيء كان يجب التمسك به في دستور الثورة بشأن الجيش هو ما كان في دستور 1971؛ إذ إن هناك خطورة من تأسيس وضع جديد لا يمكن تغييره بسهولة لاحقًا[30].

أمّا في شأن الشريعة الإسلامية ومسألة الهوية، فبقيت مخاوف من المادة 219 التي تفسر المادة الثانية من الدستور (التي تنص على أن مبادئ الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع) في نظر بعضهم، لكنها غير مفهومة لدى البعض الآخر،[31] ومن المادة (4) الخاصة بالأزهر التي تُعطي دورًا للأزهر في سنّ التشريعات؛ إذ نصت على «ويؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في

---

(29) دستور 2012.

(30) عبد الفتاح ماضي، «الثورات والعلاقات المدنية/العسكرية»، **مجلة الديمقراطية**، العدد 46 (نيسان/أبريل 2012).

(31) كانت المادة 219 تنص على: «مبادىء الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السنة والجماعة». ينظر: دستور 2012 (مصر).

الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية»[32]. وفي نظري أنه كان يجب الإبقاء على المادة الثانية فقط في هذه المرحلة التاريخية، وعدم فتح مسألة الشريعة، لأن هناك أولوية أكبر هي نجاح مسار الانتقال وضمان الحريات أولًا.

يمكن القول هنا، إنه لو عرفت الأطراف المختلفة في أزمة دستور 2012 المعنى الحقيقي للدستور وأولويات مصر في تلك المرحلة والمخاطر التي تحيط بالثورة، لما أراد بعضهم (التيار المدني) قلب الطاولة على الجميع، أو لما اعتقد بعضهم الآخر (التيار الإسلامي) أن كتابة الدستور هي نهاية التاريخ؛ فإمّا الشريعة وإمّا اللاشريعة. إن وضع الدستور عملية سياسية توافقية في الأساس، وليست عملية قانونية أو فقهية يتعارك الناس فيها على نصوص مختلفة، ويتبارى الجميع في تقديم المقترحات والإصرار على وضعها في الدستور. والتوافق يعني أن يسأل كل طرف نفسه عمّا تنازل عنه للآخر، وليس عمّا أخذه منه.

من المهم هنا التأكيد أيضًا أن الدستور ليس مجالًا لحسم الإشكاليات كلها التي تثيرها مسألة الهُوية؛ لأنه ليس وثيقة مقدسة، إنما هو تعاقد مجتمعي متجدد يجب تعديله متى تطلب الأمر ذلك. ولا يمكن لعاقل تصوُّر أنه كان يمكن في بضعة شهور حسم الإشكاليات كلها المتعلقة بالشريعة، والإجابة عن عشرات الأسئلة المصاحبة لها. وفي الواقع كان يجب حسم هذه الأمور أولًا من الناحية الفكرية في داخل التيارات السلفية والإسلامية وغيرها. وما كان يهمنا في ذلك الوقت هو إرساء أركان النظام الديمقراطي الحقيقي بمؤسساته وضماناته المتعارف عليها والكفيلة بحفظ حريات الناس وحقوقهم، ومنع عودة الاستبداد، وتوفير المجال السياسي الصحي الذي يُمكّن الفاعلين السياسيين من التنافس الحقيقي لخدمة الناس، ومن حسم باقي الإشكاليات، ومنها مسألة الهوية لاحقًا، في جوٍ من الحرية والنقاش الحر.

كما كتبت منذ عام 2013، يمثل الدستور دائمًا حلًا للمشكلات وتعاقدًا

---

(32) دستور 2012.

مجتمعيًا، وغالبًا ما يسير بالبلاد نحو الاستقرار، ونحو تشكيل هوية وطنية جامعة تجمع الناس وتوجّههم إلى الطريق اللازمة لبناء دولة المؤسسات واستكمال عملية التحول نحو أنظمة الحكم الرشيد. لكن في الحالة المصرية، تحوّل الدستور إلى مشكلة قبل إقراره وبعده[33]، ولم تحظ مسوّدة الدستور - وكان فيها كثير من المواد الجيدة - بالنقاش الهادئ الموضوعي الذي تستحقه، وبعد أن احتل موضوع الشريعة والهُوية مكان الصدارة، وتراجع الاهتمام بصلب أي دستور ديمقراطي، انتهى الأمر إلى أن تحول الاستفتاء على المسوّدة إلى استفتاء على حكم الرئيس ومواقف المعارضة من قراراته الأخيرة.

انعكست هذه الإشكاليات على مدى شرعية دستور 2012؛ ففي اختبار الاستفتاء على مشروع الدستور، ذهب المصريون إلى الصناديق للمرة الخامسة منذ ثورة يناير، وانتهى الأمر بإقراره بموافقة نحو 64 في المئة، واعتراض 36 في المئة من الذين ذهبوا إلى لجان الاقتراع، بنسبة مشاركة لم تتجاوز 32 في المئة، أي إن من أدلوا بأصواتهم هم نحو 17 مليونًا فقط، من أكثر من خمسين مليونًا هم جُملة من يحق لهم التصويت، منهم نحو 10,6 ملايين قالوا «نعم» (نحو 20 في المئة) من العدد الإجمالي لهيئة الناخبين، ونحو 6 ملايين قالوا «لا» (12 في المئة)، أي إن هناك نحو 34 مليون ناخب (68 في المئة) لم يذهبوا هذه المرة إلى الصناديق. كانت هذه نسبة مشاركة منخفضة، مقارنة بنسبة المشاركة في استفتاء آذار/ مارس 2011 (نحو 41 في المئة)، وانتخابات مجلس الشعب (نحو 60 في المئة)، والرئاسة (51 في المئة)[34].

يمكننا القول إن قطاعًا من الممتنعين أو المحجمين عن المشاركة في الاستفتاء قد قاطَعه عن وعي، وربما رفضًا للعملية السياسية بمجملها، أو احتجاجًا على طرح مسوّدة الدستور في ظل حالة الاستقطاب الشديدة، لكن هناك قطاعًا آخر لم يكترث بكل ما دار في الأسابيع السابقة على الاستفتاء

(33) عبد الفتاح ماضي، «لماذا تحولت الديمقراطية من مشكلة إلى حل؟»، **الجزيرة نت**، 1/ 3/ 2013، شوهد في 15/ 4/ 2014، في: https://bit.ly/2FqPfCS

(34) ينظر نِسَب المشاركة على الموقع الرسمي: الهيئة العليا للانتخابات: https://www.elections.eg

من نقاشات، ولا بالانقسام الشديد وحالات العنف التي شهدها بعض المدن المصرية. وكان هذا مؤشرًا إلى فشل القوى السياسية في تسييس قطاعات واسعة من الناخبين ودفعهم إلى الاهتمام بأهم استحقاق سياسي تشهده الدول التي تشهد انتقالًا نحو الديمقراطية. وكتبتُ وقتها أن هذا يمثل جرسَ إنذارٍ قويًا، ويثبت أن الجماهير ما زالت حية في مصر[35].

في واقع الأمر كانت هناك خطورة من مواقف الطرفين الرئيسين (الرئيس والمعارضة) بصدد الدستور؛ إذ اعتبر الرئيس أن إقرار الدستور سيكفل حل الآثار كلها التي نتجت من الإعلان الدستوري في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر. وهذا خطأ جسيم، لأن مصر كانت في ذلك الوقت في مرحلة انتقالية لا يصلح معها الاحتكام إلى الصناديق لحسم الخلافات السياسية التي تصنعها النخب السياسية، بل إن الاحتكام إلى الناخبين - كما أشرنا - لحل اختلافات القوى السياسية يزيد من الانقسام القائم، لأنه يُصدّره إلى الشارع، فتزداد الأمور سوءًا، خصوصًا في ظل تلك الحالة من السيولة الثورية، وفي ظل استقواء النخب بالشارع للضغط على خصومها ودفعها إلى مواجهات قد تؤدي إلى عنف لا يمكن تداركه.

كان من الأخطاء أيضًا تصوّر الرئاسة وجماعة الإخوان أنه يمكن الاستناد إلى منطق الأغلبية والمعارضة فحسب خلال هذه المراحل الانتقالية، وفي ظل الحالة الثورية القوية الموجودة في الشارع، وفي ظل مقاومة أجهزة كثيرة في الدولة للتغيير وللرئيس، كان هذا تصورًا قاتلًا. كان على الرئيس إدراك أنه لا يمكنه ولا يمكن لمجلس الشورى الذي كان يهيمن عليه الإخوان وحلفاؤهم الإسلاميون، تمرير أي قرارات مصيرية من دون مناقشة حقيقية مع الأطراف الرئيسة في البلاد.

من جهة المعارضة، كان من الخطر تصعيد المطالب والذهاب إلى الحد

(35) عبد الفتاح ماضي، «مصر بعد الدستور.. تأزم أم انتقال؟»، **الجزيرة نت**، 29/ 12/ 2012، شوهد في 24/ 6/ 2019، في: http://bit.ly/2IDiGDq

الأقصى من دون رؤية متكاملة أو استعداد حقيقي، ومن دون تقدير حقيقي للآثار المحتملة كلها. وكان من الخطر المطالبة بإسقاط الدستور بأكمله، بينما كانت أطراف داخل جبهة الإنقاذ تتحدث عن الاستعداد للانتخابات البرلمانية الوشيكة. وكان من الخطر تصور أنه يمكن العودة إلى نقطة الصفر من جديد، والانقلاب على شرعية الصناديق، وعلى الرئيس المنتخب ذاته. وكان البديل عند المعارضة هو رفض الدستور والمسار بأكمله، بل استدعاء بعضهم الجيش لحسم الخلافات السياسية مع التيار الإسلامي؛ وكان هذا خطأً قاتلًا.

3. الوثائق الدستورية بعد 30 حزيران/ يونيو 2013

شهدت مصر بعد 30 حزيران/ يونيو 2013 وحتى كتابة دستور 2014، أوضاعًا سياسية لا مثيل لها في تاريخها المعاصر، تتمثل أهم تجلّياتها في الانقسام المجتمعي والسياسي الحادّ، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأدّت هذه الأوضاع إلى ميزان قوى جديد، حيث أُقصي الإسلاميون عن المشهد السياسي، وتصدرت المؤسسة العسكرية الواجهة.

وانقسم المصريون في أعقاب 30 حزيران/ يونيو و3 تموز/ يوليو في تفسير ما حدث، وفي تحديد ملامح المستقبل، وانقسموا أيضًا في النظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان ذاتها، وظهرت ثلاث روايات رئيسة: الأولى ترى أن ما حدث في 30 حزيران/ يونيو و3 تموز/ يوليو هو «ثورة تصحيحية» لمسار سياسي «اختطفه» الإخوان؛ والثانية ترى أن ما حدث هو «ثورة مضادة مكتملة الأركان» نتيجة تحالف قوى «الدولة العميقة» ومؤسساتها وتآمرها على ثورة يناير؛ والثالثة ترى أن سبب كل ما يجري هو الجيش وفلول الحزب الوطني والإخوان.

بغضّ النظر عن تفصيلات هذه المواقف الثلاثة، يمكن القول إن الناتج الأسوأ لمرحلة ما بعد 30 حزيران/ يونيو هو تحويل الصراع السياسي إلى مباراة صفرية، وما نتج منه من دماء وانتهاكات لحقوق الإنسان، إلى جانب الكم الكبير من الأخطاء السياسية التي ارتُكبت؛ فبدلًا من معالجة الأخطاء التي

نُسبت إلى الرئيس مرسي، ارتكبت حكومة ما بعد 30 حزيران/ يونيو سلسلة أكبر من الأخطاء، منها، على سبيل المثال لا الحصر، تمرير دستور في ظل حالة انقسام شديد وإقصاء شبه تام للإسلاميين؛ وترسيخ الوصاية العسكرية في الدستور المعدّل وتعزيزها وإضافة هيمنة قضائية وشرطية جديدة؛ وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وعمليات القتل والتعذيب والاعتقال العشوائية، وفض اعتصامَي رابعة العدوية والنهضة بالقوة؛ والفشل في إدارة الملف الاقتصادي وفي تلبية متطلّبات العدالة الاجتماعية؛ والفشل في الملف الأمني وفي تحقيق العدالة الانتقالية؛ وخروج معظم أقطاب نظام مبارك من السجن؛ واستخدام القوة ضد الطلاب في الجامعات وعدم القدرة على الاستماع لهم والتعامل الواعي مع مطالبهم؛ ودفع قطاع من الإسلاميين إلى العنف، وذلك بعد أن وجد كثيرون منهم أنفسهم بلا خيارات أخرى في ظل السياسة الأمنية الإقصائية وشيطنة الإسلاميين في الإعلام[36]؛ ثم ترشح وزير الدفاع وفوزه في انتخابات الرئاسة بعد النزعة الشعبوية التي روّج لها الإعلام، والتي نادت بحكم رجل قوي من الجيش يحقق الأمن والاستقرار.

ما يهمنا هنا هو النظر في الوثائق الدستورية التي صدرت في هذه الفترة. فبعد تدخّل الجيش وإسقاط أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر، شهدت البلاد صدور بيان من القوات المسلحة، وإعلانين دستوريين، ودستور أو دستور معدل.

أ. بيان القوات المسلحة في 3 تموز/ يوليو 2013

تضمن بيان القوات المسلحة الصادر في 3 تموز/ يوليو، الذي ألقاه وزير الدفاع آنذاك عبد الفتاح السيسي في حضور ممثلين للقوى السياسية التي شاركت في جبهة الإنقاذ وحركة تمرد، مبررات تدخّل القوات المسلحة وقبول ما سمّاه البيان «استدعاء» الشعب القوات المسلحة، إلى جانب المحاولات

---

(36) عبد الفتاح ماضي، «مصر.. جمهورية ديمقراطية أم طائفية من نوع جديد؟»، **الجزيرة نت**، 9/ 10/ 2013، شوهد في 24/ 6/ 2019، في: http://bit.ly/2ZEHXCP

التي قامت بها القوات المسلحة «لاحتواء الموقف الداخلي وإجراء مصالحة وطنية»[37]. هذا إضافة إلى تحديد ما سمّاه البيان «خارطة مستقبل تتضمن خطوات أوّلية تحقق بناء مجتمع مصري قوي ومتماسك لا يُقصي أحدًا من أبنائه وتياراته، ويُنهي حالة الصراع والانقسام». وتضمنت هذه الخارطة: تعطيل العمل بدستور 2012 بشكل موقت؛ وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية إلى حين انتخاب رئيس جديد؛ وإعطاء رئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية؛ وتشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية؛ وتشكيل لجنة لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور المعطَّل؛ وتشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية. واستند الإعلانان الدستوريان الصادران في 5 و8 تموز/ يوليو إلى هذا البيان، ما أكسبه مكانة دستورية على الأرجح.

ب. الإعلانان الدستوريان في 5 و8 تموز/ يوليو 2013

صدر إعلان 5 تموز/ يوليو الدستوري بعد يومين فقط من بيان القوات المسلحة، وأصدره الرئيس الموقت المُعيّن في بيان 3 تموز/ يوليو، عدلي منصور، وحُلّ بموجبه مجلس الشورى، وجاء في مطلع هذا الإعلان عبارة «بعد الاطلاع على الإعلان الصادر من القيادة العامة للقوات المسلحة في 3 تموز/ يوليو 2012، قرر ...»[38]، الأمر الذي أكد المكانة الدستورية لبيان القوات المسلحة. ثم أصدر الرئيس الموقت إعلانًا دستوريًا آخر في 8 تموز/ يوليو، مُكرّرًا فيه العبارة ذاتها المتعلّقة ببيان 3 تموز/ يوليو. ويتضمن هذا الإعلان 33 مادة تدور حول الأسس العامة للدولة والحقوق والحريات الأساسية وصلاحيات الرئيس التشريعية والتنفيذية، إلى جانب مادتين تنصّان على تشكيل لجنتين معيّنتين من الرئيس لإجراء تعديلات على دستور 2012 المُعطَّل: اللجنة **الأولى** مؤلفة من 10 خبراء قانونيين لتقديم مقترح التعديلات، و**الثانية** من 50 عضوًا لإعداد

---

(37) بيان دستوري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة: إعلان دستوري، 3 تموز/ يوليو 2013.

(38) الإعلان الدستوري (5 تموز/ يوليو 2013).

المشروع النهائي للتعديلات وتقديمه للاستفتاء. ولم يتضمن هذا الإعلان أي مادة عن المصالحة السياسية التي أشار إليها بيان 3 تموز/ يوليو[39].

يمكن القول إن هذه الترتيبات تمت بشكل منفرد أيضًا، وفي ظل إقصاء تيار بأكمله وملاحقته أمنيًا وقضائيًا وتشويهه إعلاميًا وسياسيًا، إضافة إلى حالة الانقسام السياسي الشديد وغياب أي نقاش سياسي هادئ حول مضامينها، واعتبار بيان القوات المسلحة أساسًا لإعلانات دستورية لاحقة، وتجاهُل الإعلانين العبارة التي وردت في بيان 3 تموز/ يوليو حول أن خارطة المستقبل لن تُقصي أحدًا، وستُنهي الصراع والانقسام. وهذا ما لم يحدث؛ إذ أدّت هذه الترتيبات إلى تعقيد المشهد السياسي وسقوط آلاف القتلى واعتقال عشرات الآلاف، بحسب تقارير كثيرة من المنظمات الحقوقية[40].

ج. دستور 2014

أما الوثيقة الدستورية الصادرة في عام 2014، والتي كان من المفترض، بحسب بيان 3 تموز/ يوليو وإعلان 8 تموز/ يوليو، أن تعدل دستور 2012، فانتهى الأمر بها إلى أن أصبحت تُسمّى دستور 2014، نظرًا إلى أنها لم تعدل الدستور، لكنها كتبت دستورًا جديدًا، بعد أن أبقت على عدد قليل من مواد دستور 2012.

هنا يمكن القول إن هذا الدستور لا يتفق مع متطلّبات الدستور ومعاييره الديمقراطية من أوجه متعددة؛ فمن ناحية طريقة وضع الدستور، يمكن القول إن وضعه تم وسط انقسام شديد لم يشهده المجتمع المصري من قبل، وفي ظل إقصاء فصيل بالكامل واستهدافه أمنيًا وقضائيًا وإعلاميًا. كما لم يجرِ التوافق على اللجنة المعينة التي وضعته، ولا على الإجراءات التي تبنّتها اللجنة في وضعه، ولم يخضع المشروع لنقاش مجتمعي حقيقي. ودستور 2014 – من حيث طريقة وضعه – أسوأ بمراحل كثيرة من طريقة وضع دستور 2012.

---

(39) الإعلان الدستوري (8 تموز/ يوليو 2013).

(40) ينظر: موقع ويكي ثورة، في: http://wikithawra.wordpress.com

أمّا من ناحية نظام الحكم، فعلى الرغم من وجود نصوص جيدة في باب الحريات وغيره من الابواب، فإن هناك مواد أخرى فرّغت كثيرًا من مواد الدستور الرئيسة من مضامينها؛ فسلطة الشعب المنتخبة ليست نهائية في الدستور؛ إذ يعلوها أو يوازيها سلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المواد من 200-205) والشرطة (المادة 207) والقضاء (المادة 185). ولا تُخضع هذه المواد كثيرًا من صلاحيات المؤسسات العسكرية والشرطية والقضائية لسلطة المؤسسة التشريعية، كما هي الحال في الدساتير الديمقراطية. من هذا مثلًا أن المحكمة الدستورية صارت تختار قُضاتها من دون أي رقيب من سلطة الشعب (عبر مجلس النواب المنتخب) التي هي أعلى من سلطة القضاء. وهناك أمور أخرى في التعيينات والميزانية تؤكد عدم وجود رقابة خارجية عليها من الشعب عبر البرلمان كما هو متعارف عليه (المواد من 191-195)[41]. ومن ثم، ما ضمانة أن يتم اختيار قضاة لا يرون ضرورة لدعم الديمقراطية لأي سبب؟ واحدة من الضمانات المتعارف عليها في بعض الأنظمة الديمقراطية هي تصديق البرلمان على تعيين قُضاة هذه المحاكم، ووجود رقابة خارجية منه على أداء مؤسسات الدولة الأخرى كلها وبلا استثناء.

كما أن الإبقاء على ما جاء في دستور 2012 بشأن وجود ثلاثة مجالس عسكرية، أو يغلب عليها الطابع العسكري بصلاحيات تعلو أحيانًا سلطة المؤسسات المنتخبة أو بمواد فضفاضة، يحتمل تأويلات مختلفة (المواد من 200-205). ومن المعروف، كما أشرنا من قبل، أن هناك الكثير من القواعد لمعالجة العلاقات المدنية - العسكرية، منها أنه يجب أن تقوم بها أولًا القوى السياسية الرئيسة، وبشكل تدرّجي ومعلن وشفاف، وبما يؤدي في النهاية إلى تقوية الجيش والديمقراطية معًا.

أضف إلى ذلك أن النظام السياسي لن يكون فاعلًا مع وجود ثلاثة رؤوس (الرئيس ووزير الدفاع ورئيس الحكومة) وعلاقات غير متوازنة بين البرلمان

---

(41) «دستور مصر الصادر عام 2014»، موقع *Constitute*، شوهد في 18/8/2015، في:
https://bit.ly/29WXTYZ

والرئيس والحكومة، أهمها فتح الباب - من خلال القانون - لإضافة شروط أخرى للترشح إلى الرئاسة (المادة 141)، وإعطاء الرئيس حق تعيين 5 في المئة من أعضاء البرلمان (المادة 102)، وحذف إلزامية نتيجة الاستفتاء الذي يدعو إليه الرئيس، ما يفتح الباب لتأويلات مختلفة (المادة 157)، وتقييد سلطة المؤسستين التنفيذية والتشريعية في اختيار وزير الدفاع والموافقة عليه (المادة 234)، وغير ذلك.

يُعيب الدستورَ أيضًا التوسعُ في القوانين المكملة للدستور التي تتطلب موافقة ثلثي عدد أعضاء المجلس، لتشمل القوانين المنظمة للانتخابات الرئاسية والنيابية، والمحلية والأحزاب السياسية والسلطة القضائية والمتعلقة بالجهات والهيئات القضائية، والمنظمة للحقوق والحريات، وهذا سلاح ذو حدين؛ إذ قد يتعذر في التطبيق، ما يؤدي إلى الجمود، إضافة إلى تقييد البرلمان في إصدار القوانين التي تخص القوات المسلحة والقضاء والشرطة.

أمّا حق البرلمان في إجراء انتخابات رئاسية مبكرة (المادة 161)، فيعبّر عن خلل جسيم، لأن البرلمان لم ينتخب الرئيس حتى تُسند إليه محاسبته، وكان الأصوب إسناد هذا الأمر إلى الناخبين بضوابط معيّنة، كما هي الحال في فنزويلا، وفي بعض الولايات في الولايات المتحدة الأميركية. أمّا أبرز الانتقادات التي وُجّهت إلى الدستور، فسماحه بمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية (المادة 204)، على نحوٍ يفتح الباب لاستهداف المعارضين.

وهناك عيوب أخرى في الدستور، منها المواد التي تفتح الباب لتأويلات مختلفة قد تُضعف النظام أو تعود بالبلاد إلى ما قبل 25 كانون الثاني/يناير 2011، ومنها عودة الانتداب الجزئي للقضاة كي يعملوا كمستشارين في مؤسسات الدولة، ما يفتح باب الفساد وشراء الولاءات، وإضافة عبارة مثل «ويؤخذ رأيها في القوانين المنظمة لها» في حالة القضاء، أو «ويجب أخذ رأيها في أي قوانين تتعلق بها»، كما في حالة الشرطة. وتفتح هذه العبارات الباب لوصاية هذه المؤسسات على سلطة الشعب ممثلة بالبرلمان، وتُمهّد الطريق

لدولة فيها ما يشبه «وظائف طائفية»، كما كتبتُ من قبل[42]. وكان الأصوب عدم النص على ذلك؛ إذ في واقع الأمر لا تعديل لأي نص إلا بعد التواصل والتشاور مع أصحاب المصلحة. وإذا كان هناك منطق من وراء ذكر هذا في بعض الوظائف، فما هو منطق تجاهله مع وظائف أخرى؟

هناك عبارات مبهمة أخرى مثل «تمثيل ملائم» للعمال، و«تمثيل مناسب» للشباب والأقباط وذوي الإعاقة والمصريين في الخارج، هذه عبارات فضفاضة، فمن سيحدد المناسب؟ أمّا عبارة ولاء الشرطة للشعب، ففضفاضة أيضًا، وكان يجب إمّا أن يكون الولاء «للشعب ومؤسساته المنتخبة والدستور والقانون»، وإمّا الولاء «للدستور والمؤسسات المنتخبة»، فالشعب في الدستور يمثله ما توافَق عليه هذا الشعب في الدستور، والمؤسسات التي تمثله، وهي البرلمان وأي مؤسسة أخرى منتخبة، مثل الرئاسة. هذا هو المتّبع في دساتير ديمقراطية عدة.

ثمة علامات استفهام أخرى، مثل لماذا غُيِّرت مادة استقلال الجامعات إلى ما يفيد أن الدولة تكفل استقلال الجامعات «وفقًا للقانون»؟ ولماذا أُلغيت مواد الوقف، وأُضيفت كلمة (الوقف) مرة واحدة ضمن مادة الملكية؟ كما أن حظر الأحزاب على أساس ديني كان يحتاج إلى توضيح المقصود بالأساس الديني. أمّا النص الحالي، فيُفسّر في المحكمة الدستورية بأشكال مختلفة.

هناك عيوب أخرى، مثل ترحيل قضايا جوهرية إلى الرئيس الموقت، مثل نوع النظام الانتخابي وترتيب الانتخابات (الرئاسية أم البرلمانية أولًا) وتمثيل الشباب والمرأة والأقباط في الانتخابات المقبلة. فكان يُفترض ألّا تُرحّل هذه الأمور الجوهرية إذا كانت الهيئة تأسيسية بالفعل وسيّدة قرارها.

ثمة مواد جيدة كانت في دستور 2012 فجرى حذفها من دون تبرير أو تفسير، وهي مواد في مجال مكافحة الفساد، واستقالة الرئيس في حالة رفض طلبه في استفتاء حل البرلمان، والحفاظ على اللغة العربية في مادة الإعلام،

---

(42) ماضي، «مصر ... جمهورية ديمقراطية».

والمواد التي تشير إلى الأخلاق والآداب العامة. بينما جُرّم الاعتداء على العَلَم والآثار، وأُلغيت المادة الخاصة بالإساءة إلى الأنبياء.

أخيرًا، جاءت ديباجة الدستور إنشائية ولا تليق بمكانة مصر التاريخية، كما أنها ألغت نصوصًا جيدة كانت في ديباجة دستور 2012، مثل حيادية المؤسسة العسكرية واحترافيتها وعدم تدخّلها في السياسة، ووضعت عبارة «حكومة مدنية» بدلًا من «دولة مدنية»، وغير ذلك. وللأسف ومن الناحية الشكلية، كانت هناك أخطاء لغوية وأسلوبيّة في مشروع الدستور[43].

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن هذا الدستور انتُهك في الواقع من وجوه عدة، حيث اعتمد النظام الجديد سياسة القبضة الأمنية الصارمة مع المعارضين، فسقط آلاف القتلى واعتُقل عشرات الآلاف، كما سنعرض في الفصل التالي بالتفصيل. وأصدر الرئيس الموقت قرارًا جمهوريًا يقضي بتمديد فترة الحبس الاحتياطي من دون قيود بعد أن كانت مقيدة في دستور 2012. وتسبب هذا القرار في بقاء الآلاف في الحبس الاحتياطي فترات طويلة من دون أن يُطلق عليهم كلمة معتقلين. كما أصدر الرئيس الموقت قانون التظاهر الذي قيّد حق التظاهر السلمي المنصوص عليه في دستورَي 2012 و2014.

---

(43) محمد الدسوقي، «أخطاء لغوية وأسلوبية.. في الوثيقة الدستورية!»، **الأهرام**، 9/ 12/ 2013، شوهد في 19/ 7/ 2014، في: https://bit.ly/2OWJrq4



الفصل السادس

جنرالات الجيش وثورة الشعب



في بلاد بعيدة جغرافيًا عن دولنا العربية، عايشت شعوب أميركا اللاتينية تجارب كثيرة للحكم، كان من ضمنها الحكم العسكري، حيث قفز جنرالات إلى السلطة وأدّوا أدوارًا مختلفة في السياسة والأمن والاقتصاد، ثم خرجوا - أو أُخرجوا - من السلطة، لتُعالج بعد ذلك أدوارهم السياسية على مدى زمني ممتد. نعرض في هذا الفصل نبذة مختصرة عن تلك التجارب، ولا سيما في أميركا اللاتينية[1]، قبل أن نتناول الحالة المصرية بقدر من التحليل.

أولًا: حالات من خارج العالم العربي

يرتبط تدخل الجنرالات العسكريين في السياسة في دولنا المعاصرة بطبيعة الدولة المعاصرة ذاتها التي قامت على أساس احتكار «الحكام» أدوات العنف، بغرض «تحقيق المصلحة العامة» للجميع، مع تحديد مهمة الجيوش في حماية الدولة من العدوان الخارجي. والأصل أن تقوم العلاقة بين «المؤسسات العسكرية والأمنية» و«المؤسسات السياسية المنتخبة» في الدولة الديمقراطية المعاصرة على أساس خضوع الأولى للثانية؛ فالشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة، وهو الذي ينتخب المؤسسات السياسية التي تُنشئ بدورها مؤسسات الدولة وهيئاتها غير السياسية وغير المنتخبة، وتراقبها وتحاسبها، بطرائق تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي ذاته. وأبرز المؤسسات غير السياسية وغير المنتخبة - كما يوضحها الشكل (6-1) - هي المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخبارية والمؤسسة القضائية والأجهزة الرقابية المستقلة والجهاز الإداري للدولة. لم تصل هذه الدول إلى هذا الوضع إلا بعد مواجهة

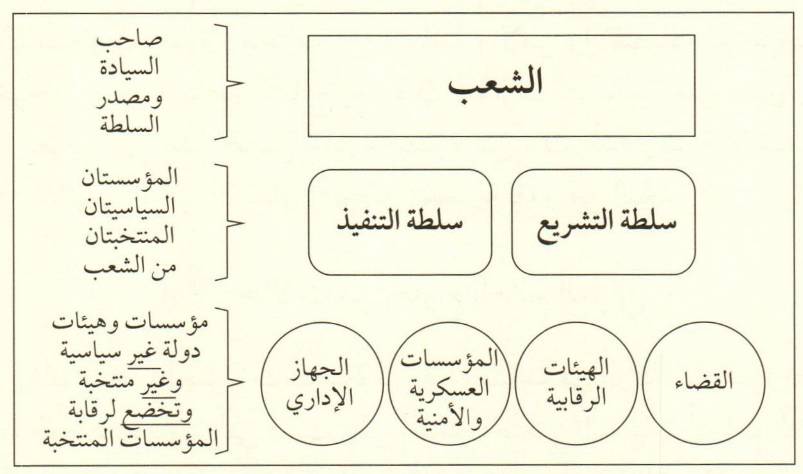
---

(1) هذا الفصل هو ملخص مقتضب من فصول كتاب للمؤلف تحت الطبع عن «العسكريون والسلطة والسياسة».

تحديات ضخمة، وفي ظل تحول تاريخي ممتد، انتهى إلى إقامة أنظمة حكم ديمقراطية.

الشكل (6-1)

موقع المؤسسات العسكرية من المؤسسات السياسية في الدولة الحديثة الديمقراطية



المصدر: عبد الفتاح ماضي، «الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة»، **سياسات عربية**، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017).

لا يحدث هذا الأمر بشكل مطلق في الكثير من الدول؛ فعلاقات القوة هي التي تحكم عالم السياسة المعاصر، وكذا العلاقة بين القوى المدنية والعسكرية في الممارسة[2]؛ فحتى في الغرب، هناك قوى وشركات استطاعت تسخير الدولة وآلياتها ومؤسساتها لتحقيق مصالح خاصة، وأثيرت لهذا مسألة «من يحرس الحراس؟»، أي من يُوقف الجيوش عند حدود مهمتها الأساسية. أمّا في دول ما عُرف بالعالم الثالث، فانتشرت ظاهرة الانقلابات العسكرية، السافرة

(2) ينظر: محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية** (القاهرة: المركز المصري الحديث، 1986)، ص 135-141. وبشأن مفهوم القوة والعلاقات المدنية العسكرية، ينظر: محمد جمال باروت في تعليقه على ورقة عبد الإله بلقزيز، في: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 36-37.

أو المستترة، ونشأت ظاهرة الحكومات العسكرية، حيث تجاوزت الجيوش وظيفتها العسكرية إلى القيام بأدوار سياسية واقتصادية وأمنية.

في أميركا اللاتينية ما بعد الاستقلال، ولدت «الدول» ضعيفة وغير قادرة على السيطرة على أدوات العنف، نظرًا إلى وجود منافسين محليين مسلحين لها. ولم تستطع السلطات الأوليغارشية (القائمة على حكم أقليات معينة) إقامة دول قوية إلا باستخدامها العنف وتطوير جيوش وأجهزة أمنية تحقق لهذه الأقليات سيطرتها المركزية. ويعني هذا باختصار أن مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وُلدت جيوش مسيّسة لخدمة مصالح طبقية معينة، على الرغم من أن شعارات الجيوش آنذاك كانت «خدمة الأهداف القومية العامة». وحتى ذلك التاريخ كان هناك إلى جوار الجيوش فئات أخرى من القوميين والمثقفين والتجار، وغيرهم.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر مذهب جديد للأمن؛ ففي ظل الحرب الباردة وبمساعدة الولايات المتحدة، صار يُنظر إلى الجيوش على أنها القادرة بمفردها على إدارة الدول وبنائها، وأصبح يُنظر بعين الريبة والشك إلى المدنيين. كانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تحارب الشيوعية وتخشى سيطرةَ القوى الراديكالية على القارة اللاتينية، خصوصًا بعد الثورة الكوبية في عام 1959.

مع الطبيعة الإقصائية للسلطات الحاكمة، ومع انقسام القوى المدنية وعدم استطاعتها تشكيل بديل قوي، تدخّل العسكريون في السلطة بشكل مباشر في دول أميركا اللاتينية. ثم صار تدخلهم أمرًا شائعًا خارج القارة اللاتينية أيضًا. وتعددت الأسباب، لكن أهم سببين هما انقسام القوى السياسية المدنية أو استدعاء فريق منها الجنرالات العسكريين ضد خصومه السياسيين، والدعم الخارجي الغربي للجنرالات في ظل سياسة محاربة خصم أيديولوجي هو الشيوعية.

في معظم الحالات، أتى العسكريون إلى السلطة في أعقاب انقلابات عسكرية أو عصيان مسلح أو حروب أهلية. ومن المهم معرفة أن في معظم الحالات، حصل العسكريون على ظهير شعبي، وهذا ناتج طبيعي لحالة

الانقسام السياسي التي عادة ما تسبق التدخل العسكري، وفي ظل معدّلات أمّية مرتفعة أيضًا.

تتمثل الصفة الرئيسة لأي حكومة عسكرية في تحكّم مجموعة من الجنرالات في مفاصل الدولة من النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية، إمّا بشكل مباشر وإمّا بشكل غير مباشر. وتحتكر هذه المجموعة أدوات العنف في المجتمع، وتُمارس الهيمنة والسيطرة على المجتمع عبر مختلف الأجهزة الأيديولوجية والقمعية، بحسب مفهوم أنطونيو غرامشي. وانتشرت في أميركا اللاتينية ظاهرة الحكومات العسكرية أو حكم المؤسسات العسكرية أو المجالس العسكرية الجماعية (Military Junta). أمّا في بعض الدول الأفريقية والآسيوية والعربية، فكان الشكل الأكثر شيوعًا هو سيطرة فرد عسكري واحد، أو مجموعة من الجنرالات، على المشهد، والانفراد بالسلطة وتحويل النظام إلى حكم فردي مطلق[3].

يصحب ما سبق إغلاق المجال السياسي وتشويه القانون وعسكرة المجال العام. ولهذا مظاهر كثيرة، مثل السيطرة على البرلمانات والأحزاب، أو حلّها بالكامل، أو السيطرة على السلطة التنفيذية من خلال المجالس العسكرية، أو ترشيح رؤساء عسكريين أو مدعومين من الجنرالات العسكريين، أو الحكم بمراسيم وفي ظل قوانين استثنائية وحالات الطوارئ. هذا إضافة إلى استخدام القضاء لمحاكمة المعارضين صوريًا وإعدام رموزهم، والسيطرة على أجهزة الأمن والاستخبارات واستخدامها في القمع والتعذيب والاختفاء القسري والنفي، وعدم قبول أي رأي معارض، وتقسيم المجتمع فريقين: مؤيد (يوصف بالوطني)

---

(3) ينظر بشأن دور العسكريين في الحكم في العالم العربي: نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 509-573؛ غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، الفصل الرابع؛ خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 107-145؛ روجر أوين، **الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة؛ المشروع القومي للترجمة، 2000)، ص 245-271.

ومعارض (يوصف بالخائن). وكذلك، السيطرة على أدوات التأثير في العقول، مثل الإعلام والصحافة والجامعات، وإيجاد طبقة من المثقفين التابعين والترويج أن لا بديل، وأن المدنيين غير صالحين لإدارة البلاد، وما إلى هنالك.

في كثير من الحالات، خلع الجنرالات بزاتهم العسكرية وتحولوا إلى مدنيين، واستعانوا بوزراء تكنوقراط وجنرالات متقاعدين لإظهار واجهة مدنية للحكم. وفي دول مثل البرازيل والأرجنتين، أقحم العسكريون أنفسهم في الشؤون المدنية الرئيسة كلها، وصارت مهمة أجهزة المخابرات حماية السيطرة العسكرية، بل صارت هذه الأجهزة المرجع الأول في كثير من القضايا العامة.

عادة ما تحصل الحكومات العسكرية على دعم قوى خارجية، وللولايات المتحدة الأميركية تاريخ طويل في دعم هذه الحكومات بشكل مباشر أو مستتر، بحجة مواجهة الشيوعية، كما حدث في أميركا اللاتينية، وفي المنطقة العربية، ومنها دعم عدد من الانقلابات السورية، ولا سيما الانقلاب الأول فيها (آذار/ مارس 1949)، أو لمواجهة ما يُسمى «الإسلام السياسي»، كما يحدث في العالمين العربي والإسلامي منذ عقود طويلة[4]. وفي الواقع خاض الكثير من الحكومات العسكَرية حروبًا داخلية أو خارجية لكسب شرعية التدخّل في السياسة والقول إن الجيش في مهمة مقدّسة لحماية الدولة والمجتمع. وكان هذا العدو هو حركات اليسار في أميركا اللاتينية، التي كانت تمثل «إرهاب» ذلك العصر، وكان الحليف هو الولايات المتحدة.

يواكب هذا عادة تحوّلٌ مهمٌ في عقيدة الأمن القومي للجيوش من مواجهة عدو خارجي (المهمة الأساسية للجيوش) إلى مواجهة عدو داخلي، الأمر الذي أدى إلى شرعنة نظام قمع المخالفين في الرأي وزرع الخوف في

---

(4) هناك أعمال علمية كثيرة في مسألة الدعم الخارجي لأنظمة الحكم المطلق، منها، على سبيل المثال: Oisín Tansey, *The International Politics of Authoritarian Rule* (Oxford: Oxford University Press, 2016); William Blum, *Killing Hope: US Military and CIA Interventions Since World War II* (Maine: Common Courage Press, 2008); Ken Connor & David Hebditch, *How to Stage a Military Coup: From Planning to Execution* (New York: Skyhorse Publishing, 2009), pp. 6-7, 157-170; Stephen Kinzer, *Overthrow: America's Century of Regime Change from Hawaii to Iraq Times, Reprint ed.* (New York: Times Books; 2007).

قطاعات كثيرة في المجتمع وتبرير بقاء الجنرالات في السلطة، وجرّ مؤسسات أخرى غير سياسية إلى مستنقع السياسة، مثل القضاء والأمن والاستخبارات. كما تضمّنت عقيدة الجيوش مهمات اقتصادية واجتماعية. ولهذا جذور فكرية أوروبية وأميركية، فتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كان مقدمة ضرورية لمحاربة حركات التمرد والتغيير.

كان طبيعيًا أن يتّسم خروج - أو إخراج - الجنرالات العسكريين من السلطة ومعالجة دورهم في السياسة، بقدر كبير من الصعوبة. وكما أشرنا في مقدمة الكتاب، تشير عبارة «الانتقال إلى الديمقراطية» إلى انتقال السلطة من الحكام المطلقين إلى حكومة ديمقراطية منتخبة، أي اجتياز الحد الفاصل (Threshold) بين أنظمة الحكم غير الديمقراطي وأنظمة الحكم الديمقراطي. وعادة يتحقق الانتقال بعد انهيار النظام القديم، وتوافق القوى السياسية على اختيار الديمقراطية نظامًا للحكم. وهنا لا يتخلص النظام الديمقراطي الوليد من المشكلات القديمة كلها، ويجب ألا تُفتح الملفات كلها مرة واحدة. في مرحلة تالية تأتي عملية «التحول الديمقراطي»، وهي عملية ممتدة، وقد تشمل عمليات مرتدة، وتنتهي (في حالة النجاح) إلى حالة جديدة، هي ترسيخ النظام الديمقراطي، حيث تختفي فيها إلى حدٍ بعيد المخاطر على الديمقراطية. وفي أثناء عملية التحوّل الديمقراطي، تتصدى القوى السياسية لمعالجة القضايا الشائكة، وعلى رأسها العلاقات المدنية - العسكرية ومشكلات الهوية والفساد ورفع الوعي وتقوية الأحزاب، وغير ذلك.

لهذا، يكون تركيز القوى السياسية في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية منصبًا (فقط) على إخراج الجيش من السلطة وتسليمها إلى حكومة مدنية منتخبة. ولا توجد طريق واحدة لإنجاز هذا، فهناك تحالف القوى المدنية وقيامها بعملية تعبئة وحشد لإخراج الجنرالات العسكريين، مع تقديم ضمانات إليهم وتقديم عفو عام عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وهناك تحالف القوى المدنية الديمقراطية وقيامها بعقد اتفاق مع الجناح المعتدل داخل الفئة الحاكمة (الأوروغواي وتشيلي في الثمانينيات).

لكن في معظم حالات الانتقال الديمقراطي الناجحة، ظهرت تحالفات مدنية قوية لتقود المراحل الانتقالية بدلًا من انفراد فصيل واحد، أي كان وجود تكتل ديمقراطي حقيقي وتوافقه وتشكيله تحالفًا وطنيًا واسعًا من القوى الرئيسة، أمرًا محوريًا، حتى يستطيع أولًا أن يتفاوض على انتقال السلطة بإجماع وطني واسع، ويستطيع ثانيًا تولّي السلطة من دون التصادم مع قوى رئيسة أو مع الجيش أو الخارج. حدث هذا الأمر بأشكال متفاوتة في جنوب أفريقيا والفليبين والمكسيك وبولندا وكوريا الجنوبية وتشيلي والمجر، وغيرها.

في الحالات التي فشل فيها الانتقال واستمر الجيش في التأثير، كان السبب الرئيس هو انقسام النخب والقوى السياسية، وعدم وجود إجماع وطني على إخراج الجيش، وعدم وجود بديل وطني يطمئنّ الجيش إليه، لأنه لا ينسحب إذا كان متأكدًا من أن البديل ضعيف وغير قادر على السيطرة في ظل نظام حزبي منقسم (كما حدث في بنغلادش وباكستان وفيجي وبورما وتايلاند، وغيرها). كما فشلت حالات انتقال أخرى، نظرًا إلى تسييس بعض القوى السياسية للجيش أو عقد اتفاقات غير معلنة معه على حساب منافسيها (باكستان وبنغلادش وتركيا في الثمانينيات).

في معظم هذه الحالات، اعتمد خروج الجنرالات من السلطة على أمور كثيرة، أهمها عاملان: يتمثل **الأول** في إدراك الجنرالات العسكريين أن الحكم العسكري يُضعف تماسك المؤسسة العسكرية ذاتها والثقة بها، وذلك بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، والانخراط في قضايا فساد، والفشل في إقامة قاعدة شعبية حقيقية، ومن ثم ضعف شرعية حكم الجنرالات العسكريين وتراجع حلفائهم وتقوية صفوف المعارضة المدنية. ولا بد من أن يقترن هذا الإدراك بوصول قادة عسكريين إلى المناصب المؤثرة، أي القادة الذين يدركون هذا الأمر ويؤمنون بأهمية خروج الجنرالات العسكريين من السلطة حفاظًا على المؤسسة العسكرية في المقام الأول.

أما العامل **الثاني**، فهو تطور حركة اجتماعية وسياسية معارضة، لها جذور

شعبية عابرة للانتماءات السياسية، وقادرة على التواصل مع الأحزاب السياسية لتشكيل بديل سياسي مدني بأجندة سياسية موحّدة تقوم على إعادة التمسك بحقوق الإنسان وحرياته، وانتقاد الطبيعة الإقصائية والانفرادية للحكومات العسكرية. إلى جانب امتلاك هذا البديل الحد الأدنى من مهارات الحكم المؤسسي وأدوات الضغط المختلفة، ومنها التظاهرات الشعبية والقدرة على التفاوض ضمن خطة سياسية منظمة وترتيب للأولويات[5].

لم يجرِ في هذه الحالات التنازل عن حقوق الضحايا من قتلى ومعتقلين ومعذّبين، بل فُتحت هذه القضايا أيضًا، ولو بعد حين، إلا أنه كان من الأهمية أيضًا طمأنة الأغلبية العظمى من المنتسبين إلى المؤسسات العسكرية وعدم ملاحقتهم قضائيًا، لكسب تأييدهم الحكم المدني والاهتمام أكثر بوضع الضمانات (الدستورية والقانونية والمؤسسية والثقافية والمجتمعية) الكفيلة بعدم تكرار انتهاكات حقوق المواطنين أو انقلاب الجنرالات العسكريين على السلطة المنتخبة.

في حالات كثيرة، مثّل العامل الخارجي عاملًا مهمًا؛ إذ تساقطت الأنظمة التسلطية في جنوب أوروبا في منتصف السبعينيات، وامتد الأمر إلى أميركا اللاتينية وغيرها. وواكب هذا أيضًا موجة من الضغط من المنظمات الدولية ومن الكنيسة الكاثوليكية ومن بعض الحكومات الغربية، خصوصًا بعد انتهاء الحرب الباردة.

لكن، بشكل عام، يبدأ التغيير من الداخل، فهو غير ممكن من دون رأي عام داخلي منادٍ بالتغيير، وقوى سياسية قادرة على وضع برنامج سياسي حقيقي. ومتى وُجد هذا العامل الداخلي، فإنه كفيل بتحييد العقبات التي قد تأتي من الخارج، وهذا ما حدث في معظم دول أميركا اللاتينية.

من الأهمية الإشارة إلى أن الخطر الأكبر على الحكم العسكري هو

(5) لمزيد من التوسع، ينظر: عبد الفتاح ماضي، «الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة»، **سياسات عربية**، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017).

المؤسسة العسكرية ذاتها. وتختلف الحالات هنا، فالحكومات العسكرية التي تستند إلى المؤسسة ذاتها غالبًا تشهد انشقاقًا داخلها بين الحكم المدني والعسكري، كما حدث في البرازيل وانتهى لمصلحة الحكم المدني. كما قد تساعد أحداث أخرى في خروج الجنرالات العسكريين من السلطة، مثل هزيمة الجيش الأرجنتيني في حرب الفوكلاند في عام 1982.

تختلف الحالات اللاتينية عن حالات أخرى استند فيها الحكم العسكري إلى جنرال واحد أو مجموعة من الجنرالات. وهنا غالبًا ما تشهد تلك الدول انقلابات عسكرية مضادة أو عمليات عصيان مسلّح أو حروبًا أهلية. وعانت كوريا الجنوبية مثل هذا النوع من الحكومات حتى استطاعت انتفاضات الطلاب والمثقفين هناك إجبار الجنرالات العسكريين على الخروج من الحكم. وفي أفريقيا، كان نتاج الحكم العسكري الفردي حروبًا أهلية مدمرة.

مع موجات التحول صوب الديمقراطية منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، خرج العسكريون من السلطة في كثير من الدول، ولكن بقيت لهم أدوار متفاوتة في السياسة، ففي بعض الحالات، مثل البرازيل والإكوادور وتشيلي، أدى وجود قوى ديمقراطية متفقة على هدف استراتيجي إلى دفع الجنرالات العسكريين أو فريق منهم (بعد انقسام المؤسسة) إلى إدراك أن من الصعوبة الاستمرار في الحكم، ومن ثم قيامهم بترتيب خروجهم منه. كما أدى وجود قوى ديمقراطية متفقة على هذا الهدف الاستراتيجي في حالات أخرى إلى عقد اتفاق وطني يضمن الانتقال إلى الديمقراطية ويقوم على تطمينات متبادلة بين القوى الديمقراطية والقوى التي كانت ضد الديمقراطية داخل الصفوف المدنية (رجال الأعمال والكنيسة)، وداخل المؤسسات العسكرية والأمنية، كما حدث في إسبانيا. وفي الحالات التي حقق فيها العسكريون بعض النجاح الاقتصادي، ما كان لهذا النجاح أن يدفعهم إلى الخروج من السلطة من دون وجود قوى سياسية تدافع عن الحريات والحكم المدني والتوزيع العادل للثروات، والقضاء على امتيازات الجنرالات والمتعاونين معهم، كما حدث في كوريا الجنوبية والبرازيل وتشيلي وغيرها.

في هذه الحالات، خرج العسكريون من السلطة مع بقاء امتيازاتهم كلها؛ فعملية إخراجهم من السلطة تختلف عن عملية إخراجهم من السياسة وإخضاعهم للسيطرة المدنية. وهذه العملية الأخيرة عملية ممتدة زمنيًا، تبدأ من حقيقة أن الهدف النهائي هو هدف مزدوج، أي ترسيخ النظام الديمقراطي بمبادئه الأساسية وتعزيز قوة الجيش وتقوية نظم التعليم والتدريب والتسليح فيه. لا يمكن إذًا الشروع في معالجة العلاقات المدنية - العسكرية إلا بعد انتقال السلطة من الجنرالات العسكريين إلى حكومة مدنية منتخبة، ووجود قدر من الاستقرار السياسي. وكلما ازداد النظام الديمقراطي قوة ورسوخًا، اقتربت عملية معالجة العلاقات المدنية - العسكرية من النجاح. ولا تتم المعالجة إلا على يد مجموعة من السياسيين المؤمنين فعلًا بالديمقراطية، والمتفقين على هدف السيطرة المدنية على الجيش، الذين يمتلكون خطة واضحة ومعلنة. كما لا بد من تشكيل رأي عام ومجتمع مدني مناصر وضاغط لتحقيق هذا الهدف، وتحويل هذا الضغط إلى برنامج سياسي محدد ومُعلن ومطروح للنقاش العام. وتحتاج المعالجة أيضًا إلى مجموعة من الخبراء المدنيين في شؤون الدفاع والأمن، وكسر احتكار العسكريين المعارف والخبرات العسكرية والاستراتيجية. ولا بد من أن يبحث المدنيون عن شركاء لهم داخل المؤسسات العسكرية ذاتها، وعدم إشعار العسكريين بالتهديد أو التهميش، ولا سيما في القضايا الفنية والعسكرية البحتة.

لا يمكن إنجاز هذا الهدف إلا بمأسسة الخطوات والإجراءات كلها التي تتم، خصوصًا تلك المتصلة بوزارة دفاع يرأسها وزير مدني، وخضوع المؤسسات العسكرية والأمنية لمؤسسة القضاء المستقل وأجهزة الرقابة المتعددة، وإبعاد الجيش تمامًا عن أي مشروعات تجارية، ما عدا الصناعات العسكرية التي لها علاقة مباشرة بالدفاع، مع إخضاعها لمعايير الشفافية والرقابة، ونزع العسكرة والتسييس من أجهزة المخابرات والأمن، وإعادة هيكلة برامج التعليم العسكرية، ودمج مقررات في العلوم الاجتماعية والإنسانية في مقررات الكليات والمعاهد العسكرية والأمنية، وفتح برامج تعليمية ودرجات علمية في الشؤون الأمنية والدفاعية في الجامعات المدنية،

وتشجيع ظهور منظمات مجتمع مدني ومراكز بحثية وجمعيات علمية في الدفاع والأمن، وغير ذلك.

على الرغم مما سبق، احتفظت الجيوش ببعض الأدوار السياسية، حيث نجح بعضها في أميركا اللاتينية في تحصين أفراده من المحاسبة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وإبقاء دور للجيوش في الأجهزة المؤثرة، مثل المخابرات ومجالس الأمن القومي والأكاديميات العسكرية وأجهزة الأمن ومجالس الشيوخ، إضافة إلى نفوذ الجيوش من خلال الجنرالات المتقاعدين والمستشارين العسكريين، وبقاء هيمنة الجيوش في رسم السياسات الأمنية والعسكرية، وقلة الخبراء المدنيين في هذه المجالات. كما ساهم ضعف حكم القانون في عدد من دول أميركا اللاتينية في بقاء الجيوش الفاعل الوحيد في المناطق النائية، وفي محاربة الأنماط الجديدة من العنف الداخلي، مثل الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، كما في كولومبيا والمكسيك وبيرو وغواتيمالا، وغيرها. وستحتاج معالجة هذه الأمور إلى وقت أطول؛ إذ إنها ترتبط بإعادة صوغ العقيدة الأمنية من جهة، وبقدرة المدنيين على تغيير نمط ممارسة السلطة بتقوية حكم القانون والشفافية والمحاسبة وتمكين الشعب وتقوية مؤسساته من جهة أخرى.

ثمة هنا دروس وسنن كونية عدة، أهمها:

1. إن موقف الجيش من عمليات التغيير السياسي في الدول التي حكمها العسكريون فترة من الزمان، مهم وحاسم، فإمّا أن ينحاز إلى حكم القانون ودولة المؤسسات والشفافية فينقذ نفسه وبلاده معًا، وإمّا أن يقف ضد التغيير فيُدخِل البلاد والعباد في صراعات لا تنتهي إلا بإضعاف الدولة والجيش معًا. ومقاومة الجنرالات العسكريين للتغيير لن تؤدي إلّا إلى تأخيره ورفع تكلفة الحرية وبناء دولة القانون، ومآل تدخّل الجنرالات العسكريين في السلطة بشكل مباشر إلى زوال، والعاقل هو من لا يعاند التاريخ وينحاز إلى حرية الشعوب ويساهم في بناء دولة القانون والعدل والمساءلة.

2. لا ينجح قادة التحول في عملية الانتقال في الحالات كلها؛ إذ وجدت إحدى الدراسات أن نتائج عمليات الانتقال إلى الديمقراطية ليست علاقات

سببية. ففي الفترة 1974-1998، أُجريت دراسة 85 حالة، لتجد أن 30 حالة فقط نجح فيها الانتقال إلى الديمقراطية، بينما انتهت 8 حالات إلى نظام مختلط، وتحوّلت 34 حالة إلى شكل جديد من أشكال التسلّطية، وذهبت 4 دول إلى الحرب الأهلية، وتحوّلت 9 حالات إلى الديمقراطية مدة قصيرة قبل أن تشهد حالات ردة عن الديمقراطية[6]. ومن هنا تأتي أهمية الإدارة الصحيحة والمحسوبة لهذه المرحلة.

3. تتضمن القضايا المختلفة التي تطرح عند معالجة العلاقات المدنية - العسكرية موضوعات عدة، منها: السيطرة المدنية وعدم خضوع المدنيين لنفوذ الجنرالات العسكريين في تحديد الأولويات والمصلحة القومية، وميزانية الجيش، وولاية المحاكم العسكرية على العسكريين، وشفافية الحصول على المعلومات مع ترتيبات للحفاظ على الأسرار العسكرية، والرقابة المدنية (عبر البرلمان) على المؤسسة العسكرية ووضع نشاطاتها الأخرى تحت سيطرة المدنيين، وعدم تسييس القادة العسكريين، ووضع ضوابط لتدخّل الجيش في التأمين الداخلي، وإسناد قرار الحرب إلى البرلمان، وتصديق البرلمان على تعيين كبار القادة، وتنظيم شؤون الترقية والتعيين والعلاقات الخارجية للجيش. كما قد يقتضي الأمر دمقرطة الجيش نفسه، أي نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان داخله والقيام بعملية إصلاح مؤسسي شاملة.

4. كلما كان للجيش الدور الأبرز في أثناء المرحلة الانتقالية، وكلما سُيّس، كان من الصعب معالجة العلاقات المدنية - العسكرية؛ فأي تنازلات - رسمية أو غير رسمية - تقدمها القوى السياسية إلى الجيش في المراحل الانتقالية، ستؤثر سلبيًا في قدرة هذه القوى على التفاوض بعد الانتقال. في البرتغال كانت عملية الانتقال في مجملها بيد الجيش، ولهذا استغرق الأمر أعوامًا عدة، وبقي للجيش بعض المميزات، أمّا في اليونان وفنزويلا وإسبانيا،

---

(6) Barabra Geddes, «What do We Know about Democracy after Twenty Years?,» *Annual Review of Political Science*, vol. 2, no. 1 (1999), pp. 115-144.

فكانت العملية بيد المدنيين. وفي دول أخرى أدّت الجيوش أدوارًا محورية في الأوقات كلها (كما في تايلاند ونيجيريا)، فكان مصيرها الفشل.

5. كلما كانت الحكومة موسعة وتحظى بقبول شعبي واسع، كانت معالجة تلك العلاقات أقل صعوبة. وإلى جانب أثر الطريقة التي تمت بها عملية التفاوض مع الجيش، هل قدّمت الطلبات كلها مرة واحدة (في الأرجنتين قُدّم كل شيء مرة واحدة، فكانت النتيجة التعثر فترة طويلة)، أم تدريجًا (كما في حالتي إسبانيا والبرازيل)؟ وللعامل الخارجي أثره أيضًا: هل هناك تهديد خارجي للأمن القومي؟ هل يرتبط الجيش بعلاقات قوية بدول قوية؟ كما لا بد من أن تقترن الرغبة في تحقيق السيطرة المدنية بوجود متخصصين وخبراء مدنيين في الشؤون العسكرية والأمنية.

6. تتأثر المهمة سلبيًا أيضًا إذا لم تُفتَح قنوات للحوار والتفاوض بين المدنيين والعسكريين، وينتشر بالتبعية سوء فهم وعدم ثقة متبادلة. ولهذا، ففي الحالات الناجحة، كان من الأهمية إيجاد آليات يتمكن من خلالها المدنيون من معرفة مطالب العسكريين وأبعاد القضايا الاستراتيجية من جهة، ووسائل يمكن العسكريين من خلالها معرفة أسس النظام الديمقراطي ومتطلبات بناء دولة ديمقراطية حديثة ووضع الجيش داخلها من جهة أخرى. إلى جانب إيجاد طرائق لبناء الثقة، منها إشراك العسكريين في مناقشة التشريعات ذات الصلة بالشؤون الأمنية والاستراتيجية، ووضع نظام تثقيف ديمقراطي داخل الجيش، والاعتماد على خريجي العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تجنيد ضباط الاحتياط، ومعاملة العسكريين قضائيًا بمعاملة المدنيين نفسها، والاهتمام بنظام معاشات العسكريين، وغيرها.

7. فشلت عملية الحسم وبقي الجيش في السلطة، بشكل مباشر أو غير مباشر كما حدث في نيوغينيا وباكستان وبورما وتركيا (قبل الإصلاحات الناجحة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين) وغيرها، لأسباب مختلفة، أهمها أن الجيش كان في تلك الدول على درجة عالية من التنظيم والانسجام، مقارنة بالأحزاب، ووجود درجة عالية من الانقسام في النظام الحزبي، وعدم استقرار

الحكومات، إلى جانب خوف الجيش من نقص الميزانيات وتقليص عدده، أو وجود طموحات شخصية لبعض القادة. وشهد بعض الحالات فرض الجيش سيطرته على الحياة السياسية من خلال إنشاء أحزاب تابعة له، أو مد سيطرته على المؤسسات المدنية والقطاع الاقتصادي.

8. لم يُمنح الجيش مكانةً مميزةً في دساتير الدول التي شهدت انتقالًا ناجحًا نحو الديمقراطية، وذلك في ما يتصل بدوره في حماية الدستور على وجه الخصوص. وعمومًا، كلما ارتفعت شرعية الحكومات المنتخبة، تضاءلت حاجتها إلى استدعاء الجيوش للحفاظ على الشرعية. ولهذا كانت تقوية المؤسسات والثقافة الديمقراطية غاية في الأهمية.

9. وأخيرًا، تجب الإشارة إلى أنه عادة لا تكون الجيوش غير مسيسة بنسبة 100 في المئة، بل هناك حتى في الدول الديمقراطية مساحة «شبه سياسية» للجيوش، لكن التحدي المطلوب التصدي له هو تحريك الجيش نحو استخدام القنوات الشرعية للتأثير في عملية صنع القرار في الشؤون الأمنية والعسكرية، وأن يتم هذا في إطار حكم القانون والقضاء المستقل والمؤسسات الرقابية المستقلة، بدلًا من القنوات غير الشرعية، مثل الانقلابات العسكرية أو سبل التأثير غير المباشرة.

ثانيًا: الحالة المصرية

تعددت أشكال انقلاب الجنرالات العسكريين في الدول العربية منذ الاستقلال[7]. أمّا بعد ثورات عام 2011، فتعددت مواقف الجيوش من هذه الثورات؛ ففي مصر، استلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة وانفرد بإدارة المرحلة الانتقالية، ما أدّى إلى ارتباك هذا المسار على النحو الذي عرضنا له في الفصول السابقة، وذلك على عكس الحالة في تونس التي لم يرغب جيشها في القيام بأي دور في مرحلة ما بعد سقوط رأس النظام رغم

(7) ينظر: عزمي بشارة، **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 37-45.

ما تردد عن إغراءات ودعوات له للتدخل ودعمه سياسيًا في ذلك. وفي ليبيا، انقسم الجيش، وتشكلت كتائب مقابلة خاضت حربًا ضد رأس النظام والكتائب التابعة له، انتهت بإسقاط النظام وانتشار السلاح بين أطراف مختلفة. وفي الحالة السورية، استخدم النظام الجيش في قمع الثورة، وبمرور الوقت ظهرت انشقاقات داخل الجيش، واندلعت الحرب الأهلية التي تطورت سريعًا إلى حرب إقليمية ودولية.

تُعدّ الحالة المصرية الأهم في ما يتّصل بدور العسكريين في السياسة بعد ثورات 2011، حيث شهدت مصر انفراد المجلس العسكري بإدارة المرحلة الانتقالية بعد إطاحة حسني مبارك، ثم شهدت تدخلًا عسكريًا مباشرًا في عام 2013، حينما انقلب المجلس العسكري على المسار الديمقراطي الوليد وقاد ثورة مضادة مكتملة الأركان بمساعدة إقليمية ودولية. كان هناك إصرار من حكّام مصر الجدد على عسكرة السياسة وتصدّر المؤسسة العسكرية لحل المشكلات كلها التي تمر بها البلاد.

ازدادت الأمور سوءًا أيضًا مع الأخذ في الحسبان النفوذ الاقتصادي للمؤسسات التابعة للجيش، حيث تحدثت دراسات عدة عن «جمهورية ضباط متقاعدين»[8]، وعن «اقتصاد خفي» للجيش يقدر بنحو 40 في المئة من الاقتصاد، بينما تقول مصادر من الجيش ذاته إنه لا يتجاوز 2 في المئة[9]. إلى جانب أمور أخرى، مثل وجود ضباط متقاعدين في مناصب المحافظين، وفي مناصب عليا في الوزارات والمؤسسات والشركات العامة، وتوسع نشاطات الشركات العسكرية في المجالات التجارية والصناعية والخدمية، وسيطرة الجيش على كثير من المشروعات الكبرى وعقود بناء المدن وتطوير قناة السويس وغيرها، وملكيته الفعلية للأراضي كلها، غير الزراعية وغير المستثمرة في مصر (نحو 87 في المئة من مساحة مصر)[10].

---

(8) Zeinab Abul-Magd, «The Egyptian Republic of Retired Generals,» *Foreign Policy*, 8/5/2012.

(9) تصريح عبد الفتاح السيسي حين كان مرشحًا للرئاسة، في: **المصري اليوم**، 15/ 5/ 2014.

(10) ينظر: يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر»، مركز كارنيغي للشرق =

منذ تسلّم المجلس العسكري السلطة في شباط/ فبراير 2011، صدرت قرارات عدة متصلة بالجيش تحديدًا، منها قرارات رفع مرتبات العسكريين ومعاشات المتقاعدين منهم، ومنها ما يتصل بالدور الاقتصادي للمؤسسات التابعة للجيش في شكل إعفاءات ضريبية واستثناءات، وتخصيص أراضٍ من خلال عقود إسناد مباشر من الحكومة[11]. ومن هذه التشريعات ما أصدره المجلس في أيار/ مايو 2011 لجعل القضاء العسكري الجهة الوحيدة التي يُفصل أمامها في جرائم الكسب غير المشروع المنسوبة إلى ضباط الجيش، حتى لو بدأ التحقيق بعد تقاعدهم. كما صدر قرار رئاسي في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 لتعديل صلاحيات جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة للسماح له بالانخراط في النشاط التجاري لتطوير موارده عبر تأسيس الشركات بصورها كلها، سواء بمفرده أو بالمشاركة مع رأس المال الوطني أو الأجنبي[12]. يؤدي هذا، بحسب باحثين متخصصين، إلى ظهور مجموعات مصالح عسكرية متمايزة ومتنافسة، ويُعقّد البيئة القانونية والتجارية للأعمال، وذلك في ضوء التشريعات التي تُعفي العسكريين من المثول أمام المحاكم المدنية في جرائم الكسب غير المشروع، أو تمنع رفع الدعوات القضائية ضدّ مديري الشركات القابضة، أو الاعتراض على منح العقود الحكومية[13].

في ظل عدم وجود أي معلومات من مصادر رسمية، وفي ظل غياب الشفافية، تظهر تقارير دولية حول الفساد من دون أن تجد أي نفي أو تعليق من مصادر رسمية مصرية. من ذلك، على سبيل المثال، التقرير الصادر عن

= الأوسط، 1/ 8/ 2012؛ شانا مارشال، «القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 15/ 4/ 2015؛ Zeinab Abul-Magd, «Egypt's Military Business: The Need for Change,» Middle East Institute, 19/11/2015; Steven Cook, «How to Get Egypt's Generals Back on our Side,» *Foreign Policy*, 5/1/2015.

(11) «من امتيازات الطرق والأراضي إلى تطوير السيرك القومي: أكثر من 20 امتيازًا اقتصاديًا للجيش المصري بعد انقلاب 3 تموز/ يوليو»، **ساسة بوست**، 4/ 8/ 2014.

(12) نص القرار الرئاسي الرقم 446 لعام 2015 في موقع الهيئة المصرية العامة للاستعلامات.

(13) يزيد صايغ، «عودة جماعات المصالح العسكرية في مصر»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 21/ 12/ 2015.

منظمة الشفافية الدولية في عامي 2013 و2015 حول مكافحة الفساد في مجال الدفاع، حيث جاءت جيوش المنطقة العربية (مصر والجزائر وليبيا وسورية واليمن) من بين أسوأ الجيوش في الشفافية ومكافحة الفساد. وأشارت هذه التقارير إلى أسباب عدة لهذا، منها إنفاق الأموال بصورة سرية، ومنح العقود للمقربين، وانعدام الرقابة التشريعية، وغير ذلك. وبشأن مصر تحديدًا، جاء في تقرير عام 2015: «تُعدّ ميزانية الدفاع التي تقدر بحوالى 4,4 مليارات دولار سرًا من أسرار الدولة [...] لا تتوفّر تلك الميزانية بأي صيغة من الصيغ للجمهور أو للسلطة التشريعية [...] وسُمح للجيش، قانونًا، بالاحتفاظ بحسابات مصرية تجارية خاصة به»، وجاء أيضًا: على الرغم من «وجود نص قانوني لعملية الترقية [...] في كثير من الأحيان، يتم التعيين والترقية على أساس الولاء والطاعة لمن هم في السلطة، بدلًا من المزايا المهنية»، و«يكاد الجيش لا يتعرّض لأي مساءلة أمام الدولة»، و«أي محاولة [...] لمناقشة السياسة الدفاعية أو الأمنية تُعدّ بمثابة خرق للأمن الوطني من قبل السلطات»[14]. وهذا الرقم ليس كبيرًا، مقارنة بإنفاق باقي دول المنطقة، لكنه في المقابل يمثل نحو 4 في المئة من الناتج القومي الإجمالي في مصر، الذي بلغ في عام 2015 ما يعادل نحو 115 مليار دولار[15].

من المعروف أن ليس من وظائف الجيش إدارة اقتصاد الدولة أو حل أزمات الصرف الصحي أو معالجة مسألة ارتفاع الأسعار. هذه حقيقة لا جدال فيها، فالجيش يقوم في الأساس بتحقيق وظيفة محددة هي حماية الدولة من أي عدوان خارجي وخوض الحروب من أجل هذا إذا اقتضى الأمر، أو الاستعداد الدائم لهذه الحروب.

---

(14) ينظر: منظمة الشفافية الدولية، «مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع - الشرق الأوسط»، 2015، ص 4، شوهد في 15/ 6/ 2016، في: https://bit.ly/2iDFxi5؛
«Government Defence Anticorruption Index: 2013,» Transparency International, Defence and Security Program, 2013.

(15) وزارة المالية المصرية، «الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015/ 2016»، شوهد في 20/ 12/ 2016، في: https://bit.ly/1H6te5n

الأصل أيضًا خضوع مؤسسات الدولة كلها، الرسمية غير السياسية وغير المنتخبة (بما في ذلك المؤسسات الأمنية والعسكرية والاستخبارية والقضاء والأجهزة الأمنية كلها) لمؤسسات الدولة الرسمية السياسية المنتخبة (البرلمان والحكومة).

كما ليس من الصواب أبدًا الاستعانة بالجيش ودفعه إلى حل أزمات المجتمع والسياسة والاقتصاد، لأنه بهذا يتحول إلى طرف سياسي، وقد تترتب على هذا تداعيات سلبية على الأمن القومي للبلاد عندما تُحمّل الجيوش مسؤولية التقصير أو الفشل.

1. جذور المسألة

هناك أسباب تاريخية لهذه الأوضاع في مصر، تعود إلى أن اختيار السادات عقد اتفاق تسوية منفردة مع الإسرائيليين، والمُضيّ قُدُمًا في انفتاح اقتصادي غير محسوب، أدّيا إلى ظهور ما عرف بظاهرة «القطط السمان»، التي تسابقت على نهب مقدّرات الدولة بنهج رأسمالي منفلت، ومن دون أدنى ضوابط أو اعتبار لمصالح الطبقات الفقيرة والضعيفة.

كان لهذا التوجه الساداتي تداعيات سلبية متعددة على معظم مكوّنات المجتمع والدولة؛ إذ فقدت الطبقة الوسطى بعض المكتسبات، وتآكّلت العديد من شرائحها، واختفت قوة مصر الخارجية، وسادت قيم الفهلوة والتربّح في قطاعات المجتمع كلها، ولا سيما في القطاعات المؤثرة فكريًا، مثل الجامعات والثقافة والإعلام والفن، ثم تفاقم هذا كله في مرحلة مبارك.

أمّا في مؤسسة الجيش، فكان من تداعيات ذلك النهج اختيار قادة الجيش الدخول في المجال الاقتصادي كمؤسسة (عبر مجموعة من الشركات التابعة للجيش)، وكأفراد (عبر الجنرالات المتقاعدين)، لينتهي الأمر إلى وجود طرف اقتصادي قوي منتسب إلى الجيش، لكن بقواعد غير متساوية مع نظرائه

المدنيين في ما يتصل بالضرائب والجمارك والرقابة والمحاسبة، وغير ذلك[16]. وكان مهندس هذا التحول وزير الدفاع آنذاك محمد عبد الحليم أبو غزالة (1981-1989).

وفي واقع الأمر، يكون الجيش كمؤسسة، مثله مثل مؤسسات الدولة الأخرى في كثير من أنظمة الحكم في العالم الثالث، ضحية النظام السياسي، ويتحول، كما مؤسسات الدولة الأخرى أيضًا، إلى أداة في يد النظام السياسي ضمن استراتيجيات النظام للبقاء والاستمرار، وليس كأداة للتنمية والنهوض، كما تدّعي أداوت النظام الإعلامية وخطاباتها الرسمية، وهذا ما حدث تقريبًا في مصر بعد كامب ديفيد والانفتاح الاقتصادي.

إن أيّ قارئ لتاريخ أنظمة الحكم المستبدة، يدرك بسهولة أن هذه الأنظمة لا تعيش إلا عبر توريط الآخرين معها في الفساد والتسيب والقمع؛ فعند حاجة الاستبداد إلى أداة باطشة لقمع الجماهير، تُحوّل وظيفة الشرطة (السهر على أمن المواطنين) ووظيفة الجيش (الدفاع عن الوطن أمام أي عدوان خارجي)، إلى مهمة الدفاع عن النظام ضد خصومه، وذلك بعد وضع رواية فكرية مرجعية تصوّر جميع معارضي النظام ومنتقديه «إرهابيين» و«خارجين على القانون»، ويستهدفون تدمير الدولة وإرهاب المجتمع. وتضع ثلة من المثقفين والصحافيين وأساتذة الجامعات، التابعين للنظام، هذا الإطار المرجعي تحت تأثير أدوات الترهيب والترغيب التي يمارسها النظام.

في عهد السادات ثم عهد مبارك، تحوّل الاستبداد في مصر إلى منظومة متكاملة بأذرع سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية وإعلامية وفكرية، بل امتدت المنظومة أيضًا إلى المواطن العادي عبر ترسيخ نظام للرشوة والإفساد والتسيّب والفهلوة وزرع قناعات مدمرة، صارت شائعة جدًا بين المصريين، على رأسها «ليس بالإمكان أبدع مما كان» و«لا يصلح مع المصريين إلا الكرباج»، وغير ذلك.

---

(16) لمزيد من التفصيلات عن الجيش المصري وعلاقته برئيس الدولة وتداخل سلطات الطرفين، ينظر: بشارة، **الجيش والسياسة**، ص 147-183.

مثّلت ثورة 25 يناير فرصة نادرة لجميع الأطراف من أجل معالجة هذه الأوضاع وإعادة المهمات الأصلية إلى كل مؤسسة من مؤسسات الدولة: إسناد الوظائف السياسية (التشريع والتنفيذ) إلى مؤسسات دولة رسمية منتخبة (مؤسسة التشريع والمؤسسة التنفيذية)، وإسناد وظيفة الأمن الداخلي إلى جهاز شرطة مدني (بقيم وممارسات جديدة تمامًا)، ووظيفة الدفاع عن الوطن ضد أي عدوان خارجي إلى مؤسسة الجيش (بأسس جديدة تقوم على أعلى درجات الحرفية والمهنية والحياد السياسي)، ووظيفة القضاء إلى مؤسسة القضاء (المستقلة تمامًا عن السلطة التنفيذية ماليًا وتنظيميًا)، وهكذا مع باقي المهمات والمؤسسات.

هذا لم يحصل بالنسبة إلى الجيش، تحديدًا لأسباب أخرى عدة، أظهرتها على السطح ثورة يناير، حيث أوجدت المصالح الاقتصادية التي نتجت من الدور الاقتصادي للجيش، طبقة ذات مصلحة في بقاء الأوضاع القديمة، ولم يظهر قادة على مستوى رجالات الدولة التاريخيين لإدراك خطورة هذا أولًا، ثم امتلاك شجاعة طرح الموضوع للنقاش للخروج، ثانيًا، بمعالجات تُخضع تلك المصالح الاقتصادية للقانون والرقابة، وتحمي الجيش نفسه من مخاطر انخراطه كطرف سياسي واقتصادي.

كان من الأمور الكاشفة هنا المؤتمر الصحافي الذي عقده أحد ضباط المجلس العسكري، وهو اللواء عادل عمارة، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011، بعد أكثر من ثلاثة أيام من الأحداث التي بدأت فجر 16 كانون الأول/ ديسمبر، وأدّت إلى قتل أكثر من 10 متظاهرين، وإصابة المئات، وإهانة النساء، وإحراق المجمع العلمي ومنشآت عامة أخرى[17]. كان المؤتمر خليطًا من الارتباك والتخبّط والهروب والمراوغة؛ فمن الناحية الشكلية، أثبت المجلس أنه غير قادر على إخراج مؤتمر صحافي، يقوم فيه المسؤول بتوضيح موقف المؤسسة بخطاب سياسي واضح وعلى مستوى الحدث. كان الجنرال يقرأ تارة ويتحدث بعفوية تارة أخرى، من دون تنظيم

(17) «المؤتمر الصحفي للمجلس العسكري كامل»، موقع يوتيوب، 19/ 12/ 2011، شوهد في 18/ 5/ 2014، في: https://bit.ly/2Y7Svuf

أو ترتيب منطقي. ضاق صدره بأسئلة الصحافيين إلى حد أنه هدد إحدى الصحافيات بالطرد من القاعة، وكأنه داخل وحدته العسكرية. نظر خطابه السياسي إلى المتظاهرين على أنهم يمثلون «الجانب الآخر»، وكأنه في معركة حربية. الرجل، كما معظم أعضاء المجلس، لم يمتلك مهارات التواصل مع الآخر والتحاور مع الصحافيين والإعلاميين.

موضوعيًا، عبّر الجنرال عن ضيق أفق المجلس العسكري وتمحوره حول روايته الخاصة بامتياز. لم يقدم الرجل أي أجوبة محددة عما حدث، وكانت العبارة التي تكررت كثيرًا على لسانه هي أنه «ليس لدينا منهجية في استخدام العنف مع المتظاهرين»[18]، وهذه العبارة لا تنفي استخدام العنف في واقع الأمر. وأشار الرجل إلى أن المجلس الأعلى تحمّل كثيرًا من الانتقادات التي وصلت إلى حد التشكيك وسوء الظن، من دون أن يعترف بأي مسؤولية تجاه هذا الأمر، متجاهلًا تمامًا مبررات هذه الانتقادات، وكأن المجلس الأعلى لم يرتكب أي أخطاء خلال تلك الفترة. وانتقد الجنرال أداء الإعلام، متجاهلًا أيضًا أداء الإعلام الرسمي الذي يتعامل مع المجلس العسكري كأنه الرئيس المخلوع. وإعلام الفتنة عند الرجل هو الإعلام الذي ينتقد الأداء السياسي للمجلس، أمّا إعلام الحقيقة فهو الذي لا يرى أخطاء المجلس العسكري.

من جهة أخرى، اعتقد جناح من النخب المدنية أن الجيش هو القوة الوحيدة القادرة على إنقاذ مصر من مشكلاتها وتحقيق طفرة اقتصادية كبرى في ظل انقسام القوى السياسية وتنافسها. ولهذا، سمعنا من شخصيات محسوبة على التيار الليبرالي دعوات إلى التدخل في السياسة بعد شهور معدودات من ثورة يناير. كما سمعنا تصريحات عدة من بعض أعضاء المجلس العسكري تفيد بأن العسكريين هم وحدهم القادرون على الإدارة والحكم. واعتقدت جماعة الإخوان أن التفاهم المنفرد مع المجلس العسكري وتقديم بعض التنازلات إليه يضمنان للثورة النجاح، وعلى اعتبار أنها ستحصل على أكثرية الأصوات في الاستحقاقات الانتخابية. وجاءت اختيارات المجلس العسكري، ثم دستور

(18) المرجع نفسه.

2012 و2014 ومجموعة القوانين الأخرى ذات الصلة، لأجل تقنين هيمنة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وجعل إرادته فوق إرادة الشعب ومؤسساته المنتخبة في قضايا محورية، وذلك على عكس المطلوب تمامًا، وهو ترسيخ مبدأ سيادة الشعب، عبر المؤسسات المنتخبة، على المؤسسات غير المنتخبة كلها، بما في ذلك المؤسسة العسكرية.

ساهم موقف هذه النخب العسكرية والأمنية والمدنية والإسلامية بشكل أساسي في تعميق المشكلة، بدلًا من استغلال حدث الثورة لإعادة المؤسسة العسكرية إلى وظيفتها الأساسية، حفاظًا عليها وحفاظًا على الدولة والمجتمع. وفي أعقاب 30 حزيران/ يونيو 2013، استولى المجلس العسكري على السلطة بشكل مباشر، بحجة منع الحرب الأهلية، وحماية مصر من مصير كل من العراق وسورية. لكن واقع الأمر هو أن هذا التدخل أدّى بمصر إلى وضع أسوأ على المستويات كلها، الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، مما كانت عليه قبل عام 2013، إضافة إلى الاستقطاب السياسي الحاد، وإجهاض ثورة يناير، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

2. مغالطات النظام

رُوّج منذ عام 2013، عبر آلة الدعاية الرسمية، أربع مغالطات ذات صلة بالعلاقات المدنية - العسكرية، وذلك لتبرير استمرار مجموعة من الجنرالات في الحكم وقمع جميع المخالفين في الرأي[19].

أ. المغالطة **الأولى** هي أنه ليس هناك أي جهة أخرى تستطيع حل هذه المشكلات سوى «القوات المسلحة». لكن الحقيقة أن الجنرالات العسكريين فشلوا في الدول كلها تقريبًا، وحتى من استطاع منهم تحقيق بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، لم يستمر في السلطة كثيرًا. وفي مصر منذ تموز/ يوليو 1952، أدّت عسكرة السياسة وسيطرة الأجهزة الأمنية إلى كوارث متعددة،

---

(19) كتبت عن هذه المغالطات في: عبد الفتاح ماضي، «كيف يخرج جنرالات مصر من السلطة في مصر»، الجزيرة نت، 22/ 8/ 2016، شوهد في 22/ 12/ 2017، في: https://bit.ly/2XTdLGZ

بدأت بالتضحية بالديمقراطية وضرب القوى المدنية كلها، مرورًا بالصراع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وانتهاء بهزيمة 1967 التي لا تزال مصر والدول العربية تعاني تداعياتها، إضافة إلى انهيار عملية التحديث الاقتصادية لقيامها على فكرة استبعاد الشعب من المعادلة، وعلى غياب أي أدوات للشفافية والرقابة والمحاسبة.

ب. المغالطة **الثانية**، هي ترويج أن المشكلة الأساسية هي في الشعب. هذه أكذوبة كبرى، فالشعب هو ضحية النظام منذ عقود، كما أن الأنظمة المطلقة كلها تقوم على هذه الأكذوبة لتبرير فشلها واستمرار تحكّمها. وأظهرت ثورة 25 يناير العديد من الإيجابيات في الشعب، وكان من الممكن البناء على هذا. أما الثورة المضادة، فلم تُظهر إلا كل قبيح، وهي تحتضن الفاسدين والمنافقين وفقهاء السلطان، وتصدّرهم المشهد العام ليمارسوا أسوأ صور النفاق والتضليل في الوقت الذي قتلت فيه السلطة الآلاف، واعتقلت وطردت إلى الخارج عشرات الآلاف من الذين تمسكوا بقيم الثورة، ولم يتنازلوا عن ضمائرهم، ولم يساوموا على مبادئ الحق والعدل.

ج. هناك مغالطة **ثالثة**، هي الترويج أن وضع مصر مختلف عن أوضاع باقي دول العالم، ولا جدوى من التعلّم من الآخرين، أو من محاولة الإصلاح. صحيح أن أوضاع الدول لا تتطابق لا في التحديات ولا في طرائق معالجتها، إلا أن هناك الكثير من الأوضاع المتشابهة، وهناك حالات مثّلت مصدر إلهام لحالات أخرى، كما أن التحديات التي واجهتها دول مثل البرازيل وتشيلي والأرجنتين وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا وإندونيسيا وتايوان وإسبانيا، كانت لا تقل عن التحديات التي تواجهها مصر اليوم. والفارق الأساسي بين هذه الدول التي نجحت في الانتقال إلى الديمقراطية والدول التي فشلت، مثل نيجيريا والإكوادور وبيرو وباكستان وفيجي وتايلاند وغيرها، هو تخلّي النخب والقوى السياسية عن انقساماتها، واهتمامها بالعمل المشترك وتحديد الأولويات والأهداف.

د. تتعلق المغالطة **الرابعة** بالترويج أن النظام يحافظ على مصالح الجيش

المؤسسية، وهذه أكذوبة تروّج لها دوائر في الخارج أيضًا. أمّا الحقيقة، فهي أن ما تشهده مصر اليوم هو إعادة العمل بالتجربة الفاشلة لتحكّم الجنرالات والأجهزة الأمنية من أجل الحفاظ على مصالح اقتصادية ضيقة لمجموعة من المنتفعين، واستجابة لروابط قوية مع نُظم إقليمية ودولية لا تريد لمصر ولا للمنطقة، النهوض. وهذه المصالح لا علاقة لها بالمصالح المؤسسية للجيش؛ فميزانية الجيش المصري كانت دومًا مرتفعة، ولا يعاني الجيش نقصًا لا في التسليح ولا التجهيز بشكل عام. إنّ مشكلة الجيش الأساسية هي في تسييسه وتوريطه في انتهاكات حقوقية، وفي غياب حكم القانون ودولة العدل والمؤسسات وقواعد الكفاءة والشفافية في الترقيات وتولّي المناصب القيادية، وفي غياب أدوات الرقابة والمحاسبة التي تضمن قيامه بدوره الأساسي في الدفاع عن الوطن ضد أي تهديد خارجي. ليست معالجة هذه المشكلات في جدول أعمال نظام ما بعد عام 2013 في الأساس. وما يهم النظام، مثل الأنظمة المطلقة الأخرى كلها، هو شراء الولاءات وسكوت الصف بالكامل، وهذا ما يفسر الزيادات المتتالية في مرتبات ومعاشات العسكريين والفئتين المتحالفتين مع النظام واللتين تساعدانه في السيطرة والقمع: الأمن والقضاء.

فضلًا عما سبق، هناك مغالطات تروّج لها دوائر بحثية ورسمية في الغرب، منها الترويج أن المنطقة العربية لم تشهد ثورات ديمقراطية في الأساس، ولم تعرف أي عمليات تحوّل ديمقراطي، وأن شعوب المنطقة لا يصلح معها إلا الحكم المطلق. تردّدت هذه المقولات في ورش العمل والندوات التي تعقدها مراكز البحوث الأميركية، وظهرت في عدد من المقالات والتحليلات الصحافية. ومن المقالات مقالة نُشرت في جريدة **واشنطن بوست** في كانون الثاني/يناير 2015، بعنوان «كيف كان الجيش المصري يفكر بعد الثورة؟»، ترى أن الحديث عن أن المنطقة شهدت «ثورات مدنية» حديث «تقليدي» وغير دقيق، لأنه لا يفهم السياسة المصرية ودور الجيش فيها. ويكتب صاحب المقالة: «الرواية التقليدية حول انتفاضة مدنية أعقبها تحوّل ديمقراطي مرتبك، وانتهاء الأمر إلى انقلاب عسكري، تتسم بشكل رئيس بعدم فهم السياسة

المصرية [...] وبأن الجيش، وليست الاحتجاجات الشعبية، هو من عزل مبارك في 11 شباط/ فبراير»[20].

بغض النظر عن أن عنوان المقالة ذاته يُظهر التناقض الأول فيها، فهو يحتوي على كلمة «الثورة»، بينما الفقرات السابقة تنكر حدوثها أصلًا، فإن معظم المقالة يتحدث عن الجيش وأدوات سيطرته في السياسة، مع التركيز على سيطرته على قطاع المعلومات. لكن وفي وسط هذه المعلومات المعروفة ودور السيطرة على المعلومات في هيمنة الجيش، يروّج الكاتب لمغالطات أخرى، منها أن نصف المصريين صوّت لمرشح الجيش في عام 2012، وهو ما يعتبره الكاتب مؤشرًا إلى شعبية الجيش أمام مرشحي التيار الإسلامي تحديدًا، أو بعبارات الكاتب: «تثبت صناديق الانتخابات بشكل متّسق أن الجيش هو القوة السياسية الأكثر شعبية ونيلًا للثقة في مصر وبفارق كبير، وأن ما يقرب من نصف المصريين صوّت بحرية لمرشح لمجرد اعتقادهم أنه مرشح الجيش»، كما جاء في المقالة أيضًا أن تفضيل كثير من المصريين «جنرال قوات جوية سابق على سياسي إسلامي يعكس كيف يوازن المصريون بين المرشحين».

لا تتمثل خطورة هذه المقولات في أنها تقدم رواية مضللة مختلفة تمامًا عن الواقع فحسب، إنما أيضًا في محاولتها شرعنة ممارسات بعيدة كل البعد عن الحقيقة، مثل مسألة الانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو 2014 التي صوّرتها المقالة على أنها اختبار شعبي حقيقي، بينما الواقع هو أنه بحلول تلك الانتخابات كان تحالف حزيران/ يونيو قد تصدع، وكانت الشعبية التي صنعها الإعلام لمرشح الجيش قد تراجعت تمامًا، وأثبتت نسبة المشاركة المتدنية جدًا في الانتخابات هذا الأمر. وتكرر الأمر في الانتخابات البرلمانية. هذا إضافة إلى أن القوانين التي تنظم هذه الانتخابات كانت بإرادة سياسية واحدة مسيطرة ومن دون أدنى نقاش عام، وأن الانتخابات البرلمانية

---

(20) Ellis Goldberg, «What was the Egyptian Military Thinking after the Revolution?,» *Washington Post*, 27/1/2016, accessed on 15/5/2016, at: https://goo.gl/8CDfrV

بقوانينها وقوائمها هندستها أجهزة المخابرات، وكانت خالية تمامًا من أي تنافس حقيقي.

تحاول هذه المقولات طمس حقيقة الثورة من خلال الحديث عن دور الجيش السياسي والترويج لهذا الدور باعتباره أبديًا. لكن، أليس من الصواب طرح أسئلة مثل: ما أوجه التعارض بين قيام ثورة شعبية ونفوذ الجيش؟ هل من غير الممكن أن تقوم ثورة في دولة يتمتع فيها الجيش بنفوذ قوي؟ هل سيطرة الجيش أبدية وحتمية؟ ولماذا لا تكون الثورة هي التي دفعت الجيش دفعًا إلى الضغط على مبارك للتنحي؟ ألم يُبهر احتشاد الملايين في الميادين المصرية شعوب المنطقة، بل امتد إلى الداخل الأميركي ذاته، فظهرت حركة رفض في قلب الرأسمالية الأميركية في نيويورك ومدن أخرى؟ ألم تتسابق الدوائر الرسمية والبحثية في دراسة وفهم الفاعلين الجدد من حركات اجتماعية شبابية وأحزاب سلفية وغيرها باعتبار أن المنطقة على أعتاب عهد جديد؟

شهدت مصر ثورة شعبية سلمية كبرى، وعملية تحوّل ديمقراطي، انتهت بالفشل، ولا يمكن طمس هاتين الحقيقتين. إن تعثّر ثورة يناير وإجهاضها على يد خصومها في عام 2013 لا ينفيان قيام الثورة ذاتها، إنما على العكس، يُثبتان قيامها وخطورتها على خصومها المحليين والإقليميين والدوليين، ويُفسران أيضًا تمويل محاربة الثورة بمليارات من الدولارات الخليجية، وبفريق من الإعلاميين والمثقفين وعمليات غسيل الدماغ وتضليل مكثفة، وبسلسلة من الأحكام المُسيّسة، وبتنسيق مع أطراف دولية.

لم نسمع شيئًا في الغرب عن الجزء الخاص بخصوص الثورة، أو الثورات المضادة، ولا عن أخطاء القوى التي أدارت عملية التحول الديمقراطي، إلا بالانحياز ضد طرف واحد، وهو في الأغلب حركات الاحتجاج الشبابية التي تُنتقد على أساس أنها عانت غياب التنظيم والبرامج السياسية، وأيضًا التيار الإسلامي المعتدل، خصوصًا جماعة الإخوان المسلمين، استنادًا إلى سياسة غربية صارت تنظر إلى هذا التيار باعتباره غير ديمقراطي، وغير سلمي، وليس بينه وبين تيارات العنف، مثل داعش والقاعدة، إلا فوارق طفيفة.

لا حتميات في السياسة، وهناك مقدمات أدّت إلى نتائج؛ فخارطة الطريق التي وضعها المجلس العسكري وأخطاء الإخوان وباقي القوى السياسية الإسلامية والمدنية وانقساماتها أدّت إلى فتح المجال أمام خصوم الثورة في الداخل والخارج لاختراقها وتعميق الانقسامات، ثم الانقضاض عليها. وبناء عليه، لم يكن إجهاض الثورة حتميًا مهما تعاظمت التحديات، ومهما تكالب عليها الخصوم. ولو أدركت القوى التي قامت بالثورة حجم الإرث الأسود لنظام مبارك، وطبيعة التغيير عن طريق الثورات والاحتجاجات ومتطلبات نجاحه، وطبيعة التحديات الخارجية، ولو استمعت إلى تحذيرات كثيرين، لما نجح خصوم الثورة.

أما تصوير الأمر على أن لا ثورة قامت، فلا هدف له إلا الترويج لروايات خصوم الثورة فحسب، وتبرير العودة إلى ما قبل كانون الثاني/ يناير 2011، وتطبيع المنطقة والعالم مع الانتهاكات الجسيمة الحالية لحقوق الإنسان.

أخيرًا، تحدثت المقالة المذكورة عن الجيش وكأن في مصر حكومة عسكرية يهمها في المقام الأول مصالحها المؤسسية، وهذا أمر يجافي الحقيقة من وجوه عدة؛ إذ تجاهلت أولًا العقود الأربعة الماضية، وتجاهلت علاقة الجيش بأميركا وتلقّيه معظم المعونة الأميركية المقدمة إلى مصر منذ نهاية السبعينيات، التي تبررها الإدارات الأميركية المتعاقبة بأنها «استثمار في الاستقرار الإقليمي الذي يُقام أساسًا على تعاون طويل الأمد مع الجيش المصري وعلى الحفاظ على معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في عام 1979»[21]. كما تجاهلت الكثير من التصريحات التي جاءت على لسان السيسي ذاته من أن التحركات كلها التي قام بها قبل 30 حزيران/ يونيو وبعده كانت بعلم أميركا وبالتنسيق معها. وهناك أيضًا تصريحات أحمد شفيق عن دوره في مواجهة الإخوان من دبي، وبالتنسيق مع السفارة الأميركية وعدة

(21) Jeremy M. Sharp, «Egypt: Background and U.S. Relations,» Congressional Research Service (July 2015), pp. 15-20, accessed on 22/9/2018, at: http://bit.ly/32xB2wk

مراكز بحوث، وهناك تقارير وتحليلات مختلفة نُشرت في الغرب تؤكد أن البنتاغون والسفيرة الأميركية كانا على علم بتحركات وزير الدفاع المصري ضد الإخوان منذ آذار/ مارس 2013، كما أوضحنا من قبل. هذا إضافة إلى الحملات الإعلامية ودور أجهزة المخابرات في الإعداد لتظاهرات حزيران/ يونيو وتعبئة الناس ضد الرئيس المنتخب، وعدم التعاون معه (كما اعترف أحد وكلاء جهاز المخابرات الذي سُجن بسبب تصريحاته)، كما أشرنا في الفصل الثالث، واستغلال المجلس العسكري أخطاء السياسيين في إجهاض الثورة، بدلًا من تصحيح المسار الديمقراطي بطرائق دستورية ومن دون التمكين لقوى الدولة العميقة.

تجاهل الكاتب أيضًا حقيقة النظام القائم، حيث تتجاوز الدولة البوليسية الحكومة العسكرية عندما تتحكم الأجهزة الأمنية في الجيش ذاته، وفي باقي مؤسسات الدولة وتوظّفها لخدمة مصالح ضيقة من دون التقيد ولو شكليًا بأي قانون أو أخلاق، وترتكب من الانتهاكات الجسيمة ما تصفه المنظمات الحقوقية الدولية بأنه يرقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. وللأسف، يُمارس بعض الدوائر الرسمية والبحثية الغربية، كما بعض القوى السياسية والمثقفين والأكاديميين في الداخل، الازدواجية في النظر إلى هذه الانتهاكات؛ إذ يدافع عمن ينتمي إلى التيارات المدنية، بينما يترك عشرات الآلاف من المعتقلين الإسلاميين وشباب الثورة ومئات الحالات الموثقة من التعذيب والاختفاء القسري والأحكام المسيسة بلا إدانة حقيقية[22].

إن نهاية هذه المغالطات وخيمة على الجميع، ولا سيما في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية، وقيام النظام بإجراء برنامج تقشف شديد بعد أن أهدر المليارات في مشروعات وهمية، وبعد إصراره على حماية الفساد، وبعد أن رهن البلاد بسلسلة طويلة من القروض.

---

(22) عبد الفتاح ماضي، «خدعوك فقالوا لم تكن هناك ثورة»، موقع **د/ عبد الفتاح ماضي**، 3/ 4/ 2016، شوهد في 22/ 8/ 2017، في: https://bit.ly/2Mm5nu1

3. مخاطر أوضاع ما بعد حزيران/ يونيو 2013

ثمة عواقب كثيرة للأوضاع التي شهدتها مصر بعد حزيران/ يونيو 2013 ولطبيعة النظام السياسي القائم على القمع والإقصاء والصراع الصفري مع المعارضين. وثمة مخاطر وخيمة عدة للاستخفاف بما يدور في مصر، مخاطر على مصر وعلى المنطقة العربية أيضًا. ويمكننا هنا الإشارة إلى أربعة أبعاد لهذا الاستخفاف، أمنية وعسكرية وسياسية وثقافية.

هناك استخفاف يتعلق بالأمن، أي بمستوى العنف والدماء التي تسيل منذ عام 2013، وكأن دماء آلاف المصريين، من المعارضين والجنود، ومعاناة عشرات الآلاف من أسرهم وأهاليهم، لا ثمن لها. أصبح شمال سيناء خارج سيطرة الحكومة تقريبًا، مع تصاعد عمليات العنف التي تستهدف جنود الجيش هناك. والسبب الأساسي لهذا هو سياسة الدولة تجاه أهالي سيناء الذين صاروا يتّهمون النظام بالقتل الممنهج والتهجير، وليس التهميش فحسب، كما كان سائدًا منذ أربعين عامًا. والسبب الأساسي الثاني هو السياسة الرسمية الإقصائية التي تغلق سبل العمل العام كلها (السياسي والنقابي والطلابي والخيري) أمام الشعب بفئاته كلها، وتدفع الشباب إمّا إلى الهجرة وإمّا التطرف. ومن الخطأ أن يتعمّد الإعلام والخطاب الرسمي إخفاء حقيقة أن حركات العنف في سيناء تعادي جماعة الإخوان وترى انشغالها بالديمقراطية مخالفة شرعية، ولهذا، سيُساهم تصاعد عمليات قمع الإخوان في تزايد عدد الشباب الذين ينضمون إلى الحركات العنفية بعد فقدان الأمل في أي مشاركة سياسية سلمية.

هناك أيضًا استخفاف شديد باعتقال المعارضين الذين وصل عددهم إلى أكثر من 60 ألفًا، إلى جانب ترك كثيرين منهم، خصوصًا المرضى وكبار السن، يموتون داخل المعتقلات وأماكن الاحتجاز، حتى وصل عدد القتلى داخل السجون إلى المئات. إضافة إلى عمليات القتل خارج القانون والتعذيب ومنع الأدوية والزيارات، وعشرات الآلاف من المطاردين في الداخل والخارج. هذه انتهاكات ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية بحسب المنظمات الحقوقية، ولا تسقط بالتقادم، وهي توجد الإرهاب ولا تعالجه.

أمّا تبريرات النظام لهذه الانتهاكات، فهي تبريرات ضعيفة، لا يمكن اتهام جميع المخالفين في الرأي بتهمة الإرهاب أو التخابر. كما أن التوسع في تعريف الإرهاب أمر غاية في الخطورة. لقد جُرّمت بمقتضى ما يُسمى قانون مكافحة الإرهاب، الصادر في 16 آب/أغسطس 2015[23] الأعمال التحضيرية حتى لو لم يتنفَّذ العمل المُجرّم، وهذه مخالفة صريحة للقانون ولأحكام المحكمة الدستورية العليا. كما منح القانون مأمور الضبط القضائي سلطة القبض والتفتيش والاحتجاز لأي مواطن من دون حالة تلبّس، وللاشتباه فحسب، وجُرّم نشر أخبار تخالف الروايات الرسمية للأحداث، وتوسع القانون في العقوبات لتشمل النفي والمنع من التنقل وحظر العمل في أماكن معينة، وغير ذلك. فهل يوجد حالة واحدة تمت فيها محاربة الإرهاب بمثل قانون كهذا أو بمحاربة جميع المخالفين في الرأي وحرمانهم من أبسط حقوقهم، حتى يمكن تصور أن هذه السياسات ستنجح؟

أمّا بشأن البُعد العسكري، فهناك استخفاف آخر بالتقارير الغربية وغير الغربية التي تتحدث عن استبدال عقيدة الجيش وتوجيهها لمحاربة الإرهاب، وتغيير ما يتصل بهذا من نظم تدريب وتسليح. وصارت «إسرائيل» التي بقيت منذ إقامتها، العدوَ الأساسي في الاستراتيجيا العسكرية المصرية وعقيدتها، حليفًا رئيسًا في الحرب على الإرهاب. يحدث هذا، بينما يتعرض هذا الكيان لحملات مقاطعة اقتصادية وأكاديمية من شعوب الحكومات الغربية الداعمة له، اعتراضًا على الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان من الحكومة والمستوطنين. ومن يتابع الداخل الإسرائيلي يدرك بسهولة كيف أن لهذه الحملات الغربية تأثيرًا قويًا إلى الحد الذي دفع سياسيين إسرائيليين إلى القول إنهم أول مرة يواجهون أزمة وجودية تُهدّد المجتمع والدولة، وإن هذا يتم في مفارقة، من وجهة نظرهم؛ إذ تعادي شعوب الغرب سياسات الاحتلال، بينما تهتم الحكومات العربية بمواجهة مطالب شعوبها من أجل الحريات والعدالة.

---

(23) ينظر نص القانون في: منصور كامل، «النص الكامل لقانون 'مكافحة الإرهاب' بعد نشره بالجريدة الرسمية»، **المصري اليوم**، 17/ 8/ 2015، شوهد في 25/ 9/ 2016، في: https://goo.gl/8m6YhC

أعلن الجنرال جيمس ماتيس، القائد السابق للقيادة المركزية الأميركية ووزير الدفاع في إدارة دونالد ترامب، عن رؤيته لطبيعة العلاقات العسكرية بين بلاده ومصر، والرامية في واقع الأمر إلى تغيير عقيدة الجيش المصري، مشيرًا إلى ضرورة دعم النظام في مصر، ومؤكدًا أهمية استئناف مناورات النجم الساطع بين الجيشين الأميركي والمصري، لكن بعد تغيير طبيعة المناورات لتركز على مكافحة الإرهاب، وليس على الحروب التقليدية بين الجيوش النظامية. وهذا ما حدث، حيث شهدت المناورات التي أجريت في صيف 2018 مشاركة نحو مئتي جندي فقط، بعد أن كانت تشهد في السابق مشاركة ما يقرب من سبعين ألف جندي[24].

أشرنا من قبل إلى أن في نيسان/ أبريل 2015 رفعت الإدارة الأميركية الحظر عن إمدادات السلاح لمصر، الذي كان معمولًا به منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2013، كان الحظر هو الاستثناء، نظرًا إلى أوضاع أميركية قانونية داخلية، أمّا الطبيعي فهو التحالف، وأوضح السيسي ذلك؛ ففي لقاء له مع محطة أميركية في 28 أيلول/ سبتمبر 2015، أكد أن «الولايات المتحدة لم تخذلنا أبدًا خلال الأعوام الماضية»، وأن «السنتين الماضيتين كانتا بمنزلة اختبار حقيقي لقوة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأميركية وتحمّلها»[25]. وكانت هذه العودة نتيجة طبيعية أيضًا لاستمرار ضغوط كثير من الجمهوريين واللوبي الإسرائيلي لمصلحة استئناف المساعدات الأميركية إلى مصر، وظهور خطر داعش وقيام مصر بدور محوري في ما يُسمى الحرب على الإرهاب.

لكن الجديد كان ما أعلنه البيت الأبيض عن عزم الولايات المتحدة وقف السماح لمصر بشراء الأسلحة بالائتمان اعتبارًا من العام المالي 2018، ونبّهتها

---

(24) محمد المنشاوي، «العلاقات العسكرية المصرية الأميركية وقضية الانتقال إلى الديمقراطية في مصر»، ورقة قدمت في «مؤتمر العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، 21-22 أيلول/ سبتمبر 2018، ص 22.

(25) «Egypt's President on Fighting Islamic State, U.S. Relations,» *PBS*, 28/9/2015, accessed on 24/8/2016, at: https://to.pbs.org/2CHuT85

إعادة هيكلة العلاقات العسكرية بما يحقق المصالح المشتركة على أساس اقتصار أهداف الأسلحة الأميركية للجيش المصري على دعم قدراته في أربعة مجالات أساسية: «مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، وأمن سيناء، والأمن البحري»، إضافة إلى «صيانة الأنظمة العسكرية الموجودة بالترسانة المصرية». يبدو هذا التغيير جوهريًا، ويتصل بأمور جوهرية هي عقيدة الجيش ومهماته ونُظم تسليحه وتمويله. لهذا كتبتُ في عام 2015 مذكّرًا بثلاثة أمور على الأقل، تُعدّ من أبجديات الأمن القومي ودور الجيوش في الدول المعاصرة، وهي بالطبع تهم مصر السياسية ومصر العسكرية، أي تهمّ السياسيين وقادة الجيش على حد سواء.

أ. الأمر **الأول**: من بديهيات الشؤون السياسية والعسكرية أن مسألة تحديد عقيدة الجيش ومهماته ونظام تسليحه وتمويله هي مسألة داخلية لكل دولة، ولا بد من أن توضع في ظل رؤية وطنية محددة، وفي ضوء أولويات وطنية عليا، وفي معزل تمامًا عن أي تدخل خارجي. وهذه المسألة تتم في الدول القوية المعاصرة على يد خبراء مدنيين وعسكريين وطبقًا لدراسات وبحوث علمية تُحدد حجم المخاطر والتهديدات من جهة، والقدرات والإمكانات من جهة أخرى. في حالتنا المصرية لا يمكن تجاهل أمرين: أن مصدر التهديد الأول لأمننا القومي هو الدولة الصهيونية وممارساتها العنصرية والتوسعية واعتداءاتها المتكررة، والثاني أن الأمن القومي المصري هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي. وهذان يؤكدان حقائق التاريخ والجغرافيا وحقائق السياسة المعاصرة على الأرض.

ب. الأمر **الثاني**: إن تغيير عقيدة الجيوش وسط صراعات سياسية داخلية، يكون الجيش طرفًا سياسيًا فيها، أمرٌ غاية في الخطورة، فالأصل في المؤسسة العسكرية أنها مؤسسة من مؤسسات الدولة غير السياسية التي لا تنحاز إلى فصيل سياسي دون آخر. ولهذا يُنظر إلى تدخل أميركا لإعادة هيكلة علاقاتها العسكرية بمصر لتوجيه عقيدة الجيش ونظام تسليحه في اتجاه قضايا تحددها أميركا في المقام الأول، باعتباره اختراقًا لجوهر الأمن القومي المصري وتدخلًا

سافرًا في الشأن الداخلي. تعرف الولايات المتحدة جيدًا أن لتدخّل الجيوش في السياسة نتائجَ سلبية كثيرة، كما تعرف أيضًا أن تغيير مهمات الجيوش في ضوء الخلافات السياسية الداخلية أمرٌ مدمر. والدرس الذي يجب تعلّمه هنا هو أن تدخّل الجيوش مباشرة في السياسة أمر موقّت، ويمكن معالجته على مدى زمني ممتد متى ظهر قادة مدنيون وعسكريون على قدر من المسؤولية والحس الوطني، أمّا تغيير عقيدة الجيش وترسيخ دوره كلاعب سياسي ضد لاعبين آخرين، فخطر على بقاء الجيش ذاته ووحدته، وهذا خطر قد لا يكون من الممكن معالجته.

ج. الأمر **الثالث**: من المعروف عند أي قارئ لدور الجيوش في الدول الحديثة، أن عقيدة الجيوش وتحديد مهماتها ونُظم تسليحها وتمويلها من الأعمدة الأساسية لقوة تلك الجيوش. وبشكل عام، وصلت الجيوش المحترفة القوية إلى ما هي فيه الآن من خلال ثلاثة أمور على الأقل:

- تحديد عقيدتها الاستراتيجية ومهماتها في مواجهة عدو خارجي محدد، وليس تهديدات داخلية.

- قيام صناعة عسكرية تتجه إلى التصدير ضمن ما يُطلق عليه المجمع العسكري-الصناعي الذي تتعدد فيه المصانع الحربية والشركات المنتجة للسلاح والذخيرة، وليس الاعتماد على الخارج في التسليح والتدريب أو تحويل المصانع الحربية إلى مشروعات تجارية، أو إلى إنتاج سلع غير عسكرية لا علاقة لها بمهمة الجيش الأصلية.

- ابتعاد الجيوش عن إدارة الشأن السياسي الداخلي، مع رفع ميزانياتها وتركيزها على مهماتها العسكرية بهدف تعزيز جاهزيتها وتطوير أنظمتها العسكرية الداخلية.

في إسبانيا، على سبيل المثال، وعلى الرغم من أنها واجهت ما كانت تراه مشكلة «إرهاب» في الباسك، فإن عملية معالجة العلاقات المدنية - العسكرية هناك حافظت على الشروط الثلاثة السابق ذكرها. كما ساعدت أوروبا الغربية -

عبر ما عُرف بمعايير الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو» - في هذا الأمر، ولم تكن عقيدة الجيش هناك محاربة الإرهاب الداخلي مثلًا. وإسبانيا صارت، بعد انتقالها إلى الديمقراطية في بداية الثمانينيات، سابع أكبر مصدر للسلاح في العالم في عام 2013 بحسب مؤسسة سيبري (Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI). وفي البرازيل، بعد أن بقي جيشها أكثر من عقدين من الزمان منخرطًا في السياسة ويحارب عدوًا داخليًا، كان لوجود قادة عسكريين يفهمون أهمية وضرورة انسحاب الجيش من السياسة حفاظًا عليه - إلى جانب تعزيز الصناعات العسكرية - دورٌ محوري في إعادة تشكيل دور الجيش لمواجهة العدو الخارجي والخروج من السياسة، ما أدّى في النهاية إلى تفرّغ الجيش لمهماته الأساسية ورفع جاهزيته ونظم تسليحه وتدريبه. والبرازيل الآن هي الأخرى من أكبر الدول المصدّرة للسلاح في العالم[26].

في الحالة المصرية، أعلن الجنرال جوزيف فوتيل، قائد المنطقة المركزية الأميركية (CENTCOM)، خلال شهادته أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأميركي في 27 شباط/ فبراير 2018، عن توقيع بلاده اتفاقية ثنائية مع مصر باسم «توافق الاتصالات والأمن المتبادل» (CISMOA)[27]، معتبرًا أن التوقيع يأتي تتويجًا لأكثر من ثلاثة عقود من العلاقات الأمنية القوية والتعاون الكبير بين البلدين في مكافحة الإرهاب. ثم أعلنت السفارة المصرية في واشنطن عن الاتفاق عبر تغريدة إلكترونية على موقع تويتر[28]. وما عُرف عن الاتفاقية هو ما تضمّنه بيان السفارة، وما جاء في وسائل إعلام مختلفة.

(26) عبد الفتاح ماضي، «ماذا يعني رفع حظر 'السلاح الأميركي' عن مصر؟»، موقع مصر **العربية**، العدد 14 (نيسان/ أبريل 2015).

(27) The Bilateral Communications Interoperability and Security Memorandum of Agreement (CISMOA), See: «Statement of General Joseph L. Votel Commander U.S. Central Command Before the House Armed Services Committee on the Posture of U.S. Central Command Terrorism and Iran: Defense Challenges in the Middle East,» House of Representative, Washington, D.C., 27/2/2018, p. 25, accessed on 14/8/2018, at: https://goo.gl/75grUJ

(28) ينظر: إشارة السفارة المصرية في واشنطن حول توقيع اتفاق التواصل في مجالات الاتصالات والأمن على حساب السفارة على تويتر، 21/ 3/ 2018، شوهد في 25/ 8/ 2018، في: https://goo.gl/UnXw2q

ينص هذا الاتفاق، الذي سبق لدول عربية وغير عربية توقيعه، على فتح قنوات اتصالات مؤمَّنة ومشفّرة بشكل متواصل مع الجيش الأميركي في أثناء العمليات المشتركة، والسماح في أي وقت للعسكريين الأميركيين أو لعملائهم المرخّص لهم، بدخول منشآت البلد المضيف العسكرية للتأكد من سلامة المعدات. ويُلزم الاتفاقُ الدولَ الموقِّعة بعدم استخدام السلاح الأميركي من دون موافقة واشنطن، وبالسماح للقوات الأميركية باستخدام كلٍّ من المجال الجوي والعسكري والبحري لهذه الدول. كما يسمح للدول الموقِّعة بالحصول على الأسلحة والصواريخ المحظورة عليها في السابق، مع ربط أنظمة الاتصالات بينها وبين واشنطن، ودفاع أميركا عنها لو حصل اعتداء عسكري عليها. وفي حالة الحرب، تطلب الولايات المتحدة من الدول الموقِّعة الدعم العسكري واستخدام القواعد العسكرية مراكز للعمليات العسكرية، وتكون القوات العسكرية للدول الموقّعة تابعة للقيادة المركزية الأميركية. وبعض بنود هذا الاتفاق معمول به من قبل، بحسب متابعين للشأن العسكري، وبعضها الآخر - كالجزء الخاص بنظم الاتصال والشفرات المشتركة - يقول هؤلاء إنه جديد. وبرّر بيان السفارة الاتفاق بأنه يأتي ضمن جهود مكافحة الإرهاب، وذلك على الرغم من أن الأخبار أكدت أن مصر وقّعته في كانون الثاني/ يناير 2018، بعد أعوام أو عقود من الرفض؛ ما يعني أنه سابق على مسألة الإرهاب تلك.

كشف هذا الاتفاق عن نمط متكرر في التعامل مع القضايا الخارجية المصرية؛ إذ أصبحت السياسة الخارجية تعاني أمرين جديدين بعد عام 2013: انفراد النظام وأجهزته الأمنية برسم السياسات الخارجية، واعتماد مبدأ السرية[29]. نعم، العلاقات العسكرية -العسكرية صارت متشعبة ومعقدة نظرًا إلى تطور تقنية الأسلحة الحديثة ونُظم الاتصالات، وقد يتطلب هذا قدرًا من السرية، لكن يجب أن تبقى ثوابتُ عليا تتصل بالسيادة الوطنية، وبالأمن القومي المصري والعربي. ويتطلّب ذلك توافر الحد الأدنى من الشفافية، والتقيّد بالحد

---

(29) عبد الفتاح ماضي، «الانفراد والسرية في سياسة مصر الخارجية.. المظاهر والمخاطر»، **الجزيرة نت**، 31/ 3/ 2018، شوهد في 25/ 9/ 2018، في: https://goo.gl/U1JiRi

الأدنى أيضًا من الإجراءات المعروفة لصنع القرار الخارجي السليم دستوريًا وقانونيًا.

هناك غموض في هذه المساحة؛ غموض في صفقات التسليح ونوع السلاح وحجم المناورات المشتركة مع الأميركيين والروس وأهدافها، وغموض حول حجم التعاون الأمني مع الإسرائيليين والمستوى الذي وصلت إليه العلاقات المصرية - الإسرائيلية على النحو الذي سنعرض له لاحقًا.

إلى جانب ما سبق، ثمة استخفاف يتعلق بالشأن السياسي؛ إذ يستمر الاستخفاف بسياسة إقصاء كل من لا يؤيد سياسات النظام، وليس من يعترض عليها فحسب، وذلك عبر سلسلة التشريعات التي صدرت منذ تموز/ يوليو 2013 في غياب مجلس النواب، والتي تستهدف قتل السياسة والعمل في الشأن العام وزرع الخوف في كل مكان. وبحسب جريدة **الشروق** المصرية، صدر في عهد السيسي 196 قانونًا، بينها 106 قوانين تتمثل في ربط موازنات الأجهزة الإدارية للدولة، و90 قانونًا ما بين تشريعات جديدة وتعديلات على تشريعات قائمة. ومسّت هذه القوانين موضوعات من الأهمية ألّا تترك لفرد واحد، أو جهة واحدة، مثل تنظيم العمل السياسي ونُظم الترقية والمعاشات للضباط والتسليح والضرائب والخدمة المدنية والعقوبات والشرطة والأزهر والجامعات والاستثمار، وغير ذلك[30].

تُظهر مؤشرات الحكم الخاص في مصر مكانتها المتدنية، مقارنة بغيرها من الدول، كما يوضح الجدول (6-1).

الجدول (6-1)

ترتيب مصر في مقاييس نوعية الحكم 2016-2018

المؤشر	الترتيب	المعدل
مؤشر الفساد، 2017[أ]	117/180	32/100

يتبع

(30) **الشروق**، 4/ 8/ 2015.

تابع

مؤشر استقلال القضاء، 2017[ب]	41/142	5.12/7
مؤشر حكم القانون، 2018[ج]	110/113	0.36
مؤشر المحاسبة السياسية، 2016[د]		-1.23
مؤشر حرية الصحافة، 2018[هـ]	161/180	56.72
مؤشر بيت الحرية، 2018[و]	معدل الحرية: 6 الحقوق السياسية: 6 الحريات المدنية: 6	ليست حرة

المصدر:

أ. «Corruption Perceptions Index 2017,» Transparency International, 21/2/2018, accessed on 13/10/2018, at: https://bit.ly/2BJaDBF. Scores range from 0 (highly corrupt) to 10 (very clean).

ب. The World Bank, Judicial Independence, accessed on 13/10/2018, at: https://bit.ly/2CeoArx. Scores Range From 1 (Heavily Influenced) to 7 (Entirely Independent).

ج. World Justice Project, Rule of Law Index, accessed on 13/10/2018, at: https://bit.ly/2RLgZpV. Point Estimates Range from About -2.5 to 2.5, Higher Values Correspond to Better Governance Outcomes.

د. The Global Economy, Voice & Accountability accessed on 13/10/2018, at: https://bit.ly/2PrnoVE. Point Estimates Range from About -2.5 to 2.5, Higher Values Correspond to Better Governance Outcomes.

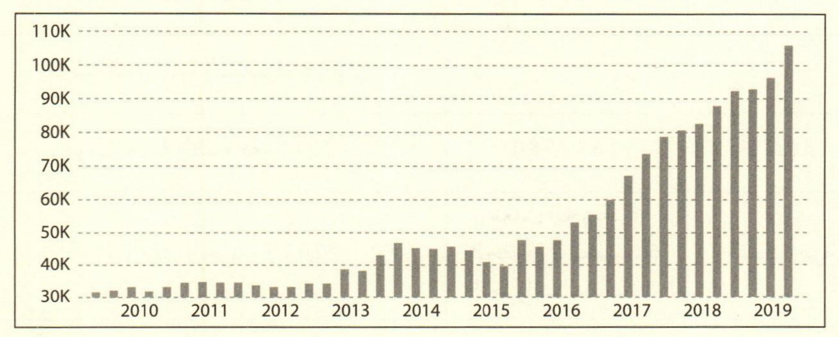
هـ. Reporters without Borders, Worldwide Press Freedom Index 2018, accessed on 13/10/2018, at: https://bit.ly/2I0oNzq

و. f. Freedom House, *Egypt*, Freedom in the World 2018, accessed on 13/10/2018, at: https://bit.ly/2Onw7fe. Scores Range From 1 (Best), 7 (Worst).

يُظهر الشكل (6-2) تطور حجم الدين الخارجي. فبحسب بيانات رسمية، ارتفع حجم هذا الدين ليسجل في آذار/ مارس 2019 نحو 106.2 مليار دولار، بينما كان نحو 96.6 مليار دولار في نهاية عام 2018، و82.8 في نهاية 2017. وكان الدين الخارجي نحو 34.9 مليار دولار عام 2011، ثم قفز إلى نحو 55.8 مليار دولار عام 2016 بنسبة زيادة تقدر بنحو 59.8 في المئة، وإلى نحو 96.6 مليار دولار بنهاية العام 2018 بنسبة زيادة تبلغ 176.8 في المئة[31].

(31) «Egypt External Debt,» CEIC: Global Economic Data, Indicators, Charts & Forecasts, accessed on 1/8/2019, at: https://bit.ly/2N8qvU2

الشكل (6-2)
تطور الدَّين الخارجي المصري



المصدر: «Egypt External Debt,» CEIC: Global Economic Data, Indicators, Charts & Forecasts, accessed on 1/8/2019, at: https://bit.ly/2N8qvU2

هناك أيضًا استخفاف آخر بمكانة مصر الدولية؛ فبخلاف ما تردده الدعاية الرسمية، تعود مصر تدريجًا إلى دور شرطي المرور في المنطقة. ولو استمع الناس إلى ما يقوله الغربيون عن النظام الحالي في كثير من أحاديثهم الجانبية، وفي بعض دراساتهم ومقالاتهم المنشورة، لأدركوا أن مصر يُراد لها أن تبقى تابعة ذليلة و«شرطي مرور» في المنطقة، وتحارب بالوكالة عدو الغرب في المنطقة. وهذا العدو، للمناسبة، ليس الإسلاميين فحسب، إنما كل من يطالب بحكومات وطنية منتخبة ومسؤولة ودولة قانون ومؤسسات وشفافية وعدالة. إن ثورات 2011 جاءت لمواجهة هذه الازدواجية الغربية المعهودة منذ عقود عبر تقوية الحكومات بالشعوب لمعالجة قضايا الشعوب العادلة، إلا أن خصوم الثورات يريدون حكومات تستقوي بالخارج ضد شعوبها وقضاياها العادلة.

هناك أخيرًا مساحة أخرى من الاستخفاف تتصل بهوية مصر العربية والإسلامية، وبسيادة عقلية انهزامية لدى النخب الحاكمة؛ إذ أصبح كثيرون يشعرون أن هوية البلدان العربية والإسلامية تتعرض لهجمات متصاعدة. صحيح أن استهداف اللغة العربية والإسلام بدأ منذ عقود طويلة، لكن من الواضح أيضًا أن محاربة التيار الإسلامي اتسعت لتشمل معاداة كل ما له علاقة بالدين ذاته من قيم وتاريخ إسلامي وشخصيات تاريخية ومناهج تعليمية وأعمال خيرية،

ومن خطابة وصلاة في المساجد، وغير ذلك. بل مُنعت المحجبات من دخول بعض الأماكن، ويجري هذا كله بمبررات واهية عن محاربة التطرف والإرهاب.

الأخطر من هذا كله، هو سيادة عقلية انهزامية لدى بعض النخب. ويحقق الإعلام، للأسف، نجاحات في زرع هذه العقلية في عقول الناس، وهي التي تحكمها قناعات ومغالطات زرعتها أنظمة الاستبداد والفساد منذ عقود طويلة، وتتمحور حول «هيبة الدولة» على الرغم من أنه ليس هناك «دولة» (بالمفهوم العلمي) في الأساس، وما قامت ثورة يناير إلا لبناء دولة حديثة، إلى جانب مغالطات أخرى، مثل «ليس بالإمكان أفضل مما كان»، «مصر حالة فريدة ولن تتغير أبدًا»، «الشعب المصري غير قابل للديمقراطية»، «لا بديل من حكم الفرد المستبد في مصر»، «لا يصلح مع المصريين إلا الكرباج»، وغير ذلك. هذه قناعات مدمرة، ويثبت تاريخ مصر الحديث أنها غير حقيقية. نعم مصر حكمها كثير من المستبدين، لكن تاريخها يشهد أيضًا خلع كثير من الولاة وثورات على المستبدين. كما أن العصر تغير، وهناك أدوات للتواصل لم تكن موجودة، وإسقاط الطغاة وتطلّع الشعوب إلى الحرية والعدل صارا اتجاهًا عالميًا.

هناك شعوب أخرى كانت أوضاعها أسوأ من أوضاعنا بكثير، وصارت اليوم حرة بعد عملية تحرر ممتدة زمنيًا. وإذا قرأنا ما كان يحدث في أثناء الثورة الفرنسية، أو تاريخ حركات التحرر في أميركا اللاتينية، أو حروب العصور الوسطى الأوروبية، لأدركنا أن لا مستحيل في عالم السياسة، وأن التخلف عن ركب الحضارة تصنعه إرادات النخب الضعيفة والعاجزة، أمّا الحرية فتصنعها الطلائع والقيادة الواعية والقادرة على قيادة الشعوب نحو الحرية وبناء المستقبل ومشاركة الشعوب الأخرى في معالجة تحديات العصر، ولأدركنا أيضًا أن البشرية وصلت بعد نضال طويل إلى طرائق متحضرة لحكم الشعوب وإدارة المجتمعات، لا تقوم على القهر أو القمع، وليس من بينها السرية أو الفردية[32].

---

(32) عبد الفتاح ماضي، «قانون الإرهاب ومنطق الاستخفاف»، **الجزيرة نت**، 25/ 8/ 2015، شوهد في 23/ 9/ 2017، في: https://bit.ly/2z6K5bb



الفصل السابع

العوامل الخارجية والثورة المصرية



يعرض هذا الفصل موضوعين أساسيين: **الأول** تأثير العوامل الخارجية في مصر وباقي أنظمة الحكم العربية قبل الثورات العربية لعام 2011[1]، **والثاني** الأدوار الإقليمية والدولية في الثورة المصرية بعد عام 2011.

أولًا: قبل ثورات 2011

لم يحظ تأثير العوامل الخارجية في مسار أنظمة الحكم العربية بكثير من الاهتمام في أدبيات السياسة المقارنة المختصة بالشرق الأوسط؛ إذ بقيت العوامل الداخلية محل اهتمام عدد كبير من الدراسات العربية والأجنبية، وكان المرور بالعوامل الخارجية يتم، في حالات كثيرة، في سياقات مختلفة، مثل المسائل الأمنية والقضايا الجيوسياسية والحرب على الإرهاب، وغير ذلك.

كما لم تمتد الأدبيات لتدرس أثر تجاهل القوى الدولية أداء الأنظمة ومخرجاتها في احتمالات التغيير فيها نحو الديمقراطية. أشير هنا تحديدًا إلى الجوانب السياسية؛ أي أثر انتهاكات حقوق الإنسان وغلق المجال العام ومحاصرة العمل السياسي السلمي في احتمالات الانتقال ونجاحه. نعم، تنتقد الحكومات الغربية على استحياء وبانتقائية شديدة بعضًا من هذه الانتهاكات، لكنها لم تتوقف قط عن دعمها الأنظمة. أمّا على المستوى البحثي، فثمة نزوع إلى التركيز على الثقافة والقبيلة والنفط، بصفتها عوامل مؤثرة[2]. وهذا النزوع

---

(1) لمزيد من التفصيلات، ينظر: عبد الفتاح ماضي، «العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث»، **سياسات عربية**، العدد 36 (كانون الثاني/ يناير 2019).

(2) ينظر: Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab state: Politics and Society in the Middle East* (London & New York: I. B. Tauris, 1996); Roger Owen, *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*, 3rd ed. (London & New York: Routledge, 2004).

متأثر بتراث الأنثروبولوجيا الاستعمارية الغربية، ومحاولة إعادة تصدير هذه العوامل من جديد.

إضافة إلى عدم اهتمام الأدبيات بمسألة أخرى هي إساءة استخدام التدخل الخارجي الانتقائي، تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان[3]، فإن الحكام يستخدمون مسألة التدخل للترويج بأنه خرقٌ للسيادة الوطنية وتدخلٌ في الشؤون الداخلية للدولة، وتشارك نخب سياسية معارضة من التيارات كلها الحكومات في ذلك. وترى نخب معارضة أخرى (من تيارات مختلفة أيضًا) أن التدخل الخارجي لفرض الديمقراطية ستترتب عليه عملية تغريب وضرب للهوية الوطنية، ويعتبر آخرون أيضًا أن ثورات عام 2011 تمّت بتدبير أميركي[4].

تمثل تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثالًا بارزًا آخر لتجاهل العوامل الخارجية؛ فمنذ عام 2002، صدرت 6 تقارير لم تحظ العوامل الخارجية فيها إلا باهتمام متواضع. ففي تقرير 2004، ثمة جزء عن البيئة الإقليمية والدولية المعوّقة، وفيه حديث عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والاحتلال الأميركي للعراق وتصاعد الإرهاب. وفي تقرير 2009، فصلٌ عن الاحتلال وعلاقته بانعدام الأمن، وكذا الأمر مع تقرير 2016، حيث ورد فصل تناول أثر العنف والنزاع في الشباب. بخلاف هذا، لا تتطرق التقارير إلى دعم الدول الكبرى للأنظمة المستبدة وأثر ذلك في أدائها، ولا تربط بين هذه العوامل الخارجية ومسألة الديمقراطية وإعاقتها[5].

في المقابل، اهتمت دراسات قليلة في الغرب بدور العامل الخارجي في

---

(3) ينظر في هذا: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط 4 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، الفصل الأول، «الديمقراطية الجاهزة والديمقراطيون»، ص 335.

(4) من هذه النخب المتحالفة مع الأنظمة القديمة أو المستفيدة منها، وهذا أمر طبيعي، لكن القائمة ضمت مثقفين عربًا آخرين، منهم على سبيل المثال طارق رمضان وجلال أمين وعاصم الدسوقي.

(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقارير التنمية الإنسانية العربية** (AHDR)، شوهد في 10/ 1/ 2019، في: https://bit.ly/2SLAsa8

بقاء الاستبداد العربي؛ إذ كتب أحد الباحثين أن سبب فشل التحولات العربية نحو الديمقراطية هو دعم الولايات المتحدة للحكومات وحاجتها إلى حلفاء عرب، وأن الهدف في الحالة المصرية كان الحفاظ على معاهدة السلام[6]، بينما اعتبر آخرون أن الديمقراطية ليست مصلحة أميركية في علاقتها بأنظمة الحكم العربية، وأن الولايات المتحدة ترى أن من الأسهل التعامل مع نخب حاكمة محدودة العدد، على التعامل مع حكومات منتخبة ضمن أنظمة ديمقراطية[7]. وعمومًا، ثمة من يتحدث عن تحالف واشنطن مع الحكومات العربية في سياقات مختلفة، مثل الحديث عن الأمن أو التجارة أو الإرهاب، أمّا عند الحديث عن الديمقراطية، فيعود جُل المحللين والباحثين إلى عوامل الثقافة والدين والاقتصاد.

بقي هناك خلط مُضرّ في شأن المعونات الخارجية التي يتلقّاها بعض الدول العربية وعلاقتها بالإصلاح والديمقراطية. فمن المعروف أن معظم محاولات تعزيز التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية - مثل أهداف الألفية والعهد العالمي للأمم المتحدة والخطة الاقتصادية الجديدة لأفريقيا والصندوق الأميركي للألفية - لا يؤرخ لعهد جديد؛ إنما يُعلن استناده إلى نموذج مشروع مارشال لعام 1947، عندما قدمت الولايات المتحدة نحو 13 مليار دولار في الفترة 1948-1951 إلى أوروبا الغربية (أي نحو 2 في المئة من الميزانية الفدرالية الأميركية لفترة الأربعة أعوام آنذاك)[8]، في مقابل توفير دولِ أوروبا ذاتها إرادة التغيير إلى جانب البنية التحتية والعمالة البشرية الماهرة. وطُبّق هذا النموذج بنجاح في حالات محدودة، كما حدث مع النمور الآسيوية والكيان الصهيوني الغاصب، وفشل في حالات أخرى عدة.

(6) Glenn E. Perry, «The Arab Democracy Deficit: The Case of Egypt,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 26, no. 2 (Spring 2004).

(7) Stephen Zunes, «Continuing Storm: The U.S. Role in the Middle East,» *Foreign Policy in Focus*, 1/4/1999, accessed on 5/11/2017, at: https://goo.gl/xk4wfe; Stephen Zunes, «The United States and the Prospects for Democracy in Islamic Countries,» *Foreign Policy in Focus*, 21/1/2011, accessed on 5/11/2017, at: https://bit.ly/2M3xQSj

(8) Eliot Sorel & Pier Carlo Padoan, *The Marshall Plan: Lessons Learned for the 21st Century* (Paris: Organization for Economic, 2008), p. 5.

لنجاح هذا النموذج، يجب أن يتوافر شرطان أساسيان: **الأول** استهداف الدول المانحة تغيير الأوضاع في الدول المتلقية وليس الإبقاء على الوضع القائم ودعمه، وقد تم هذا في السابق في إطار مواجهة المد الشيوعي في العالم الثالث؛ **والثاني** هو امتلاك الدول المتلقية عوامل النجاح في الداخل، وأهمها عوامل الإرادة السياسية الحقيقية للتغيير، والمهارات التعليمية، والقيادة المحلية التي تقود التنمية، ورجال الأعمال المحليين الوطنيين الذين تدعمهم حكوماتهم.

لهذا، من الأسباب الأساسية لفشل هذا النموذج في العالم العربي هو غياب الشرطين المذكورين معًا، أي عدم استعداد الحكومات العربية من حيث الإرادة السياسية الحقيقية، ومستوى التعليم والمهارات وعدم وجود مصلحة لدى المانحين في تغيير الأوضاع في العالم العربي. هذا إلى جانب أنه ليس هناك آلية لمحاسبة الدول المانحة، لأن معظم حكومات هذه الدول مسؤول أمام برلماناته الوطنية فحسب.

إنّ جانبًا كبيرًا من المسؤولية يقع على الحكومات الغربية؛ فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة، بقيت هذه الحكومات، وعلى رأسها الحكومة الأميركية، تستخدم حقوق الإنسان أداةً من أدوات سياستها الخارجية لتحقيق مصالحها الوطنية، على نحو أدّى إلى ظهور ازدواجية في المعايير عند المطالبة بتنفيذ هذه الحقوق أو الالتزام بها من القوى الكبرى، فإلى ضعف صدقية هذه الحقوق في دول العالم الثالث. وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، ساد النموذج الغربي لمفهوم حقوق الإنسان، وراحت الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تصوّر النموذج الغربي لحقوق الإنسان على أنه «النظام العالمي الصالح لكل الأمم والشعوب»، الأمر الذي اعتبره كثيرون في العالم العربي محاولةً لفرض الهيمنة الأيديولوجية الغربية بديباجات تتحدث في ظاهرها عن حقوق الإنسان والديمقراطية، لكنها في باطنها تُعبّر عن تبعية إلى الهيمنة الغربية. والأخطر هو أن بعض الحكومات يستغل هذه المسألة للفكاك من التزاماته الدولية في شأن حقوق الإنسان والديمقراطية.

يقع جانب آخر من مسؤولية هذا الخلط على عاتق القوى السياسية في الداخل؛ إذ لا بد من أن يتجه نشاطها الساعي للديمقراطية، ليس إلى طلب القوى الكبرى الكف عن دعم الحكومات غير الديمقراطية فحسب، إنما أيضًا إلى التكتل في الداخل وتشكيل بديل ديمقراطي حقيقي من الحكومات غير الديمقراطية[9].

من المعروف أن للولايات المتحدة تاريخًا طويلًا في دعم الدكتاتوريات في العالم الثالث، وإعلاء المصالح الأمنية والتجارية، وذلك على الرغم من التمسك بمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية على المستوى الخطابي وفي البيانات والوثائق الرسمية حتى ما قبل إدارة جيمي كارتر وأجندته بشأن الحرية والديمقراطية. وبعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، أولت الولايات المتحدة الاعتبارات الأمنية الأهمية القصوى؛ ففي عهد جورج بوش الابن، وُضعت آلية تتضمن معايير لتقديم الحوافز على أساس أداء الدول، لكن في الممارسة لم يتم التقيّد بتلك المعايير، وَوَجَدت المساعدات طريقها إلى أنظمة غير ديمقراطية. وشهدت فترة بوش الأولى (2001-2004) ما عُرف بأجندة الحرية، وظهرت هذه الأجندة في استراتيجية الأمن القومي الأميركية لعام 2002، ثم في مبادرات عدة، مثل مبادرة الشراكة الأميركية الشرق الأوسطية (MEPI) التي ركّزت على الاقتصاد والمشاركة العامة وإصلاح التعليم، ثم كانت مبادرة الشرق الأوسط الكبير (GMEI)، حيث ركزت على الحكم الرشيد وبناء مجتمعات المعرفة وتوسيع الفرص الاقتصادية. غير أن هذه المبادرات عملت مع الحكومات القائمة، واستهدفت أيضًا دمج «إسرائيل» في منظومة التعاون تلك من دون أن تقدم حلًا حقيقيًا لمسألة الاحتلال وقضايا المستوطنات والعودة واللاجئين والقدس. إلا أن إدارة بوش سرعان ما تراجعت عنها بعد انتصار حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية في عام 2006 وصعود القوة الانتخابية لحركة الإخوان في مصر، والتخوف من وصول الإسلاميين إلى

---

(9) عبد الفتاح ماضي، «الدعم الخارجي والديمقراطية في العالم العربي»، موقع د/ عبد الفتاح ماضي، 27/ 8/ 2008، شوهد في 11/ 11/ 2017، في: https://bit.ly/30bbqF3

الحكم، إضافة إلى رغبة إدارة بوش في تقوية حلفائها من الحكومات العربية ضد إيران، وتفضيلها المصالح الأمنية والاقتصادية على حساب حقوق الإنسان والديمقراطية[10].

حدث الأمر ذاته مع إدارة أوباما (2009-2017) الذي بدأ عهده بخطابات بلاغية لمصلحة الديمقراطية بهدف إزالة الآثار السلبية للسياسة الأميركية التي اتّبعها بوش الابن في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر وتحسين صورتها ضمن ما عُرف في أميركا بالدبلوماسية العامة، إلا أنه سرعان ما عاد إلى السياسة الأميركية المعتادة في دعم الدكتاتوريات العربية في ضوء غلبة المصالح الأمنية والتجارية وضغوط اللوبي الإسرائيلي لمصلحة التحالف مع أنظمة الثورة المضادة في المنطقة.

كان أبرز هذه التحالفات، التحالف مع نظام السيسي في مصر، ولعل من المؤشرات الدالّة هنا تكرار لقاءات السيسي بقادة المنظمات اليهودية في أميركا، منها لقاؤه معهم 5 مرات في خلال 20 شهرًا[11].

في استراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي لعام 2010، حديث عن العمل مع شركاء محليين وتمكين المجتمع ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج[12]، وهناك قانون لمحاسبة سورية منذ عام 2004، لكن السياسات الأميركية أبعد ما تكون عن هذا، حيث صمتت على انقلاب مصر، بل ثمة

---

(10) لمزيد من التفصيلات، ينظر: ماضي، «العوامل الخارجية والثورات العربية»، ص 13-14.

(11) عمر سعيد، «للمرة الخامسة خلال 20 شهرًا.. السيسي يلتقي ممثلين لمنظمات يهودية وصهيونية أمريكية»، **مدى مصر**، 19/ 2/ 2017، شوهد في 22/ 5/ 2018، في: https://goo.gl/f3UAkk؛ وفي شأن التحالفات، ينظر: «زيارة سامح شكري إسرائيل: أوجه التطبيع المتنامي وسقف الدور المصري»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14/ 6/ 2016، شوهد في 26/ 9/ 2017، في: https://goo.gl/5oGtt2؛

John Hudson, «Egypt's Rulers Have a New Friend in DC: The Israel Lobby,» *Foreign Policy*, 13/8/2013; Maged Mandour, «Egypt's Evolving Alliance with Israel,» Carnegie Endowment of International Peace, 20/3/2018, accessed on 15/5/2018, at: https://goo.gl/Xnk2tA

(12) The White House, *National Security Strategy* (May 2010), pp. 9, 21, 37, accessed on 15/5/2018, at: https://goo.gl/etioFi

مؤشرات على تواطئها معه، كما أشرنا من قبل، ولم تتخذ موقفًا حاسمًا في دعم الشعب السوري أو حمايته ضد بشار الأسد، على الرغم من تسببه في مقتل مئات الآلاف من الأبرياء.

مع صعود اليمين المحافظ ووصول ترامب إلى الرئاسة في عام 2017، صارت السياسة الأميركية أكثر سفورًا في انحيازها التام إلى الحكومات المطلقة، وعدم توجيه النقد إليها إذا كانت حليفة لأميركا. وتكفي الإشارة هنا إلى تصريحين يؤكدان التحالف القوي بين الحكومات الغربية والعربية: **الأول** جاء من ترامب الذي أشار، في نيسان/ أبريل 2018، إلى أن الأنظمة العربية لن تدوم أكثر من أسبوع إذا رُفع الدعم الأميركي عنها، لأن الولايات المتحدة هي التي تحميها[13]. وكرر ترامب رأيه هذا في 20 أيلول/ سبتمبر 2018 لمناسبة ارتفاع أسعار النفط، حينما قال: «نحن نحمي دول الشرق الأوسط، من دوننا لن تكون (يقصد دول الشرق الأوسط) بأمان لكثير من الوقت، مع ذلك تواصل دفع أسعار النفط إلى الأعلى، ستتذكر هذا، على أوبك [منظمة البلدان المصدرة للنفط OPEC] المتحكمة في الأسواق خفض الأسعار الآن»[14]. وفي 30 أيلول/ سبتمبر 2018 أشار إلى أن من دون بلاده «الله وحده يعلم ماذا سيحدث» للمملكة العربية السعودية، مضيفًا، وموجهًا كلامه إلى الملك، أنه «ربما لن تكون قادرًا على الاحتفاظ بطائراتك، لأن السعودية ستتعرض للهجوم، لكن معنا أنتم في أمان تام، لكننا لا نحصل في المقابل على ما يجب أن نحصل عليه»[15].

أما التصريح **الثاني**، فجاء من وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان،

---

(13) The White House, «Remarks by President Trump and President Macron of France in Joint Press Conference,» 24/4/2018, accessed on 10/10/2018, at: https://goo.gl/QpTYeH

(14) Donald J. Trump, «We Protect the Countries of the Middle East, They would not be Safe for Very Long Without Us, and Yet They Continue to Push for Higher and Higher Oil Prices! We will Remember. The OPEC Monopoly must Get Prices Down Now!» *Twitter*, 20/9/2018, accessed on 10/10/2018, at: https://goo.gl/Waksvo

(15) «ترامب: الله وحده يعلم ماذا سيحدث للسعودية بدوننا»، **الجزيرة نت**، 1/ 10/ 2018، شوهد في 10/ 10/ 2018، في: https://bit.ly/2P1TdnV

الذي اعتبر أن سياسة بلاده في نشر الوهابية وبناء المدارس والمساجد في الخارج كانت ضمن الحرب الباردة وبطلب من الدول الغربية[16].

ثانيًا: بعد ثورات 2011

مع اندلاع الثورات العربية في عام 2011، وما تلاها من ثورات مضادة وحروب أهلية، كان من الصعب فهم ما يدور في الدول العربية بالتركيز على العوامل الداخلية فحسب، حيث اتضحت أهمية العوامل الخارجية، وذلك في ضوء التدخلات الإقليمية والدولية الجليّة في ليبيا والبحرين واليمن ومصر وسورية. لقد حوّل خصوم الثورات في الداخل والخارج المنطقة إلى ساحة للتدخلات الإقليمية والدولية بشكل لم يسبق له مثيل منذ حلف بغداد والعدوان الثلاثي على مصر، وذلك ليس لتعزيز التحوّل الذي ثارت الشعوب من أجله، إنما لإعادة ترميم المنظومة القديمة، وربما لدعم منظومة أسوأ[17].

في ليبيا لم يكن إسقاط النظام ممكنًا من دون الدعم الخارجي، ثم صارت البلاد ساحة لنفوذ قوى إقليمية ودولية عدة تفككت فيها ليبيا نفسها. وفي اليمن قدّمت أطراف إقليمية ما عُرف بالمبادرة الخليجية التي نزعت فتيل الثورة وأبقت على الحزب الحاكم القديم، حزب المؤتمر الشعبي العام، في عملية الحوار المنظمة التي شهدها اليمن، لتقوم إيران، بدعم هذا الحزب وجماعة «أنصار الله»، أو جماعة الحوثيين وفق تسميتها الإعلامية السياسية الرائجة، والانقلاب عسكريًا على مخرجات الحوار وإشعال حرب إقليمية[18]. وتحوّلت الثورة في

(16) Karen DeYoung, «Saudi Prince Denies Kushner is 'in His Pocket',» *Washington Post*, 23/3/2018, accessed on 10/10/2018, at: https://goo.gl/fLN49j; «West Encouraged Saudis to Spread Wahabbist Islam in Cold War to Stop Soviets,» *Sputnik*, 29/3/2018, accessed on 10/10/2018, at: https://sptnkne.ws/heN4

(17) إن تتبع طبيعة النظام السياسي المصري الذي أُسّس بعد عام 2013، يثبت بلا شك أنه أسوأ بمراحل من نظام مبارك. فإذا رُبط هذا بصور الدعم الخارجي الذي يحصل عليه النظام، فإننا نكون أمام طور جديد من العلاقات بين القوى الكبرى وأنظمة الحكم العربية المطلقة.

(18) عبد الفتاح ماضي، **عمليات الحوار بعد انتفاضات 2011 العربية** (جنيف: مؤسسة قرطبة، 2016)، ص 34-37.

سورية إلى حربٍ طاحنة بحكم تدخل أطرافٍ متعددة إقليمية ودولية، وعلى رأسها حزب اللهً اللبناني وإيران وروسيا وغيرها. فضلًا عن انخراط معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المستوى الإقليمي العربي في تمويل بعض الأطراف الداخلية الضاربة في هذه الحرب. ويرتبط النجاح النسبي للثورة التونسية إلى حدٍ بعيد ببعد البلاد عن تنافس الدول الكبرى، على الرغم من أن قوى إقليمية تحاول التأثير في المسار السياسي هناك.

أمّا في مصر، فساهم الدعم الإقليمي والدولي في إجهاض ثورة 25 يناير وإعادة إنتاج منظومة بوليسية قمعية. واعتمد الدعم الغربي والروسي لمصر بعد عام 2013، في جزء كبير منه، على صفقات التسليح، والصفقات التجارية، وعلى استخدام خطاب «الحرب على الإرهاب»، والتحالف القوي مع الإسرائيليين على النحو الذي سنعرضه في هذا الفصل.

1. القوى الغربية

كان رئيس وزراء بريطانيا الأسبق توني بلير (1997-2007) واضحًا في عدم دعم ثورات 2011، حيث دافع في تصريحاته عن الرئيس المصري المعزول حسني مبارك قبل أيام من سقوطه، ووصفه بأنه «شجاع جدًا»، وحذّر من التسرع في الانتخابات التي قد تأتي بالإخوان المسلمين إلى السلطة، كما أثنى على دور مبارك في مفاوضات التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قائلًا: «إن الغرب كان على حق في دعمه على الرغم من نظامه الاستبدادي، لأنه حافظ على السلام مع إسرائيل»، مضيفًا أن على الأوروبيين «إدارة» التغيير بطريقة توصل إلى الحكم ما وصفه «حكومة منفتحة وعادلة وديمقراطية»[19].

---

(19) Chris McGreal, «Tony Blair: Mubarak is 'Immensely Courageous and a Force for Good',» *Guardian*, 2/2/2011, accessed on 12/5/2018, at: https://goo.gl/tQmiwp;

ربما من الأهمية الإشارة هنا إلى اتساق مواقف المسؤولين البريطانيين من اللورد كرومر إلى توني بلير في شأن طبيعة الحكم في دولة مثل مصر؛ إذ لخّص رجل السياسة الاستعمارية البريطاني اللورد كرومر (1841-1917) في كتابه الصادر في عام 1910 ما أراده المستعمر وقت خروجه من مصر، عندما تحدث عن أهمية أن تترك بريطانيا وراءها نظام حكم «مستقر» قادرًا على «تلافي الفوضى والإفلاس»، =

واعتبر باحث أميركي أن «ركوب الموجة الحالية لن يكون سهلًا، وسيتطلب إبداعًا وموارد وقدرةً على إقناع حلفاء قلقين بأنه يتعين التحكم في التغيير، وليس إيقافه أو التراجع عنه»[20].

جاءت سياسات الدول الكبرى انعكاسًا لتلك المواقف والتصريحات إلى حدٍ بعيد، وكانت جليةً الأدوار الإقليمية والدولية في توجيه دفة عمليات الانتقال نحو إعادة إنتاج المنظومة القديمة أو خلط الأوراق وإشعال الصراعات.

من ناحية، كان هناك خوف واضح من نتائج أي انتخابات ديمقراطية حقيقية في مصر وغيرها من الدول العربية؛ فعنصر عدم اليقين من نتائج هذه الانتخابات ليس أمرًا محليًا في الحالات العربية؛ إذ تهتم به أيضًا الدول الكبرى ذات النفوذ في المنطقة. وهذا سبب أساسي لأخذ العامل الخارجي لأي ديمقراطية عربية محتملة في الحسبان. لقد كان هناك منذ نشأة النظام العربي بعد الاستقلال وحتى اليوم، شبه ممانعة غربية (أو فيتو أو ضوء أحمر) أمام الديمقراطية العربية، خصوصًا إذا ما أتت بقوى سياسية مستقلة تهدد الوضع القائم في المنطقة والمصالح الغربية فيها. وتظهر هذه الممانعة جليّة في الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الذي تسلّمته أنظمة الحكم المطلق العربية من الديمقراطيات الغربية، وكان الحفاظ على الحلفاء العرب أحد عناصر ثلاثة تمثل، ولا تزال، مصالح الغرب، إلى جانب أمن إسرائيل وضمان تدفق النفط بأسعار رخيصة.

= وعلى منع «المسألة المصرية من أن تصبح سببًا خطرًا من أسباب إيجاد المتاعب لأوروبا»، وأن يتصرف «وفق مبادئ تتفق مع المتطلبات العامة للحضارة الغربية»، مضيفًا أن على بريطانيا التخلي عن سياسة عدم التدخل الأوروبي، وإنه «لمن دواعي سخرية القدر افتراض أن أوروبا ستكون متفرجًا سلبيًا في حال تشكيل حكومة رجعية في مصر، تؤسس على مبادئ إسلامية خالصة، وأفكار شرقية عتيقة وبالية». ينظر:
Evelyn Baring, *Modern Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p. 904.

(20) الباحث هو جيه. سكوت كاربنتر (مدير «مشروع فكرة: هزيمة التطرف من خلال قوة الأفكار» في معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى)، وأقواله جاءت في شهادة له أمام اللجنة الفرعية بخصوص الشرق الأوسط وجنوب آسيا التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي، بعد عودته من جولة لتقصّي الحقائق في تونس ومصر في نيسان/ أبريل 2011. ينظر نص الشهادة في:
J. Scott Carpenter, «Shifting Sands: Political Transitions in the Middle East,» The Washington Institute for Nearest Policy, Policy Analysis, 13/4/2011, accessed on 10/10/2018, at: https://goo.gl/jA22v2

تظهر الممانعة أيضًا في الخوف من أن تهدد أي ديمقراطية عربية محتملة بنشوء تكتل إقليمي عربي فاعل يهدد المصالح الاستراتيجية الغربية أو يؤثر سلبيًا في اللاحدود التي رُسمت للمنطقة في اتفاقية سايكس-بيكو في عام 1916. إن المنطق الحاكم لهذه الممانعة هو أن ظهور حكومات ديمقراطية في المنطقة سيؤدي إلى ظهور تكتل عربي. وعبّر هنري كيسنجر - وزير الخارجية الأميركي الأسبق (1973-1977) - عن هذا بكل وضوح، عندما حدّد مرتكزات السياسة الأميركية إزاء المنطقة بعد ثورات عام 2011 في «أمن النفط» و«أمن إسرائيل»، موضحًا أن المبدأ الأهمّ الذي يجب أن تهتم به هذه السياسة هو منع ظهور أيّ قوة إقليمية تستطيع أن تجمع دول المنطقة حولها[21]. وهذا التخوّف الأميركي أمر واقع منذ أعوام؛ إذ على سبيل المثال، تحدث أحد التقارير الدورية الصادرة عن مجلس المخابرات الوطني الأميركي الذي يهتم بالاتجاهات العالمية المستقبلية، عن تخوّفه من ظهور نواة لوحدة عربية إسلامية تقيم سلطة عابرة حدود الدولة القومية[22].

عبّر عن هذا الضوء الأحمر أيضًا عدد من الباحثين الغربيين؛ فتوماس كاروثر أكد أن الولايات المتحدة تدعم الديمقراطية متى كانت هذه الأخيرة في مصلحتها، وقبل هجمات 11 أيلول/ سبتمبر كان من النادر أن تتدخل أميركا نحو الديمقراطية، خصوصًا في وجود عوامل أخرى مثل النفط و«إسرائيل» والتهديد الإسلامي. وتتبّع باحث أميركي آخر العلاقات الأميركية - المصرية منذ السبعينيات، لينتهي إلى القول إن هذه العلاقات منعت أو أجهضت فرص الانتقال إلى الديمقراطية في مصر[23]. وانتقدت جريدة **واشنطن بوست** في افتتاحيتها تصريحات نائب الرئيس الأميركي مايك بنس في أثناء زيارته مصر

---

(21) Henry A. Kissinger, «Defining a U.S. Role in the Arab Spring,» *International Herald Tribune*, 2/4/2012, accessed on 15/11/2017, at: https://bit.ly/2D5dO8s

(22) National Intelligence Council (NIC), *Mapping the Global Future: Report of the National Intelligence Council's 2020 Project* (Washington: December 2004), p. 81, accessed on 11/11/2017, at: https://bit.ly/1Z14Slp

(23) Jason Brownlee, *Democracy Prevention: The Politics of the US-Egyptian Alliance* (Cambridge: Cambridge University Press, 2012).

ووصفه رئيسها بالصديق، وقوله إن العلاقات الأميركية - المصرية لم تكن بهذه القوة من قبل، وذلك في ضوء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مصر منذ انقلاب عام 2013[24].

كانت المواقف الغربية من الثورة المصرية كاشفة في واقع الأمر، حيث جرت التضحية بالمبادئ في سبيل المصالح؛ إذ انحازت الولايات المتحدة في البداية إلى الأنظمة القديمة، وبعد فترة من الارتباك تردّدت في دعم بدائل لمبارك خوفًا من وصول الإسلاميين إلى الحكم وتهديد مصالحها. وعلى الرغم من انفتاح الولايات المتحدة على القوى السياسية كلها، ومنها الإخوان المسلمون، فإن اتصالاتها الأهم كانت مع قادة المجلس العسكري. وبعد فوز مرشح الإخوان محمد مرسي بالرئاسة، أعلن أوباما موقفًا جديدًا لبلاده، قوامه أن الحكومة التي يتزعمها الإسلاميون في مصر ليست حليفة ولا عدوة، واستمرت المعونة العسكرية من دون تغيير، أمّا المعونات الاقتصادية القديمة، فاستمرت أيضًا لكن بعد تقليصها قليلًا، ولم تخصَّص أموال جديدة لدعم التحول الديمقراطي في ذلك الوقت. ويمكننا هنا مقارنة هذا الإحجام بالدعم الذي يحصل عليه نظام السيسي بفضل جهود اللوبي الإسرائيلي في واشنطن.

في أعقاب انقلاب عام 2013، لم تستخدم الإدارة الأميركية كلمة الانقلاب، وكان جُل تركيز البيانات والتصريحات الأميركية منصبًّا على نبذ العنف وسرعة إجراء انتخابات جديدة. واستمر التنسيق العسكري بكثافة بين البلدين على الرغم من تباين مواقف الإدارة حول الوضع الجديد في مصر[25]. واعتبر وزير الخارجية الأميركي جون كيري (2013-2017) أن ما حدث في

---

(24) «Trump Should Realize that Egypt's Dictator is no Friend of the United States,» *Washington Post*, 25/1/2018, accessed on 10/10/2018, at: https://goo.gl/94C5zN

(25) أجرى السيسي ووزير الدفاع الأميركي نحو 30 مكالمة هاتفية في الفترة 3 تموز/ يوليو - 19 كانون الأول/ ديسمبر 2013. لمزيد من التفصيلات، ينظر: محمد المنشاوي، **أمريكا والثورة المصرية: من 25 يناير إلى ما بعد 3 يوليو، شهادة من واشنطن** (القاهرة: دار الشروق، 2014)، ص 332-333.

مصر يمثل «استعادة للديمقراطية»[26]. وسبق لنا عرض بعض الجوانب الخاصة بالعلاقات العسكرية بين مصر وأميركا بعد ثورة يناير في الفصل السابع.

أمّا الأوروبيون، فصدرت منهم بيانات وتصريحات تدعم مطالب التغيير في مصر وإدانة العنف واستعادة الأموال المنهوبة في البنوك الأوروبية، كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن مخصصات مالية لدعم دول «الربيع العربي». لكن بعد انقلاب عام 2013 رفض الاتحاد تسميته بالانقلاب، وتعامل مع النظام في مصر، وتُستثنى من دوله السويد والنرويج اللتان دانتا الانقلاب. وحاول الاتحاد التوسط بين الأطراف في مصر ليس لاستعادة الشرعية الدستورية، وإنما لضمان مشاركة الجميع في مسار تموز/ يوليو 2013 وإقناع الإخوان بذلك[27]. وبعد ذلك عادت العلاقات إلى طبيعتها مع مصر، وتعاظمت صفقات التجارة والسلاح.

سبق أن أشرنا إلى أن نظام ما بعد 30 حزيران/ يونيو حصل على دعم إقليمي ودولي سخي، ولا سيما من الدول التي لم تكن مناصرة لثورة يناير، وصدرت تصريحات من بعض الدوائر الرسمية والصحافية في مصر، وفي الغرب، تشير إلى أن ترتيبات 30 حزيران/ يونيو نوقشت مع مسؤولين غربيين، الأمر الذي أثار الكثير من الشكوك حول من ساهم في وضع هذه الترتيبات.

من الأهمية أن نجمع جانبًا من الحقائق ذات العلاقة بالأدوار الغربية في مصر بعد عام 2013، وهي حقائق سبق ذكر بعضها في فصول هذا الكتاب:

أ. أعلن الجنرال مارتن ديمبسي، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، بوضوح في جلسة استماع في مجلس الشيوخ الأميركي، بعد أيام من انقلاب

---

(26) Michael R. Gordon & Kareem Fahim, «Kerry Says Egypt's Military was 'Restoring Democracy' in Ousting Morsi,» *New York Times*, 2/8/2013, accessed on 18/8/2016, at: https://nyti.ms/1mBEcZk

(27) أوضح وزير الشؤون البرلمانية إبان فترة حكم محمد مرسي، محمد محسوب، هذا الأمر في شهادته نشأن تلك الفترة في مناسبات عدة، مؤكدًا أن الهدف كان إقناع الإخوان بما حدث، ومشيرًا في الوقت نفسه إلى أن السيسي ماطل في الرد على مبادرة الاتحاد الأوروبي حتى يصل إلى فض الاعتصامات بالقوة وإفشال المبادرات كلها. ينظر: صفحة محمد محسوب، فيسبوك، شوهد في 22/ 9/ 2019، في: https://bit.ly/2lwS9Pa

عام 2013، عن أهمية المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والجيش المصري تحديدًا، مؤكدًا أهمية الاستثمار في الشراكة القوية بين الطرفين، ومشيرًا إلى أن بلاده «تتمتع بالمرور التفضيلي في قناة السويس»، وإلى التزام الجيش باتفاقات كامب ديفيد، وإلى أن «الجيش الإسرائيلي يَعدّ الجيش المصري شريكًا قويًا»[28].

ب. استمر تدفّق المساعدات العسكرية الأميركية، ووقّعت وزارة الدفاع عقودًا جديدة بعد الانقلاب. وفي نيسان/ أبريل 2015، رُفع الحظر عن إمدادات السلاح إلى مصر، الذي كان معمولًا به منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2013، وكان الحظر هو الاستثناء نظرًا إلى أوضاع أميركية داخلية، أمّا الطبيعي فهو التحالف. وقُدّمت مساعدات إضافية بقيمة 1.3 مليار دولار في كانون الأول/ ديسمبر 2014[29].

ج. أعلن البيت الأبيض في نيسان/ أبريل 2015 نيّة أميركا وقف السماح لمصر بشراء الأسلحة بالائتمان، بدءًا من العام المالي 2018، وإعادة هيكلة العلاقات العسكرية، حيث تقتصر أهداف الأسلحة الأميركية للجيش المصري على دعم قدراته في أربعة مجالات: «مكافحة الإرهاب وأمن الحدود وأمن سيناء والأمن البحري»، إضافة إلى «صيانة الأنظمة العسكرية الموجودة في الترسانة المصرية»، وهذا تغيير جوهري؛ لأنه يتعلق بعقيدة الجيش ومهماته ونظم تسليحه وتمويله.

د. بعد الانتخابات الرئاسية الشكلية في عام 2014، عادت العلاقات المصرية - الأميركية إلى ما كانت عليه في أيام مبارك، واستقبل أوباما الرئيس السيسي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2014، وأضاف الكونغرس إلى القانون الذي يُنظّم المساعدات لمصر،

---

(28) «Nomination of Gen Martin E. Dempsey,» U.S. Senate, Committee on Armed Services, Washington D.C., 18/7/2013, accessed on 18/8/2016, at: https://goo.gl/cQVDmX

(29) Jeremy M. Sharp, «Egypt: Background and U.S. Relations,» Congressional Research Service (July 2015), pp. 14-26, accessed on 22/9/2018, at: http://bit.ly/32xB2wk; *Huffington post*, 31/3/2015.

ما يسمح لوزير الخارجية بالتنازل عمّا يسمى شهادة الديمقراطية المطلوبة إذا كان هذا في مصلحة الأمن القومي الأميركي[30].

هـ. عقدت مصر صفقة سلاح مع فرنسا بأكثر من 7 مليارات دولار في مطلع عام 2015. وكشف تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 أن فرنسا زوّدت مصر خلال الفترة 2012-2016 بكميات من الأسلحة تفوق ما زوّدتها به طوال العشرين عامًا السابقة، وأن عام 2017 وحده شهد تصدير معدات عسكرية وأمنية تزيد قيمتها على 1,4 مليار يورو. وذكر التقرير أن سياسة فرنسا هذه تستخف بالقانون الدولي، لأن قوات الأمن المصرية تستخدم هذه المعدات في قمع التظاهرات، كما حدث في الفترة 2012-2015، ولأنها أيضًا تخترق الحظر الذي تبنّاه الاتحاد الأوروبي في عام 2008، أو ما يسمى قواعد «الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي» التي تنظم الرقابة على صادرات المعدات والتقنيات العسكرية[31].

و. كتب ديفيد كيركباتريك في عام 2014 أن السيسي كان قد أبلغ واشنطن في آذار/ مارس 2013 - غالبًا عبر جنرالات البنتاغون الذين نُقل إليهم الملف المصري - أن حكم الإخوان في مصر انتهى[32].

ز. ظهرت لاحقًا مقالات عدة في الصحف الأميركية، تشير إلى الدور الأميركي، وإلى الأدوار التي قامت بها الإمارات والسعودية أيضًا[33].

---

(30) أُعطيت هذه الصلاحيات من قبل لكوندوليزا رايس في عام 2008. ينظر: عزمي بشارة، **ثورة مصر**، ج 2: **من الثورة إلى الانقلاب** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 462.

(31) «مصر: استخدام الأسلحة الفرنسية في قتل المعارضين»، منظمة العفو الدولية، 16/ 10/ 2018، شوهد في 18/ 10/ 2018، في: https://bit.ly/2q18M4o

(32) David D. Kirkpatrick, «U.S. Sought Delay of Morsi's Ouster, Egyptian Leader Says,» *New York Times*, 6/5/2014, accessed on 18/8/2016, at: https://goo.gl/RTH2th

(33) ينظر على سبيل المثال: David D. Kirkpatrick, «The White House and the Strongman,» *New York Times*, 27/7/2018, accessed on 18/8/2018, at: https://nyti.ms/2L7IQR8; Dexter Filkins, «A Saudi Prince's Quest to Remake the Middle East,» *New Yorker*, 9/4/2018, accessed on 18/8/2018, at: http://bit.ly/2K8xGJP

ح. أوردت جريدة **نيويورك تايمز** في 6 أيار/ مايو 2014 أن السفيرة الأميركية في القاهرة، آن باترسون، طلبت من السيسي تأخير الانقلاب يومًا أو يومين، وهو ما يشير إلى أن نقاشًا ما دار حول موعد الانقلاب.

ط. كشف محمد البرادعي في ندوة في أيار/ مايو 2015 عن أن من وَضَعَ خارطة الطريق التي أُعلنت في 3 تموز/ يوليو 2013 هو برناردينو ليون، ممثل الاتحاد الأوروبي في جنوب المتوسط في ذلك الوقت(34).

ي. أوضح السيسي في عام 2015 أن «الولايات المتحدة لم تخذلنا قط خلال الأعوام الماضية»، وإن «العامين الماضيين كانا بمنزلة اختبار حقيقي لقوة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأميركية وتحملها»(35).

ك. حمّل أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا ومستشار الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، جيفري د. ساكس، الغرب ما حدث في العالم العربي منذ 1914، مؤكدًا أن الولايات المتحدة كانت وراء الكثير من الانقلابات، بدءًا من انقلاب 1949 في سورية، مرورًا بإسقاط مصدق في إيران في عام 1953، وانتهاءً بإسقاط مرسي في عام 2013(36).

تكشف هذه المواقف كلها عن الوجوه المتعددة للحكومات الغربية، وهو أمر ليس جديدًا، حيث أُطلقت على دبلوماسية بريطانيا في النصف الأول من القرن العشرين «دبلوماسية الزنجي الأبيض» في تعاملها مع العرب والجماعات اليهودية في فلسطين. إنّ معيار المصالح (كما تفهمها القوى الأوروبية في النفط والتجارة ومبيعات السلاح وأمن إسرائيل ومكافحة الإرهاب والخوف من الهجرة عبر المتوسط ومنع وصول حكومات وطنية تهدد هذه الأمور وتغيير

---

(34) «ElBaradei: EU Envoy Leon Took Part in Egypt-post-Morsitalks,» *Ahram Online*, 8/7/2015, accessed on 25/8/2016, at: https://goo.gl/xb9ozz

(35) «Egypt's President on Fighting Islamic State, U.S. Relations,» *PBS*, 28/9/2015, accessed on 4/10/2017, at: https://to.pbs.org/2CHuT85

(36) جيفري د. ساكس، «قرن جديد للشرق الأوسط»، **الجزيرة نت**، 21/ 12/ 2015، شوهد في 24/ 6/ 2019، في: http://bit.ly/2Ld4iDm

ميزان القوة) هو المعيار الحاكم لتلك الحكومات. والواقع أن أوروبا لم تتخلَّ عن تلك السياسة إلا «عندما كانت مجبرة على ذلك بفعل الحراك الشعبي»[37]، وأنه «كلما ابتعدت دولة أوروبية ديمقراطية عن المصالح المباشرة في مصر، زاد موقفها السلبي من الانقلاب وضوحًا»، كما كتب عزمي بشارة[38]. ولهذا، فإنّ ميزان القوة المختل بين العرب والقوى الغربية لا يُعدّله إلا التسلح بقوة الشعوب وحلول حكومات مدنية منتخبة يمكن محاسبتها من الشعوب.

يُترجم الخوف من الديمقراطية العربية غربيًا أيضًا في ضوء غربي آخر - أخضر هذه المرة - أمام الحلفاء والخصوم من الحكومات العربية على حد سواء، وذلك للاستمرار في قمع المعارضين متى كان هذا القمع في مصلحة منع وصول حكومات مناوئة للمصالح الغربية. ففي الماضي، مرت مذابح الإخوان المسلمين في حماة السورية (1982)، وقمع الحرس الجمهوري ثورات الشيعة والأكراد في العراق (1991) بعد حرب الخليج الثانية وإخراج العراق من الكويت، وقمع تمرد للجيش في ليبيا (1993) من دون مواقف حاسمة. واليوم هناك الحالة السورية الراهنة التي لم تحرك الدول الغربية لها ساكنًا على الرغم من تخطي نظام الأسد وحلفائه من الإيرانيين والروس الكثير مما حدده الغرب من خطوط حمر وقتل مئات الآلاف من الأبرياء[39]. كما مرت مذابح ميدانَي رابعة والنهضة في مصر ومختلف الانتهاكات التي تمت منذ انقلاب عام 2013، وكذا ويلات الحرب في اليمن من دون محاسبة دولية تُذكر.

ثمة تقارير كثيرة تكشف عن الدور الخارجي في دعم الأنظمة المطلقة في مصر والعالم العربي، مثل التقرير السابق الإشارة إليه الصادر عن منظمة العفو الدولية في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 بشأن تزويد فرنسا مصرَ

---

(37) بشارة، **ثورة مصر**، ص 482.

(38) المرجع نفسه، ص 475.

(39) ينظر: Azmi Bishara, «Opening Remarks and Morning Keynote,» The First Annual Conference: Democracy in the Arab World: The Obama Legacy & Beyond, Arab Center, Washington DC, October 14, 2016, accessed on 5/5/2017, at: https://bit.ly/2IrsCPO

بالسلاح خلال الفترة 2012-2016 بكميات من الأسلحة تفوق ما زوَّدتها به طوال العشرين عامًا السابقة. وعلى الرغم من إعلان فرنسا عدم مسؤوليتها عن الاستخدام الخاطئ لهذه الأسلحة، فإنها في الواقع تعرف جيدًا أنها لن تُستخدم إلا بالشكل الخطأ، ما دامت في يد أنظمة قمعية.

في الإجمال، ثمة شعور قوي من التشكك - على مستوى النخب والجماهير العربية - تجاه أي تدخل لمصلحة دعم الديمقراطية ولو على المستوى الخطابي من القوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة. وليس ثمة انبهار بالتجربة الغربية عند كثير من العرب في الأساس، كما أن ثمة شكًا في الدوافع الخفية للسياسات الغربية، لا يرتبط بالماضي الاستعماري فحسب، إنما أيضًا بعوامل أخرى كسياسات الهيمنة الحالية ودعم الإسرائيليين، إضافة إلى أزمة الديمقراطية في عقر دارها. يختلف هذا الأمر عن التدخل الغربي في مناطق أخرى، الذي استُقبل بترحيب في شرق أوروبا، وفي الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي، على نحو سهّل دعم عمليات الانتقال عبر الدعم المالي من الدول والمنظمات غير الحكومية، والدعم الفني في الانتخابات، بل استنساخ التشريعات الأوروبية، وغير ذلك(40).

2. الموقفان الروسي والصيني

كان جليًّا منذ البداية عدم ترحيب الروس بالثورات العربية، وكان وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو واضحًا عندما وضع ثورات عام 2011 العربية ضمن الثورات الملونة في دول مثل أوكرانيا وجورجيا، مؤكدًا أن التدخل العسكري الروسي في سورية استهدف إنجاز مهمة جيوسياسية، هي وقف هذه الثورات الملونة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(41). ولهذا لم يصدر عن روسيا ما يدين انقلاب عام 2013، ولا مذبحة رابعة في مصر، وانحازت

(40) Philippe C. Schmitter, «Ambidextrous Democratization and its Implications for MENA,» Manuscript, Florence: European University Institute (September 2012), p. 10, accessed on 15/6/2018, at: https://bit.ly/2CrCiaX

(41) «شويغو يكشف الهدف الجيوسياسي للعملية الروسية بسوريا»، **روسيا اليوم**، 21/ 2/ 2017، شوهد في 22/ 2/ 2018، في: https://goo.gl/Bz4Rzo

بشكل واضح إلى ما قام به السيسي وتحالفت معه وعززت صفقاتها العسكرية معه، كما أشرنا[42].

أمّا الصين، فأعلنت صراحة، وقت اندلاع الثورات العربية، عن عدم ارتياحها لتحرك الشعوب ضد حكوماتها، نظرًا إلى اختراقه الأسس والمبادئ التقليدية التي يقوم عليها النظام العالمي، وعلى رأسها مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما لم تخف خشيتها من وصول الإسلاميين، وشددت رقابتها على الإنترنت خوفًا من تحرك الأقليات الدينية داخلها. وخلال الثورة المصرية، قدّم الصينيون منحًا مالية إلى مصر، وبعد الانقلاب أعربت الصين عن احترامها للشعب المصري، ودعت إلى نبذ العنف، ثم انحازت إلى النظام الجديد بعد تموز/ يوليو 2013، وعزّزت تجارتها واستثماراتها في مصر[43]. وبشكل عام تجمع الصين بين نظام الحكم التسلطي القائم على الحزب الواحد والنظام الاقتصادي التنافسي إلى حدٍ بعيد، ولهذا فهي تعد نموذجًا للدول الفقيرة ذات الموارد المحدودة[44]، وهذا بلا شك متغير خارجي يؤثر في صراع الأنظمة التسلطية والديمقراطية في المنطقة.

3. محاربة الإرهاب بديلًا من تعزيز الديمقراطية

اتضحت أيضًا أهمية العامل الخارجي مع استخدام خطاب الحرب على الإرهاب لأجل ترسيخ الحكم المطلق وتبرير قمع الحريات على يد النخب الحاكمة، وتحوّل هذا الخطاب في الواقع إلى إحدى استراتيجيات الفاعلين الداخليين والخارجيين لإجهاض مسارات الانتقال السلمي إلى الديمقراطية المعادية لمصالحهم[45]؛ فالمنطقة - ومن ضمنها مصر - دخلت، كما كتبتُ

---

(42) بشارة، **ثورة مصر**، ص 482-489.

(43) المرجع نفسه، ص 491-494.

(44) Marc F. Platter, «The End of the Transition Era,» *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 3 (July 2014), pp. 14-15.

(45) لبعض الخبراء الأميركيين في الشرق الأوسط آراء مختلفة تمامًا، فعلى سبيل المثال، في عام 2005 اعترض أحد خبراء الشرق الأوسط الأميركيين على نهج بوش الابن لنشر الديمقراطية في =

مرارًا في السابق، ثلاث مرات على الأقل في «حرب على الإرهاب» خلال العقود الثلاثة الماضية تقريبًا، حيث جُيّرت في كل مرة في حرب ضد عدو داخلي، بينما يتم أيضًا اتباع سياسة تكميم الأفواه وغلق الحياة السياسية ووضع جميع الإسلاميين في سلة واحدة، ثم اتهام المعارضين كلهم بالتعاطف معهم أو العمل على تنفيذ أهداف الإخوان[46].

حدث هذا أول مرة في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، مع عودة من أُطلق عليهم الأفغان العرب لتحل الحرب على الحركات المسلحة محل الأصوات التي كانت تدعو إلى الإصلاح في دول مثل مصر والسعودية والجزائر والسودان. ثم حدث مرة ثانية في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، حيث أُجهضت الأصوات السلمية المعارضة في أكثر من دولة عربية لحساب معركة الحرب على الإرهاب التي صارت الدول العربية والإسلامية مسرحها الرئيس، واحتُلت في إطارها دولتان إسلاميتان، وما ترتب على هذا من ظهور حركات متطرفة مسلحة.

ثم كانت المرة الثالثة والراهنة بعد ثورات عام 2011 وصعود قوة الإسلاميين عبر الانتخابات الديمقراطية؛ إذ تحوّل نضال شعوب المنطقة لأجل الحرية إلى حرب على إرهاب داعش وأخواتها، واختارت إدارتا أوباما وترامب دعم الثورات المضادة والحكام المطلقين في المنطقة على حساب دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان. يوجد بلا شك مشكلة تطرف وإرهاب في المنطقة، لكنْ جزء أساسي من الحل هو فتح الحريات وسبل المشاركة السياسية السلمية وتقديم الحوافز المؤدية إلى هذا. إن ما يحدث في منطقتنا هو العكس، أي الاعتماد على الحلول الأمنية في الأساس ودعم الإجراءات

= العالم العربي، معلنًا أن الديمقراطية لن توقف «الإرهاب» هناك. ينظر: F. Gregory Gause III, «Can Democracy Stop Terrorism?,» *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 5 (2005), pp. 62-76.

(46) حالة مصر مثال بارز هنا، فالسياسيون الذين تم اعتقالهم منذ عام 2013، اتُّهم جُلّهم بالانضمام إلى جماعة محظورة تسعى إلى قلب نظام الحكم - أي جماعة الإخوان المسلمين - وذلك بغضّ النظر عن انتمائه السياسي، ومن هؤلاء من ينتمي إلى تيارات يسارية واشتراكية ثورية وليبرالية، بل منهم أيضًا من كان ولا يزال يعادي الإخوان بشدة.

القمعية وقمع الحريات[47]. وتُعدّ مصر حالة كاشفة هنا، فهي شريك أساسي في ما يسمى الحرب على الإرهاب، وهي دولة أمّمت العمل السياسي السلمي وسيطرت على المجتمع.

إن توظيف مقولات الحرب على الإرهاب ضد الثورات الشعبية حلقة في سلسلة طويلة، وهو في واقع الأمر يعمّق مشكلة الإرهاب ويُعزز عدم الاستقرار في المنطقة والعالم[48]. وهناك مخاطر عدة لهذا التوظيف[49]، أهمها استخدام هذه الحرب لأجل استمرار معادلة الهيمنة الغربية وتحقيق الأمن والاستقرار ولو على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويظهر هذا جليًا في تحالف الغرب في حربه ضد الإرهاب مع أشد الأنظمة قمعًا وظلمًا، وأكثر الأطراف مسؤولية في إيجاد الإرهاب والتشدد وعدم الاستقرار في مجتمعاتها. هذه سياسة قصيرة النظر وتساهم في إشعال المنطقة، لأنها تتجاهل حقيقة أن الإرهاب نتيجة أساسية من نتائج أزمة شرعية الحكم وأداء الحكومات في الدول العربية[50].

---

(47) في مصر الآن - المدعومة من الدول الغربية كلها تقريبًا وروسيا والصين واليابان - منظومة متكاملة للدولة البوليسية، حيث السيطرة على الدولة والمجتمع والشعب تكاد - وبالتدرج - تكتمل.

(48) عبد الفتاح ماضي، «مخاطر الاستثمار في الإرهاب»، **الجزيرة نت**، 22/11/2015، شوهد في 26/8/2016، في: https://goo.gl/GHKJGW؛ عبد الفتاح ماضي، «أسئلة محاربة الإرهاب وإجهاض الثورات»، **الجزيرة نت**، 29/9/2014، شوهد في 19/8/2015، في: https://bit.ly/2WIsf8j؛ ينظر أيضًا: Khalil al-Anani, «Extremism Under Sisi,» *Foreign Affairs*, 8/1/2017.

(49) ماضي، «مخاطر الاستثمار في الإرهاب»؛ Shadi Hamid, «Sisi's Regime is a Gift to the Islamic State,» *Foreign Policy*, 6/8/2015, accessed on 21/7/2016, at: https://goo.gl/2THcJv

(50) ثمة مخاطر أخرى لتوظيف مقولات الحرب على الإرهاب، منها الخلط الزائف بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال في فلسطين، حيث نجح الإسرائيليون منذ التسعينيات، وبدعم أميركي، في تحويل مسألة الاحتلال إلى مسألة أراضٍ متنازع عليها، وإلصاق تهمة الإرهاب بكل مقاومة فلسطينية. ولهذا كرر رئيس حكومة دولة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، بعد الهجمات الإرهابية في باريس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 مطالبته حكومات دول العالم بالتكتل ضد ما سمّاه خطر «الإرهاب» الإسلامي، معتبرًا أن مقاومة الاحتلال جزءٌ لا يتجزأ من الإرهاب. وطالب شابتاي شافيت، أحد رؤساء الموساد السابقين، التخلي عن القانون والأخلاق، والقيام بما تم القيام به في مدينة درسدن الألمانية، حيث قامت قوات الحلفاء في حربها ضد النازيين بمحوها من الخارطة وقتل 25 ألف مدني. ينظر: **نيويورك تايمز**، 17/11/2015. هناك أيضًا خلط زائف آخر بين الإرهاب ونضال الأقليات المسلمة ضد التمييز في دول مثل الصين والهند والفليبين وميانمار، وغيرها. ثمة توظيف ثالث للحرب على الإرهاب يربط بين =

الأخطر من هذا أن المنطقة العربية التي شهدت في أعقاب الثورات المضادة في عام 2013 اهتمامًا خارجيًا محمومًا بالتطرف والعنف والإرهاب، شهدت أيضًا قيام مراكز بحثية غربية وإسرائيلية برسم مستقبل المنطقة على أسس طائفية ومناطقية، وعلى اعتبار أن المنطقة ستكون منطقة نزاعات عقودًا طويلة مقبلة، ومن دون التطرق مطلقًا إلى الديمقراطية والمواطنة والمصالحات الوطنية الشاملة كحلول لأزمات المنطقة. فعلى سبيل المثال، انتهى التقرير الذي صدر عن مجلس الأطلسي في واشنطن، في نهاية عام 2016 إلى تأكيد أمرين أساسيين: «دعم الإدارة المحلية» للمدن والمحافظات داخل الدول العربية بغرض «مكافحة الإرهاب والفساد وتوفير الخدمات»، وإقامة «منظومة تعاون إقليمية شرق أوسطية» تركز على التعاون الأمني والاقتصادي والسياسي، تكون فيه الدولة الإسرائيلية طرفًا أساسيًا. يترك التقرير لحكومات المنطقة الحالية حرية تحديد «المعايير» الخاصة بهذا الأمر لإصلاح أوضاع بلدانهم[51].

لا شك في أن هذه التوصيات تختلف تمامًا عن سُبل معالجة الحروب الأهلية وفساد الحكومات واستبدادها في حالات أخرى، حيث تُعالج الحروب الأهلية برفع يد الأطراف الخارجية، ووقف مد الأطراف المتحاربة بالسلاح، وبوساطة دولية واتفاقات، وعمليات مصالحة سياسية بضمانات دولية محددة وواضحة. كما يُعالج فساد الحكومات واستبدادها بالتركيز على هدف جوهري واحد هو بناء دولة القانون والمواطنة والمؤسسات الديمقراطية على المستوى الوطني، عبر عملية تحول ديمقراطي واضحة الأهداف والمسار. أمّا تقوية الإدارة المحلية، فهي جزء من ذلك التحول ومن عملية سياسية حقيقية وشاملة

= الإرهاب والإسلام، ويُصرّ على فرض منظومة علمانية متشددة من دون أدنى تدبّر في الخصوصيات الثقافية والدينية، ويظهر هذا الربط جليًا عبر ترويج دوائر رسمية وبحثية لمقولات اليمين المتطرف والإسلاموفوبيا كتصادم الحضارات، والقول إن المسلمين يعادون الحداثة وإن الإسلام عدو لأوروبا، والتمسك بالنظرة الثنائية إلى العالم، ووضع العرب والمسلمين بين طرفين لا ثالث لهما، فإمّا بين معتدلين حداثيين علمانيين حلفاء للغربيين، وإمّا متطرفين ومتشددين وإرهابيين.

(51) Madeleine K. Albright & Stephen J. Hadley, (Co-Chairs), «Middle East Strategy Task Force: Final Report of the Co-Chairs,» Stephen Grand, & Jessica P. Ashooh (Executive Team), Atlantic Council, 30/11/2016, accessed on 11/1/2018, at: http://bit.ly/2KbhmYB

تغير من طبيعة ممارسة السلطة وتمكن فئات الشعب كلها سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. لم تتضمن توصيات هذا التقرير سياسات كالسياسة الأميركية تجاه ألمانيا وإيطاليا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، والتي صبّت في مصلحة الديمقراطية كنظام للحكم بشكل قاطع وحاسم. ولا يمكن مقارنة ما فعله الجنرال دوغلاس ماك آرثر في اليابان بما فعله بول بريمر في العراق وبباقي السياسات الكارثية التي ارتكبتها أميركا في العراق وأفغانستان تحت حجج ترى أن الثقافة المحلية تتناقض مع الحريات والديمقراطية وتوجد صراعات طائفية.

تزامن ما سبق مع خطاب آخر تردّده دوائر بحثية ورسمية غربية، يعيد إنتاج افتراضات المدخل الثقافي في تفسير بقاء الاستبداد في الدول العربية، لكن هذه المرة بالقول إن صراعات المنطقة وحروبها هي صراعات أبدية، ولها جذور ثقافية وتاريخية تخص المنطقة وتركيبها المذهبي، ما ساهم بدوره في تعميق صراعات المنطقة. فَعَلَ أوباما ذلك عندما قال إن ما يدور في المنطقة متأصل في الصراعات التي تعود إلى آلاف السنين فيها[52]، ويفعله الرئيس الحالي ترامب الذي أقام سياساته منذ حملته الانتخابية على أن سبب الإرهاب هو ما يُسميه «الإرهاب الإسلامي المتطرف»[53]، ويكتب بالمنطق نفسه كتّاب ليبراليون ومحافظون[54].

تتجاهل هذه الادعاءات عددًا من الحقائق؛ فعلى الرغم من أن الكثير من الحروب المشتعلة حاليًا، أطرافها دول أو حركات إسلامية، فإن تاريخ القرنين السابقين يشير إلى أن أوروبا وأميركا كانتا ساحة لصراعات سياسية وحروب وثورات وانتهاكات لحقوق الإنسان[55]. كما تتجاهل حقيقة أن أي عمليات تغيير كبرى يصحبها عادة قدر من العنف؛ ففي الهند سقط نحو نصف مليون

---

(52) «Transcript: President Obama's Final State of the Union Address,» National Public Radio, 12/1/2016, accessed on 4/8/2014, at: https://goo.gl/eBdE7F

(53) The White House, «The Inaugural Address,» 20/1/2017, accessed on 4/8/2018, at: https://goo.gl/iUyabG

(54) Thomas Friedman, «Tell me How This Ends Well,» *New York Times*, 1/4/2015, accessed on 4/8/2018, at: https://goo.gl/9AvyGW

(55) Nader Hashemi, *Islam, Secularism, and Liberal Democracy: Toward a Democratic Theory for Muslim Societies* (Oxford: Oxford University Press, 2009), pp. 34-38.

إنسان في مقاومة غاندي «غير العنيفة» من أجل الاستقلال، وخلال أربعة أعوام (1990-1994) للانتقال في جنوب أفريقيا وبعد خروج نيلسون مانديلا من السجن، لقي نحو 1500 شخص حتفهم في عنف سياسي[56]. أمّا الحروب الحالية في البلدان الإسلامية، فهي ليست نتيجة تفاعلات داخلية صرف، حيث لمعظمها أطراف غير إسلامية (يهودية، ومسيحية، وبوذية، وكونفوشيوسية، وغيرها)، كما أن الأسلحة تأتي من الدول الكبرى. ومن الأهمية النظر إلى حركات التطرف في المنطقة ضمن أدبيات حركات التمرد، فهي حركات ذات دوافع سياسية، كغيرها من حركات التمرد، مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي الذي ظهر في سياق صراع مذهبي، كما كانت حرب العصابات التي بدأت في عام 1919 نتيجة سياسات إنكليزية ومعاهدات غير منصفة لسكان إيرلندا. وهناك أمثلة أخرى، مثل حركة المقاومة في جنوب أفريقيا، وحركة الحقوق المدنية في أميركا[57].

4. معاداة القوى الإقليمية

لم يكن الإقليم مُرحّبًا بالثورات العربية؛ فبخلاف دعم تركيا وقطر لها بشكل واضح، لم ترحب بها الأنظمة العربية عمومًا إلا فترات قصيرة، إضافة إلى اعتبار إيران أنّ أي ديمقراطية عربية حقيقية قد تزعزع شرعية نظامها الذي بدأ يواجه اندلاع حركات الاحتجاج. كانت الحالة المصرية المثال الأبرز على دعم السعودية والإمارات للثورات المضادة، وكان خوف هذه الأنظمة، ولا يزال، هو امتداد حركة التغيير الشعبي إليها وتغيير معادلة الحكم القائمة هناك. وكان الموقف الإماراتي والسعودي واضحًا منذ البداية في الدفاع أولًا عن مبارك ومحاولة منع محاكمته، ثم كانت ثقة البلدين بقادة الجيش كبديل لمنع وصول الإسلاميين إلى السلطة. ثم تكشف تدريجًا حجم الدعم السعودي

(56) عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر** (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015)، ص 28-29.

(57) ماضي، «أسئلة محاربة الإرهاب وإجهاض الثورات».

والإماراتي[58] لنخب النظام القديم في مصر وتمويل انقلاب عام 2013 عبر سياسات عدة، أهمها تقديم مليارات من الدولارات إلى النظام، وتمويل وسائل إعلام لمصلحة الثورات المضادة[59]، فضلًا عن سياسات أخرى، مثل ملاحقة دعاة التغيير من إسلاميين وغير إسلاميين داخل الإمارات والسعودية، ونشاطات اللوبي الإماراتي في واشنطن لإفشال الثورات العربية، وتشويه التيار الإسلامي ومحاربته، واحتواء إيران[60].

أما بشأن العامل الإسرائيلي، فيمكن القول إن عنصر عدم اليقين من نتائج أي عملية انتخابية حرة في العواصم العربية يرتبط أيضًا بمسألة الأمن الإسرائيلي، بل بشرعية إسرائيل ذاتها وبقائها. وهذه المسألة تعتبر أيضًا محددًا أساسيًا للأميركيين والأوروبيين في علاقتهم بالعرب وإسرائيل[61]. وما يَهمنا هنا هو الإشارة إلى أن هناك معادلة بقيت قائمة تربط بين مسألة أمن الدولة الصهيونية ووجود نمط معيّن من الحكم في العواصم العربية، وذلك خوفًا من أن تؤدي أي عملية إصلاح إلى وصول الإسلاميين، أو أي قوى وطنية أخرى إلى السلطة. قامت تلك المعادلة منذ ما قبل اتفاقات كامب ديفيد، لكن هذه الاتفاقات أضافت إليها قدرًا من الشرعية. لهذا مثّلت الثورات العربية تهديدًا وجوديًا لـ «شرعية» إسرائيل وسرديّتها التاريخية، واعتبر الساسة الإسرائيليون أن قيام حكومات عربية ديمقراطية منتخبة

---

(58) Mustapha Rouis & Olga Shomakhmadova, «Arab Aid on the Rise 2011-2016,» World Bank, *Quick Notes Series*, no. 163 (February 2018), accessed on 25/9/2018, at: https://goo.gl/umMk1o

(59) بشأن تفصيلات أوسع لموقف الدول الخليجية من الثورة المصرية، ينظر: بشارة، **ثورة مصر**، ص 495-519.

(60) «UAE Covers Cost of Egyptian Lobbying in DC,» *Mada Masr*, 5/10/2017, accessed on 14/8/2018, at: https://goo.gl/15i7Ko

(61) يشير عبد الوهاب الأفندي إلى ما يسميه عدم الأمان الذي تشهده المنطقة، ويرى أن المنطقة مسكونة بـ«الأشباح»، يستوي في هذا الأنظمة والأقليات وقطاع واسع من الرأي العام، إلى جانب أطراف خارجية مثل الولايات المتحدة وإسرائيل. ينظر: عبد الوهاب الأفندي، «تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول: تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي»، في: **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 186.

يشكل خطرًا على شرعية وجود «دولتهم»[62]، ووصف نتنياهو ثورات عام 2011 بأنها زلزال يهز أنظمة الحكم ويُهدّد بنشوء شرق أوسط جديد، معتبرًا أن مبارك «كان صديقًا عظيمًا لإسرائيل»[63]. وتحت عنوان «خطة نتنياهو لوقف الإسلام»، نشرت جريدة **معاريف** في 3 آب/ أغسطس 2011 تصريحات لنتنياهو تدعو إلى إنشاء صندوق دولي لدعم خصوم الإسلاميين في العالم العربي، على غرار خطة مارشال في أوروبا، وذلك لتشجيع ما سمّاه التحرك نحو الديمقراطية والنمو الاقتصادي، ولمنع الإسلام من السيطرة على الشرق الأوسط. ودعا داني أيالون، نائب وزير الخارجية آنذاك، الدول العربية الثرية إلى تمويل هذا الصندوق[64]، وربما يذكّرنا هذا بالدعم المالي الذي قدمته دول خليجية إلى حركة تمرد في مصر، وبالمعونات المالية السخية التي حصلت عليها مصر بعد انقلاب عام 2013 من السعودية والإمارات[65].

في أعقاب انقلاب عام 2013، وصلت العلاقات المصرية - الإسرائيلية إلى حدٍ لا مثيل له، وتجاوزت ما كان قائمًا أيام مبارك، حيث عُزّز التعاون الأمني والعسكري، خصوصًا في ما يتصل بمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في سيناء، وإحكام القبضة على قطاع غزة، كما تطابق الموقفان الإسرائيلي

---

(62) ينظر في هذا الصدد بتوسع: محمود محارب، «إسرائيل والثورة المصرية»، **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 21/ 4/ 2011، شوهد في 22/ 8/ 2018، في: https://goo.gl/m61mQu؛ عبد الفتاح ماضي، «قراءة في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي تجاه الثورات العربية»، مركز الحضارة للدراسات السياسية، كانون الثاني/ يناير 2018.

(63) **المصري اليوم**، 21/ 7/ 2011.

(64) «خطة مارشال لرئيس الوزراء لوقف الإسلام»، **معاريف**، 3/ 8/ 2011، شوهد في 25/ 2/ 2018، في: https://goo.gl/ykTFVe (بالعبرية)

(65) والحق أن فزّاعة الإسلاميين هذه استخدمها الحكام العرب عقودًا للحفاظ على أنظمتهم، وكان حسني مبارك واضحًا في استخدامها لمواجهة ضغط إدارة بوش الابن من أجل الديمقراطية في البلدان العربية والإسلامية بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001؛ ففي تصريحاته إلى **واشنطن بوست** الأميركية (في 23/ 3/ 2003)، تعليقًا على منع عشرات الآلاف من المشاركة في جنازة مرشد الإخوان مصطفى مشهور، قال مبارك إن الديمقراطية التي تريدها أميركا «ستوصل الإخوان إلى الحكم في القاهرة وعمّان والرياض وفلسطين». ينظر: Yusuf M. Ibrahim, «Democracy: Be Careful What You Wish For,» *Washington Post*, 23/3/2003.

والمصري في ما يتصل بمحاولات الوصول إلى تسوية سلمية[66]، وتواصلت القمم السرية التي جمعت السيسي ونتنياهو وعددًا آخر من الحكام العرب، ضمن الإعداد لما أطلق عليه «صفقة القرن»، إضافة إلى تعزيز مشروعات الغاز والتجارة[67]. ووصف خبير أميركي في الشؤون العسكرية العلاقات المصرية - الإسرائيلية بأنها صارت أقوى من علاقات مصر بالسودان[68].

في الإجمال، تمثّل الثورات المضادة طوْقَ النجاة لإسرائيل لأنها تُعيد بناء الأنظمة التسلّطية العربية على حساب الديمقراطية، وتفتح الباب على مصراعيه أمام تطبيع علاقات إسرائيل بدول عربية عدة في الخليج العربي، وكذا تقسيم المنطقة محورين سُنّي وشيعي، وتصفية القضية الفلسطينية.

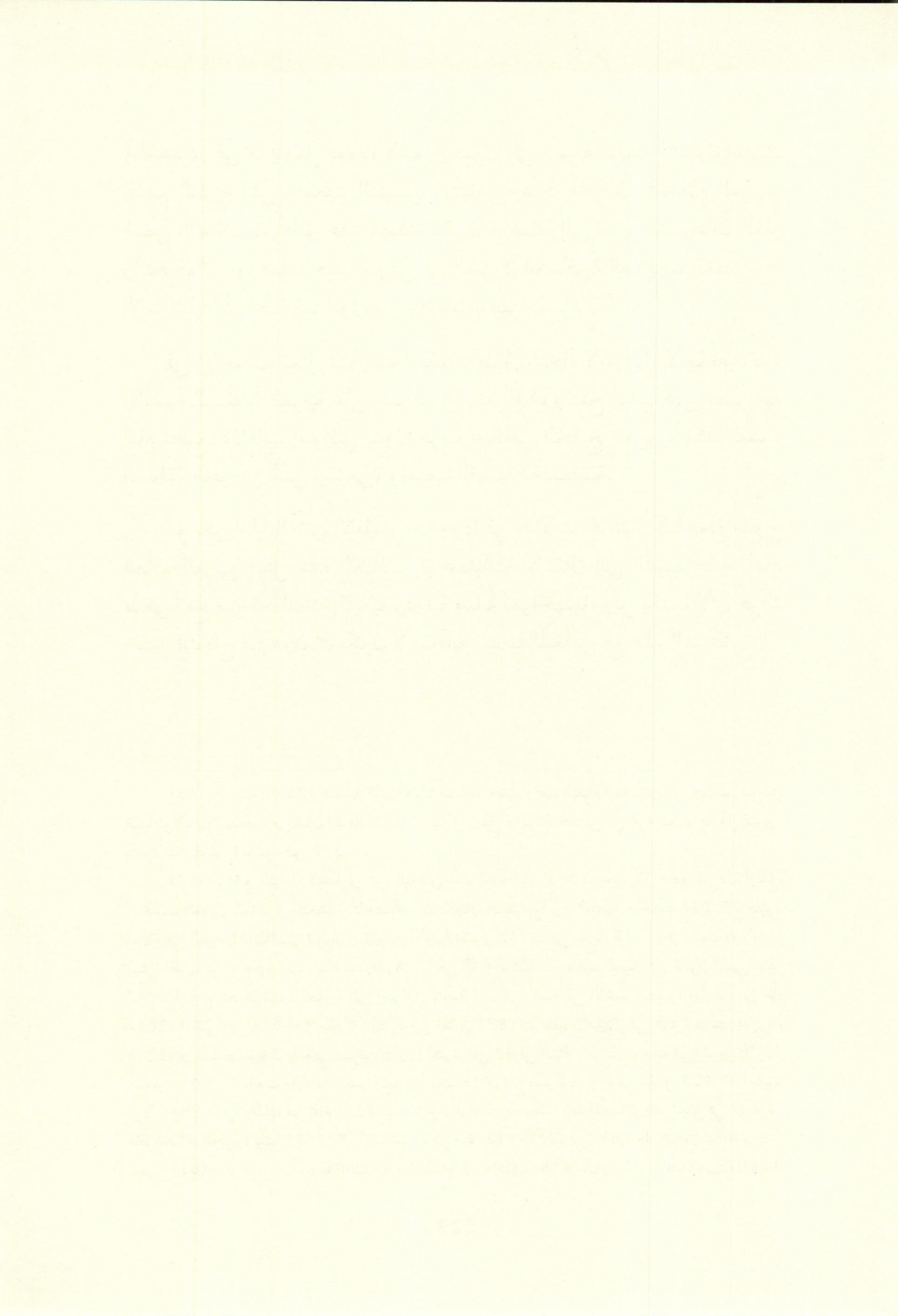
لم يكن هذا العائق الإقليمي موجودًا في حالات الانتقال الناجحة خارج العالم العربي بمثل هذه الكثافة. إن عمليات الانتقال إلى الديمقراطية تزداد صعوبة مع قيام تحالفات إقليمية ودولية صلبة لمواجهتها، ولن يكتب لأي حراك جديد النجاح من دون أن يكون لأصحابه سياسة للتعامل مع هذه المسألة.

---

(66) من الجدير ذكره هنا أنه كانت هناك سابقة، حيث وقف النظام المصري إلى جانب إسرائيل ضد الولايات المتحدة في شأن اتفاقات التهدئة بين إسرائيل وحركة حماس في غزة المقترحة من كيري. ينظر: بشارة، **ثورة مصر**، ص 549.

(67) تراجع التبادل التجاري بين البلدين بعد ثورة يناير 2011، غير أن حجم التبادل ارتفع، وبحسب الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، فإن التجارة الخارجية بين البلدين سجلت 93,031 مليون دولار في الفترة كانون الثاني/ يناير - تشرين الأول/ أكتوبر 2017، في مقابل 80,799 مليون دولار من الفترة نفسها في عام 2016، بنسبة نموّ قدرها 15 في المئة. وكشفت بيانات الجهاز في كانون الثاني/ يناير 2017 ارتفاع الصادرات المصرية إلى إسرائيل بنسبة 2.9 في المئة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2017، لتصل إلى 41,018 مليون دولار، في مقابل 39,873 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2016، ووصلت نسبة الزيادة في تشرين الأول/ أكتوبر إلى 48 في المئة عما كانت عليه في تشرين الأول/ أكتوبر 2016. وارتفعت واردات مصر منها إلى نحو 52,013 مليون دولار، في مقابل 40,926 مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام 2016. ينظر: عبد الرحمن محمد، «وفد اقتصادي إسرائيلي في القاهرة.. ماذا بعد؟»، **الجزيرة نت**، 31/ 7/ 2018، شوهد في 22/ 10/ 2018، في: https://goo.gl/dKApgY

(68) «Israel, Egypt Getting Along Great These Days,» *USA Today*, 14/5/2014.



خاتمة

لا تحتاج - ولا تحتمل - المراحل الانتقالية التي تعقب الثورات أن ينتصر فريق لرأيه على حساب الفريق الآخر، خصوصًا عند الاتفاق على قواعد اللعبة ووضع الأطر الدستورية والقانونية. لهذا لا يوضع الدستور في معظم حالات الانتقال الديمقراطي الناجح، ولا يُطلب من الجماهير الذهاب إلى صناديق الانتخاب، بعد أسابيع أو شهور من انهيار النظام القديم. ولا يعني هذا الدعوة إلى إطالة المرحلة الانتقالية، وإنما من الضروري بذل الجهود كلها من أجل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من التوافق والابتعاد عن الانتصار لرؤية فريق واحد خلال المراحل الانتقالية.

في حالات الانتقال الناجحة، تم تجنب تحول الثورات إلى «ثورات انتخابية»، أي التسرع في إجراء الانتخابات على أسس دستورية وقانونية مرتبكة، ولم تحظ بقدر كافٍ من التوافق والمشاركة، وعدم الاهتمام بأركان الديمقراطية الأخرى. فكما أشرنا في فصول هذا الكتاب، تكون النتيجة هنا قيام الانتخابات بتعقيد المشهد السياسي والمساهمة في إجهاض الثورات والمطالب الديمقراطية، لأن النخب القديمة تكون هي المستفيد الأكبر نظرًا إلى ما تمتلكه من علاقات ونفوذ ومال وإعلام. والمشكلة ليست في الأشخاص أنفسهم، بل في ثقافتهم وطرائق تفكيرهم وأولوياتهم التي غالبًا لا تتفق مع مطالب التغيير والثورات. هذا إلى جانب أن النخب المحسوبة على الثورة لن تستطيع مواجهة مشكلات المجتمع الأساسية بسبب انشغالها بمنافسة الآخرين وحماية الأوزان النسبية الناتجة من الانتخابات. والآلية التي ثبتت صلاحيتها في مواجهة هذه

التحديات هي آلية تكتل القوى الوطنية أو اتفاقها على الحد الأدنى للدولة الديمقراطية، وتقوية حكم القانون والقضاء والبرلمان ومؤسسات الرقابة خلال المرحلة الانتقالية وقبل التنافس الانتخابي.

في حالات الانتقال إلى الديمقراطية، واجهت الدول عقبات كثيرة، أهمها مقاومة أنصار النظام القديم، وتحدي القوى التي لا تؤمن بالديمقراطية ونفوذ الجيش والصراعات الإثنية والانقسامات المجتمعية والفساد والأوضاع الاقتصادية المتردّية وغيرها، إلى جانب معاناة بعض الدول آثار الحروب الأهلية والإقليمية. والمشكلة ليست في وجود هذه العقبات من عدمه، حيث عانت كل الدول بعض هذه العقبات أو كلها، إنما في كيفية تعامل القادة والنخب معها[1].

عندما ساد منطق الإقصاء والانفراد والفشل في قراءة الواقع وحساب المخاطر، وعندما سُيّس الجيش ولم تُعالج العلاقات المدنية - العسكرية بشكل صحيح وحكيم، فشل الانتقال، كما حدث في نيجيريا والكاميرون وأنغولا وباكستان وبورما وكمبوديا وروسيا، أو ظهرت ديمقراطيات ضعيفة، كما في تايلاند وبوليفيا وجورجيا وأوكرانيا، وغيرها.

أمّا الدول التي نجحت في الانتقال إلى الديمقراطية، فتوافر لها قادة ونخب على قدر من الحكمة والقدرة على قراءة الواقع بشكل صحيح، وعلى التعلم من تجارب الآخرين واعتماد التوافق والمشاركة، كما حدث في دول عدة في جنوب أوروبا وشرقها، وأميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا وبنين وكوريا الجنوبية ومنغوليا وغيرها. وفي هذه الحالات الناجحة، لم يستأثر فريق واحد بإدارة المرحلة الانتقالية، وإنما ساد منطق المشاركة، وتحمَّل الجميع عبء التعامل

---

(1) ينظر بشأن مداخل التحول الديمقراطي: عبد الفتاح ماضي، «مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية»، في: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (محرران)، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 31-83؛ George Sørensen, *Democracy and Democratization: Process and Prospects in a Changing World*, 3rd ed. (Boulder: Westview Press, 2008), pp. 13-15; Ronald A. Francisco, *The Politics of Regime Transitions* (Boulder: Westview, 2000), pp. 65-69.

مع الإرث الكبير للأنظمة القديمة. وجرى هذا أيضًا حتى لا يُستهدَف الفصيل الذي يتصور أن بإمكانه الانفراد، فيفشل ويفشل معه مسار الانتقال بأكمله. إنها استراتيجية النظر إلى الآخر من منظور الصراع غير الصفري الذي تحدث عنه جيوفاني سارتوري[2].

في مرحلة التأسيس والبناء، لا يُحتكَم إلى منطق الأغلبية والأوزان النسبية للقوى السياسية، بل يُعتمد منطق المشاركة والاستعانة بالخبراء لإقامة نظام سياسي بديل يتلاءم مع أوضاع كل دولة. وكان التركيز دومًا على هدف استراتيجي، أي إعادة بناء، أو إصلاح، الخلل الأساسي الذي تواجهه كل دولة، ومعالجة الأمور الكفيلة بإنتاج برلمان فاعل وحكومة فاعلة، ثم قيام البرلمان والحكومة باستكمال بناء المؤسسات ومعالجة التحديات الأخرى الاقتصادية والخارجية[3]. وفي معظم الحالات، لم تُفتح ملفات الفساد والمحاكمات أولًا، بل ساد منطق محاكمة كبار مجرميها، مع ترك الباب مواربًا لعودة من لم تتلوث أيديهم بالدماء ودمجهم بالنظام الجديد، إلى جانب الاهتمام أولًا بإصلاح الجهازين القضائي والأمني، واعتماد نظام شامل للعدالة الانتقالية، خصوصًا في الدول التي شهدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان[4].

أولًا: ماذا تقول لنا الحالة المصرية؟

أظهر مسار ثورة 25 يناير وتحوّلاتها عبر الأعوام الماضية أن الثورات التي تستهدف إقامة أنظمة حكم قائمة على القانون والمواطنة والعدالة الاجتماعية لا تنجح بإسقاط رأس النظام فقط، إنما لا بد أيضًا من استمرارها من أجل مواجهة أركان النظام الداعمة له من جهة، وبناء النظام السياسي البديل بمبادئه

---

(2) أو ما اعتبره سارتوري Politics-as-Bargaining Not Politics-as-War، ينظر: Giovanni Sartori, *The Theory of Democracy Revisited* (Chatham: Chatham House Publishers, 1987), p. 224.

(3) عبد الفتاح ماضي، «متى تنجح الثورة المصرية؟»، **الشروق**، 16/ 10/ 2013.

(4) عبد الفتاح ماضي، «مصر والحاجة إلى عدالة انتقالية شاملة»، **الجزيرة نت**، 7/ 3/ 2013، شوهد في 24/ 6/ 2019، في: http://bit.ly/2WUEluA

وقيمه ومؤسساته وضماناته كلها من جهة أخرى. ويتوقف النجاح في ذلك على عوامل عدة، أهمها وجود قوى سياسية حقيقية تؤمن فعلًا بالتغيير وتعمل مشتركة من أجل تحقيق أهدافه بالتركيز على هدف استراتيجي جامع، مع قدرتها على ترتيب الأولويات، والتخلّي عن التنافس الأيديولوجي في أثناء مرحلة بناء النظام السياسي البديل، فهذه مرحلة انتقالية لا يتم التنافس خلالها في الانتخابات، ولا يتم فيها الاحتكام إلى منطق الحكومة والمعارضة.

1. التوافق أولًا

عرفنا من خلال فصول الكتاب أن الانتخابات المتعجلة، أو التي تجري على أسس مرتبكة، أو التي تنفرد جهةٌ واحدة في تقرير قواعدها وإجراءاتها، يمكن أن تؤدي إلى تأزيم الأوضاع السياسية، أو إجهاض مطالب التغيير، بل تحويل الثورة ذاتها إلى «ثورة انتخابية» لا غير، من خلال حصر مطالبها في الانتخابات واختيار حكام جدد بدلًا من الاهتمام بأركان الديمقراطية الأخرى على أسس تشاركية وتوافقية.

واتضح من فصول الكتاب أيضًا أن وجود دستور جديد لا يعني أن مطالب الثورة في طريقها إلى التحقق؛ فالدستور لا بد من أن يوضع بأكبر قدر من التوافق والمشاركة. كما يجب ألّا يخترق ثوابت الهوية الوطنية الجامعة، ولا الأسس الرئيسة لدولة المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون، وحماية الحقوق والحريات الأساسية، والمواطنة، ومبدأ سيادة الشعب وتمكين الجماهير من ممارسة العمل السياسي. إن وضع الأطر الدستورية والقانونية بشكل منفرد ومن دون حوار سياسي ومجتمعي حقيقي ساهم في إجهاض ثورة يناير والالتفاف على مطالبها في إقامة الدولة الديمقراطية. كما عانت الأطر الدستورية الكثير من المشكلات الأخرى؛ إذ إنها لم تخضع لقدر مُعمّق من البحث والنقاش من السياسيين والخبراء، وتُرك الكثير من الأمور المصيرية للقانونيين فحسب، أو رُهنت بالمصالح الذاتية والمؤسسية لقوى ومؤسسات بعينها. كما أن دستور 2014 وُضع بعد إقصاء التيار الإسلامي، كما اختُرق في الممارسة السياسية، وحدثت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على الأرض.

أظهر الكتاب أيضًا أن الثورة والعنف متلازمان في أشكال الثورات كلها، بدءًا من الثورات الكلاسيكية، مرورًا بثورات التحرر الوطني، وانتهاءً بالثورات الملوّنة والديمقراطية. وفي أنظمة الحكم الفردية والبوليسية والشمولية التي تثور فيها الجماهير من أجل الديمقراطية، يكون عنف الأنظمة الحاكمة هو السبب الرئيس لإفشال طرائق التغيير الإصلاحي التدرجي، ومن ثم دفع الجماهير إلى الثورة ضد تلك الأنظمة. إن العنف لا يمثل في حد ذاته مشكلة أساسية؛ إذ يمكن التعامل معه، إنما المشكلة الأساسية هي استخدام الفاعلين السياسيين العنف أداةً لتحقيق أهدافٍ سياسية على حساب الأهداف الحقيقية للتغيير، أو اعتماد العنف والقبضة الأمنية من الحكومة للتعامل مع المعارضين السياسيين، الذي غالبًا ما يُمهّد الأرض إمّا لحرب أهلية، وإما لقيام حكومة تسلّطية أو عسكرية.

إن فرص نجاح حركات التغيير السلمية أكبر من فرص الحركات العنيفة في تحقيق هدف تغيير النظام؛ وذلك لأن حركات التغيير غير العنيفة تتيح مساحةً أكبر للمشاركة وتكسر الحواجز النفسية أمام الجماهير، مقارنةً بحالات التغيير العنيفة التي غالبًا ما تُدخل البلاد في حرب أهلية، الأمر الذي قد يترتب عليه الكثير من الآثار السلبية.

اتسمت الثورة المصرية في بدايتها بسلميتها بشكل عام، غير أن خطأين على الأقل دفعاها إلى الانزلاق نحو مزيد من الاستقطاب والعنف السياسي، بل إلى فتح المجال أمام خصومها في الداخل والخارج لإجهاضها. الخطأ **الأول** هو عدم استطاعة القوى المحسوبة على الثورة على الاتفاق بشأن أولويات الثورة، وتحديدًا أولوية دولة القانون والديمقراطية بمؤسساتها وضماناتها المعروفة؛ إذ تعددت الأهداف، وظنت القوى السياسية الرئيسة أن ما لا يمكن تحقيقه الآن لا يمكن تحقيقه لاحقًا، ولم تفهم هذه القوى أن عملية تغيير نظام الحكم عملية معقدة ولا مناص من ترتيب الأولويات والتدبّر في العواقب والمآلات. أمّا الخطأ **الثاني**، فإخفاق هذه القوى في التكتل وتشكيل قوة اجتماعية داعمة لمطالب الثورة، وقادرة على الاستمرار في الضغط لإزاحة

أركان النظام السابق ودعائمه. ساهم ما سبق في دفع قوى النظام القديم وحلفائه في الداخل والخارج إلى استغلال تفرّق القوى الثورية والتخطيط من جديد للانقضاض على الثورة.

في هذا الإطار، شهد مسار التغيير في مصر ظاهرة شعبوية غاية في الخطورة؛ فبدلًا من توافق النخب على طاولات حوار سياسية حول أولويات الثورة وسُبل تنفيذها، صدّرت هذه النخب خلافاتها السياسية حول قضايا فرعية صغيرة أو قضايا كبرى (لا يمكن حسمها في بداية الطريق) إلى الشارع، بل راح بعض هذه القوى يستخدم البلطجية لفرض مواقفه بالقوة، ما فاقم الاستقطاب والعنف السياسي.

لم يرتبط تأزيم الوضع السياسي في مصر وتصاعد العنف السياسي بعد ثورة 25 يناير بعدم قيام المجلس العسكري بإصلاح جهازَي الشرطة والقضاء فحسب، بل ارتبط أيضًا بالمسار السياسي الذي اعتُمد بعد 11 شباط/ فبراير 2011، والذي قام على أساس انفراد المجلس العسكري بالحكم، وعدم اعتماد مبدأي المشاركة والتوافق في رسم مسار الانتقال إلى الديمقراطية. وعلى الرغم من تفاهم جماعة الإخوان المسلمين خلال هذه الفترة مع المؤسسة العسكرية، فإن الرئيس المنتخب من هذه الجماعة في عام 2012 لم يستطع، خلال سنة من الحكم، معالجة أخطاء ذلك المسار، نظرًا إلى عدم قدرته على توسيع قاعدتي المشاركة والتوافق من جهة، وتربّص قوى المعارضة به وعدم تعاون مؤسسات الدولة معه، إضافة إلى الإقليم المعادي للديمقراطية، من جهة أخرى.

أمّا السبب الأساسي لعنف مرحلة ما بعد 30 حزيران/ يونيو 2013، فهو اعتماد الصراع الصفري وسياسة إقصاء التيار الإسلامي والمُضيّ قُدُما في رسم مسار سياسي جديد من دونه، واعتماد الحلول الأمنية في التعامل مع المعارضين. ويرتبط بهذا عملية تسييس المؤسسة العسكرية وتدخّلها المباشر في السياسة والمجتمع، بعد أن طالبت قوى مدنية بتدخّل الجيش لحسم الخلاف السياسي بينها وبين جماعة الإخوان. وكان من الطبيعي أن يترتب على كل ما سبق ظهور حركات احتجاجية ترى الصراع صفريًا وتطالب بإسقاط

النظام الحالي، بل تظهر أجنحة داخل هذه الحركات تدعو إلى اعتماد العنف وسيلة أساسية للثأر وإسقاط النظام. وتزامن هذا الأمر أيضًا مع انتشار حركات عنيفة في سيناء وتصاعد عمليات استهداف مقارّ الجيش والشرطة داخل بعض المحافظات.

أدّى الإعلام الموجّه من الأجهزة الأمنية دورًا غاية في الأهمية في انتشار العنف والحضّ على الكراهية وزرع الانقسام داخل المجتمع والأسر، وليس في إجهاض ثورة 25 يناير فحسب؛ فمع عدم وضع أي ضوابط لوسائل الإعلام والصحافة، ومع تلقّيها مالًا خليجيًا موجّهًا، ومع هيمنة قوى النظام القديم على الفضائيات والصحف، صار الإعلام أداةً أساسيةً لغسل عقول الجماهير الغفيرة، وتشويه الخصوم، وزرع الحقد والكراهية، على وضع سيصعب معه التعامل مع الآثار السلبية لهذا الدور الموجّه في المستقبل.

صاحب الاستقطاب والعنف شيوع قناعات مدمرة في عقول قطاعات من الجماهير، وذلك بعد عقود من الاستبداد وفساد الأنظمة الثقافية والتعليمية. هذه القناعات هي في حقيقتها مغالطات تستهدف ترسيخ الرضوخ للأمر الواقع وهيمنة الأقوياء والأغنياء على الثروة والسلطة، وتُقلل من أي جهد نحو التغيير، وترى أن المصريين والعرب عمومًا لا يثورون، وأنه لا يصلح معهم إلا الحكم الفردي، وأن المشكلة هي في ثقافة الشعب.

لا شك في أن هناك مشكلات اجتماعية وثقافية مختلفة تعانيها الجماهير والنخبة على حد سواء، لكن لا يمكننا التعميم هنا، ومن الخطأ حصر عقبات التغيير في ثقافة الشعوب التي هي في واقع الأمر ضحية أنظمة الاستبداد المدعومة بقوة أجهزة العنف في الداخل، وبالدعم المادي والمعنوي من الخارج. وثار الشعب المصري مرات عدة في القرنين الأخيرين، وساهم في خلع جُلّ حكامه في القرون القليلة الماضية. وهناك ملاحقات عدة ارتُكبت ضد المعارضين في مصر، والسجون مليئة بعشرات الآلاف من المعتقلين. وصُرفت المليارات سنويًا على دعم أنظمة الاستبداد العربية من قوى إقليمية ودولية. ثم أَلَم تُواجه الثورات وحركات الإصلاح في كل زمان ومكان الكثير من العقبات

والتحديات؟ ألَم تواجه الثورة الفرنسية، وغيرها من الثورات الأوروبية، مقاومة شرسة من خصومها في الداخل والخارج؟ ألَم تصل الثورة الأميركية إلى ما وصلت إليه بعد حروب وانتكاسات ونضال ممتد على مستويات مختلفة؟ ألَم تكن الشعوب الأوروبية شعوبًا متخلفة؟ ألَم تتقاتل هذه الشعوب عقودًا طويلة في حروب شتّى، كانت آخرها إبان حربين عالميتين منذ عقود قليلة مضت؟ ألَم تؤسس الحكومات الغربية الحالية نظامًا عالميًا يقوم على هيمنة الأقوياء وممارسة الازدواجية؟ ألا يعيش العالم المتحضر الحالي وفق نظام اقتصادي رأسمالي غير عادل، يزيد الفقراء فقرًا ويستغل ثروات الدول الصغيرة بطرائق شتى صارت تُسمى أدوات الإمبريالية الجديدة؟

الواقع أن شعوبنا تعيش، كما عاشت وتعيش شعوب أخرى، حالة صراع حاد بين مشروعين متناقضين؛ مشروع الحرية والكرامة والعدالة، ومشروع ترسيخ الاستبداد وزرع ثقافة الهزيمة والاستسلام. لا تختلف جينات الشعوب العربية عن جينات باقي شعوب العالم، وللتقدم والنهوض سنن كونية ومقدمات وأدوات متى توافرت تقدمت هذه الشعوب على طريق الحضارة. وثمة عاملان حاسمان في هذا المقام: **الأول** هو عامل الإرادة وامتلاك زمام المبادرة والرؤى والبرامج، و**الثاني** هو التمسك بالقيم والثقافة ونبذ التبعية الفكرية للآخرين من دون التخلي عن التفاعل الحضاري والاستفادة مما تقدّمه الأمم الأخرى. ليس من المطلوب أن يكون الشعب كله واعيًا أو ثائرًا حتى تتغير أحواله؛ إذ لن تكون هناك حاجة إلى التغيير في هذه الحالة، لكن المطلوب أن تتوافر شرائح وطلائع واعية وقادرة على تحويل هدف التغيير إلى مصلحة مشتركة لقطاعات واسعة من الشعب، وامتلاك أدوات التغيير وإدارة الصراع بهدف تغيير موازين القوة على الأرض، وفرض التغيير فرضًا، وإقناع خصومه إمّا باللحاق به وإمّا دفعهم إلى الخروج من الساحة.

2. جنرالات الجيش

عرفنا في ثنايا هذا الكتاب أن عملية الانتقال من الحكومات العسكرية إلى أنظمة الحكم الديمقراطي لم تتم بشكل يسير في الكثير من الحالات،

وأن مسارات هذا الانتقال متعددة. وفي هذه المسارات كلها، لم يجرِ إخراج الجنرالات العسكريين من السلطة بالضربة القاضية، ولم يستطع المدنيون إخراجهم بشكل سريع وحاسم. ولا يمكن الجيوش أن تستمر في الحكم اعتمادًا على القبضة الأمنية فترات زمنية طويلة، لأن الشعوب لا تستسلم مهما تصاعدت حدّة القمع. هذا إضافة إلى الصراعات الداخلية بين الجنرالات العسكريين أنفسهم وانعكاسها سلبيًا على قدرات المؤسسة وجاهزيتها لمهماتها الأساسية. إلى جانب أن أي نظام قمعي عادة ما يُعرّض أمن المنطقة التي ينتمي إليها لعدم الاستقرار؛ إذ تظهر حركات مسلحة تلجأ إلى العنف ضد النظام وضد الدول الداعمة له إقليميًا ودوليًا. ولهذا لم تستمر أي حكومات عسكرية إلا أعوامًا قليلة، لتنتهي إمّا بانقلاب آخر يسلم السلطة إلى جنرال جديد، أو بحرب أهلية، وإمّا بانفتاح سياسي وانتقال سياسي حقيقي نحو الديمقراطية متى توافرت شروط ذلك.

من جهة أخرى، لم تستطع القوى الديمقراطية إخراج الجنرالات من السلطة بشكل حاسم وسريع لسبب أساسي هو أنه لا يمكن منازلة الجيوش عسكريًا، وعندما حدث هذا في الدول ذات الجيوش القوية، انتهى الأمر إلى عمليات إبادة للمعارضين، كما فعلت حكومات عدة في الشرق الأوسط، أكثر من مرة، كان آخرها في الجزائر. وفي هذه الحالات كلها، بقيت الدولة قائمة، لكنها ضعيفة ومنهكة. وفي دول أخرى انقسمت الجيوش واندلعت الحروب الأهلية التي تنتهي عادة بإضعاف الأطراف كلها، وربما بانقسام الدولة ذاتها.

للتغيير شروطه، ولهذا، وحتى تتغير مصر، لا بد من أن يدرك الجنرالات أن ما حدث في مصر في 25 كانون الثاني/يناير 2011 هو ثورة ضد نظام فاسد، أقام ما يشبه دولة الطوائف التي تسخّر فيها إمكانات السلطة والثروة لمصالح بعض الفئات على حساب الأغلبية العظمى من الشعب، مع مغالطة كبرى هي أن مصر لا يمكن أن تُحكم إلّا بهذا الشكل. إن هدف هذه الثورة، وكما حدث في دول أخرى كثيرة، هو تغيير هذا النمط من الحكم، والقضاء على الفساد وهيمنة الأجهزة الأمنية، وعلى صور التربح كلها من الوظائف

العامة، وإقرار حكم القانون والعدالة والمساواة والشفافية، مع الحفاظ على الدولة وتقوية المؤسسة العسكرية وتعزيز الأمن القومي للبلاد في الوقت ذاته. ويتطلب نجاح هذه الثورة دعم هذه المؤسسة العسكرية.

كما على الجنرالات التوقف عن الاعتقاد أنهم هم وحدهم من يستطيع إدارة البلاد، وأن الحكم المدني الديمقراطي سيعرّض البلاد للخطر. هذه مغالطة لأسباب كثيرة، **أولها** أن مصر لم تُجرِّب الحكم المدني الديمقراطي الحقيقي منذ عام 1952، وأن نكباتها السياسية والاقتصادية والعسكرية كلها، حدثت في ظل الحكم الفردي وهيمنة الأجهزة الأمنية، و**ثانيها** فشل تجارب الحكم العسكري في الأغلبية العظمى من الدول في العقود الأخيرة، وانتهاؤها إمّا بهزائم عسكرية بحروب أهلية، وإمّا بالتقسيم، أو بثورات شعبية، و**ثالثها** فشل نظام الحكم في مصر بعد عام 2013 أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، على الرغم من امتلاكه أدوات السلطة والثروة كلها.

على الجنرالات أيضًا أن يدركوا خطورة الانتهاكات التي ارتُكبت منذ حزيران/ يونيو 2013 وتداعياتها السلبية على النسيج المجتمعي، وعلى ملاحقة مرتكبيها مهما طال الزمن؛ لأنها جرائم لا تسقط بالتقادم. لا توجد دولة في القرن الحادي والعشرين تعتقل نحو 12 ألف مواطن بتهم الإرهاب في 9 شهور (كانون الثاني/ يناير - أيلول/ سبتمبر 2015 فقط، أي بمعدل 45 مواطنًا تقريبًا في اليوم، أو مواطنَين تقريبًا في الساعة الواحدة)، هذا ما حدث في مصر بحسب مساعد وزير الداخلية لقطاع الأمن العام في حوار أجرته معه جريدة **الأخبار** المصرية[5].

ليس من المهمات الأصلية للجيش القيام بدور سياسي أو اقتصادي أو تنموي، وما حدث في مصر منذ عام 1952 ثم منذ منتصف الثمانينيات، عندما انخرط الجيش بقوة في النشاطات الاقتصادية، كان خروجًا على مقتضيات الدور. أمّا إذا أُصرّ على أن يكون للجيش أي دور تنموي في مصر، أو أي دور

(5) **الأخبار** (مصر)، 11/ 12/ 2013.

للإنقاذ من وجهة نظره، فلا بد من أن يتم هذا بتوافر الحد الأدنى لعوامل النجاح ومنع أي تجاوزات، ولضمان أن يكون هذا الدور للمصلحة العامة. وشروط الحد الأدنى تتمثل في أسس دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية والشفافية، بمعنى أن يتم هذا الدور بتوافر 6 أمور على الأقل:

أ. دستور ديمقراطي ومنظومة قانونية وقواعد عادلة ومنصفة يشارك الجميع في وضعها بلا إقصاء أو هيمنة.

ب. برلمان منتخَب شعبيًا عبر انتخابات ديمقراطية (حرة ونزيهة وفاعلة وتنافسية ودورية)[6]، ليمارس وظائف التمثيل والتشريع والرقابة، بلا وصاية من الأجهزة الأمنية أو أي جهة أخرى غير منتخبة.

ج. رقابة على مستويات متعددة تضمن الشفافية والمحاسبة للخارجين على القانون أو المتلاعبين بالمال العام، عبر أجهزة رقابة متعددة ومستقلة تمامًا عن السلطة التنفيذية، وخاضعة لرقابة الشعب عبر البرلمان.

د. وجود قانون شفاف لتداول المعلومات وحق الوصول إليها، وكسر احتكار النخب والأجهزة الأمنية للمعلومات، ووجود قانون ينظم الحفاظ على سرية المعلومات ذات العلاقة بالأمن القومي.

هـ. رقابة مجتمعية، ولا سيما من المجتمع المدني والأهلي الحر، والإعلام والصحافة الحرة.

و. استقلال الجامعات والمعاهد، ووجود عقول علمية تفكر وتخطط قبل اعتماد المشروعات والبرامج الوطنية، والاستناد إلى مراكز البحوث والخبرة ودراسات الجدوى في شؤون المجتمع كلها، بما في ذلك شؤون الدفاع والأمن.

هذا ما تم في دول أخرى، ولا يمكن هنا مقارنة ما يقوم به الجيش في مصر اليوم بما تقوم به الجيوش في الدول الغربية الديمقراطية من أدوار تنموية؛

---

(6) بشأن هذه المعايير، ينظر: عبد الفتاح ماضي، «متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 16 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007).

ففي هذه الدول كلها يوجد الحد الأدنى من تلك الشروط، وهناك حكومات مدنية منتخَبة بإرادة شعبية عبر انتخابات ديمقراطية حقيقية. وإذا أراد أحد الباحثين إجراء مقارنات بين مصر منذ عام 2013 وغيرها من الدول، فيجب أن تكون هذه المقارنات بالدول التي حكمها عسكريون أو حكام مستبدون في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط، من دون توافر تلك الشروط. وهذه الحالات الأخيرة انتهت كلها بهزائم عسكرية أو عمليات عصيان مسلح أو ثورات شعبية، مع استثناءات قليلة حقق فيها العسكريون إنجازات اقتصادية، كما حدث في كوريا الجنوبية والبرازيل اللتين انتقلتا لاحقًا إلى الديمقراطية.

تتطلّب مصلحة المؤسسة العسكرية المصرية ومتطلّبات الأمن المصري والعربي، أن يبقى الجيش فوق الخلافات السياسية كلها، حارسًا أمينًا للمصريين ومؤسساتهم ومقدّراتهم. وهذا أمر مهم بالنظر إلى ما يدور في المنطقة كلها من صراعات وتكالب الدول الكبرى على عسكرتها وإشعال الحروب فيها، والزج بجيوش المنطقة كلها في صراعات عبثية لن تنتهي إلّا بتدمير دول المنطقة وجيوشها.

الوسيلة الأولى لصدّ هذه المخططات هي إخراج المؤسسة العسكرية من المشهد السياسي في مصر، وعدم تصدّيها لعملية صنع القرار السياسي الخارجي، وإقامة حكومة وطنية مدنية منتخَبة تُدير الشأن السياسي الداخلي والخارجي، وتكون قادرة على المناورة وممارسة السياسة المعاصرة بآلياتها المختلفة، واستقواء هذه الحكومة بقاعدتها الشعبية وبحكم القانون ودولة المؤسسات، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية ذاتها. هذا الحكم المدني هو الوحيد القادر على التعامل مع تلك المخططات في زمن له سننه، التي عرفتها دول صغيرة وفقيرة ولم تصل بعد إلينا. في السابق أدخل مبارك المؤسسة الأمنية في خصام مع الشعب، فكانت ثورة يناير التي اصطدمت في الأساس بجهاز الشرطة والحزب الحاكم. واليوم ستؤدي الأوضاع الأمنية والاقتصادية واستمرار القمع والإقصاء إلى نهاية وخيمة.

ومن الأهمية الإشارة هنا إلى أن المشكلة الأساسية في مصر منذ عام

2013 ليست في النظام الحاكم فحسب، وإنما في من يعارضون النظام في الداخل والخارج أيضًا، ولا يكفّون عن نقد النظام من دون أن يمتلكوا القدرة على بلورة مشروع سياسي واضح لمقاومته. إن الصراع من أجل التحرر من قبضة الحكم المطلق يعتمد أساسًا على قدرة النظام القمعي على إدارة تحالفاته والإبقاء على قوّته من جهة، وعلى قدرة المعارضة على التوحد وتقديم بديل له من جهة أخرى. ويعتمد النجاح في هذا الصراع على عامل محوري لا تريد أطراف المعارضة المصرية فهمه، وهو بناء معارضة وطنية موحّدة، تتفق على هدف جامع، تتكتل وتناضل في المساحات المتاحة كلها، السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والدولية، وبالطرائق السلمية الممكنة. إن هدف هذا النضال هو زعزعة تحالفات النظام الداخلية والإقليمية والدولية، وتوفير بديل مدني ديمقراطي قادر على إدارة البلاد ضمن القيم والآليات والمؤسسات والضمانات الديمقراطية المتعارف عليها. على أن يتم هذا بخطاب سياسي لا يُهدد المؤسسة كلها، إنما يُعلي من أهمية إنقاذ الجيش ذاته، مع المطالبة بمحاكمة من تورّط في انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما من المسؤولين الكبار.

تتجاهل قطاعات مختلفة من المعارضة هذه الأمور، وبدلًا من أن يجمعها هذا الهدف، تترك نفسها لتغرق يوميًا في قضايا خلافية لا يمكن الاتفاق عليها يومًا؛ الأمر الذي يَصب في مصلحة استمرار ممارسات النظام وسياساته الكارثية كلها على البلاد وعلى الجيش ذاته. هذا الهدف الجامع هو المقدمة الضرورية والشرط الأساسي لتهيئة البلاد لإخراج الجنرالات من السلطة، ثم معالجة التحديات الأخرى كلها تباعًا.

3. الخارج

أمّا العامل الخارجي المناوئ للديمقراطية، الذي يتصوّر كثير من المعارضين في مصر أنه عامل مطلق، ولا يمكن مواجهته، فيمكن تحييده هو الآخر بشرط أن يقوم الداخل بدوره، أي بشرط ظهور المعارضة المتفقة على الهدف الاستراتيجي الجامع في الداخل، كما حدث في شرق أوروبا وكوريا الجنوبية والفليبين

وجنوب أفريقيا، وفي الكثير من دول أميركا اللاتينية وغيرها. فعلى الرغم من الممانعة الدولية والإقليمية للديمقراطية في مصر والمنطقة، فإن من الأهمية تأكيد أن المقولات التي ترى استحالة تغيير المواقف الخارجية المعرقلة للديمقراطية، واستحالة الانتقال الديمقراطي في الدول العربية، مقولات غير دقيقة. واللجوء إلى المقارنة باعتبارها أداة للاستقراء مفيد هنا. فخلال الحرب الباردة، لم تكن الدول الغربية تدعم الديمقراطية، إلا إذا ضمنت صناديق الانتخابات عدم وصول أحزاب أو تيارات شيوعية أو اشتراكية معادية للغرب، ولهذا كان الأسلوب الأكثر شيوعًا لضمان وصول حلفاء أميركا إلى الحكم، هو دعم الحكومات الفردية والمطلقة، أو دعم الانقلابات العسكرية لإطاحة الحكومات الديمقراطية متى أوصلت يساريين إلى الحكم، كما حدث في إيران والبرازيل وتشيلي، وغيرها.

كما رُفعت مقولات الاستثناء الثقافي أمام الشعوب الآسيوية واللاتينية والأفريقية من قبل، وكان النفوذ الأميركي عقبة أساسية أمام حركات التغيير الديمقراطي هناك. وعلى الرغم من هذا، فإن الكثير من الدول انتقل إلى الديمقراطية عندما توافرت قوى ديمقراطية منظّمة قادرة على تغيير ميزان القوى لمصلحة الديمقراطية، وعلى لجم الخارج للتوقف عن دعم المستبدين أو للحد من دعمهم. لقد أيّدت الدول الغربية الكبرى الانتقال في جنوب أوروبا وشرقها، ولم تمانع الانتقال في دول أخرى مثل الفليبين وكوريا الجنوبية والكثير من دول أميركا اللاتينية بعد ذلك، عندما توافر بديل ديمقراطي قادر على الحكم، وغير متصادم مع المصالح الغربية، على اعتبار أن السياسة تقتضي ترتيب الأولويات.

القول إن الضغط الخارجي على الحكام المستبدين لا طائل من ورائه، هو قول متهافت أيضًا. ولدينا مثال مهم للأثر الإيجابي للعقوبات؛ ففي جنوب أفريقيا، مثّلت العقوبات الخارجية على نظام الفصل العنصري عاملًا مؤثرًا لدفعه إلى التنازل. وبدأت المقاطعة رياضية في خمسينيات القرن العشرين، لتتصاعد بعد هذا مع قرارات الأمم المتحدة بفرض مقاطعة على تصدير السلاح، ثم مع قرارات القوى الغربية واليابان بفرض عقوبات مالية واقتصادية على النظام

العنصري. ساهمت العقوبات في رفع التكلفة الاقتصادية للنظام في الداخل، وتعزيز المطالب الداخلية بالإصلاح، فتحول النظام إلى ديمقراطية متعددة في عام 1994. ولا ريب أن العقوبات بمفردها ما كان لها أن تُحدِث هذا الأثر من دون العوامل الداخلية المهيّئة لها، وأهمها المقاومة السلمية والعنيفة التي مارسها حزب المؤتمر الوطني بقيادة نيلسون مانديلا، والحراك الداخلي داخل الأقلية البيضاء - ولا سيما من الشركات ورجال الأعمال - التي أدركت تدريجًا أن بقاء النظام العنصري يهدد مصالحها والاستقرار الاجتماعي والسياسي[7]. لا مقارنة بين هذا والدعم والتحالف القوي بين أنظمة الحكم العربية والغربية، أو بينه وبين الدعم الغربي الراسخ لدولة الأبارتهايد الإسرائيلي.

في آسيا، لا يمكن فهم التغيير الذي حدث من دون فهم متغير الحرب الباردة، حيث ما عاد الشيوعيون أو الانفصاليون في إندونيسيا وتايلاند وكوريا الجنوبية يمثلون تهديدًا وجوديًا في أنظمة تلك الدول بعد انتهاء الحرب الباردة. ودعمت الولايات المتحدة والغرب تلك الأنظمة في إطار مواجهتها التهديد الشيوعي، وارتبط دفاع كوريا الجنوبية بالوجود العسكري الأميركي الدائم، كما أيّدت أميركا انقلاب سوهارتو في عام 1965 والمجازر التي ارتُكبت ضد الشيوعيين في إندونيسيا. وبشكل عام، أيّدت أميركا الحكومات العسكرية، ما دامت الحاجة إليها قائمة في صراعها مع الشيوعية، وما إن انتهت الحرب الباردة حتى بدأت في انتقاد سجل حقوق الإنسان في هذه الدول[8]، ودعم أنظمة حكم بديلة، لكن بشرط عدم تهديد هذه الأنظمة المصالح الأميركية.

استطاع الغرب إذًا حسم موقفه من الديمقراطية في الكثير من المناطق ضمن عاملين أساسيين: الأول متصل بحسابات النسق العالمي وطبيعته

---

(7) Charles M. Becker, «The Impact of Sanctions on South Africa and its Periphery,» *African Studies Review*, vol. 31, no. 2 (September 1988); Kathleen C. Schwartzman, «Can International Boycotts Transform Political Systems? The Cases of Cuba and South Africa,» *Latin American Politics and Society*, vol. 43, no. 2 (July 2001), pp. 115-146; Bronwen Manby, «South Africa: The Impact of Sanctions,» *Journal of International Affairs*, vol. 46, no. 1 (2001), p. 193.

(8) Harold A. Trinkunas, «Ensuring Democratic Civilian Control of the Armed Forces in Asia,» East-West Center, *Occasional Papers*, no. 1 (October 1999), pp. 10-14.

والصراعات الدولية الكبرى واختفاء التهديد الشيوعي له، والثاني ظهور قوى ديمقراطية محلية ضاغطة من أجل التغيير. ولهذا، فإن العوامل الخارجية المعرقلة للانتقال الديمقراطي في مصر ليست حتمية ولا يمكن الفكاك منها، فأي تغيير حقيقي لا مفرّ من أن يبدأ من الداخل، فتكتل أصحاب المصلحة في الديمقراطية في الداخل هو الطريق المجرّبة تاريخيًا لدفع الأطراف الخارجية إلى التراجع أو الوقوف على الحياد على الأقل، كما أن هذا التكتل مطالب بامتلاك أدوات القوة والعمل على تغيير ميزان القوة المختل لمصلحة الغرب والتعامل بحكمة مع العوامل الجيوسياسية[9].

***

ثانيًا: ما العمل؟

إن مهمة استعادة الثورة، والعمل على تحقيق أهدافها ليست بالأمر اليسير، لكنها أيضًا ليست مستحيلة. إنها تبدأ من إدراك أن تعثر الانتقال في مصر لم يكن قَدَرًا محتومًا لا يمكن الفكاك منه، وإنما كان نتاجًا طبيعيًا لاختيارات النخب السياسية وقِصر نظرها وفشلها في قراءة الواقع والتعامل معه، وكان أيضًا نتاجًا لصراع قوى متعددة حول جملة من المصالح الحيوية، مالت الكفة فيه - في هذه المرحلة - لخصوم الثورة الذين نجحوا في أن يكون لهم أهداف مشتركة، وأن يسخّروا المليارات من الدولارات وأجهزة الإعلام ضد الشعب ومطالبه.

هذا الصراع، الذي لا يزال قائمًا، ليس صراعًا محليًا مصريًا فحسب، بل هو أيضًا صراع محلي وإقليمي ودولي بين فريقين: **الأول** يريد الاستقلال والحرية، لكن القوى المعبّرة عنه لا تمتلك الحد الأدنى من أدوات الوصول إلى هذه الغاية. أمّا الفريق **الثاني**، فيستهدف الحفاظ على الحكم الفردي المستبد

(9) ينظر: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، «مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية في الدول العربية»، في: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تحرير)، **نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

ومصالحه الاقتصادية وعلى المعادلة الإقليمية القائمة على حماية أنظمة الحكم العربية المستبدة، في مقابل أمن الكيان الصهيوني واستمرار التبعية للقوى الكبرى سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا. وتمثل هذا الفريق قوى محلية وإقليمية ودولية تمتلك مصالح مشتركة وموارد وأهدافًا متقاربة.

كما أن مهمة استعادة الثورة وتحقيق مطالبها تقتضي طرح 5 إشكاليات أساسية للنقاش العام والعمل على معالجتها. فبعد عقود طويلة من تجريف السياسة وزرع قيم السلبية والخوف والعزوف عن السياسة، تعاني البلاد إشكالية عدم وجود قوى اجتماعية ونخب سياسية حقيقية تعكس مطالب الجماهير وتُدافع عن التغيير الحقيقي وتفهم أولوياته ومتطلّباته ومخاطره الداخلية والخارجية؛ وإشكالية الفهم الخاطئ للعلاقة بين الدين والسياسة؛ وإشكالية الجيش والسياسة، وإشكالية الفوارق الاجتماعية والاقتصادية ودولة الامتيازات والاستثناءات القائمة، وإشكالية الإقليم المعادي للديمقراطية ودعم القوى الكبرى للاستبداد في مصر.

إن هذه الإشكاليات، والصراعات الناجمة عنها أو المصاحبة لها بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة، ستستمر إلى أن يظهر تحالف وطني حقيقي، تحالف عابر للمصالح الضيقة، تحالف تكون غايته الأساسية، أو أولويته القصوى، تحقيق أهداف المصريين في الاستقلال وبناء النظام الديمقراطي الحقيقي. سيصل المصريون إلى هذا التكتل الوطني عندما ترتفع التكلفة التي يقدمها كل طرف جرّاء مواقفه واختياراته الحالية، أي عندما تدرك الأحزاب المدنية أن انتصارها لن يأتي أبدًا على أنقاض التيار الإسلامي، بل بالعمل وسط الجماهير وتقديم برامج وصنع كوادر حقيقية. وعندما يدرك التيار الإسلامي أنه لا يعمل بمفرده في الساحة، وأن عليه أن يجد شركاء وطنيين يعملون معه لتحقيق الأجندة الوطنية المشتركة التي لن تتعدّى، في هذه المرحلة التاريخية، بناء دولة القانون والحريات والمؤسسات وتحقيق تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية حقيقية. وسيصل المصريون إلى هذا أيضًا عندما يدرك قادة المؤسسة العسكرية أن ما حدث في مصر في عام 2011 كان ثورة حقيقية ضد كيان

مستبد وفاسد، كان يُطلق عليه زورًا «دولة»، وأنه كان فرصة تاريخية لتصحيح أوضاع أضرّت بالمجتمع والجيش معًا. وعندما يدرك قادة المؤسسة العسكرية أن النضال الثوري وغير الثوري لن يتوقفا إلا بعد الوصول إلى أهدافهما في الاستقلال والكرامة والحرية وبناء دولة القانون والحريات والعدالة التي لا يكون لا للجيش، ولا لأي مؤسسة أخرى غير منتخَبة، سيطرة فيها على المؤسسات المنتخَبة شعبيًا، والتي تتم في إطارها معالجة العلاقات المدنية - العسكرية على نحو يؤدي في النهاية إلى تقوية الدولة والديمقراطية والجيش معًا، وذلك كما حدث في دول أخرى. وسيصل المصريون إلى هذا التكتل الوطني أيضًا عندما تدرك القوى الدولية والإقليمية الداعمة للحكومة الحالية أن الزمن تغير، وأن قوة الجماهير وإصرارها على التغيير ونيل الحرية لن يوقفهما أحد، وأنه مهما يَطُل الزمان ستنتصر إرادة الشعوب تمامًا كما حدث في أوروبا وأميركا وغيرهما.

إن بناء التحالف المنشود للقوى الوطنية يقوم على هدف مركزي هو الاتفاق على أسس الدولة الديمقراطية المتعارف عليها، على اعتبار أن هذه الدولة هي المدخل الطبيعي لظهور حكومات وطنية منتخَبة وقادرة على التصدي للمطالب الاجتماعية والاقتصادية للثورة، وإنجاز المزيد من الأهداف والغايات الكبرى لاحقًا، إضافة إلى دعم تقارب الأطراف المختلفة داخل جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وبناء رابطة وطنية قوية بين مختلف الفئات، ووضع ضمانات لممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب والنقابات والجمعيات والجامعات، وإعادة الثقة بالسياسة والسياسيين، وترسيخ المعاني الإيجابية لمفهوم السياسة في اللغة والثقافة والحضارة العربية والإسلامية، ووضع خطة وطنية شاملة لرفع الوعي العام.

الملاحق



الملحق (1)
وثيقة الأزهر بشأن مستقبل مصر[1]

بمبادرة كريمة من الأستاذ الدكتور أحمد الطيب ’شيخ الأزهر‘ اجتمعت كوكبة من المثقفين المصريين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والدينية مع عدد من كبار العلماء والمفكرين في الأزهر الشريف، وتدارسوا خلال اجتماعات عدة مقتضيات اللحظة التاريخية الفارقة التي تمر بها مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من (كانون الثاني) يناير وأهميتها في توجيه مستقبل مصر نحو غاياته النبيلة وحقوق شعبها في الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وقد توافق المجتمعون على ضرورة تأسيس مسيرة الوطن على مبادئ كلية وقواعد شاملة تناقشها قوى المجتمع المصري وتستبصر في سيرها بالخطى الرشيدة لتصل في النهاية إلى الأطر الفكرية الحاكمة لقواعد المجتمع ونهجه السليم.

واعترافًا من الجميع بدور الأزهر القيادي في بلورة الفكر الإسلامي الوسطي السديد، فإن المجتمعين يؤكدون أهميته واعتباره المنارة الهادية التي يُستضاء بها، ويحتكم إليها في تحديد علاقة الدولة بالدين وبيان أسس السياسة الشرعية الصحيحة التي ينبغي انتهاجها ارتكازًا على خبرته المتراكمة وتاريخه العلمي والثقافي الذي ارتكز على الأبعاد التالية:

1. البُعد الفقهي في إحياء علوم الدين وتجديدها طبقًا لمذهب أهل السُنّة والجماعة الذي يجمع بين العقل والنقل، ويكشف عن قواعد التأويل المرعية للنصوص الشرعية.

---

(1) مكتبة الإسكندرية، شوهد في 15/ 8/ 2017، في: https://bit.ly/2NgRlte

2. البُعد التاريخي لدور الأزهر المجيد في قيادة الحركة الوطنية نحو الحرية والاستقلال.

3. البُعد الحضاري لإحياء مختلف العلوم الطبيعية والآداب والفنون بتنوعاتها الخصبة.

4. البُعد العملي في قيادة حركة المجتمع وتشكيل قادة الرأي في الحياة المصرية.

5. البُعد الجامع للعلم والريادة والنهضة والثقافة في الوطن العربي والعالم الإسلامي.

وقد حرص المجتمعون على أن يستلهموا في مناقشتهم روح تراث أعلام الفكر والنهضة والتقدم والإصلاح في الأزهر الشريف، ابتداءً من شيخ الإسلام الشيخ حسن العطار وتلميذه الشيخ رفاعة الطهطاوي، إلى الإمام محمد عبده وتلاميذه المجتهدين من أمثال المراغي ومحمد عبد الله دراز ومصطفى عبد الرازق وشلتوت وغيرهم من شيوخ الإسلام وعلمائه إلى يوم الناس هذا.

كما استلهموا في الوقت نفسه إنجازات كبار المثقفين المصريين ممن شاركوا في التطور المعرفي والإنساني، وأسهموا في تشكيل العقل المصري والعربي الحديث في نهضته المتجددة، من رجال الفلسفة والقانون، والأدب والفنون، وغيرها من المعارف التي صاغت الفكر والوجدان والوعي العام، اجتهدوا في كل ذلك وركزوا في وضع القواسم المشتركة بينهم جميعًا، تلك القواسم التي تهدف إلى الغاية السامية التي يرتضيها الجميع من عقلاء الأمة وحكمائها، والتي تتمثل في الآتي: تحديد المبادئ الحاكمة لفهم علاقة الإسلام بالدولة في المرحلة الدقيقة الراهنة، وذلك في إطار استراتيجية توافقية، ترسم شكل الدولة العصرية المنشودة ونظام الحكم فيها، وتدفع بالأمة في طريق الانطلاق نحو التقدم الحضاري، بما يحقق عملية التحول الديمقراطي ويضمن العدالة الاجتماعية، ويكفل لمصر دخول عصر إنتاج المعرفة والعلم وتوفير الرخاء والسلم، مع الحفاظ على القيم الروحية والإنسانية والتراث الثقافي، وذلك حماية للمبادئ الإسلامية التي استقرت في وعي الأمة وضمير العلماء والمفكرين

من التعرض للإغفال والتشوية أو الغلوّ وسوء التفسير، وصونًا لها من استغلال مختلف التيارات المنحرفة التي قد ترفع شعارات دينية طائفية أو أيديولوجية بعيدة عن ثوابت أمتنا ومشتركاتها، تحيد عن نهج الاعتدال والوسطية، وتناقض جوهر الإسلام في الحرية والعدل والمساواة، وتبعد عن سماحة الأديان السماوية كلها. من هنا نعلن توافقنا، نحن المجتمعين على المبادئ التالية لتحديد طبيعة المرجعية الإسلامية النيرة، التي تتمثل أساسًا في عدد من القضايا الكلية، المستخلَصة من النصوص الشرعية القطعية الثبوت والدلالة، بوصفها المعبّرة عن الفهم الصحيح للدين، ونجملها في المحاور التالية:

أولًا: دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة. ويحدد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المساواة، بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنواب الشعب، بما يتوافق مع المفهوم الإسلامي الصحيح، حيث لم يعرف الإسلام لا في تشريعاته ولا حضارته ولا تاريخه ما يُعرف في الثقافات الأخرى بالدولة الدينية الكهنوتية التي تسلّطت على الناس، وعانت منها البشرية في بعض مراحل التاريخ، بل ترك للناس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليات والمؤسسات المحققة لمصالحهم، شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، وبما يضمن لأتباع الديانات السماوية الأخرى الاحتكام إلى شرائعهم الدينية في قضايا الأحوال الشخصية.

ثانيًا: اعتماد النظام الديمقراطي القائم على الانتخاب الحر المباشر الذي هو الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية، بما يضمنه من تعددية ومن تداول سلمي للسلطة، وتحديد للاختصاصات ومراقبة للأداء ومحاسبة للمسؤولين أمام ممثلي الشعب، وتوخّي مصالح الناس العامة ومنافعهم المرسلة في جميع التشريعات والقرارات، وإدارة شؤون الدولة بالقانون، والقانون وحده، وملاحقة الفساد وتحقيق الشفافية التامة وحرية الحصول على المعلومات وتداولها.

ثالثًا: الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، واعتبار المواطنة وعدم التمييز على أساس من الدين أو النوع أو الجنس أو غير ذلك، مناط التكليف والمسؤولية وتأكيد مبدأ التعددية واحترام جميع العقائد الدينية السماوية الثلاث.

رابعًا: الاحترام التام لآداب الاختلاف وأخلاقيات الحوار، بحيث يتم اجتناب التكفير والتخوين، وتأثيم استغلال الدين واستخدامه لبعث الفرقة والتنابذ والعداء بين المواطنين، واعتبار الحث على التمييز الديني والنزعات الطائفية والعنصرية جريمة في حق الوطن، واعتماد الحوار المتكافئ والاحترام المتبادل والتعويل عليهما في التعامل بين فئات الشعب المختلفة، دون أي تفرقة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

خامسًا: تأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية، والتمسك بالمنجزات الحضارية في العلاقات الإنسانية، المتوافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلامية والعربية، والمتّسقة مع الخبرة الحضارية الطويلة للشعب المصري في عصوره المختلفة، وما قدّمه من نماذج فائقة في التعايش السلمي ونشدان الخير للإنسانية كلها.

سادسًا: الحرص التام على صيانة كرامة الأمة المصرية والحفاظ على عزّتها الوطنية، وتأكيد الحماية التامة والاحترام الكامل لدور العبادة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وضمان الممارسة الحرة لجميع الشعائر الدينية دون أي معوّقات، واحترام جميع مظاهر العبادة بمختلف أشكالها، دون تسفيه لثقافة الشعب أو تشويه لتقاليده الأصيلة، وكذلك الحرص التام على صيانة حرية التعبير والإبداع الفني والأدبي في إطار منظومة قيمنا الحضارية الثابتة.

سابعًا: اعتبار التعليم والبحث العلمي مسؤولية الدولة ودخول مصر عصر المعرفة وقاطرة التقدم الحضاري، وتكريس كل الجهود لتدارك ما فاتنا في هذه المجالات، وحشد طاقة المجتمع كله لمحو الأمية، واستثمار الثروة البشرية وتحقيق المشروعات المستقبلية الكبرى.

ثامنًا: إعمال فقه الأولويات في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية ومواجهة الاستبداد ومكافحة الفساد والقضاء على البطالة ونهضة المجتمع في

الجوانب الاقتصادية والبرامج الاجتماعية والثقافية والإعلامية، بحيث تكون على رأس الأوليات التي يتبنّاها شعبُنا في نهضته الراهنة، مع اعتبار الرعاية الصحية واجب الدولة تجاه كل المواطنين جميعًا.

تاسعًا: بناء علاقات مصر بأشقائها العرب ومحيطها الإسلامي ودائرتها الأفريقية، خصوصًا دول حوض نهر النيل وبقية دول العالم على أساس التعاون على الخير المشترك وابتغاء مصلحة الشعوب في إطار من النّدّية والاستقلال التام، ومتابعة المشاركة في الجهد الإنساني النبيل لتقدم البشرية والحفاظ على البيئة وتحقيق السلام العادل بين الأمم والتوفيق بين مصالحها المختلفة، مع مناصرة الحق الفلسطيني والحفاظ على استقلال الإرادة المصرية واستعادة دورها القيادي التاريخي.

عاشرًا: تأييد مشروع استقلال مؤسسة الأزهر، وقيام هيئة كبار العلماء باختيار الإمام الأكبر، والعمل على تطوير مناهج التعليم الأزهري ليستردّ دوره الفكري الأصيل، وتأكيد الدور العالمي للأزهر الشريف في مختلف الأنحاء، والاعتداد بجهوده الرشيدة في التقريب بين المذاهب الإسلامية المختلفة.

حادي عشر: اعتبار الأزهر الشريف الجهة المختصة التي يرجع إليها في شؤون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهادات الفكر الإسلامي، مع عدم مصادرة حق الجميع في إبداء الرأي متى توافرت له الشروط العلمية اللازمة، وبشرط الالتزام بآداب الحوار، واحترام ما توافق عليه علماء الأمة.

ويهيب علماء الأزهر والمثقفون المشاركون في إعداد هذا البيان بكل الأحزاب والاتجاهات السياسية المصرية أن يلتزموا بالعمل على تقدم مصر سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا في إطار المحددات الأساسية التي وردت في هذا البيان.

والله الموفق لما فيه خير الأمة.

مشيخة الأزهر

17 رجب 1432هـ

19 (حزيران) يونيو 2011م

الملحق (2)
وثيقة الأزهر للحريات[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

الأزهر الشريف، مكتب شيخ الأزهر

بيان الأزهر والمثقفين (عن منظومة الحريات الأساسية)

يتطلّع المصريون، والأمة العربية والإسلامية، بعد ثورات التحرير التي أَطلَقت الحريات، وأَذكَت رُوح النّهضة الشاملة لدى مختلف الفئات، إلى علماء الأمّة ومفكّريها المثقفين، كَي يحددوا العلاقة بين المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية السمحاء ومنظومة الحريّات الأساسية التي أجمعت عليها المواثيق الدّولية، وأسفرت عنها التجربة الحضارية للشعب المصري، تأصيلًا لأُسُسِها، وتأكيدًا لثوابتها، وتحديدًا لشروطها التي تحمي حركة التطور وتفتح آفاق المستقبل. وهي حرية العقيدة وحرية الرأي والتعبير، وحرية البحث العلمي، وحرية الإبداع الأدبي والفني، على أساس ثابت من رعاية مقاصد الشريعة الغرّاء، وإدراك روح التشريع الدستوري الحديث، ومقتضيات التقدم المعرفي الإنساني، بما يجعل من الطاقة الرّوحية للأمّة وقودًا للنهضة، وحافزًا للتقدم، وسبيلًا للرُّقيّ المادي والمعنويّ، في جهد موصول يتّسق فيه الخطاب الثقافي الرشيد مع الخطاب الديني المستنير، ويتآلفان معًا في نسق مستقبلي مُثمِر، تتّحد فيه الأهداف والغايات التي يتوافق عليها الجميع. ومن هنا فإن مجموعة العلماء الأزهريين والمثقفِين المصريّين الذين أصدروا وثيقة الأزهر الأولى برعاية من الأزهر الشريف، وأَتبعوها ببيانِ دَعْمِ حراك الشعوب العربية

---

(1) بوابة الأزهر الإلكترونية، شوهد في 15/ 8/ 2017، في: https://bit.ly/2THlnaQ

الشقيقة نحو الحرية والديموقراطية، قد واصلوا نشاطهم وتدارسوا فيما بينهم القواسم الفكرية المشتركة في منظومة الحريات والحقوق الإنسانية، وانتهوا إلى إقرار جملةٍ من المبادئ والضّوابط الحاكمة لهذه الحريات، انطلاقًا من متطلّبات اللحظة التاريخية الراهنة، وحفاظًا على جوهر التوافق المجتمعي، ومراعاة للصالح العام في مرحلة التحول الديموقراطي، حتى تنتقل الأمّة إلى بناء مؤسساتها الدستورية بسلامٍ واعتدال وتوفيقٍ من الله تعالى، وبما لا يسمح بانتشار بعض الدعوات المغرضّة التي تتذرّع بحجة الدعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للتدخل في الحريات العامة والخاصة، الأمر الذي لا يتناسب مع التطور الحضاري والاجتماعي لمصر الحديثة، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد إلى وحدة الكلمة والفهم الوسطي الصحيح للدين والذي هو رسالة الأزهر الدينية ومسؤوليته نحو المجتمع والوطن.

أولًا: حريّة العقيدة

تُعتبر حريّة العقيدة، وما يرتبط بها من حقِّ المواطنة الكاملة للجميع، القائم على المساوة التامة في الحقوق والواجبات حجرَ الزّاوية في البناء المجتمعي الحديث، وهي مكفولةٌ بثوابت النصوص الدِّينية القطعيّة وصريح الأصول الدستورية والقانونية؛ إذ يقول المولى عزّ وجلّ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة:256]، ويقول: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: 29]، ويترتّب على ذلك تجريم أي مظهر للإكراه في الدين، أو الاضطهاد أو التمييز بسَبَبِه، فلكلِّ فردٍ في المجتمع أن يعتنق من الأفكار ما يشاء، دون أن يمس حقّ المجتمع في الحفاظ على العقائد السماوية، فللأديان الإلهية الثلاثة قداستُها، وللأفراد حريّة إقامة شعائرها دون عدوان على مشاعر بعضهم أو مساس بحرمتها قولًا أو فعلًا ودون إخلال بالنظام العام. ولما كان الوطن العربي مهبطَ الوَحي السماوي وحاضن الأديان الإلهية - كان أشدّ التزامًا برعاية قداستها واحترام شعائرها وصيانة حقوق المؤمنين بها في حرية وكرامة وإخاء. ويترتّب على حق حرية الاعتقاد التسليم بمشروعية التعدد ورعاية حق الاختلاف ووجوب مراعاة كل مواطن مشاعر الآخرين والمساواة بينهم

على أساسٍ متينٍ من المواطنة والشراكة وتكافؤ الفرص في جميع الحقوق والواجبات. كما يترتب أيضًا على احترام حرية الاعتقاد رفض نزعات الإقصاء والتكفير، ورفض التوجهات التي تدين عقائد الآخرين ومحاولات التفتيش في ضمائر المؤمنين بهذه العقائد، بناء على ما استقرَّ من نظم دستورية، بل بناء على ما استقر - قبل ذلك - بين علماء المسلمين من أحكام صريحة قاطعة قرّرتها الشريعة السمحاء في الأثر النبوي الشريف: «هلا شققتَ عن قلبه» والتي قررها إمام أهل المدينة المنورة الإمام مالك والأئمة الآخرون بقوله: «إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مئة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حُمِلَ على الإيمان ولا يجوز حَمْلُه على الكفر»، وقد أعلى أئمة الاجتهاد والتشريع من شأن العقل في الإسلام، وتركوا لنا قاعدتهم الذهبية التي تقرر أنه: «إذا تعارض العقل والنقل قُدِّم العقل وأُوِّل النقل» تغليبًا للمصلحة، المعتبرة وإعمالًا لمقاصد الشريعة .

ثانيًا: حرية الرأي والتعبير

حرية الرأي هي أم الحريات كلها، وتتجلّى في التعبير عن الرأي تعبيرًا حرًّا بمختلف وسائل التعبير من كتابة وخطابة وإنتاج فني وتواصل رقمي، وهي مظهر الحريات الاجتماعية التي تتجاوز الأفراد لتشمل غيرهم، مثل تكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، كما تشمل حرية الصحافة والإعلام المسموع والمرئي والرقمي، وحرية الحصول على المعلومات اللازمة لإبداء الرأي، ولا بد أن تكون مكفولة بالنصوص الدستورية لتسمو على القوانين العادية القابلة للتغيير. وقد استقرت المحكمة الدستورية العليا في مصر على توسيع مفهوم حرية التعبير ليشمل النّقد البنَّاء ولو كان حادّ العبارة، ونصّت على أنه «لا يجوز أن تكون حرية التعبير في القضايا العامة مقيّدة بعدم التجاوز، بل يتعيّن التسامح فيها»، لكن من الضروري أن ننبّه إلى وجوب احترام عقائد الأديان الإلهية الثلاثة وشعائرها لما في ذلك من خطورة على النسيج الوطني والأمن القومي. فليس من حق أحد أن يثير الفتن الطائفية أو النعرات المذهبية باسم حرية التعبير، وإن كان حق الاجتهاد بالرأي العلمي المقترن بالدليل، وفي

الأوساط المتخصصة، والبعيد عن الإثارة مكفولًا، كما سبق القول، في حرية البحث العلمي. ويعلن المجتمعون أن حرية الرأي والتعبير هي المظهر الحقيقي للديموقراطية، وينادون بتنشئة الأجيال الجديدة وتربيتها على ثقافة الحرية وحق الاختلاف واحترام الآخرين، ويهيبون بالعاملين في مجال الخطاب الديني والثقافي والسياسي في وسائل الإعلام مراعاة هذا البُعد المهم في ممارساتهم، وتوخّي الحكمة في تكوين رأي عام يتسم بالتسامح وسعة الأفق ويحتكم للحوار ونبذ التعصب، وينبغي لتحقيق ذلك استحضار التقاليد الحضارية للفكر الإسلامي السمح الذي كان يقول فيه أكابر أئمة الاجتهاد: «رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب»، ومن ثم فلا سبيل لتحصين حرية الرأي سوى مقارعة الحجة بالحجة طبقًا لآداب الحوار، وما استقرت عليه الأعراف الحضارية في المجتمعات الراقية.

ثالثًا: حرية البحث العلمي

يُعَدُّ البحث العلميّ الجادّ في العلوم الإنسانية والطبيعية والرياضية وغيرها، قاطرة التقدم البشري، ووسيلة اكتشاف سنن الكون ومعرفة قوانينه لتسخيرها لخير الإنسانية، ولا يمكن لهذا البحث أن يتم ويؤتى ثماره النظرية والتطبيقية دون تكريس طاقة الأمّة له وحشد إمكاناتها من أجله. ولقد أفاضت النصوص القرآنية الكريمة في الحثّ على النظر والتفكر والاستنباط والقياس والتأمل في الظواهر الكونية والإنسانية لاكتشاف سُننها وقوانينها، ومهّدت الطريق لأكبر نهضة علمية في تاريخ الشرق، نزلت إلى الواقع وأسعدت الإنسان شرقًا وغربًا، وقادها علماء الإسلام ونقلوا شعلتها لتضيء عصر النهضة الغربية كما هو معروف وثابت. وإذا كان التفكير في عمومه فريضة إسلامية في مختلف المعارف والفنون كما يقول المجتهدون، فإن البحث العلمي النظري والتجريبي هو أداة هذا الفكر، وأهم شروطه أن تمتلك المؤسسات البحثية والعلماء المتخصصون حرية أكاديمية تامة في إجراء التجارب وفرض الفروض والاحتمالات واختبارها بالمعايير العلمية الدقيقة، ومن حق هذه المؤسسات أن تمتلك الخيال الخلّاق والخبرة الكفيلة بالوصول إلى نتائج جديدة تضيف

للمعرفة الإنسانية، لا يوجههم في ذلك إلا أخلاقيات العلم ومناهجه وثوابته، وقد كان كبار العلماء المسلمين، مثل الرازي وابن الهيثم وابن النفيس وغيرهم، أقطاب المعرفة العلمية وروّادها في الشرق والغرب قرونًا عديدة، وآن الأوان للأمة العربية والإسلامية أن تعود إلى سباق القوة وتدخل عصر المعرفة، فقد أصبح العلم مصدر القوة العسكرية والاقتصادية وسبب التقدم والتنمية والرخاء، وأصبح البحث العلمي الحر مناط نهضة التعليم وسيادة الفكر العلمي وازدهار مراكز الإنتاج؛ إذ تخصَّص لها الميزانيات الضخمة، وتتشكل لها فرق العمل، وتُقترح لها المشروعات الكبرى، وكل ذلك مما يتطلّب ضمان أعلى سقف للبحث العلمي والإنساني. وقد أوشك الغرب أن يقبض بيديه على كل تقدم علمي وأن يحتكر مسيرة العلم لولا نهضة اليابان والصين والهند وجنوب شرقي آسيا التي قدمت نماذج مضيئة لقدرة الشرق على كسر هذا الاحتكار، ولدخول عصر العلم والمعرفة من أوسع الأبواب، وقد آن الأوان ليدخل المصريون والعرب والمسلمون ساحة المنافسة العلمية والحضارية، ولديهم ما يؤهلهم من الطاقات الروحية والمادية والبشرية وغيرها من شروط التقدم في عالم لا يحترم الضعفاء والمتخلفين.

رابعًا: حرية الإبداع الأدبي والفني

ينقسم الإبداع إلى إبداع علمي يتصل بالبحث العلمي كما سبق، وإبداع أدبي وفني يتمثل في أجناس الأدب المختلفة من شعر غنائي ودرامي، وسرد قصصي وروائي، ومسرح وسير ذاتية وفنون بصرية تشكيلية، وفنون سينمائية وتليفزيونية وموسيقية، وأشكال أخرى مستحدثة في كل هذه الفروع. والآداب والفنون في جملتها تستهدف تنمية الوعي بالواقع، وتنشيط الخيال، وترقية الإحساس الجمالي وتثقيف الحواس الإنسانية وتوسيع مداركها وتعميق خبرة الإنسان بالحياة والمجتمع، كما تقوم بنقد المجتمع أحيانًا والاستشراف لما هو أرقى وأفضل منه، وكلها وظائف سامية تؤدي في حقيقة الأمر إلى إثراء اللغة والثقافة وتنشيط الخيال وتنمية الفكر، مع مراعاة القيم الدينية العليا والفضائل الأخلاقية. ولقد تميزت اللغة العربية بثرائها الأدبي وبلاغتها المشهودة، حتى

جاء القرآن الكريم في الذروة من البلاغة والإعجاز، فزاد من جمالها وأبرز عبقريتها، وتغذَّت منه فنون الشعر والنثر والحكمة، وانطلقت مواهب الشعراء والكتّاب - من جميع الأجناس التي دانت بالإسلام ونطقت بالعربية - تبدع في جميع الفنون بحرية على مر العصور دون حرج، بل إن كثيرًا من العلماء القائمين على الثقافة العربية والإسلامية من شيوخ وأئمة كانوا هم من رواة الشعر والقصص بجميع أشكاله، على أن القاعدة الأساسية التي تحكم حدود حرية الإبداع هي قابلية المجتمع من ناحية، وقدرته على استيعاب عناصر التراث والتجديد في الإبداع الأدبي والفني من ناحية أخرى، وعدم التعرض لها ما لم تمس المشاعر الدينية أو القيم الأخلاقية المستقرة، ويظل الإبداع الأدبي والفني من أهم مظاهر ازدهار منظومة الحريات الأساسية وأشدها فعالية في تحريك وعي المجتمع وإثراء وجدانه، وكلما ترسخت الحرية الرشيدة كان ذلك دليلًا على تحضره، فالآداب والفنون مرآة لضمائر المجتمعات وتعبير صادق عن ثوابتهم [كذا] ومتغيراتهم [كذا]، وتعرض صورة ناضرة لطموحاتهم [كذا] في مستقبل أفضل، والله الموفق لما فيه الخير والسداد .

تحريرًا في مشيخة الأزهر: 14 من صفر سنة 1433هـ الموافق: 8 من (كانون الثاني) يناير 2012م.

الملحق (3)
وثيقة الأزهر الشريف لنبذ العنف[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم جَمهرةٍ من شبابِ الثورة، وفي رِحابِ مَشيَخةِ الأزهرِ، وباسم الأزهرِ الشَّريفِ، المؤسَّسةِ العلميَّةِ الوَطَنيَّةِ العريقةِ، وبمُشاركةِ طائفةٍ من هَيْئةِ كِبارِ العُلَماءِ وممثلي الكنائس المصرية، نُعلِنُ التِزامَنا بالمبادِئِ الوَطَنيَّةِ والقِيَم العُليَا لثَوْرةِ الخامس والعِشرين من يَناير، والتي يحرِصُ عليها كلُّ المشتغِلينَ بالَسياسةِ والشأنِ الوَطَنيِّ من السِّياسيِّينَ وقادَةِ الفِكرِ ورُؤَساءِ الأحزابِ والائتِلافاتِ، وسائر الأطيافِ الوَطَنيَّةِ كافَّةً، دُونَ تمييزٍ.

الموَقِّعونَ على هذه الوثيقةِ يلتَزِمونَ بما يلي:

1 - حقُّ الإنسان في الحياةِ مقصدٌ من أسمَى المقاصدِ في جميع الشَّرائِعِ والأديانِ والقَوانينِ، ولا خَيْرَ في أُمَّةٍ أو مجتمعٍ يُهدَرُ أو يُرَاقُ فيه دَمُ المواطِنِ، أو تُبتَذَلُ فيه كَرامةُ الإنسانِ، أو يضيع فيه القِصاصُ العادل وفق القانون.

2 - التأكيدُ على حُرمَةِ الدِّماءِ والمُمتَلكاتِ الوَطَنيَّةِ العامَّةِ والخاصَّةِ، والتَّفرِقة الحاسمة بين العمَلِ السِّياسيِّ والعملِ التخريبيِّ.

3 - التأكيدُ على واجبِ الدولةِ ومُؤسَّساتِها الأمنيَّةِ في حِمايةِ أمنِ المواطنينَ وسَلامتِهم وصِيانةِ حُقوقِهم وحُريَّاتِهم الدُّستوريَّةِ، والحِفاظِ على

---

(1) رويترز، 31 كانون الثاني/ يناير 2013، شوهد في 15/ 10/ 2017، في:
https://bit.ly/2HcQS7N

المُمتلكاتِ العامَّةِ والخاصَّةِ، وضَرورةِ أنْ يَتِمَّ ذلك في إطارِ احترامِ القانونِ وحُقوقِ الإنسانِ دُونَ تجاوزٍ.

4 - نبذُ العُنفِ بكلِّ صُوَرِه وأشكالِه، وإدانتُه الصَّريحةُ القاطعةُ، وتجريمُه وطنيًّا، وتحريمُه دِينيًّا.

5 - إدانةُ التحريضِ على العُنفِ، أو تسويغِه أو تبريرِه، أو التَّرويجِ له، أو الدِّفاعِ عنه، أو استغلالِه بأيَّةِ صُورةٍ.

6 - إنَّ اللُّجوءَ إلى العُنفِ، والتَّحريضَ عليه، والسكوتَ عنه، وتشويهَ كلِّ طرفٍ للآخَر، وتَرْويجَ الشائعاتِ، وكافَّةَ صُوَرِ الاغتيالِ المعنويِّ للأفرادِ والكياناتِ الفاعلةِ في العمَلِ العامِّ، كلُّها جرائمُ أخلاقيَّةٌ يجبُ أنْ يَنأى الجميعُ بأنفُسِهم عن الوُقوعِ فيها.

7 - الالتزامُ بالوسائلِ السِّياسيَّةِ السِّلميَّةِ في العمَلِ الوطنيِّ العامِّ، وتربيةُ الكوادرِ الناشطةِ على هذه المبادئِ، وترسيخُ هذه الثَّقافةِ ونشرِها.

8 - الالتِزامُ بأسلوبِ الحوارِ الجادِّ بين أطرافِ الجماعةِ الوطنيَّةِ، وبخاصَّةٍ في ظُروفِ التَّأزُّمِ والخلافِ، والعملُ على تَرْسيخِ ثقافةِ وأدبِ الاختلافِ، واحترامُ التعدُّديَّةِ، والبحثُ عن التَّوافُقِ من أجلِ مَصلحةِ الوطَنِ؛ فالأوطانُ تتَّسِعُ بالتَّسامُحِ وتضيقُ بالتعصُّبِ والانقسامِ.

9 - حمايةُ النَّسيجِ الوَطَنِيِّ الواحدِ من الفِتَنِ الطائفيَّةِ المصنوعةِ والحقيقيَّةِ، ومن الدَّعواتِ العُنصُريَّةِ، ومن المجموعاتِ المسَلَّحةِ الخارجةِ على القانونِ، ومن الاختِراقِ الأجنبيِّ غيرِ القانونيِّ، ومن كُلِّ ما يُهدِّدُ سَلامةَ الوطَنِ، وتضامُنَ أبنائِه، ووحدةَ تُرابه.

10 - حمايةُ كيانِ الدَّوْلةِ المصريَّةِ مَسؤوليَّةُ جميعِ الأطرافِ؛ حكومةً وشعبًا ومعارضةً، وشَبابًا وكهولًا، أحزابًا وجماعاتٍ وحَركاتٍ ومُؤسَّساتٍ، ولا عُذْرَ لأحدٍ إنْ تسبَّبت حالاتُ الخِلافِ والشِّقاقِ السِّياسيِّ في تَفكيكِ مُؤسَّسات الدولةِ أو إضعافِها. ونحنُ إذ نُعلِنُ إيمانَنا بهذه المبادئِ، وما تُعبِّرُ

عنه من أُصولٍ فَرعيَّةٍ، وثَقافةٍ دِيمقراطيَّةٍ، ووحدةٍ وطنيَّةٍ، وتجربةٍ ثوريَّةٍ - ندعو كلَّ السِّياسيِّينَ؛ قادةً أو ناشطينَ، إلى الالتزام بها، وتطهيرِ حياتِنا السياسيَّةِ من مَخاطِرِ وأشكالِ العُنفِ، أيًّا كانت مُبرِّراتُها أو شعاراتُها، وندعو كلَّ أبناءِ الوطنِ؛ حُكَّامًا ومحكومينَ، في أقصى الصَّعيدِ والواحاتِ، وفي أعماقِ الدِّلتا والباديةِ، وفي مُدُنِ القناةِ وسَيْناء، إلى المصالحةِ، ونبذِ العنفِ، وتَفعيلِ الحوارِ - والحوار الجادّ وحدَه - في أمورِ الخِلافِ، وتَرْكِ الحُقوقِ للقَضاءِ العادِلِ، واحترام إرادةِ الشَّعبِ، وإعلاءِ سِيادةِ القانونِ؛ سَعْيًا إلى استِكمالِ أَهْدافِ ثَوْرةِ الخامسَ والعشرين كاملةً - بإِذْنِ الله.

تحريرًا في مشيخة الأزهر 19 من ربيع الأول سنة 1434 هـ الموافق: 31 من (كانون الثاني) يناير سنة 2013م.

الملحق (4)
التحالف الديمقراطي:
وثيقة التوافق الديمقراطي من أجل مصر[1]

21 حزيران/ يونيو 2011

أعادت ثورة 25 يناير الروح إلى شعب مصر، وأخرجت أسمى ما به من خصائص، فاستطاع - بفضل الله - تحقيق بعضها، ولا تزال الأخرى تحتاج إلى اليقظة وتوحيد الجهود.

إن ما تحقق من أهداف الثورة إنما يندرج في إطار التطهير، ولكنه تطهير غير كامل؛ لأن فساد النظام قد تغلغل طولًا وعرضًا وعمقًا في كل مؤسسات الدولة. وجهود التطهير لا بد أن تتكافأ مع ضخامة الفساد وأعداد الفاسدين. وهذا يحتاج فضلًا عن الجهود إلى وقت. كما أن القوى المضادة للثورة في الداخل وأعداء الوطن والأمة في الخارج سيحيكون المؤامرات وينشرون الفتن، ويعيثون في الأرض فسادًا وتخريبًا لإجهاض الثورة. وهذا كله يُلقي على كواهلنا جميعًا استصحاب روح الثورة ووحدة الصف وتقديم المصالح العامة الوطنية على المصالح المحدودة.

إننا نوقن كل اليقين أن الأهداف العظيمة والآمال العريضة لا يستطيع أن يقوم بها فصيلٌ وحده أو حزبٌ بمفرده، ولكن لا بد من تضافر كل الجهود، وتكاتف كل القوى الشعبية حتى تَعبر الثورة إلى شاطئ النجاح، وتتحقق الأماني القومية، وتستعيد مصر سيادتها وريادتها وتقدّمها، ويعيش شعبها في المستوى اللائق به في كل مجال.

---

(1) ويكيبيديا الإخوان المسلمين، شوهد في 14/ 9/ 2017، في: https://bit.ly/2z7zXir

لهذه الأسباب كلها نطرح هذه المبادرة التي تشتمل على المبادئ العامة الأساسية التي تتوافق عليها أطياف المجتمع المصري، وتمثل البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الحر العادل الذي ناضلت أجيال متوالية من أجله لكي تهتدى بها الجمعية التأسيسية التي سينتخبها البرلمان القادم لإعداد مشروع الدستور الجديد.

أولًا: في مجال بناء الإنسان والقيم الأساسية للمجتمع

1 - الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع مع حق غير المسلمين في الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية.

2 - حرية العقيدة والعبادة ودعم الوحدة الوطنية، وتأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف أديانهم.

3 - القيم والمبادئ الأخلاقية أساس بناء الإنسان.

4 - المواطنة أساس المجتمع، والالتزام بعدم التفرقة بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس وتجريم التمييز بينهم.

5 - التمسك بثوابت الأمة المتوافق عليها وهويتها والقيم الروحية التي أرستها الأديان السماوية.

6 - الدولة مسؤولة عن أمن الوطن والمواطنين، والقوات المسلحة حامية لأمن واستقلال الوطن وسلامة أراضيه.

7 - التعليم والتنمية البشرية والبحث العلمي أساس نهضة المجتمع.

8 - حرية الإعلام مع التزامه باحترام القيم والأخلاق والآداب العامة وفقًا للقانون، وتشمل هذه الحرية احترام الحق في إصدار الصحف والمجلات وتأسيس الفضائيات والإذاعات وتنظيم الإعلام المرئي والمسموع كهيئة وطنية مستقلة وتجريم حجب المعلومات.

9 - احترام حقوق الإنسان وفقًا للمواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والحفاظ على الهوية العربية.

ثانيًا: في النظام السياسي والحريات العامة

1 - الحق في تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه.

2 - حرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار على ألَّا تكون أحزابًا دينية أو عسكرية أو فئوية، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي التي تفصل في تقرير ما هو مخالف للدستور والقانون والنظام العام والآداب والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يُعتبر خروجًا على الالتزام بالعمل السلمي.

3 - حرية تكوين النقابات والجمعيات المدنية والأهلية، وتوفير سُبل الدعم لها وعدم تدخّل الجهات الإدارية أو الأمنية في شؤونها.

-4 الحق في التنظيم والتظاهر والإضراب والاعتصام وغيرها من أشكال الاحتجاج السلمي، مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام.

-5 احترام الحقوق والحريات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.

6 - تمثيل الشعب في مجلس نيابي منتخب في انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة تحت إشراف قضائي كامل وتجريم تزوير الانتخابات.

7 - شغل مناصب المحافظين ونوابهم وعمد القرى بالانتخاب المباشر لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

8 - حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.

9 - الشرطة هيئة مدنية تعمل للمحافظة على أمن المجتمع والشعب وتخضع لرقابة قضائية ومدنية وتحترم حقوق الإنسان. كما تخضع ميزانيتها لإجراءات الشفافية الكاملة والرقابة المجتمعية.

ثالثًا: القضاء

1 - استقلال القضاء بجميع هيئاته ودرجاته، وتوفير المقوّمات اللازمة لإبعاد القضاة عن أية مظنّة أو مطمع أو تهديد أو استثناء.

2 - مجلس القضاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضاة.

3 - المحاكمة العادلة حق لكل مصري أمام قاضيه الطبيعي.

4 - الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وضمان استقلال النيابة عن وزير العدل، وتعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام)، إما بالأقدمية أو الانتخاب من داخل هيئتها، وتبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل.

رابعًا: في المجال الاقتصادي

1 - يقوم النظام الاقتصادي بقطاعاته الثلاثة العام والخاص والتعاوني على الحرية والعدالة الاجتماعية.

2 - تلتزم الدولة بالعمل من أجل تحقيق تنمية شاملة والمحافظة على الأصول الاقتصادية العامة.

3 - تبنّي سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر وتطبيقها تحت رقابة شعبية، بهدف القضاء على المظالم الاجتماعية والحدّ من الفوارق بين فئات المجتمع وضمان ربط الحدّ الأدنى للأجور بالأسعار.

4 - إيجاد تنسيق مستمر بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأهلي من أجل زيادة الاستثمار الإنتاجي ورفع معدل الادخار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقاتها، وإعادة بناء الحركة التعاونية.

5 - التزام الدولة بخطة لمساندة برامج التنمية الذاتية وتشجيع المشاريع

الصغيرة والمتناهية في الصغر بكافة أنواعها، مع تحفيز المجتمع لدعم هذه الخطة من أموال الزكاة والتبرعات الخيرية وغيرها.

6 - تشجيع رؤوس الأموال المصرية في الداخل وأموال المصريين العاملين في الخارج وكذلك رؤوس الأموال العربية على الاستثمار لدعم الاقتصاد المصري.

7 - حظر إنشاء صناديق خاصة خارج إطار الموازنة العامة للدولة وضمان طرح هذه الموازنة لحوار جاد قبل إقرارها.

خامسًا: في المجال الاجتماعي

1 - تأكيد دور الدولة في الرعاية والحماية الاجتماعية.

2 - إطلاق حرية المصريين في المشاركة وإدارة الشأن العام يجعل المجتمع عونًا للدولة في حمل الأعباء الاجتماعية من خلال التنظيمات الشعبية الحرة التي تساهم في تحقيق التنمية وتوسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ومحاربة الفقر.

3 - تلتزم الدولة بنظام تعليم جديد يتيح الفرص للجميع شرط لا غنى عنه لإنقاذ البلاد ووضع حد للانهيار المعرفي والثقافي والمهني.

4 - تلتزم الدولة بنظام للتأمين الصحي يوفر رعاية طبية حقيقية لجميع المصريين، مع رفع الوعي الصحي للمواطنين وحماية البيئة من التلوّث.

5 - تلتزم الدولة بحماية البيئة من التلوّث واحترام المعايير البيئية الدولية في جميع خطط التنمية والتطوير باعتبار الإنسان المصري الركيزة الأساسية لبناء المجتمع.

6 - إحياء نظام الوقف الخيري للإنفاق منه على الأنشطة والمؤسسات الخيرية الأهلية، ورفع جزء من العبء عن الدولة.

7 - إنشاء مؤسسة للزكاة والتمويل الأهلي تكون مستقلة عن الحكومة ويديرها مجلس من الشخصيات العامة المشهود لها بالنزاهة والشرف، وتهدف إلى جمع أموال الزكاة وضمان إنفاقها في مصارفها الشرعية لعموم المصريين ولتخفيف حدة الفقر وتقليل البطالة على أن تخضع حساباتها للأجهزة الرقابية.

8 - الحفاظ على الآداب العامة والقيم الدينية في المجتمع.

9 - تفعيل برامج محو الأمية.

10 - الاهتمام بالأسرة ورعايتها وحمايتها.

سادسًا: في السياسة الخارجية

1 - دول العالم العربي والإسلامي والأفريقي هي الدائرة الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية، ونصرة قضاياها - وفي مقدمتها قضيتا فلسطين والعراق ومختلف قضايا التحرر - ركيزة أساسية لهذه السياسة.

2 - تقوم السياسة الخارجية المصرية على رؤية واضحة وتخطيط استراتيجي يوفران لها القدرة على المبادرة ويزوّدانها بالإمكانات اللازمة للتحرك الفاعل في الاتجاهات التي يستلزمها تفعيل دور مصر.

3 - تدعيم العمل العربي المشترك رسميًا وشعبيًا وتحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن الفعلي، وإعادة النظر في منهج وآليات التكامل الاقتصادي المتّبعة منذ نحو نصف قرن، والتوافق على صيغة جديدة لهذا التكامل تُعنى بالمدخل الإنتاجي وليس فقط المدخل التجاري، تمهيدًا لبناء وحدة اقتصادية.

4 - بناء علاقات مصر الإقليمية على أساس من التعاون والتكامل، وإجراء حوار استراتيجي مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة، ومراجعة عملية التسوية والاتفاقات مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام حقيقيًا في ظل العدوان والإجحاف وانتهاك الحق في تقرير المصير.

5 - تدعيم العلاقات مع دول حوض النيل، وبناء علاقة خاصة مع السودان، والسعي إلى إقامة تكامل اقتصادي مع شماله وجنوبه.

6 - تحديد علاقات مصر الدولية في ضوء مصالحها ودورها العربي والإسلامي والإقليمي سعيًا إلى نظام عالمي أكثر توازنًا وأقل إجحافًا.

ويقتضي ذلك تدعيم العلاقات مع الدول الصاعدة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، والتي تعمل من أجل نظام عالمي يُتيح فرصًا أكبر للمشاركة والحوار. ويرتبط بذلك تطوير العلاقات مع الصين وروسيا، وإعادة بنائها مع أوروبا، وإعادة النظر في منهج وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة انسجامًا مع متطلّبات السياسة الخارجية التي تليق بمصر، وبعيدًا عن التبعية والهيمنة.

الملحق (5)
اتفاق فيرمونت[1]

20-21 حزيران/ يونيو 2012

اجتمع اليوم مجموعة من الرموز والشخصيات الوطنية والشبابية مع الدكتور محمد مرسي، وذلك للحديث حول الأزمة الراهنة في ضوء الخطوات التي قام بها المجلس العسكري، بدءًا من تمرير قرار الضبطية القضائية وتشكيل مجلس الدفاع الوطني، إلى حل مجلس الشعب وإصدار إعلان دستوري ينتزع من الرئيس سلطاته وصلاحياته، وأخيرًا تأخير نتائج الانتخابات الرئاسية بما يثير الشكوك حول جدّية تسليم السلطة في مصر بشكل ديمقراطي.

وقد أعرب الجميع في الاجتماع عن رفضهم لأي تزوير لإرادة الشعب في اختيار رئيسه، وعن رفضهم لممارسات المجلس العسكري الأخيرة وما يجري حاليًا من تضليل للرأي العام عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية. وقد اتفق الحاضرون على ما يلي:

أولًا: التأكيد على الشراكة الوطنية والمشروع الوطني الجامع الذي يُعبّر عن أهداف الثورة وعن جميع أطياف ومكوّنات المجتمع المصري، ويمثل فيها المرأة والأقباط والشباب.

ثانيًا: أن يضم الفريق الرئاسي وحكومة الإنقاذ الوطني جميع التيارات الوطنية، ويكون رئيس هذه الحكومة شخصية وطنية مستقلة.

---

(1) أرشيف الكاتب.

ثالثًا: تكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموزًا وطنية للتعامل مع الوضع الحالي وضمان استكمال إجراءات تسليم السلطة للرئيس المنتخب وفريقه الرئاسي وحكومته بشكل كامل.

رابعًا: رفض الإعلان الدستوري المكمل والذي يؤسس لدولة عسكرية، ويسلب الرئيس صلاحياته ويستحوذ السلطة التشريعية، ورفض القرار الذي اتخذه المجلس العسكري بحل البرلمان الممثل للإرادة الشعبية، وكذلك رفض قرار تشكيل مجلس الدفاع الوطني.

خامسًا: السعي لتحقيق التوازن في تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين.

سادسًا: الشفافية والوضوح مع الشعب في كل ما يستجد من متغيرات تشهدها الساحة السياسية.

ونؤكد بوضوح استمرار الضغط الشعبي السلمي في كل أرجاء الجمهورية حتى تتحقق مطالب الثورة المصرية ومطالب جميع المصريين.

هذا ويهيب الجميع بالرموز الوطنية ومختلف أطياف الشعب المصري بالاصطفاف معًا حمايةً لشرعية اختيار الشعب لرئيسه وتحقيقًا لأهداف ثورته في بناء دولة مدنية بما تعنيه من دولة ديمقراطية دستورية حديثة تقوم على العدالة الاجتماعية وحماية الحقوق والحريات والمواطنة الكاملة بما يتفق ووثيقة الأزهر الشريف.

الملحق (6)

الإعلان الدستوري الصادر في 17 حزيران/ يونيو 2012[1]

أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة

عقب انتهاء التصويت في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية 2012

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 (شباط) فبراير سنة 2012، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 (آذار) مارس 2011 تقرر الآتي:

المادة الأولى:

يضاف إلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 (كانون الثاني) يناير 2011 فقرة ثالثة للمادة 30 والمواد 53 مكرر و53 مكرر 1 و53 مكرر 2 و56 مكرر و60 مكرر و60 مكرر 1 على النحو التالي:

- المادة 30 فقرة 3: إذا كان مجلس الشعب منحلًا أدى الرئيس اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا.

- المادة 53 مكرر: يختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة - بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري - بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومد خدمتهم، ويكون لرئيسه - حتى

---

(1) **الجزيرة نت**، 13/ 6/ 2012، شوهد في 12/ 12/ 2017، في: https://bit.ly/2Ne93O8؛ وكذا: **الوطن**، 17/ 6/ 2012، شوهد في 12/ 12/ 2017، في: https://bit.ly/33FkofP

إقرار الدستور الجديد - جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع.

- المادة 53 مكرر1: يعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

- المادة 53 مكرر2: يجوز لرئيس الجمهورية - في حالة حدوث اضطرابات داخل البلاد تستوجب تدخل القوات المسلحة، وبعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة - إصدار قرار باشتراك القوات المسلحة في مهام حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية بالدولة، ويبين القانون سلطات القوات المسلحة ومهامها، وحالات استخدام القوة والقبض والاحتجاز والاختصاص القضائي، وحالات انتفاء المسؤولية.

- المادة 56 مكرر: يباشر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الاختصاصات المنصوص عليها في البند 1[2] من المادة 56 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 (آذار) مارس 2011 لحين انتخاب مجلس شعب جديد ومباشرته للاختصاصات.

- المادة 60 مكرر: إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكّل المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال أسبوع جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع، لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه خلال 15 يومًا من تاريخ الانتهاء من إعداده، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهر من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد.

- المادة 60 مكرر1: إذا رأى رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو خمس عدد أعضاء الجمعية التأسيسية، أن مشروع الدستور يتضمن نصًا أو

---

(2) المقصود هنا ببند (1) سلطة التشريع.

أكثر يتعارض مع أهداف الثورة ومبادئها الأساسية التي تتحقق بها المصالح العليا للبلاد، أو مع ما تواتر من مبادئ في الدساتير المصرية السابقة، فلأي منهم أن يطلب من الجمعية التأسيسية إعادة النظر في هذه النصوص خلال مدة أقصاها 15 يومًا، فإذا أصرت الجمعية على رأيها، كان لأي منهم عرض الأمر على المحكمة الدستورية العليا، وتصدر المحكمة قرارها خلال سبعة أيام من تاريخ عرض الأمر عليها، ويكون القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا ملزمًا للكافة، وينشر القرار بغير مصروفات في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره، وفي جميع الأحوال يوقف الميعاد المحدد لعرض مشروع الدستور على مجلس الشعب لاستفتائه في شأنه، والمنصوص عليه في المادة 60 من هذا الإعلان الدستوري، حتى الانتهاء من إعداد مشروع الدستور في صياغته النهائية وفقًا لأحكام هذه المادة.

المادة الثانية:

يستبدل بنص المادة 38 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 (آذار) مارس 2011 النص الآتي: «ينظم القانون حق الترشيح لمجلسيْ الشعب والشورى وفقًا لأي نظام انتخابي يحدده».

المادة الثالثة:

يُنشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره».

المراجع

1 - العربية

«الاحتجاج في مواجهة التوحش: كيف يصنع الغضب التغيير.... الاحتجاجات العمالية طريق الانتصار (66 إضراب -85 اعتصام - 15 تظاهر -117 تجمهر)». **سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية** 56. مركز الأرض لحقوق الإنسان. 25/ 7/ 2007.

«إصدار دستور جمهورية مصر العربية لسنة 2012». موقع **منشورات قانونية: أرشيف رقمي**. 25/ 12/ 2012. في: http://bit.ly/2NOAdK5

أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

الأعصر، هاني. **جهاز الشرطة.. تحديد المشكلات ورؤية للإصلاح**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2013.

أكليمندوس، توفيق. «'علاج دون بتر': عن إصلاح الأمن في مصر». مبادرة الإصلاح العربي. 17/ 9/ 2012. في: https://bit.ly/2OluxdG

أمين، جلال. **ماذا حدث للمصريين؟**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.

______. **مصر والمصريون في عهد مبارك (1981-2008)**. القاهرة: مريت، 2009.

أوين، روجر. **الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط**. ترجمة عبد الوهاب علوب. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2000.

الأيوبي، نزيه. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة أمجد حسين. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

بدوي، محمد طه. **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**. القاهرة: المركز المصري الحديث، 1986.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقارير التنمية الإنسانية العربية** (AHDR). في:
https://bit.ly/2SLAsa8

بشارة، عزمي. **ثورة مصر**. 2 ج. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

ج 1: **من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**.

ج 2: **من الثورة إلى الانقلاب**.

______. **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

______. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. ط 4. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

بن نفيسة، سارة وبلاندين ديستريمو (محرران). **الاحتجاجات الاجتماعية والثورات المدنية: تحولات السياسة في دول البحر المتوسط العربية**. ترجمة منحة البطراوي [وآخرون]. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، 2011.

تمام، حسام. **تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010.

ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية. تحرير عمرو هاشم ربيع. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011.

الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

حافظ، صلاح ومحمد محمود عبد العال ورشا عبد الواحد (إعداد). **المؤتمر المصري: من ملفات الإصلاح المؤسسي، المؤسسة الأمنية (الشرطة) في مصر وتحديات الإصلاح**. القاهرة: مركز الحضارة، [د.ت.]، في:
https://bit.ly/2CbJ2JS

سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

صايغ، يزيد. «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر». مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 1/ 8/ 2012.

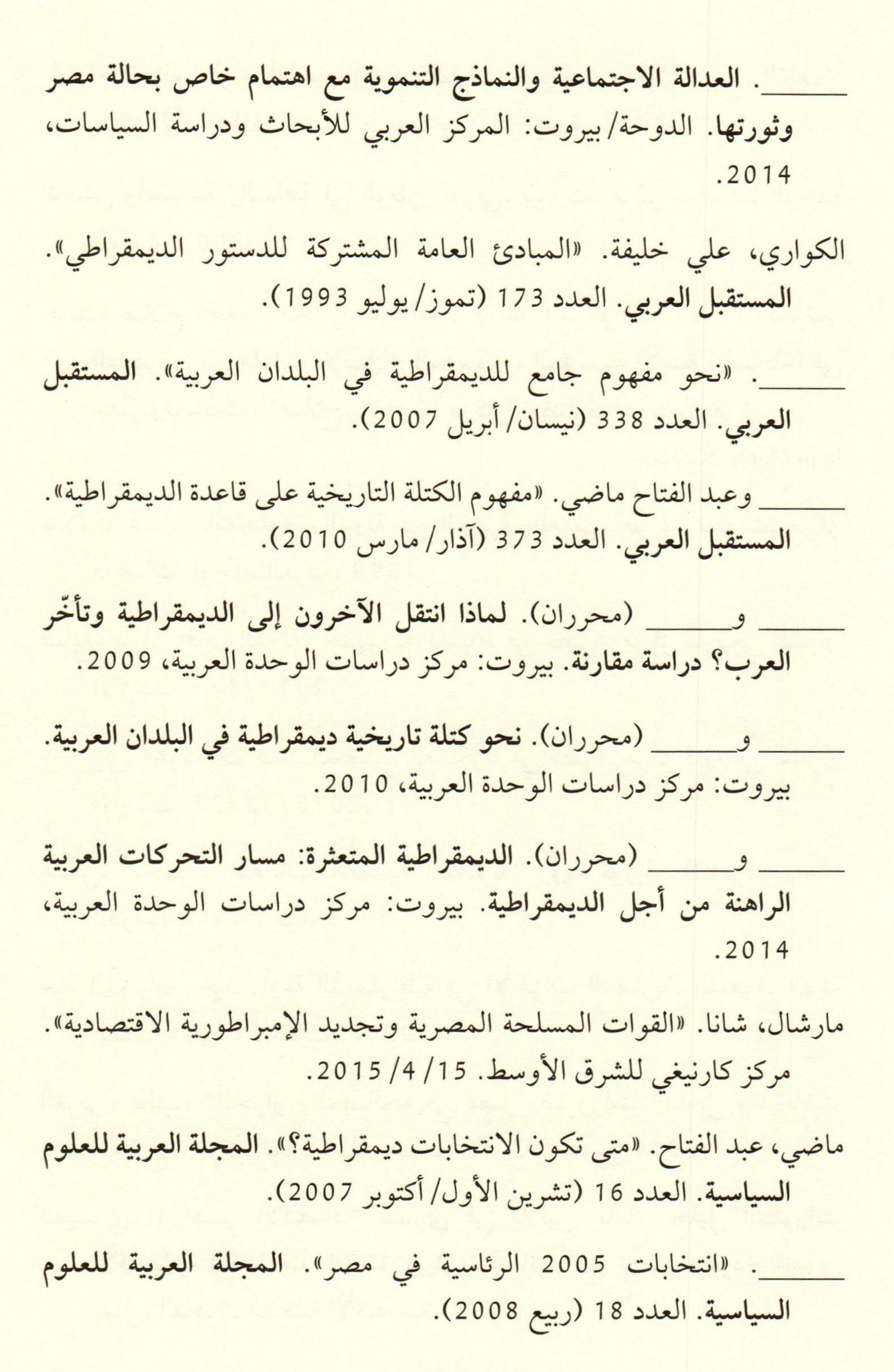
______. «عودة جماعات المصالح العسكرية في مصر». مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 21/ 12/ 2015.

عباس، محمود. **النقابات العمالية المصرية: رؤية ثورية**. القاهرة: وحدة الدراسات الاشتراكية، 1996.

عبد المجيد، وحيد. **أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.

العربي، قطب. «الحوار والمصالحة في مصر: ضرورات الداخل وتدخلات الخارج». مركز الجزيرة للدراسات. 26 آذار/ مارس 2014.

العيسوي، إبراهيم. **الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ 1974 وبيان تداعياتها، مع تصور بنموذج تنموي بديل**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2007.



______. **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

الكواري، علي خليفة. «المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي». **المستقبل العربي**. العدد 173 (تموز/ يوليو 1993).

______. «نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية». **المستقبل العربي**. العدد 338 (نيسان/ أبريل 2007).

______ وعبد الفتاح ماضي. «مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية». **المستقبل العربي**. العدد 373 (آذار/ مارس 2010).

______ و______ (محرران). **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخّر العرب؟ دراسة مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

______ و______ (محرران). **نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

______ و______ (محرران). **الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

مارشال، شانا. «القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية». مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 15/ 4/ 2015.

ماضي، عبد الفتاح. «متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟». **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد 16 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007).

______. «انتخابات 2005 الرئاسية في مصر». **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد 18 (ربيع 2008).

______. «الثورات والعلاقات المدنية/ العسكرية». **مجلة الديمقراطية**. العدد 46 (نيسان/ أبريل 2012).

______. «العلاقات المدنية - العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي». ورقة مقدمة في مؤتمر تحولات الديمقراطية في العالم العربي. مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية. بيروت. 28/ 6/ 2012. في:
http://bit.ly/2iVL9rT

______. «مجموعات العنف غير التقليدية.. البلاك بلوك والألتراس نموذجًا». مركز الجزيرة للدراسات. 14/ 2/ 2013. في: https://bit.ly/2ZxWCTN

______. «الديمقراطية التمثيلية المختلة: هل تجهض الانتخابات الثورات؟». **مجلة الديمقراطية**. العدد 55 (حزيران/ يونيو 2014).

______. **العنف والتحول الديمقراطي في مصر**. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015.

______. «هل يمكن أن تجهض الدساتير الثورات الديمقراطية: قراءة في التجربة الدستورية المصرية بعد ثورة يناير». **المجلة المغربية للسياسات العمومية**. سلسلة دفاتر حقوق الإنسان 3 (خريف 2015).

______. «تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات». **سياسات عربية**. العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016).

______. **عمليات الحوار بعد انتفاضات 2011 العربية**. جنيف: مؤسسة قرطبة، 2016.

______. «الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة». **سياسات عربية**. العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017).

______. «قراءة في الفكر الاستراتيجي الصهيوني تجاه الثورات العربية». **كتاب أمتي في العالم**. مركز الحضارة للدراسات السياسية. كانون الثاني/ يناير 2018.

______. «العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث». **سياسات عربية**. العدد 36 (كانون الثاني/ يناير 2019).

______ وأحمد زغلول. «الدعوة السلفية بالإسكندرية بين المشايخية والحزبية». مؤسسة قرطبة بجنيف. 2012.

______ [وآخرون]. **الثقافة ودراسات الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر العربي التركي الأول للعلوم الاجتماعية** (ATCOSS). مج 1. أنقرة: مؤسسة التفكير الاستراتيجي؛ مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بالقاهرة، 2012.

متولّي، عبد الحميد وسعد عصفور ومحسن خليل. **القانون الدستوري والنظم السياسية**. الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، [د.ت.].

المجلس القومي لحقوق الإنسان. **تقرير لجنة تقصّي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية**. القاهرة: 2014. في: http://bit.ly/2NZ7t11

محارب، محمود. «إسرائيل والثورة المصرية». **تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 21/ 4/ 2011. في: https://goo.gl/m61mQu

المنشاوي، محمد. **أمريكا والثورة المصرية: من 25 يناير إلى ما بعد 3 يوليو، شهادة من واشنطن**. القاهرة: دار الشروق، 2014.

______. «العلاقات العسكرية المصرية الأميركية وقضية الانتقال إلى الديمقراطية في مصر». ورقة مقدمة في مؤتمر العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تونس. 21-22 أيلول/ سبتمبر 2018.

«مصر: استخدام الأسلحة الفرنسية في قتل المعارضين». منظمة العفو الدولية. 16/ 10/ 2018. في: https://bit.ly/2q18M4o

المؤسسة الدولية للشفافية. «مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع - الشرق الأوسط». 2015.

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

وحدة الدراسات العمالية. **تحولات الاقتصاد المصري: ملاحظات أولية**. القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، 1999.

______. **العمال والتغير في مصر**. سلسلة أوراق عمالية 2. القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، 2005.

2 - الأجنبية

Abul-Magd, Zeinab. «Egypt's Military Business: The Need for Change.» Middle East Institute. 19/11/2015.

Acemoglu, Daron & James A. Robinson. *Why Nations Fail: The Origins of Power: Prosperity and Poverty*. London: Profile Books, 2013.

Albright, Madeleine K. & Stephen J. Hadley (Co-Chairs). «Middle East Strategy Task Force: Final Report of the Co-Chairs.» Stephen Grand & Jessica P. Ashooh (Executive Team). Atlantic Council. 30/11/2016, at: http://bit.ly/2KbhmYB

Almond, Gabriel A. et al. *European Politics Today*. London: Pearson, 2006.

Anderson, Lisa (ed.). *Transitions to Democracy*. Columbia: Columbia University Press, 2012.

Ayubi, Nazih N. *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London and New York: I. B. Tauris, 1996.

Bank, André & Thomas Richter. «Neopatrimonialism in the Middle East and North Africa: Overview, Critique and Alternative Conceptualization,» in: GIGA Workshop. Neopatrimonialism in Various World Regions, Hamburg (2010).

Baring, Evelyn. *Modern Egypt*. Cambridge University Press, 2010.

Bayat, Assef. «Revolution in Bad Times.» *New Left Review*. no. 80 (2013).

Becker, Charles M. «The Impact of Sanctions on South Africa and its Periphery.» *African Studies Review*. vol. 31, no. 2 (September 1988).

Blum, William. *Killing Hope: US Military and CIA Interventions Since World War II*. Maine Common Courage Press, 2008.

Bratton, Michael & Nicholas van De Walle. «Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in Africa.» *World Politics*. vol. 24, no. 4 (July 1995).

Brownlee, Jason. *Democracy Prevention: The Politics of the US-Egyptian Alliance*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.

Bunce, Valerie & Sharon Wolchik. «Diffusion and Postcommunist Electoral Revolutions.» *Communist and Postcommunist Studies*. vol. 39, no. 3 (September 2006).

________ & ________. «Favorable Conditions and Electoral Revolutions.» *Journal of Democracy*. vol. 17, no. 4 (October 2006).

Carpenter, J. Scott. «Congressional Testimony, Shifting Sands: Political Transitions in the Middle East.» The Washington Institute for Nearest Policy. 13/4/2011, at: https://goo.gl/jA22v2

Chehabi, Houchang E. & Juan J. Linz (eds.). *Sultanistic Regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998.

Clement, Moore & Robert Springborg. *Globalization and the Politics of Henry Development in the Middle East*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.

Connor, Ken & David Hebditch. *How to Stage a Military Coup: From Planning to Execution*. New York: Skyhorse Publishing, 2009.

Cook, Steven. «The Pharaoh's Legacy as Hosni Mubarak Lies on his Deathbed, he Leaves Behind a Broken Egypt.» *Foreign Policy*. 19/6/2012.

________. «How to Get Egypt's Generals Back on Our Side.» *Foreign Policy* (5 January 2015).

Dabrowski, Marek. «Egypt: Political Transition Vs. Economic Challenges?.» CASE Network E-briefs. no. 7 (2011), at: https://goo.gl/ETLTsU

«Defining and Tackling Corruption.» Middle East and North Africa Programme: Egypt Dialogue Workshop Summary (February 2012), Chatham House, at: http://bit.ly/2NyRuYI

Diamond, Larry. «Can the Whole World Become Democratic?.» *Democracy, Development, and International Policies*, at: https://bit.ly/2CcYhlz

Eltantawy, Nahed & Julie B. Wiest. «The Arab Spring Social Media in the Egyptian Revolution: Reconsidering Resource Mobilization Theory.» *International Journal of Communication*. no. 5 (2011).

Esposito, John L., Tamara Sonn & John O. Voll. *Islam and Democracy after the Arab Spring*. Oxford: Oxford University Press, 2016.

Etling, Bruce, Robert Faris & John Palfrey. «Political Change in the Digital Age: The Fragility and Promise of Online Organizing. *SAIS Review of International Affairs*. vol. 30, no. 2 (2010).

Filkins, Dexter. «A Saudi Prince's Quest to Remake the Middle East.» *The New Yorker*. 9/4/2018, at: http://bit.ly/2K8xGJP

Francisco, Ronald A. *The Politics of Regime Transitions*. Boulder: Westview, 2000.

Gause III, F. Gregory «Can Democracy Stop Terrorism?.» *Foreign Affairs*. vol. 84, no. 5 (2005).

Geddes, Barabra. «What Do We Know About Democracy after Twenty Years?.» *Annual Review of Political Science*. vol. 2, no. 1 (1999).

GIGA Workshop. «Neopatrimonialism in Various World Regions.» *Hamburg*. vol. 23 (2010).

Goldstone, Jack A. «Understanding the Revolutions of 2011 Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies.» *Foreign Affairs*. vol. 90, no. 3 (May-June 2011).

«Government Defence Anticorruption Index 2013.» Transparency International, Defence and Security Program. 2013.

Haggard, Stephan. «The Politics of Adjustment Lessons from the IMF's Extended Fund Facility.» *International Organizations*. vol. 39, no. 3 (1985).

Hashemi, Nader. *Islam, Secularism, and Liberal Democracy: Toward a Democratic Theory for Muslim Societies*. Oxford: Oxford University Press, 2009.

Human Rights Watch. «All According to Plan: The Rab'a Massacre and Mass Killings of Protesters in Egypt.» 12/8/2014, at: https://bit.ly/1NaCcCS

Huntington, Samuel P. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1993; [1991].

International Crisis Group. «Egypt's Sinai Question.» Middle East and North Africa Report. no. 61. 30/1/2007, at: https://goo.gl/15TkcU

Kalandadze, Katya & Mitchell A. Orenstein. «Electoral Protests and Democratization: Beyond the Color Revolutions.» *Comparative Political Studies*. vol. 42, no. 11 (November 2009).

Al Khoury, Riad. «EU and U.S. Free Trade Agreements in the Middle East and North Africa.» Carnegie Middle East Center. *Paper*. no. 8 (June 2008), at: https://goo.gl/mU8Ehq

Kinzer, Stephen. *Overthrow: America's Century of Regime Change from Hawaii to Iraq Times*. Reprint ed. London: Times Books, 2007.

Kissinger, Henry A. «Defining a U.S. Role in the Arab Spring.» *International Herald Tribune*. 2/4/2012, at: https://bit.ly/2D5dO8s

Lawson, Kay & Saad E. Ibrahim (eds.). *Political Parties and Democracy*. Connecticut: Praeger Publishers, 2010.

Mady, Abdel-Fattah. «Islam and Democracy: Elite Political Attitudes and the Democratization Process in the Arab Region.» PhD. Dissertation. Claremont Graduate University. California. 2005.

________. «Popular Discontent, Revolution, and Democratization in Egypt in a Globalizing World.» *Indian Journal Global Legal Studies*. vol. 20, no. 1 (2013).

El-Mahdi, Rabab. «Enough! Egypt's Quest for Democracy.» *Comparative Political Studies*. no. 42 (2009).

Manby, Bronwen. «South Africa: The Impact of Sanctions.» *Journal of International Affairs*. vol. 46, no. 1 (2001).

Mandour, Maged. «Egypt's Evolving Alliance with Israel.» Carnegie Endowment of International Peace. 20/3/2018, at: https://goo.gl/Xnk2tA

Murphy, Emma C. «Legitimacy and Economic Reform in the Arab World.» *Journal of North Africa Studies*. vol. 3, no. 3 (1998).

National Intelligence Council (NIC). «Mapping the Global Future: Report of the National Intelligence Council's 2020 Project.» Washington. December 2004, at: https://bit.ly/1Z14Slp

Owen, Roger. *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*. 3rd ed. London; New York: Routledge, 2004.

Papic, Marko & Sean Noonan. «Social Media as a Tool for Protest.» *Stratfor*. 3/2/2011, at: https://goo.gl/r2LgNB

Perry, Glenn E. «The Arab Democracy Deficit: The Case of Egypt.» *Arab Studies Quarterly*. vol. 26, no. 2 (Spring 2004).

Platter, Marc F. «The End of the Transition Era.» *Journal of Democracy*. vol. 25, no. 3 (July 2014).

Rouis, Mustapha & Olga Shomakhmadova. «Arab Aid on the Rise 2011-2016.» *Quick Notes Series*. World Bank. no. 163 (February 2018), at: https://goo.gl/umMk1o

Sartori, Giovanni. *The Theory of Democracy Revisited.* Chatham: Chatham House Publishers, 1987.

________. *Comparative Constitutional Engineering.* 2nd ed. New York: New York University Press, 1997.

Schmitter, Philippe C. «Ambidextrous Democratization and its Implications for MENA.» Manuscript, Florence: European University Institute (September 2012), at: https://bit.ly/2CrCiaX

Schwartzman, Kathleen C. «Can International Boycotts Transform Political Systems? The Cases of Cuba and South Africa.» *Latin American Politics and Society*. vol. 43, no. 2 (July 2001).

Shahin, Emad El-Din. «The Egyptian Revolution: The Power of Mass Mobilization and The Spirit of Tahrir Square.» *Journal of the Middle East and Africa*. vol. 3, no. 1 (2012).

Sharp, Jeremy M. «Egypt: Background and U.S. Relations.» Congressional Research Service (July 2015), at: http://bit.ly/32xB2wk

Shin, Doh Chull. «Review Article: On The Third Wave of Democratization, a Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research.» *World Politics*. vol. 47, no. 1 (October 1994).

Singerman, Diane. «The Politics of Emergency Rule in Egypt.» *Current History*. vol. 101, no. 29 (2002).

Snyder, Richard. «Explaining Transitions from Neopatrimonial Dictatorships.» *Comparative Politics*. vol. 24, no. 4 (July 1992).

Sorel, Eliot & Pier Carlo Padoan. *The Marshall Plan: Lessons Learned for the 21st Century*. Paris: Organization for Economic Co-operation and Development, 2008.

Sørensen, Georg. *Democracy and Democratization: Processes and Prospects in a Changing World.* London: Hachette, 2007.

«Statement of General Joseph L. Votel Commander U.S. Central Command Before the House Armed Services Committee on The Posture of U.S. Central Command Terrorism and Iran: Defense Challenges in The Middle East.» House of Representative. Washington, D. C. 27/2/2018, at: https://goo.gl/75grUJ

Tansey, Oisín. *The International Politics of Authoritarian Rule*. Oxford: Oxford University Press, 2016.

Tismaneanu, Vladimir. «Electoral Revolutions.» *Society*. vol. 35, no. 1 (November-December 1997).

«Transcript: President Obama's Final State of the Union Address.» National Public Radio. 12/1/2016, at: https://goo.gl/eBdE7F

Trinkunas, Harold A. «Ensuring Democratic Civilian Control of The Armed Forces in Asia.» East-West Center. *Occasional Papers*. No. 1 (October 1999).

Weyland, Kurt. «The Politics of Corruption in Latin America.» *Journal of Democracy*. no. 108 (1998).

The White House. *National Security Strategy* (May 2010), at: https://goo.gl/etioFi

________. «The Inaugural Address.» 20/1/2017, at: https://goo.gl/iUyabG

________. «Remarks by President Trump and President Macron of France in Joint Press Conference.» 24/4/2018, at: https://goo.gl/QpTYeH

The World Bank. «The World Bank in Egypt.» at: https://bit.ly/1CZXdNj

Zunes, Stephen. «The United States and the Prospects for Democracy in Islamic Countries.» *Foreign Policy in Focus*. 21/1/2011, at: https://bit.ly/2M3xQSj

فهرس عام

-ب-

-ت-

ح

-خ-

-د-

-ي-

